محاضرات في تحقيق النصوص

مركز البحوث الإسلامية

İSAM

نسخة مسودة صورت للتعليم

الإصدار الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٠٠

محاضرات
في تحقيق النصوص

د. فخر الدين قباوة – د. فيصل الحفيان
د. حسن عثمان – د. محمود مصري

تحرير: د. محمود مصري

مركز البحوث الإسلامية (İSAM)
إستانبول/ تركيا
١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

تقديم

لا عجب أن ننظر إلى إحياء التراث المخطوط على أنه الركيزة الأساسية التي تدعم الوجود الحضاري والهوية الثقافية للأمم، ذلك أن موقع المخطوطات من التراث عموما هو موقع القلب من جسد حضارات الأمم.

وإذا كان هذا صحيحا على وجه العموم، فكيف بإحياء هذا التراث ونشر خدمته العلمية الرصينة من طريق العناية بعلم تحقيق المخطوطات، في البلاد التركية التي تحتل المكانة الأولى في العالم الإسلامي من حيث كونها تضم أكبر المجموعات الخطية العربية في العالم وأغناها.

إن أهمية التوجُّه إلى نشر الثقافة المنهجية لتحقيق المخطوطات تنبع من كون معظم التراث الإسلامي المخطوط لا يزال ينتظر اليد الحانية لتمتد إليه وتخرجه من ظلمات مستودعات المخطوطات في مكتبات العالم إلى نور الطباعة والنشر، فهناك مئات الآلاف من المخطوطات، ربما تبلغ ثلاثة إلى خمسة ملايين -على اختلاف الإحصاءات- وهذه المئات من ألوف المخطوطات تحمل آلاف العناوين، وما نشر منها حوالي عشرة بالمئة فقط، وهذا ما يجعلنا نقول بأن هذا التراث العلمي الضخم ما زال في معظمه مجهولا.

الأمر الثاني في سياق الحديث عن الأهمية هو أن ما حُقِّق من المخطوطات إلى الآن لم يستوف في معظمه أصول التحقيق العلمي، ولم يُوفَّ حقّه من الدراسة.

والأمر الثالث الذي يمكن إضافته هو قلّة الدورات العلمية المنهجية التي تنشر ثقافة تحقيق النصوص في العالم، وقلّة المؤسسات التي تُعنى بذلك. ومن

هنا كانت عناية مركز البحوث الإسلامية بالقيام بدورات منهجية في تحقيق النصوص على مدى السنوات السابقة، وهذه العناية تأتي -خصوصًا- في سياق تأهيل الكوادر التي بدأ المركز بإعدادها من أجل مشروع عظيم سيتصدى له، هو مشروع «العصور المتأخرة من الحضارة الإسلامية». فهذا المشروع الكبير يتطلب تحقيق مخطوطات خاصة بهذه العصور، تقوم عليها دراسات أصيلة تعيد بناء تاريخ العلم.

إن العمل في مجال تحقيق النصوص يُعَدّ عملًا علميًّا دقيقًا يستلزم قدرًا كبيرًا من الدراية والدربة، وهذا يحتاج -دون شك- إلى استجماع الطاقات والمعارف النظرية، واستفراغ الجهد في النشاطات التوضيحية والمهارات اللازمة لدخول العالم الرحب لهذه الصنعة، ذلك أن تحقيق النص التراثي ينهض على أسس وخطوات تبدأ بالاستعداد لولوج النص بتحقيق الكفايات العلمية والثقافية المتمثلة في المعرفة بمكتبة النص التراثي وخصائصها الابستمولوجية، مرورًا باستيعاب آليات اختيار النص، واستكشافه، وتوثيقه، ونسخه، وتحريره، والتعليق عليه، ودراسته، وتكشيفه، وانتهاء بالتحلي بالقيم الخُلُقية.

ويأتي هذا الكتاب ثمرة لبرنامج دورات تحقيق النصوص التأسيسة التي بدأ بها مركز البحوث الإسلامية (İSAM) منذ ثلاث سنوات، ومع بداية هذا البرنامج سارت الدورات على نظام ثابت يتلخص بما يأتي:

- القيام بدورة تدريبية حول أصول تحقيق النص التراثي (دورة تأسيسية) كل ستة أشهر. الأولى في بداية العام، والثانية في منتصف العام.
- القيام بدورة متقدمة بعد كل دورتين تأسيسيتين، يُختار طلاب كل دورة متقدمة من الدورتين التأسيسيتين السابقتين لها.
- القيام بدورة تخصصية مرتين في العام ابتداء من تخرُّج أول دفعة من الدورة المتقدمة. ويضم البرنامج الخاص بالدورات التخصصية عشرة أنواع من المعارف المتصلة بتحقيق المخطوطات.
- القيام بدورة «التحقيق الجماعي» كل سنة ابتداء من السنة التي تخرّجت فيها أول دفعة من الدورة المتقدمة.

وقد قام عدد من المشاركين في الدورات بتحقيق بعض الكتب والرسائل الصغيرة القيّمة بعد انتهاء الدورات، وقد بدأ المركز بنشر بعضها.

وانطلاقا من حرص مركز البحوث الإسلامية على المضيّ بنشر الثقافة المنهجية المتصلة بتحقيق النصوص في الأوساط الأكاديمية سوف تستمر هذه الدورات في خدمة أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا، وذلك أنه كان من اللافت تزايد عدد المراجعين للاشتراك في الدورات تزايدا كبيرا كلما أُحدثت دورة جديدة.

ونرجو أن يكون إصدار هذا الكتاب مقدمة لإصدار سلسلة من الكتب المنهجية في تحقيق النصوص، لا سيما مع وجود رصيد كبير من محاضرات الدورات المتقدمة والتخصصية التي قام بها المركز.

ولا بدَّ من أن ننوّه أخيرا بالتعاون المثمر بين مركز البحوث الإسلامية في إستانبول ومعهد المخطوطات العربية في القاهرة، الذي شارك في تنظيم عدد من الدورات التي قام بها المركز. ونرجو أن يستمر هذا التعاون في المستقبل خدمة لهذا التراث العظيم.

المحاضرة الأولى: الدخول إلى عالم تحقيق النص التراثي: المخطوط، التحقيق، أخلاقيات المحقّق

د. فيصل الحفيان

١: المخطوط العربي: البنية والسبر وآفاق الدرس:

تمهيد: لا يزال النظر إلى هذا التراث، وأعني تحديدًا التراث الفكري المكتوب قاصرًا، وأظهر تجليات هذا القصور (طغيان النص) في المخطوط على العناصر الأخرى، وأعني بالنص المعرفة الأساسية التي كان المخطوط من أجلها.

إن النص يخطف أبدًا أنظار الباحثين فلا يرون المخطوط إلا من خلاله. وعلى الرغم من أهمية النص فإنه ليس كل المخطوط، ذلك أن هذا الأخير يتكون من عدة عناصر، وما النص إلا واحد منها.

العنصر الآخر البارز في المخطوط هو (الوعاء أو الجسم أو الكيان المادي)، ولولاه لما كان (النص) بصورته التي نتحدّث عنها، (الصورة المكتوبة)، ولظل نصًّا شفهيًّا، ولربما ضيعه الزمن، أو أفقده قيمته؛ لأن قدرة الزمن على العبث بالنص الشفاهي أعلى بكثير منها على العبث بالنص المكتوب.

المخطوط الوعاء إذن يقوم بوظيفة أساسية هي (حمل النص)، ويلحق بهذه الوظيفة وظائف أخرى ليست أقل أهمية، منها (نقل النص)، مما يعني تحقيق التواصل بين صاحبه (المؤلِّف) والآخرين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقله

عبر الزمان بدرجة من الثبات، لا شكّ أنها تعلو كثيرًا على الدرجة التي يوفرها النقل الشفهي.

ثم إن لدينا عنصرًا آخر (ثالثًا) يمكن أن نطلق عليه: النص الموازي، وعلى الرغم من أنه ليس نصًّا كالنص الأساس الذي يرتبط غالبًا بواحد معين (مؤلِّف) أو أكثر (مؤلفين) والذي ينطلق من فكرة محدّدة، أو تكون له رؤية تصبغه بصبغة المعرفة أو العلم، فإننا استسغنا أن نطلق عليه (النص) بالنظر إلى دلالته المعرفية المباشرة، وإن لم يتمتع بالخصائص التي نعرفها لمفهوم النص.

إن خصوصية المخطوط تستلزم بالضرورة خصوصية عملية التقييم ذاتها، إضافة إلى أدواتها ولغتها وطرائقها.

١ : ١ : **البنيـــة**: إن تحليل بنية المخطوط العربي يقفنا على أنه يتألف من ثلاثة مكونات رئيسة:

- الجسم، أو الكيان المادي.
- النص، أو المحتوى المعرفي.
- خوارج النص، أو التاريخ التوثيقي والاجتماعي للمكوَّنَين السابقين.

أما الكيان المادي فهو الذي يجعل من المخطوط أثرًا، مفرداته الأساسية: الورق، والحبر، والتجليد، وربما الخط. وتحت كلّ مفردة من هذه المفردات تفصيلات، ويجمعها في الدرس عنوان واحد: صناعة المخطوط.

وأما الخوارج فهي كل ما عدا النص مما نجده على الغلاف، وفي الحواشي، أو الهوامش، وفي الصفحة الأخيرة التي ينتهي فيها النص، حيث قيد الختام، أو حرد المتن، وربما في صفحات تالية.

المفهوم هو باختصار شديد: كتاب الأمس؛ كتاب الماضي، على أن هناك فارقًا مهمًّا بين هذا الكتاب والكتاب اليوم، يتجلى في أن المخطوط ليس فيه نُسخ، أعني أن كل نسخة لها قيمتها الخاصة التي تجعل منها بصمة لا تتكرر. أما الكتاب اليوم فإن المطبعة قد تقذف من عنوان واحد ألفًا أو عشرات الآلاف من النُّسَخ لا مزية لإحداها على الأخرى، إذ إنها جميعًا نسخة واحدة. ومن هنا تأتي أهمية جمع نُسَخ

المخطوط (الكتاب القديم) الواحد، للوصول من خلالها إلى النص الأصل الذي كتبه المؤلِّف، وذلك عبر الدرس التاريخي والفيلولوجي لهذا النص.

في الغرب يجمعون الدراسات التي تتصل بالكيان المادي والخوارج تحت عنوان علم واحد هو ما يسمونه: الكوديكولوجيا، أو علم المخطوطات. ولا بدّ من تأكيد أن (للخوارج) قيمة عالية، فعن طريقها يتمّ توثيق (النص) أي معرفة عنوانه واسم مؤلِّفه وحراكه التاريخي والعلمي: مَن كَتبه، ومتى كُتب، مَن قرأه، ومَن سمعه، وما هي الأيدي التي تداولته، ومَن امتلكه، أو باعه، أو وقفه، وما هي الأماكن التي شهدت ميلاده وتنقلاته.. وأمور أخرى كثيرة لها دلالاتها التوثيقية والتاريخية والحضارية.

يتبقى (النص) ذلك العمل العلمي الذي يمثِّل فكر صاحبه (المؤلِّف) وهو الذي يحظى باهتمام المشتغلين بالمخطوط، وعليه تقوم ما يمكن تسميته: عمليات النص، أي الفهرسة، والتحقيق، والنشر. الفهرسة تعريف، والتحقيق ضبط وتوثيق وتعليق، والنشر تعميم. ولا شك أن هذه العمليات كلها دوران في فلك النص، وعلى الرغم من أهميتها فإنها لا بدّ أن تتوج بـ (التوظيف) الذي يقوم على أمرين خطيرين: وضع النص في سياقه المعرفي والتاريخي، ثم استخلاص الخطاب الحضاري والربط بينه وبين الدرس المعاصر. بهذين تكتمل منظومة الدرس التراثي، ويتحقّق (التجديد).

للمخطوط –إذن– ثلاثة أنواع من القيم:

- قيمة أثرية، ترتبط به بوصفه جسمًا أو وعاءً ماديًّا.
- قيمة معرفية، ترتبط به بوصفه نصًّا ينقل لنا علمًا أو معرفة أو فكرًا.
- قيمة وثائقية تاريخية، أو حضارية، ترتبط بخوارج النص، ولا تنفصل عن القيمتين الأخريين.

الحدود واضحة بين هذه القيم الثلاث، وعلى الرغم من ذلك، قد تلتقي وتتعاضد، وقد تتفرق وتتنابز، ومن هنا تكون مسؤولية مَن يتصدى لمهمة تقييم المخطوط في الوعي بهذا الأمر، فيدرك بأن القيمة الأثرية المرتبطة بالتاريخ، تاريخ الزمن (القِدَم) أو الجغرافيا (المكان) أو الإنسان (الشخص) قد تكون خالصة،

وأن القيمة المعرفية قد تنفرد في وعاء مثبوت الصلة بالقيمة الأخرى الأثرية مثلًا، وأن القيمة الوثائقية الحضارية قد توجد في كيان ليس بذي قيمة، لا من ناحية أثريته، ولا من ناحية محتواه المعرفي.

مع القيمة الأثرية نستند إلى علم المخطوطات (الكوديكولوجيا)، ومع القيمة المعرفية يشتد الارتباط بالدرس اللغوي التاريخي للنص والدرس الفيلولوجي، ومع القيمة التاريخية نحن أمام الحراك الحضاري الذي يتمحور حول النص، وقد يفتح أمامنا نوافذ واسعة على الحراك الحضاري للعلم والإنسان في تفاعلهما، وللإنسان نفسه في علاقته مع أخيه الإنسان، ومع البيئة التي يعيش فيها.

١:٢: السَّبْر: إننا ينبغي أن نلفت إلى أن التقييم هو بتركيز شديد يعني تقدير القيمة، وليس التقدير المراد هنا بمعنى إعطاء المخطوط القدر أو القيمة أو التعظيم، فالتقدير بهذا المعنى إنما يصح بوصفه موقفًا مبدئيًّا من التراث في مجمله، أما إذا ما انتقلنا إلى واقع التراث، بمعنى مواجهة مفرداته، أي كل مخطوط على حدة، فإن التقدير يصبح بمعنى وزنه ومعرفة قدره من جهات مختلفة، وقد ترتفع القيمة بالجملة كلية، وقد تتوسط، وقد تنخفض أو ربما تنعدم. وقد ترتفع من جهة، وتتوسط من جهة، وتنخفض أو تتدنى من جهة ثالثة. والحكم في ذلك إنما هو في الأسس التي تقوم عليها عملية التقييم في ذاتها.

إن السبر أو التقييم في المطلق عملية صعبة، ذلك أنه يتطلب أن تعرف أو تتعرف على الشيء (محل التقييم): طبيعته وتركيبه وظروفه والأدوات التي تلائمه. والتقييم أعلى وأعقد عندما يكون متعلقًا بالمعرفة والعلم؛ لأنه ينصرف إلى أخطر ما في الإنسان وأشده تركيبًا، نعني الفكر، ناهيك عن أن يكون هذا الفكر ذا خصوصية ولغة وظروف متفردة، نعني التراث الذي يتمثل أكثر ما يتمثل عندما يكون ما يزال في وعائه الأول أو الأصلي: المخطوط.

يجتمع في المخطوط - كما سلف - عناصر ثلاثة:

- عنصر الأثر، ذلك الذي يشغل الأثريين، فيلفتهم إلى الكيان المادي: قِدَمه وصنعته وطريقة تركيبه.

- وعنصر النص الذي يُعنى به المتخصصون في مجالات العلم المختلفة، كما يعنى به اللغويون.

- وعنصر الخوارج الذي يهتم به المحقِّقون أو الفيلولوجيون، والمؤرخون.

ويحتاج مُقَيِّم المخطوط إلى ثقافة مركَّبة، ويمكن أن نقيس على عبارة ابن قتيبة (الأدب: الأخذ من كلّ فن بطرف) فنقول: التقييم؛ تقييم المخطوط: (الأخذ من كل معرفة بطرف)، والمعرفة المرادة هي المعرفة بالتراث العربي الذي ينتمي إليه المخطوط، كما هي المعرفة الحديثة المتعلقة بالدرس الكيميائي الفيزيائي وبخاصة في تقييم الجانب الأثري.

هذه الثقافة هي ثقافة الذي يتعامل مع المخطوط، لكن امتلاك هذه الثقافة لا يعني عدم الحاجة إلى التخصص الدقيق في كل جانب من جوانب المخطوط، ولذلك فإن عملية التقييم كثيرًا ما تستلزم العمل الجماعي، عمل الفريق، حتى تتمّ بصورة ناجحة.

وإلى الثقافة والتخصص لا بدّ من الخبرة، وهي لا تتحصّل في عالم المخطوط إلا من المعاينة والمفاتشة وكثرة النظر في المخطوطات.

ولا بدّ أن يترافق مع الثقافة والتخصص والخبرة الحذر، فالمقيم شأنه شأن الناقد الذي يستصحب الشكّ؛ الشكّ في الجسم، وفي المعلومات المقيّدة بدءًا من طُرة الغلاف حتى قيد الختام أو حرد المتن. إن عمليات العبث والتزوير كانت قائمة ومعروفة عبر التاريخ، وقد أشارت إليها المصادر، ووصفتها وذكرت مَن كانوا يقومون بها، وهي اليوم تجري؛ لتحقيق الأغراض القديمة التي كانت تجري من أجلها، فإذا لم نكن على حذر اختلّت عملية التقييم، وترتبت على ذلك أحكام علمية وتاريخية غير صحيحة. إضافة إلى أمور أخرى تتصل بتقدير القيمة المادية.

١:٣: آفاق الدرس: يحمل النص الموازي معرفة تسير في اتجاهات: اتجاه يربطها بالوعاء، واتجاه يشدها إلى النص الأساس، واتجاه ثالث ينأى بها عن الوعاء والنص كليهما، مما يعني أن له طبيعة خاصة، ووظيفة مغايرة.

المخطوط إذن كلٌّ يمكن تفكيكه نظريًا إلى عناصر -كما سلف الذكر- ولكن يتعذر وضع حدود فاصلة بينها، سواء في الدرس، أو في النتائج التي يمكن أن تترتب على درس كل عنصر. إن الدرس والنتائج لكل عنصر تتعاضد معًا، ويحدث بينها جدل عضوي، ينعكس على حقول الدرس المختلفة، وهي حقول غنية تتنوع

بين: الدرس التحقيقي (الفيلولوجي)، والدرس المخطوطي (الأثري)، والدرس الجمالي (الفني)، والدرس العلمي والثقافي والحضاري العام.

ومن هنا تأتي خطورة أن يحظى كل عنصر بما يستحق من الدرس على وفق المناهج والأدوات التي يحتاجها.

لا شك أن (النصّ الأساس) هو الذي يحظى بالعناية من قِبَل الباحثين، دون أن ندخل في تقييم مستوى هذه العناية، وفي اتجاهاتها، ولا شك أيضًا أن أول ما يعنون به هو النشر، والنشر لا يعني بالضرورة التحقيق الذي يقوم على عمليات جوهرية تتمثل في ضبط المعرفة وتأصيلها وإعدادها إعدادًا علميًّا يمكِّن من الإفادة منها وتوظيفها. نخبة قليلة هي التي تقوم على التحقيق، ذلك أنه يحتاج إعدادًا طويلًا، وثقافة موضوعية، ومعرفة نظرية بالمنهج، وخبرة لا تتحقّق إلا بمعاناة، وقدرة على النقد والتمييز، وصبرًا لا يحتمله الكثيرون، وخُلقًا عاليًا يقوم على إنكار الذات والحب للتراث والصدق في التعامل معه، والزهد في ما يعود على النفس من نفع؛ مادي ومعنوي. ولذلك فإننا لا نحتفظ اليوم -على الرغم من الهجوم المحموم على عملية النشر- سوى بأسماء قليلة من المحققين، من أمثال: أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، والسيد صقر، ومحمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو (من مصر)، ومحمد بهجت الأثري، ومصطفى جواد، وبشار عواد معروف (من العراق)، ومحمد راتب النفاخ، ومحمد أحمد الدالي، وشكري فيصل، وصلاح الدين المنجد (من سورية)، ومحمد المنوني، وعبد الله كنون (من المغرب)، وحمد الجاسر (من السعودية)، وعبد الله الغنيم (من الكويت)، ورضوان السيد (من لبنان)، وآخرون، وهي ليست أسماء كثيرة، فقد ظهرت على مدى القرن الماضي، ولا يمكن الاعتداد بها لنقول إن المحققين لدينا ظاهرة يمكن الحديث عنها.

وعلى الرغم من ذلك فإن النصّ يظلّ أحسن حالًا من الوعاء، ومعلوم أن الدرس القريب المتعلق بالوعاء هو الصناعة، ولها مفهوم متّسع لا يقف عند العناصر المادية الأساسية التي نراها بالعين كـ: الجلد والورق والمداد أو الحبر، ولها جميعًا متعلّقات، فهناك الأدوات التي تستخدم في صنعة التجليد والكتابة وإعداد المداد، ثم هناك الإجراءات التي تحيل المواد (الصامتة) إلى كتاب في هيئته التي

نراه عليها، من مثل: الترتيب والتوريق والترقيم وإعداد الصفحات وإخراجها وعمليات التزيين والتجميل والتلوين.. إلخ.

والصناعة في ذاتها موضوع تاريخي، بيد أنها لا يمكن أن تقوم إلا على المنجز العلمي الحديث بتجلياته المرتبطة أساسًا بعلم الكيمياء.

إن الدرس المتعلق بالصناعة هو ما يسمى بالدرس الأثري، وقد أمكن للغرب أن يخطو خطوات كبيرة فيه، وأفادت منه مخطوطاته الإغريقية واللاتينية، وهو أمر مفهوم إذا وضعنا في الحسبان السبق العلمي والتكنولوجي الذي حققته الحضارة الغربية، على حين إن هذا اللون من الدرس ما زال يحبو لدينا، فالمخطوط العربي -للأسف- لم يجد مثل هذه العناية، وهو أمر مفهوم -أيضًا- نظرًا للحال العامة التي تعيشها حياتنا العلمية والتكنولوجية، مما ضيَّع فرصة الوصول إلى نتائج مهمة، ليس على الصعيد الأثري والتاريخي المباشر، وإنما -أيضًا- على الصعيد المعرفي، سواء بالنسبة للنص الأساس، أو النص الموازي بأبعاده المختلفة وآفاقه الرحبة.

تعدّ الصناعة (صناعة المخطوط) محورًا من محاور العلم الذي ترسخ اليوم في الغرب تحت عنوان (الكوديكولوجيا) وهي كلمة مركَّبة من جزأين: كوديكس (Codex) ولوجوس (Logos)، الأخيرة يونانية، تعني -كما هو معلوم- (علم) أو (دراسة)، والأولى لاتينية، وتعني (كتاب)، وقد ترجمت إلى العربية بـ (علم المخطوط) أو (علم الكتاب المخطوط).

ولأن العنصر الأقرب هو الجسم المادي، فإن الذهن ينصرف رأسًا إلى الصناعة، والحقيقة أن الصناعة -عندهم- هي بعض الكوديكولوجيا أو علم المخطوط.

هناك عنصرٌ آخر ليس محسوسًا، وإن كان وثيق الصلة بالوعاء، ويتمثّل في حركة المخطوط عبر الزمان والمكان، فالمخطوط كائن متحرّك يتنقل بين الأيدي، وينتقل من مكان إلى آخر، وهي حركة موصولة بأشخاص حقيقيين أو غير حقيقيين (مدارس أو مكتبات أو أسر) سواء عبر عمليات علمية أو غير علمية، كـ: النَّسخ، والتملُّك، والقراءة، والسماع، والاطلاع، والوقف، والاستعمال، بل حتى الرؤية، مما يدخل بقوة بعض المساحات (الأوراق) في خضم الدرس، وذلك من مثل:

طُرَّة الغلاف (صفحة العنوان)، والورقة الأخيرة، التي يكون فيها عادة ما يسمى بـ (قيد الختام)، أو (حرد النص)، إذ إن هاتين المساحتين غنيتان يقع فيهما الباحث الكوديكولوجي والفيلولوجي على حدٍّ سواء، على منجم لا يمكن الاستغناء عنه. وتقف وراء حركة المخطوط أسباب عديدة، منها: الهبة والوقف والبيع والشراء والاتجار. ثم إن للمخطوط حياته الاجتماعية إذا ما صَحَّ هذا التعبير، فمن المعلوم أن ثمة علاقات قد تربط بين مجموعات المخطوطات، قد تكون: وحدة الواقف، أو وحدة المكتبة، أو وحدة الناسخ، أو غير ذلك. ومثل هذه العلاقات ذات أهمية بالغة على مستويات عدة يتجاوز الدرس المتعلّق بالمخطوط عينه، وبالنص الذي يحمله، إلى دعم الدرس التاريخي الثقافي، وهو ذو وجوه عديدة، منها إعادة بناء المجموعات الخطية التاريخية.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك كلِّه جوانب عديدة: منها ما يُعنى بالحفاظ على الجسم المادي، حفظًا وصيانةً وترميمًا، ومنها ما يُعنى بالتعريف بالمخطوط بمفهومه الكلي الذي يشمل الوعاء والنص، وذلك عن طريق الفهرسة بمستوياتها المختلفة، وبأنواعها: الوصفي الذي ينشغل بالنص، والمخطوطي (الكوديكولوجي) الذي ينصرف إلى الوعاء، والوصف - مخطوطي الذي يدمج بين النوعين.

يبقى أن نقف عند الشقّ الآخر لعلم المخطوط بالمفهوم الغربي، وهو النص الموازي، الذي يمتلك طبيعة مختلفة، فهو ليس نصًّا لغويًّا فحسب، إنما هو نَصٌّ يجاوز اللغة إلى ما يعرف بالأختام والتوقيعات، ولذلك فإن التعبير المناسب له هو أنه النص المرقوم بدلًا من النص المكتوب؛ لأن الرقم أعم، فهو يشمل الكتابة وغيرها، وهنا مساحة متسعة تشمل المرقوم متعلقًا بالنص الأساس، سواء من قِبَل صاحبه (المؤلِّف) أو غيره، وسواء كان متعلقًا بالنص بصورة مباشرة تضبطه أو تصحِّحه أو تكمله أو تشرحه أو تكشف منابعه (مصادره) ومصابه (تأثيراته في النصوص المعاصرة أو اللاحقة) أو لم تكن كذلك بأن تكون نصوصًا أخرى لا علاقة لها بالنص الأساس من قريب أو بعيد. إضافة بالطبع إلى أن المرقوم قد ينصرف إلى الوعاء نفسه.

إن الكوديكولوجيا أو علم المخطوط يقوم على ساقين -كما سلف الذكر-: الوعاء، والنص الموازي، وإنما جمع الغرب بينهما في علم واحد؛ لأنهما كليهما

يأتيان في مقابل النص، ولذا فقد يكون من المناسب الفصل بينهما نظرًا للاختلاف الواضح بينهما، من جهتين: جهة الطبيعة، وجهة النهج والأدوات.

بعد هذا الاستعراض الموجز يتأكد لنا أن المخطوط العربي حقل بكر، وميدان خصب، ليس على مستوى درسه فحسب، ولكن حتى على مستوى تحديد مفهومه، وإدراك خصائصه، واستيعاب أبعاده. ولا أدلَّ على هذا الذي نقول من أن النظرة إليه بعد قرون من الاهتمام به تنحصر في أنه (نص) أو مادة علمية تنتمي إلى حقل أو حقول معرفية محدَّدة. ولا شك أن هذه النظرة قاصرة تسقط من حسابها العناصر الأخرى التي لا تقلّ أهمية عنه. وإذا كان (النص) الذي هو تحت العين وفي دائرة الضوء لم يحظ بالاهتمام اللازم والدرس الكافي، فإن لنا أن نتخيل مدى ما تعاني منه العناصر الأخرى التي هي غائبة أساسًا، ومن ثم فإننا نرى بضرورة الانطلاق بالدرس المتعلِّق بالمخطوط بمفهومه الكلي إلى تلك الآفاق الرحبة التي ستعود بخير كثير على التراث نفسه من ناحية، وعلى مستقبل الدراسات القائمة عليه من ناحية أخرى.

٢: فقه التحقيق:

تمهيد: يقوم فقه التحقيق بوصفه علمًا -في ما نرىٰ- علىٰ ثلاث قضايا، هي علىٰ التوالي: قضية الموضوع، وقضية الانتماء، وقضية التصوُّر. إن الفقه للعلم لا يتحقّق بدون أن نعرف موضوع هذا العلم، أو مشغلته، إذ بهذه المعرفة تتحدّد الدائرة التي يتحرك فيها العلم والمساحة المعرفية الأساسية التي هي محلُّ اهتمامه، وبذلك ينحاز بانحياز موضوعه واختصاصه به، أو بالجوانب المحدَّدة لهذا الموضوع التي يُعْنَىٰ بها وينصرف إليها. كما أن الفقه للعلم لا ينهض حتىٰ نحدّد انتماءه، إذ هو (العلم) جزء من منظومة معرفية، أفرادها أسس عامة، وقواسم مشتركة، وليس هذا التحديد والانشغال به ترفًا فكريًا، فإن ربط العلم بالحقل العام الذي ينتسب إليه يحقّق الوعي بوسائله وأدواته وأغراضه.

وأخيرًا فإن الفقه للعلم لا يكون إلا بالبناء علىٰ ما تأسّس في معرفة الموضوع وتحديد الانتماء وما اتصل بهما، وهذا البناء يقدِّم التصوُّر الذي يجعلك علىٰ بصيرة من العلم: جوهره وحدوده، من جهة، وأدواته وأغراضه من جهة أخرىٰ.

القضـــــــية: مضىٰ علىٰ التحقيق عربيًّا قرنٌ من الزمان أو يزيد، والأمر أبعد في الدائرة غير العربية، أعني عند الغربيين عمومًا، والمستشرقين منهم خصوصًا. ثم إن له جذوره الضاربة في عمق التاريخ عند العلماء العرب والمسلمين، وتحديدًا علماء الحديث. قلنا: (مضىٰ علىٰ التحقيق) هكذا بإطلاق؛ لأننا لا نريد الدخول في تفصيلات، فالتحقيق نظر من جهة، وعمل أو تطبيق من جهة ثانية، واصطلاح، أي عناوينُ وألفاظٌ دالّة علىٰ النظر والعمل من جهة ثالثة. ولكلّ جهة من هذه الجهات الثلاث ظروفها الخاصة وقيودها التاريخية، أو علاقاتها بالزمن.

اسْتَوْدَعَ الْعِلْمَ قِرْطَاسًا فَضَيَّعَهُ وَبِئْسَ مُسْتَوْدَعُ الْعِلْمِ الْقَرَاطِيسُ

وعلىٰ الرغم من طول الزمن وتعدُّد الجهود وتراكمها وتشابكها فما زال هناك الكثير مما يقال أو ينبغي أن يقال، وبخاصة في ما يتصل بنظرية العلم في ذاتها، ونحسب أن النظرية لا تزال كثير من خطوطها غير مرسومة، أو باهتة. وهذا ما سنتوقف عنده في السطور اللاحقة.

١:٢ : القضيــة الأولىٰ: معرفــة الموضــوع: موضوع التحقيق هو (النصوص) والنصوص المقصودة هي النصوص اللغوية، التاريخية. فإذا ما جاز لنا أن نطلق هذا اللفظ (نصوص) علىٰ أشياء أخرىٰ غير لغوية، أو جاز لنا أن نطلقه علىٰ نصوص لغوية غير تاريخية، فإن استخدام لفظ التحقيق مع هذه وتلك سيكون فيه تجاوزٌ أو مسامحة.

إن موضوع التحقيق الذي حَدَّدناه آنفًا بالنصوص اللغوية التاريخية، لا بدَّ من تحديده أكثر ليكون: النصوص اللغوية (المكتوبة) ثم التاريخية.

إن علم التحقيق مرتبط ارتباطًا بالكلمة المكتوبة، التي هي وسيط يحمل الخبر أو المعرفة، ويغيب معها المصدر الذي قال الخبر أو صنع المعرفة، فيتعذَّر من ثَمَّ التأكد منه؛ من النسبة إليه من جهة، ومن صحة المنسوب في ذاته من جهة أخرىٰ. والكلمة المكتوبة عرضة للتصحيف والتحريف، وللسقط أو الحذف، وللزيادة، وللمحو أو الكشط أو الضرب. وكلها عوامل قد يكون مصدرها الإنسان، قاصدًا، أو غير قاصد. وقد يكون مصدرها البيئة المحيطة.

ثم إن العين قد تُخدع، والفكر قد يذهل أو يطيش، فيحصل الوهم، وسوء الفهم، فيحيل المراد (الأصل) إلىٰ أمر آخر. ومهمّة التحقيق هي تفادي ذلك كلّه، ومحاولة استعادة الأصل التاريخي قبل إحالته، وما طرأ عليه من تغيير، وما أصابه من سقط، وما دخله مما ليس منه.[١]

إن دائرة عمل المحقِّق إذن هي الصور اللغوية المكتوبة (المرئية بالعين)، ووظيفته هي إثبات هذه الصور، أو استعادتها، أو مقاربة الصور التاريخية (الأولىٰ) لها.

أما الكلمة الشفهية (المسموعة) التي تصل إلينا عبر النقل فإن التأكّد منها (أو تحقيقها) له طرق أخرىٰ، غير الطرق التي تستخدم مع الكلمة المكتوبة، تحدّث عنها علماء الحديث، وأهمها التلقي المباشر، أو السماع من المصدر ذاته.

٢:٢: القضية الثانية: الانتماء: التاريخ هو «علم الوقائع التي تتصل بالأحياء من الناس في (مجتمع) خلال توالي الأزمنة في الماضي».[٢]

وهذه الوقائع (التاريخية) لا يمكن الوصول إليها بطريق مباشر، فليس أمام المؤرخ سوىٰ الآثار (بالمعنىٰ العام) الدالة عليها، وهي (الآثار) نوعان:

- آثار مادية ذات صلة بالإنسان الذي عاش في الماضي وحياته.
- آثار لغوية.

وهذا النوع الأخير لا يخلو من أن يكون شفويًّا، أو مكتوبًا، أو لنقل إنه إما أن يكون صوتًا أو حرفًا؛ صوتًا مسموعًا، أو حرفًا مكتوبًا.

وقد اتضح من الفقرة السابقة أننا مع التحقيق نواجه الآثار اللغوية المكتوبة لا غير، وإذن فإن بالإمكان القول إن موضوع التحقيق (النصوص اللغوية التاريخية المكتوبة) هو جزء من موضوعات علم التاريخ؛ ذلك أن هذه النصوص بالمواصفات التي حَدَّدنا ليست سوىٰ وقائع تاريخية لمجتمع إنساني حي. ثم إنها

١ مناهج تحقيق التراث: جدل النظر والتطبيق لفيصل الحفيان: (بحث منشور في مجلة التفاهم العُمانية).

٢ المدخل إلىٰ الدراسات التاريخية لانجلوا وسينويوس، مقدمة أ (كتاب النقد التاريخي).

-وهذه هي المفارقة-أداة من أدوات صناعة الوقائع التاريخية، إنها تصنع التاريخ، وفي الوقت نفسه هي مادة درس له.

والكلمة المكتوبة عرضة لأنواع من العبث (الاختراق) سواء من جهة الإنسان الذي اتصل بهذه الكلمة أيًّا كان نوع الاتصال، فقد يكون العابث صاحب الكلمة نفسه، أو المصدر الذي صدرت عنه، وقد يكون الناسخ الذي كتبها، وقد يكون قارئها، ولربما كان شخصًا آخر غير هؤلاء، وجد أن له مصلحة في أن يغيرها عن وجهها.

وهناك العبث الذي مصدره غير الإنسان، نعني البيئة التي أحاطت بهذه الكلمة، فمن المعلوم أن الكلمة المكتوبة ليست أثيرًا، بل هي في حضن وعاء، هو اليوم الورق الذي نعرف، وقديمًا كان الورق وإن اختلفت صنعته، وكان يشاركه في ذلك الزمن البعيد أوعية أخرىٰ، أهمها ورق من نوع آخر هو المعروف بـ (البردي) وما يعرف أيضًا بـ(الرَّق). هذه الأوعية المادية تتأثر بالعوامل المناخية من حرارة ورطوبة، كما تتأثر بالعوامل البيئية التي قد تتجلَّىٰ في الحشرات والأرضة وغيرها من الكائنات الدقيقة.

وبدهي أن فساد هذه الأوعية يعني فساد الكلمة وضياع ملامحها أو اختلاطها، فتتعذر قراءتها أو تتداخل مع غيرها.

بل إن العبث بالكلمة قد يأتيها من داخلها أو مكوناتها الداخلية، فنوع الحبر أو المداد الذي تكتب به قد يتفاعل مع العناصر الأخرىٰ من عوامل بيئية أو مناخية أو حتىٰ مع الورق، فيتحلل ويفسد، فتفقد الكلمة نفسها!

إن الدرس التاريخي يعتمد اعتمادًا أساسيا علىٰ الأثر (الوثيقة) بالمفهوم العام الذي يشمل الوثيقة الكتاب (المخطوط)، فعن طريق هذه الوثيقة يعمل علىٰ استحضار الأحداث التي وقعت في الزمن الماضي، وإعادة تركيبها حتىٰ تكون مطابقة أو مقاربة للصورة التي كانت عليها يوم حدثت. ولن يتأتىٰ له ذلك إلا من خلال الأثر (والكلمة المكتوبة بمعنىٰ من المعاني أثر) الذي هو الشاهد علىٰ ما حدث.

ولأن الزمان (التاريخ) والمكان، حتىٰ الإنسان نفسه، هؤلاء جميعًا لا يتركون الأثر علىٰ حاله دون أن يعتدوا عليه ويغيِّروا معالمه تغييرًا يصل إلىٰ حد التشويه، كان لا بدَّ من قواعد وضوابط وإجراءات يجري من خلالها إزالة آثار الاعتداء

والتغيير، وتلك هي مهمة النقد التاريخي بصفة عامة، ومهمة النقد النصي (التحقيق) إذا ما تعلَّق الأمر بالنص اللغوي المكتوب.

إن المحقِّق يمارس وظيفة المؤرِّخ تمامًا، فهو يسعىٰ إلىٰ استحضار (النصّ) وإعادة بنائه حتىٰ يكون مطابقًا أو مقاربًا لصورته الأولىٰ التي رسمها صاحب النص نفسه، شأنه في ذلك شأن المؤرِّخ الذي يستحضر الحدث ويعيد تركيبه كما أسلفنا.

علىٰ أنه لا يغيب عن البال أن المؤرخ يعتمد اعتمادًا كبيرًا في عمله علىٰ المحقِّق، إذ (النص المكتوب) هو أهم الآثار التي يلجأ إليها في عمله. أكثر من ذلك فإن الخبر أو الحدث إذا ما كان قد وصل عبر الكلمة المكتوبة فإن المؤرخ لا يستطيع أن يعمل قبل أن يقوم بنفسه بعملية التحقيق، أو ينتظر المحقِّق ليقوم بهذا الواجب العلمي الأساس. إن التاريخ تصنعه الوثيقة، وبفقدان الوثيقة يصير الماضي مجهولًا؛ إذ لا بديل عنها، فلا تاريخ أصلًا بدونها.[١]

التحقيق إذن عمل تاريخي من الدرجة الأولىٰ، وإن كان مرتهنًا بالكلمة المكتوبة يسعىٰ جهده إلىٰ ضبطها وتدقيقها، فإذا ما ثبتت صورة الكلمة وجرىٰ الاطمئنان إلىٰ صحتها، جاء دور المؤرِّخ ليبحث في معاني هذه الصور، ويبني منها صرح الأحداث أو الأفكار في ذاتها من جهة، وفي نسبتها وعلاقاتها بالشخوص التاريخية من جهة أخرىٰ.

بقي أن نشير إلىٰ أن علم التاريخ الذي ينتمي إليه (التحقيق) هو من العلوم الوصفية في مقابل العلوم العامة، هذه الأخيرة مستقبلية تسعىٰ لاكتشاف قوانين ثابتة لا علاقة لها بالزمان والمكان، ولا علاقة لها بتقرير الواقع، علىٰ حين إن الأولىٰ غرضها معرفة الوقائع، أو الأحداث وتقريرها، مرتهنة بالمكان فحسب حينًا، وبالمكان والزمان معًا حينًا آخر، والتاريخ مندرج في هذا النوع الأخير. و(التحقيق) إنما يدرس النصوص اللغوية المكتوبة، ويسعىٰ لتقرير واقعها الذي كانت عليه.

٢:٣: القضيـة الثالثـة: بنـاء المفهـوم: بهذه القضية؛ قضية بناء مفهوم علم التحقيق نتوِّج ما قدَّمنا في القضيتين السابقتين، فما كان يمكن الحديث عن بناء

١ المدخل إلىٰ الدراسات التاريخية لانجلوا وسينويوس، مقدمة أ.

ولـمّا نؤسس للموضوع والانتماء، وما كان لهذا التتويج أن ينجلي دون أن نقدِّم للبناء القائم أو المستقر في كتب نظرية التحقيق وعند الشيوخ، ونبدأ بهذه النقطة الأخيرة، فنقول:

منذ عام **١٩٥٤** عرَّف عبد السلام هارون التحقيق بأنه: «بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتىٰ يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة». عَدَّ هذه الشروط -وهي أربعة-: «تصحيح العنوان، واسم المؤلِّف، ونسبة الكتاب إليه، والوصول بالمتن إلىٰ صورة أقرب ما تكون إلىٰ الصورة التي تركها المؤلِّف».

وقد رَكَّز مَن جاؤوا بعده علىٰ واحد من هذه الشروط، هي: «الوصول بالمتن إلىٰ صورة أقرب ما تكون إلىٰ الصورة التي تركها المؤلِّف» حتىٰ أصبح هو التحقيق، أو المعنىٰ القريب له، دون أن ينفي ذلك الشروط الأخرىٰ من: تصحيح عنوان، واسم مؤلِّف، ونسبة.

وليس ما قاله هارون شيئًا جديدًا لم يُسبق إليه، فالغربيون بعامة، والمستشرقون منهم فيما بعد عَبَّروا عن ذلك بوضوح.

بول ماس (Paul Maas) الألماني في كتابه **نقد النص** الذي صدر لأول مرة سنة **١٩٢٧**، حَدَّد مهمة نقد النصوص (التحقيق) بأنها: «إخراج نص أقرب ما يكون إلىٰ الأصل».

وبرجستراسر (Bergsträsser) الألماني أيضًا في محاضراته التي ألقاها في الجامعة المصرية في العام الدراسي **١٩٣١-١٩٣٢** يفهم من كلامه المعنىٰ نفسه، فالنقد (التحقيق) عنده: وسيلة إلىٰ اختيار القراءة الصحيحة،[١] وما القراءة الصحيحة إلا المتن المقارب للصورة التي تركها المؤلِّف بحسب هارون، والنص المقارب للأصل بحسب ماس.

ولا شك أن هذا المفهوم صحيح، إذ هو العمود الفقري للتحقيق أو نقد النص، وبدونه لا يمكن الحديث عن شيء اسمه (تحقيق) لكن (الصحة) شيء، والكمال أو الاكتمال شيء آخر. إن الصحة تعطيك ما لا يمكن الاستغناء عنه، لكنها لا تصل بك إلىٰ ما تطمح إلىٰ الوصول إليه. إن الفارق بين الأمرين هو الفارق بين

١ أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر، ص **٤٩**.

المعنىٰ اللغوي للفظ، والمعنىٰ الاصطلاحي، الأول مباشر قريب محدود، والآخر مشعٌّ عميق واسع، فأي المعنيين نريد أو ينبغي أن نريد ونحن نقول: التحقيق، أو نقد النص؟ يحتاج الأمر إلىٰ مزيد توضيح، وهذا ما سنقوم به.

إن لفظ (التحقيق) يدور حول معان لغوية يمكن مراجعتها في المعجمات اللغوية، وتدور حول الحقّ والثبوت والصدق والإحكام والتصحيح، وإذا ما نقلنا هذه المعاني اللغوية المجردة إلىٰ عالم النصوص التي هي موضوع (التحقيق) فإن المطلوب يكون هو الثبوت؛ ثبوت النص! ربما من جهة توثيق نسبته، والصدق؛ صدق النص في مطابقته للنص الأول الذي كتبه صاحبه، والإحكام؛ إحكام النص بتخليصه من الزيادة فيه والنقص منه، والتصحيح؛ تصحيح النص بتخليصه من تصحيفات النُّسَّاخ وتحريفاتهم، قصدًا أو عن غير قصد. ويجمع (سجل) ذلك كلّه معنىٰ الحَقِّيَّة، أي كونه حَقًّا في نسبته ومتنه.

وعلىٰ الرغم من عِظَم (حَقِّيَّة) المتن، فإن أمورًا أخرىٰ بالغة الأهمية لا بدَّ أن تُضاف إلىٰ هذه (الحَقِّيَّة) حتىٰ نصل إلىٰ مفهوم التحقيق بالمعنىٰ العلمي الاصطلاحي كما استقَّر له اليوم.

إن التحقيق عملية كلية مركَّبة، تتعامل مع النص تعاملًا شموليًّا، ينسجم أولًا والمعنىٰ أو بالأحرىٰ المعاني اللغوية التي ألمحنا إليها آنفًا؛ إذ هو: توثيق وإحكام (ضبط) وتصحيح. وتلك معان لصيقة بالنص، وتخدمه خدمة مباشرة، ثم إنه يتجاوز ذلك أمور أخرىٰ عديدة، منها: التفسير، والإضاءة، والربط، والنقد، والتحليل أو التفكيك، والدرس. هذه العناصر مجتمعة هي التي تشكّل المفهوم العلمي المتكامل لعلم التحقيق.

هذا هو الفهم الذي نراه لـ(التحقيق) بعد أن انتقل من معناه اللغوي إلىٰ دلالته الاصطلاحية، لكن الأمر عند بعض الدارسين كان علىٰ غير هذا الوجه، وسنكتفي بفهمين آخرين للدلالة علىٰ الخلاف، ونترك المسألة للنظر.

الفهم الأول، هو الذي قال به بشار عواد معروف في كتيِّبه (التصغير للحجم لا للقيمة): **ضبط النص والتعليق عليه**، وخلاصته أن التعامل مع النصّ يقوم علىٰ أساسين: التحقيق، والتعليق. أما التحقيق فهو الضبط والتقييد

والإخراج للنص بصورة أقرب ما تكون إلىٰ الصيغة التي أرادها مؤلِّفه يوم دوَّنه. ويشمل أمورًا، أهمها:

- تنظيم مادة النص.
- تقييد النص بالحركات، وبالحروف عند الضرورة.
- إثبات الاختلافات المهمة بين النُّسخ، وترجيح الصواب منها.
- الإشارة إلىٰ الموارد التي اعتمدها المؤلِّف، سواء صَرَّح أو لم يصرِّح، والتعليق بإثبات الاختلافات بين النص وموارده.
- متابعة النقول التي اقتبسها اللاحقون وتثبيت مواضعها، وبيان الاختلافات بينها وبين النص.

هذه هي أركان التحقيق حتىٰ يكون علميًّا، ولا يجوز بحال التهاون بها؛ لأن ذلك يحيل العمل في النص إلىٰ مجرد نشر، لا إلىٰ تحقيق.

وأما التعليق فهو الذي يجاوز ذلك، ويتغيَّا إفادة القارئ وتقريب النص وتجليته بالشروح والتوضيحات والتعريفات وبيان الأوهام، ويشمل:

- شرح الألفاظ الغريبة والمصطلحات.
- التعريف بالمبهم المغمور من أسماء الناس والبلدان والكتب.
- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مواردها.
- مقارنة النص بالنصوص التي تناولت موضوع النص مما سبقه أو أُلِّف بعده.
- نقد النص، وبيان الأوهام التي وقعت فيه، وتصحيحه ودعمه بالأدلة.

وعلىٰ الرغم من وجاهة هذا الفهم فإن لنا ملاحظة علىٰ الأساس النظري الذي قام عليه، إنه أساس ينظر إلىٰ النص في ذاته وفي مصدره، ويغفل عن الطرف الآخر؛ المتلقي أو القارئ، سواء كان متلقيًا أو قارئًا مستقبلًا، أو كان دارسًا، سينهض بدرس النص والبناء عليه. وليس أقدر من (المحقِّق) الذي عاين النص وعاناه علىٰ تقديمه له في صورة نموذجية متكاملة، وهي صورة لا تتحقّق إلا بالعناصر جميعًا التي تتوزع علىٰ التحقيق والتعليق معًا.

ولا شك أن (التحقيق) بقدر محاولته مقاربة النص الأصل، يسعىٰ إلىٰ إعداده ليكون قريبًا من القارئ العصري (غير التراثي) ومذلَّلًا للدارس. إذا نُظر إلىٰ المسألة من هاتين الزاويتين فإن (التحقيق) محتاج إلىٰ التحقيق (الضبط) والتعليق -بحسب ما يرىٰ بشار عواد معروف -معًا. علىٰ أن ذلك لا ينفي أن (التعليق) ينبغي أن يكون بقَدْر، سواء أردنا بالقَدْر: الوقوع علىٰ الموطن الذي يستحق التعليق، حتىٰ لا يسقط المحقِّق في هُوَّة التزيُّد الذي يشوش علىٰ النص، أو أردنا إصابة الغرض في التعليق ذاته، حتىٰ لا يسقط المحقِّق -كذلك -في هُوَّة الثرثرة التي تشوش -أيضًا -علىٰ النص، بدرجة مقاربة للتشويش السابق.

والأمر أبعد من ذلك وأعمق غورًا، فإذا لم يكن (التعليق) -بحسب مراد بشار عواد معروف -جزءًا من البنية المفهومية للتحقيق، فأولىٰ بنا ألَّا نعدّ منها الدَّرْس التقديمي للنص بما يتضمنه من تعريف بالمؤلِّف وبالنص وبالنُّسَّخ المعتمدة. إلخ، ولا أن نعدّ منها الكشافات التي هي مفاتيح النص، علىٰ أهميتها البالغة التي لا يماري فيها أحد. وهما عنصران لم يعدَّهما بشار أصلًا.

الفهـم الآخر، هو فهم فخر الدين قباوة،[1] وهو يكاد يقارب الفهم الأول من جهة، ويزيد عليه من جهة أخرىٰ. وقبل أن ندخل في حديث الزيادة والنقص، فإننا نلمح إلىٰ أنه إذا كان بشار قد فَرَّق بين التحقيق والتعليق علىٰ مستوىٰ المصطلح، ومن ثَمَّ تحدث عن مفهومين، فإن قباوة فَرَّق بين التحقيق والتوثيق، فجعل لكل منهما مفهومًا مستقلاًّ. وهذا ما ينقلنا إلىٰ الزيادة التي قال بها قباوة، فهو ينتقد بعض الدارسين والمنظِّرين الذين يتوهمون أن التحقيق هو التوثيق نفسه[2] فالتوثيق عنده: (تثبيت نسبة النص إلىٰ صاحبه بالأدلة المرجِّحة أو القاطعة من أسانيد وأقوال متضافرة أو متواترة).[3] والتحقيق: (علم بأصول لإخراج النص المخطوط علىٰ الصورة التي وضعها صاحبها من حيث اللفظ والمعنىٰ).[4]

ولـن أستطيع أن أناقش هذا الفهـم، دون أن أتوقف قبل عند التعريف الذي وضعه للتحقيق، وقال عنه في حاشية الصفحة: وقد وصف بعض الزملاء الكرام

١ في كتابه: علم التحقيق للمخطوطات العربية: بحث تأسيس للتأصيل.

٢ علم التحقيق لقباوة، ص ٤٣.

٣ علم التحقيق لقباوة، ص٤١.

٤ علم التحقيق لقباوة، ص٤٣.

هذا الفن بأنه علم، ولكنني لم أجد مَن وضع تعريفًا له وافيًا كما فعلت هنا، أو سار معه فيما يقتضيه من البحث والبيان.

الحقّ أن التعريف لم يجاوز التعريفات السابقة ولم يزد عليها، فقد عَرَّف هارون التحقيق بأنه: (تأدية متن الكتاب أداءً صادقًا كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان).[١] وعَرَّفه رمضان عبد التواب: (قراءة النص علىٰ الوجه الذي أراده عليه مؤلفه أو علىٰ وجه يقرب من أصله الذي كتبه به هذا المؤلِّف).[٢] وعَرَّفه آخرون: (عملية مركَّبة تقتضي إخراج نص مضبوط يكون علىٰ الصورة التي قاله عليها صاحبه، أو أقرب ما يكون إلىٰ ذلك علىٰ الأقل).[٣]

علىٰ أن ما يلفت في تعريف قباوة هو عبارة (من حيث اللفظ والمعنىٰ)! ولعلّه أراد بوفاء تعريفه وعدم سبقه إليه الإشارة إلىٰ هذه الزيادة. والحق -أيضًا -إن هذه الزيادة ليست في الأساس محلّ تسليم؛ إذ التحقيق -فيما نرىٰ -لا علاقة له بالمعنىٰ، والمحقِّق إنما يتوجه إلىٰ الألفاظ، فهي التي يمكن ضبطها، أما المعنىٰ فإن انشغاله به إنما يكون من جهة أنه أداة من أدوات ضبط الألفاظ والمفاضلة بينها والاختيار من الروايات المختلفة، ثم إن الخلافَ في النص وارد بحسب جهة الفهم وقدرة المحقّق علىٰ استبطان النص. بل إن المعنىٰ قد يتعدّد وصور الألفاظ واحدة. إن المعنىٰ هو سِرٌّ من أسرار صاحب النص، عاش في عقله وحده، ومَن جاء بعده إنما يجتهد في الوصول إليه.

نعود إلىٰ كلام قباوة الذي يفهم منه بلا التواء أنه يرىٰ حدًّا فاصلًا بين التوثيق والتحقيق، ولا أدري كيف يستقيم أن نقول إن هذا النص محقَّق، دون أن يتوقف المحقِّق عند النسبة. إن التوثيق ركن من أركان عملية التحقيق. ولهذا كان تصحيح نسبة الكتاب إلىٰ صاحبه جزءًا من تعريف هارون للتحقيق أو الكتاب المحقَّق.[٤]

١ قطوف أدبية لهارون، ص **١٣**.

٢ مناهج تحقيق التراث لرمضان عبد التواب، ص **٥**.

٣ تحقيق التراث العربي لعبد المجيد دياب، ص **١٣٤**.

٤ ينظر: تحقيق النصوص ونشرها لهارون، ص **٤٢**.

وفي السياق، سياق حديث قباوة عن مفهوم التحقيق، ينتقد فريقًا من الدارسين والمنظِّرين الذين يقحمون في التحقيق ما هو متمِّمات له أساسية، وليست من أركانه.[١]

والحق هنا – مرة أخرىٰ – أن هذه المتممات التي أسماها قباوة بالتعليقات الهامشية، جاريًا في ذلك علىٰ صريح مذهب بشار عواد معروف، وضَمَّ إليها الفهارس (الكشافات) ومقدمة التحقيق، إنما هي جزء من التحقيق بمفهومه الاصطلاحي العصري، وإلَّا لكان لنا أن نقبل ونرتضي نَصًّا محقَّقًا دون تقديم ولا تكشيف.

يبدو أن هناك خلطًا بين التحقيق من جهة والضبط والتصحيح والتوثيق من جهة أخرىٰ، وما هذه الأخيرة إلَّا خيوط في نسيج مفهوم التحقيق الذي أصبح –علىٰ ما قدَّمنا– عملية كلية شاملة توثق النص وتصحح عنوانه، وتؤكد نسبته لصاحبه، وتضبط ألفاظه من خلال الروايات والنُّسَخ، وتربطه ببعضه، وبموارده ومصابِّه، وتجري عمليات التوثيق من خلال ذلك، ثم تمهِّد له بالدرس، وتقدم له المفاتيح من خلال الكشافات.

وآية ذلك أن أولئك الذين يضعون الحدود بين هذه المكوِّنات لا بدّ أن يتحدثوا عنها في كتبهم، وأن يُفَصِّلوا القول فيها جميعًا.

أحسب أننا بما سبق قد لزمنا لزومًا أن نقدِّم تصوُّرًا جديدًا يجاوز التصوُّرات السابقة، ويؤسس للمفهوم المتكامل والمركَّب لعلم التحقيق الذي يضع في حسبانه مختلف العناصر اللازمة التي لا يستغني عنها (النص التراثي) وينظر إلىٰ الأمر من جهتين: جهة (النص) ذاته، وجهة كونه رسالة لها متلقٍّ، كما لها مرسل (صاحب النص أو المؤلِّف) وقد رأينا بعد طول نظر أن نعبر عن هذه الرؤية وهذا المفهوم بهذا التعريف:

«التحقيق علم تطبيقي نقدي ينتمي إلىٰ علم التاريخ، مشغلته النص اللغوي التاريخي المكتوب يعمل علىٰ توثيقه في ذاته؛ وفي نسبته، وعلىٰ ضبطه، وتقريبه، وخدمته، بالاعتماد علىٰ تجلياته التاريخية (النسخ) وذلك بغرض الوصول إلىٰ الصورة التاريخية الأولىٰ أو مقاربتها».

١ يريد أحمد محمد الخراط في (محاضرات في تحقيق النصوص) فقد أحال عليه في الهامش.

أو «التحقيق علم تطبيقي نقدي ينتمي إلىٰ علم التاريخ، مشغلته النص اللغوي التاريخي المكتوب، وغايته العليا استعادة النص في صورته التاريخية الأولىٰ أو مقاربتها، وتوثيق نسبته أو مقاربتها، بالاعتماد علىٰ تجلياته التاريخية (النسخ) وبالإفادة من المصادر، ومن لوازم ذلك ضبطه، وتقريبه، وخدمته».

بقي أن نتوقف علىٰ عجل عند (نقد)، هذا المصطلح الذي يوازي أو يكاد مصطلح (التحقيق)، وأقصد الموازاة هنا من جهة المفهوم، وبخاصة عند الغربيين والمستشرقين، ولذلك أسمىٰ برجستراسر (Bergsträsser) كتابه **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**. ولربما أريد به دراسة النُّسَخ ومحاولة تأصيلها ورسم شجرة نسب لها، ولهذا أسمىٰ ماس كتابه (نقد النص) وما تحدث فيه إلَّا عن النُّسَخ.

لا شكّ أن التحقيق عملية نقدية أساسًا، وسبق أن قلت في بحث سابق لي: (إن التحقيق في جوهره عملية نقدية عالية.. أساسها الشكّ في مختلف مراحل التعامل مع النص، تبدأ به (بالشك) سعيًا إلىٰ اليقين، وقد تنتهي به (بالشك أيضًا) لتبدأ عملية تحقيق جديدة).[١]

ومن هنا فإن إطلاق مصطلح (نقد) له وجاهته، لكن مصطلح (التحقيق) أَوْلَىٰ منه، ذلك أن مفهوم النقد علىٰ أهميته ليس سوىٰ أداة يتوسل بها المحقِّق للوصول إلىٰ غايته العليا الذي هو (التحقيق)، والغاية أعلىٰ من الأداة، وأقوىٰ في الدلالة علىٰ المقصود في السياق الذي نتحدث فيه.

٣: أخلاقيات التحقيق:

سـؤال: تنبع مشروعية البحث في أخلاقيات تحقيق النصوص من أمرين: أولهما نظري ظاهر وقريب، وآخرهما عملي خفي وبعيد.

أما الظاهر فهو غياب الحديث عن الأخلاقيات ضمن (النظرية العامة لعلم التحقيق) إلا عرضًا، وما يرد عنها من إشارات خاطفة يختلط اختلاطًا بالحديث عن الثقافة، حتى إنه لا يكاد يبين، ومعلوم أن بين الأخلاقيات والثقافة حدودًا فاصلة، تجعل من كل منهما مبحثًا مستقلًا.

١ مناهج تحقيق التراث: جدل النظر والتطبيق لفيصل الحفيان: (بحث منشور في مجلة التفاهم العُمانية).

وأما الخفي فهو تدني مستوى التحقيق تدنيًّا ملحوظًا، تجلَّى التعبير عنه بصور مختلفة على ألسنة المتخصصين، كان من أبرزها وأدلِّها القول بأن حال (النص) وهو في صورته الأولى (المخطوطة) كثيرًا ما يكون أفضل منه وهو في صورته الجديدة (المحقَّقة)، وأن مصطلح (التحقيق) قد فقد دلالته، وأصبح بلا معنى!

على أن هذا الأمر الأخير -على الرغم من التسليم به- قد يكون محلّ جدل من جهة أن وراءه ضعف التكوين العلمي؛ النظري والتطبيقي، وليس (الأخلاق). إن الضعف -بلا شك- قائم، لكننا نرى أيضًا أن هناك ظواهر لا أخلاقية لها دور، ربما لا يقلّ عن دور العنف، سواء كانت تقع عن عمد، أو عن جهل. وهذا ما سيتكفّل البحث بالكشف عنه. وقبل الدخول في صلب الموضوع نتوقف بعض وقوف عند (النص التراثي) الذي هو موضوع علم التحقيق، لبيان مدى ارتباطه بالمسألة الخلقية.

٣:١ : الخصوصية الأخلاقية للنصّ التراثي ومقاربته: النصّ التراثي نصٌّ مختلف، وأول اختلافه في انتسابه إلى الماضي (مقابل الحاضر). إذن هو نصّ ماضوي، وإذا كان التاريخ لا يكرّر نفسه، لا في شخوصه، ولا في ظروفه، ولا في قضاياه، ولا في مخرجاته، فإن هذا النص القادم من الماضي يحتاج آليات علمية وإجرائية مغايرة تمامًا، ويحتاج أيضًا بالدرجة نفسها آليات خلقية ضابطة مغايرة أيضًا لتلك التي يحتاجها النص الحاضر، مغايرة في ذاتها، وفي درجتها. وهذا بعض تفصيل القول في الخصوصية الأخلاقية للنص التراثي، في ذاته، وفي التعامل معه.

٣:١:١ : النص التراثي قطعة من التاريخ، ولذلك فهو خبر قبل أن يكون معرفة أو علمًا. والخبر -بداهة- يحتاج أن نعرف صدقه من كذبه أولًا من جهة كونه تاريخًا، وذلك قبل أن ندخل في محتواه. وإذا كان الأمر كذلك فنحن أمام قضية أخلاقية الحكَم فيها هو (المحقِّق) فكأن هذا الأخير (المحقِّق) قاض، والقاضي -بالضرورة- مطلوب منه أن يكون أخلاقيًّا، وأن يصدر كذلك حكمًا أخلاقيًّا. وإذن فإن أولى خطوات التحقيق هي خطوة أخلاقية، يثبت المحقِّق من خلالها أن (النص) ينتمي إلى التاريخ، وتحديدًا إلى أية حقبة تاريخية. وهذه الخطوة التي تسمى في نظرية التحقيق بـ(التوثيق) ليست أمرًا هينًا، وعلى المحقِّق أن يحتشد له بقدراته العلمية وخبراته، وأن يكون احتشاده مؤطرًا بالأخلاق حتى لا يضلّ ولا يزيغ، ولا يغريه هوى، أو تشده منفعة إلى أن يحكم بغير الحق. إنه يحتاج منظومة

أخلاقية تبدأ بالشكّ وما يستلزمه من مساءلة، مرورًا بالحذر والتحري والصبر وانتهاءً بأداء الأمانة التي هي الخُلق الأعلى الذي يدور عمل المحقِّق في فلكه.

٢:١:٣: النص التراثي لا يأتي منفردًا، بل يأتي محمولًا على أكتاف كيان (جسد) ذلك هو المخطوط أو البنية المادية للمخطوط، هذه البنية نفسها محل حكم أخلاقي أيضًا، شأنها شأن محمولها (النص). والعنصران (الكيان والنص) جميعًا قضية تاريخية لا يجوز الفصل بين جزأيها (وربما أجزائها) إلا لأغراض الدرس.

٣:١:٣: وأقرب من هذا الذي ذكرنا في الدلالة على أخلاقية النصّ أن المصطلح، مصطلح العلم نفسه (التحقيق) مصطلح أخلاقي من جهة، وأخلاقية مقاربته (التحقيق) من جهة أخرى، فالتحقيق كما تذكر المعجمات اللغوية يرجع إلى الجذر اللغوي (حقق) الذي يدل على الحق واليقين والصدق ومعان أخرى مقاربة، وهي معان أخلاقية. صحيح أن المراد بها الوصول بـ(النص) إلى هذه الدرجة من الثبوت والصحة، لكن ذلك لن يتحقق إلا بعمل قيمي بالدرجة نفسها.

النص التراثي -إذن- بخصوصيته التاريخية يستلزم منظومة أخلاقية ثرية ورفيعة المستوى، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بتعامل علمي رفيع المستوى هو الذي نطلق عليه (التحقيق)، وكلّ مفردة من هذه المنظومة تناسب عملًا من الأعمال التي تندرج تحت مفهوم العلم قد لا تستطيع مفردة أخرى القيام بها، وقد تتعاضد مفردتان أو أكثر في أداء مهمة ما من المهام المنوطة بالمحقّق.

إن الدرس التاريخي غايته الوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بنائها، وعلم تحقيق النصوص الذي هو لون من ألوان هذا الدرس غايته الوصول إلى الحقيقة النصية إذا ما صحّ التعبير، أي استحضار النص التراثي في صورته التاريخية الأولى التي كان عليها، وهي عملية لا تنفك بحال عن القيم، لا في وسائلها، ولا في غاياتها.

خلاصة القول: إن عمل المحقِّق إذن مفعم بالقيم الخلقية، يبدأ بها، وينتهي إليها؛ هي وسيلته، وهي في الوقت نفسه غايته، فهل وجدت هذه القيم صداها في كتابات المنظّرين لعلم التحقيق؟

٣:٢: الأخلاقيـات في أدبيـات نظريـة التحقيـق: بشيء من المصادرة -ربما غير المنهجية- نستطيع أن نقرّر أن عنصر الأخلاقيات في كتب نظرية التحقيق يكاد يكون شبه غائب، بمعنى أن أحدًا ممن كتب لم يقصد قصدًا إلى القيم والسلوك، التي ينبغي أن تضبط عمل المحقِّق، أو ممارسته تجاه النص.

وليس القصد من هذا التقرير الطعن في أولئك الأفاضل الذين كان لهم الفضل في التنظير لعملية التحقيق بدءًا من عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر وصلاح الدين المنجد، مرورًا بأسماء كثيرة، وانتهاءً بفخر الدين قباوة وبشار عواد معروف وأسماء أخرى.

إن مبحث أخلاقيات العلم يتأخر بداهة عن العلم نفسه، لكن لا بدّ من وقت ما يحين، يصبح فيه الحديث عن هذه الأخلاقيات ضرورة، ذلك أن العلم في جوهره نشاط إنساني، والحياة الإنسانية إنما هي سلسلة من المواجهات التي تستلزم عدّة، جزء مهم منها هو العدّة الأخلاقية التي تدفع نحو تحقيق غايات العلم نفسه من جهة، وتضبط حراك هذا العلم وتوجهه حتى لا ينعكس سلبًا على الإنسان نفسه من جهة أخرى.

وحتى لا تستمر المصادرة غير المنهجية نلفت إلى أن المستشرق الألماني برجستراسر (Bergsträsser) (**١٩٣٢**) في **أصول نقد النصوص ونشر الكتب** قسَّم كتابه ثلاثة أبواب: النسخ، وفي النص، وفي العمل والاصطلاح، لم يعرض فيها جميعًا لأخلاقيات التحقيق. وكذلك كان حال الفرنسيين بلاشير (**١٩٧٣**) وسوفاجيه (**١٩٥٠**) في كتابهما **قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها**، فهل كان البُعد الأخلاقي غائبًا لدى المؤسستين العلميتين الاستشراقية الألمانية والفرنسية على الأقل؟

• على صعيد كتب التحقيق العربية كان الوضع أحسن قليلًا، فعلى الرغم من أن هارون في **تحقيق النصوص ونشرها** لم يفرد مبحثًا خاصًّا بالأخلاقيات، إلا أنها كانت حاضرة حضورًا قويًا في ثنايا كلامه، وقد أحصيت إحصاء غير دقيق (على عجل) تجليات وعيه بها في تسعة عشر موضعًا (ص **٣٠، ٣٢، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٩٩، ١٠٠**) تضمنت هذه المواضع مجموعة من أخلاقيات التحقيق، هي: الأمانة والصدق والحذر والريبة (الشك) والصبر والتأني أو التريث، والدقة، والحرص، والاحتيال (حسن التأني). هذه هي

المنظومة الأخلاقية الإيجابية، وهناك منظومة مقابلة سلبية مثل الخداع والتزوير والجرأة (بالمعنى السلبي: الجرأة على النص) والعجلة.

على أن هذه القيم بنوعيها إنما جاءت عارضة في سياقات الخطوات العملية التي يقوم بها المحقِّق تجاه النص، وعلى سبيل التوجيه للمحقِّق، ولم تكون مقصودة قصدًا.

هارون -أيضًا- في **قطوف أدبية**: يتوقف مرة أخرى وقوفًا صريحًا عند خلقين (الأمانة، والصبر). والجديد هنا أنه يعدّ الصبر من تمام الأمانة. على أنه لم يرد بالصبر معناه القريب، وإنما أراد لازمه التأني أو التريث، وهو ما يمكن أن نفهمه من عبارته:

(أما الصبر فهو من تمام الأمانة أيضًا، فالتعجّل في تحقيق المخطوط ينتهي -بلا ريب- إلى الإخلال بالأمانة العلمية التي تقتضي التريث في الحكم على الصورة الصحيحة التي ينبغي أن تمثّل النصّ في أوج سلامته ومطابقته للحقيقة) **(٩٠، ٩١)**.

الأمانـة: ولعلّ هذا الخلق أكثر ذيوعًا من غيره، وقد جاء في سياقات متنوعة، منها:

- وأما الطبعات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقِّق (أمين) فهي نسخ مهدرة بلا ريب.

- ومن الإخلال بـ(أمانة) العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

- ليس تحقيق المتن تحسينًا أو تصحيحًا، إنما هو (أمانة) الأداء التي تقتضيها (أمانة) التاريخ.

- استشعار (الأمانة) والحدّ من الجرأة على قراءة النصوص.

ويلاحظ على هذه السياقات أن الأمانة جاءت وصفًا للمتعامل مع النص (المحقِّق) والعلم (بإطلاق) وللعمل (الذي أسماه هارون: الأداء)، وللتاريخ، أي أن خلق الأمانة مرتبط بالمحقق ينبغي أن يصدر عنه وبعمله (أدائه) كأنما ينبغي أن يلازمه في حركته، وبالعلم الذي هو محتوى النص من جهة، وبالتاريخ الذي ينتسب النص إليه من جهة أخرى.

الحــذر: يراد بالحذر اليقظة التي ينبغي على المحقِّق أن يتحلّى بها. وقد ذكر هارون هذا الخلق غير مرة، ومن ذلك:

- فيجوز هذا على مَن لا يصطنع (الحذر والريبة) في ذلك.
- إن كلّ خطوة يخطوها المحقِّق لا بدّ أن تكون مصحوبة بـ(الحذر).
- على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على (الحذر الشديد) في إثبات اسم المؤلِّف المجهول.

إن خلق الحذر -كما يبدو- هو الحامي من المتابعة على الخطأ، أو الانسياق وراء التزوير أو التزييف، أو الانجرار وراء التصحيف والتحريف وما إلى ذلك، وتعلو درجته عندما يتعلق الأمر بالنسبة، نسبة النص إلى المؤلِّف، فيصبح حذرًا شديدًا، ذلك أن النصوص التراثية تعرف بكثرة العنوانات المشتركة، وهو إضافة إلى وظيفته خلق ملازم أو ينبغي أن يكون ملازمًا للمحقِّق لا يفارقه لأنه وسيلته لتحقيق غاية (التحقيق).

• رمضان عبد التواب في **مناهج تحقيق التراث** انشغل بالتاريخ؛ تاريخ نظرية التحقيق وتأصيلها وجهود علماء العربية القدامى فيها، وتوقّف عند جهود المستشرقين والعرب المحدَثين، ثم انتقل إلى الإجراءات العملية، وفي ثنايا ذلك كانت هناك إشارات قليلة جدًّا وعارضة، ومما رصدته منها:

- كتب يستعين على فهم أسلوب المؤلِّف بوسائل شتى، متذرعًا في كل ذلك بالصبر والجَلَد (في ثنايا حديثه عن وسائل تحقيق النص) **٩٣**.
- والمحقِّق (المنصف) هو الذي يبدأ عادة باتهام نفسه قبل أن يتهم النص الذي أمامه (في السياق نفسه) **٩٣**.

• عبد الله عسيلان في **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**. لعل هذا الرجل هو أول مَن قصد قصدًا إلى أخلاقيات التحقيق، فقد ظهرت عنده تحت عنوان (صفات المحقِّق)، ولم تستغرق مادة هذا المبحث سوى صفحتين وبضع سطور، وتؤخذ عليه أمور:

- أنه خلط بين الصفات التي ترجع إلى الثقافة، والصفات التي ترجع إلى الأخلاق دون أن يميز بينهما.

- أنه لم يذكر من الصفات الخلقية، سوى ثلاث صفات، هي: الأمانة، والتذرع بالصبر، والأناة، وقد دمج بين هذين الخلقين الأخيرين، وعدَّهما شيئًا واحدًا، وهذه نصوصه:

(الأمانة العلمية) التي تقتضي تحرير النص وتصحيحه، والاجتهاد في إخراجه على الصورة التي تمّت به على يد مؤلِّفه دون أي تصرف أو تقويم بنقص أو زيادة دون أساس علمي مكين.. مع البعد عن كلّ ما يتنافى مع (الأمانة).. من العبث.. إلخ (**٤٢**).

التذرع بـ(الصبر) و(الأناة)؛ لأن المحقِّق كثيرًا ما تواجهه مشكلات وصعوبات قد تتطلب وقفات طويلة ومتأنية للوصول إلى علاجها الصحيح.. بعيدًا عن النظرة (العجلى) التي تأخذ بأقرب ما يتبادر إلى الذهن.. (**٤٣**).

كما تناثرت في سياقات أخرى إشارات عارضة إلى بعض الأخلاق السلبية مثل (العجلة) و(التهاون) (**٥٥، ٥٩**) و(فقدان الأمانة العلمية) و(الاستهانة).. (**٧٠**).

• فخر الدين قباوة في **علم التحقيق للمخطوطات العربية**. عقد مبحثين ضمن التمهيد الذي وضعه بين يدي الكتاب تحت عنوان (السمات الشخصية للمحقِّق) و(التأهيل للمحققين) انصرف فيهما للحديث عن المواهب الفطرية والاستعدادات الفردية اللازمة للمحقِّق، وقد جاء كلامه نظريًّا مجردًا لم يربط فيه بين هذه المواهب والاستعدادات التي خلط فيها بين الإمكانات العقلية، والقيم الأخلاقية، ولا نستطيع أن نمسك من هذه الأخيرة إلا بقيم (الصبر على دقائق الأمور) و(النقد الدائم للمعلومات والصياغات المختلفة) و(الشك الموضوعي الهادئ في النفس والغير لاستبعاد التحيز والتزوير) و(الأمانة العلمية) و(النصفة الوجدانية) (**٥٣**) و(الاتزان) (**٥٥**).

٣:٣: أخلاقيات التحقيق اليوم، لماذا؟ التحقيق علم، وهو -إضافة إلى ذلك- صنعة. والحديث عن أخلاقياته هو حديث عن أخلاقيات العلم من جهة، وآداب الصنعة من جهة أخرى. وفي التراث الإسلامي رصيد غني في هذا وذاك.

نعم لم يكن هذا التعبير (أخلاقيات العلم) هو المصطلح، بل كان مصطلح آخر هو: أدب (مفردًا) أو: آداب (جمعًا) مضافًا إلى طرفي العملية التعليمية: العالِم

والمتعلم. ولفظ: (أدب أو آداب) في هذا السياق ذو بنية مفهومية مركَّبة تشمل: الأخلاق تجاه العلم ذاته، وأيضًا تجاه طلب العلم، أعني العلاقة بين الأستاذ والطالب، أو العالِم والمتعلم بحسب اللغة التراثية. ثم إن هذا الأدب يتنزل إلى الحقول المعرفية المتخصِّصة، فهناك أدب عام مطلق، وهناك أدب خاص بحقل معرفي محدَّد، أو بعلم بعينه. ولذلك فقد وجدنا في التراث الإسلامي كتبًا مستقلة في الأدب العام، منها على سبيل المثال: **آداب العالِم والمتعلم**، للنووي (ت**٦٧٦**هـ)، و**تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالِم والمتعلم**، لبدر الدين ابن جماعة (ت**٧٣٣**هـ)، كما وجدنا كتبًا مستقلة أخرى في الأدب الخاص، مثل: **أدب الطبيب** للرهاوي (ق**٣**هـ).

سعت هذه الكتب وغيرها في حينها إلى أن تؤسس لمعايير أخلاقية حاكمة للعملية التعليمية في مجملها، وأن تضبط السلوك الأخلاقي لممارسات الصنائع والمهن. ولا شك أن المسألة الأخلاقية في علاقتها بالعلم اليوم قد تجاوزت التعليم والمهن إلى تداعيات العلم ذاته على القيم والثوابت الأخلاقية الفردية والمجتمعية، بل إنها وصلت إلى الحياة المحيطة به، واصطدمت بذلك كلِّه اصطدامًا مباشرًا كشف عن تغوُّل العلم (التطبيقي تحديدًا) في العقدين الأخيرين تغولًا هَزَّ الإنسان كما لم يهزه من قبل، مما أدَّى إلى ارتفاع نبرة الحديث عن أخلاقيات العلم بصورة عامة، والتطبيقي منه بصورة خاصة.

هذا الاستطراد إنما هو تمهيد للقول بأن التحقيق (العلم والصنعة) جزء من الصورة العامة للعلم بمفهومه العام، فالتقدم الطباعي وقواعد البيانات ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، والسماوات المفتوحة، هيأت مناخًا جديدًا ساعد كثيرًا على تفشي الانحراف الأخلاقي في مجال تحقيق النصوص، وشهدنا ظواهر لا أخلاقية صارخة، أسهمت العوامل السابقة فيها، وتعاضد معها أن النص التراثي بطبيعته (التاريخية) غير محمي أو محصّن، أعني أن ملكيته الفكرية مباحة، فمن حقّ أي أحد أن يخرجه للناس، ويكتب اسمه عليه بوصفه محقِّقًا أو ناشرًا له، وليس مهمًّا أن يكون قد حُقّق أو نُشر سابقًا من قِبَل محقِّق أو ناشر آخر، وليس أهون من استنساخ النص واستيعاب الجهد الكبير الذي بُذِل في إقامته، والعبث في الجهد الظاهر للمحقِّق في التعليقات وغيرها، بإجراء بعض التعديلات الشكلية واللغوية، لتصدر طبعة جديدة مغايرة في الظاهر لسابقتها.

إن طبيعة النص التراثي تجعل منه مطيّة سهلة للانحراف الأخلاقي الذي قد يشوّه النص (العلم) في الوقت نفسه الذي يجري فيه تشويه القيم الخلقية للمجتمع العلمي (التراثي).

في العقود الأخيرة بدأت تتعمّق ظاهرة السطو -لتخرج من دائرة (المخفي أو المستور)- على تحقيقات الآخرين إلى السطو الظاهر الذي لا يأبه بالتعمية وإجراء بعض التعديلات التي قد يحاجج بها على عدم ارتكاب السرقة، إلى السطو الظاهر أو المعلن الذي يشطب الأسماء الأولى، ويضع بدلًا منها الأسماء الجديدة.

أصبح من المألوف اليوم ألا يخلو اجتماع للمتخصصين في التحقيق من حديث عن سرقات لجهود علمية (تحقيقية) سابقة أو حاضرة!

وإلى السرقات هذه بنوعيها هناك ظاهرة ليست أقل خطورة ذات طبيعة مختلفة، فهي تنتمي إلى الاتجار بالنصوص التراثية، ويشترك في تحمل مسؤوليتها بعض دور النشر وأدعياء التحقيق وضعاف النفوس من المحقِّقين، وهو ما يعكس صراعات بين قيم التحقيق (العلم) وقيم (مع التجاوز في التعبير) السوق. إن مصالح دور التجار وحاجة كثير من المشتغلين بالتحقيق، ومن المقحمين عليه ممن صنائع أصحاب المال تقوم بدور سيء شديد الخطر على التحقيق وعلى الأخلاق في آن واحد.

إن هوان النص التراثي وسهولة العبث به، وحاجة (المحقِّق)، وفي الوقت نفسه الرواج الذي يجده في الأسواق، حفّز التجار من أصحاب دور النشر على ألا يعبأوا بـ(المحقِّق) وأن يهضموه حقّه، فإما أن يقبل بما يعرضونه عليه، وإما أن يكلّفوا (لجنة (غير) علمية) بالقيام بمهمّة التحقيق.

يجري ذلك كله في غياب دور مؤثّر للمؤسَّسات التراثية الرسمية التي لا تملك أية سلطة تمكّنها من ضبط إيقاع العمل التحقيقي.

لا شكّ أن المشكلة الأخلاقية الخاصة بالتحقيق هي جزء من المشكلة الأخلاقية العامة لا تنفصل عنها، لكن ذلك لا يعني أنها معلّقة عليها أو مرتبطة بها، بمعنى أن التحقيق قد يمكن أن تُبنى له منظومة خلقية من داخله، وذلك عبر وسائل عديدة، منها مناهج التعليم والتدريس، والأستاذ القدوة. ولربما انعكست

هذه المنظومة الخلقية الخاصة على المنظومة العامة، وأثّرت فيها تأثيرًا قد لا يقلّ عن تأثير هذه الأخيرة.

يبدو أنه قد حان الوقت للالتفات إلى أخلاقيات التحقيق بعد التدني الواضح في مستوى النصوص، ولا سبيل إلى معالجة هذا الانحراف العلمي الأخلاقي إلا بأمرين:

- بناء منظومة أخلاقية للعمل في النص التراثي عمومًا، ولتحقيقه خصوصًا، يجري التركيز عليها عمليًّا في الأعمال العلمية التي تجري تحت إشراف الأساتذة الأكاديميين.
- إدماج النظر الأخلاقي ضمن النظرية العامة للتحقيق وتوجيه النظر إليه والإلحاح على تعميقه في البحوث والدراسات التي يقوم بها المتخصصون.

إن التحقيق يحتاج بشدة دستورًا أخلاقيًّا، وإن المحققين يحتاجون بشدة -أيضًا- ميثاق شرف أخلاقيًّا يلتزمون به في تعاملهم مع النصوص التراثية ذاتها، وكذلك في علاقاتهم الداخلية بوصفهم أسرة واحدة تنتمي إلى عمل علمي ذي خصوصية، وذي خطر لاتصاله بالهوية والذاكرة والمشتركات التاريخية من جهة، وبالوجود الحضاري والنهضوي والتأسيس للمستقبل من جهة أخرى.

٣:٤: السلوك الأخلاقي في التحقيق: سبق آنفًا أن المنظومة الأخلاقية للتحقيق مركّبة، وأنا في إطار هذا البحث أريد أن أتوقف جزئيًا عند المنظومة الخاصة بالمواقف السلوكية تجاه (النص) تحديدًا. وهنا لا بد أن نسترجع ما تقرر سابقًا من طبيعته، والغرض من تحقيقه؛ طبيعته الخبرية والمعرفية (التاريخية) وغرض التحقيق المتمثل في الوصول إلى ما أسميناه الحقيقة النصية. إن المنظومة الأخلاقية الخاصة بالتحقيق تنتمي -بلا شك- إلى المنظومة الأخلاقية العامة، ولنضرب بعض الأمثلة الدالة:

إن توثيق النص واجب علمي لا يمكن التهاون أو التقصير فيه، فإذا ما أخلّ المحقِّق به هدم ركنًا أساسًا في تاريخية (النص) بوصفه خبرًا مرتبطًا بمصدر (مؤلِّف) وناقل (ناسخ) وربما أيضًا انتساب زماني، وبيئة مكانية، مما يعني فقدان الثقة بالنص، بل فقدان النص ذاته قيمته.

ومن البدهي -وقد ترتب على هذا التقصير العلمي ما ترتب- أن نعدّ عدم التوثيق عيبًا أخلاقيًّا؛ لأنه يعكس تهاونًا وتقصيرًا من قِبَل المحقِّق تجاه قضية جوهرية في صلب عمله، وهو بتهاونه وتقصيره يؤدي إلى ضياع نسب النص، أو اختلاطه!

والمحافظة على النص وعدم الاجتراء عليه بالزيادة أو الحذف أو التغيير واجب علمي، فإذا ما اعتدى المحقِّق على النص وانتهك حرمته بأي تصرّف، فإنه يكون قد ارتكب خطأً أخلاقيًّا يندرج تحت الاعتداء والتجاوز بالمفهوم العام.

وإذن فإن السلوك الأخلاقي للمحقِّق في تعامله مع النص لا بدّ أن ينضبط حتى يؤدي واجبه العلمي.

المحاضرة الثانية: تاريخ التحقيق: الجذور والتأصيل

د. محمود مصري

مما لا شكّ فيه أن مصطلح التحقيق اليوم ينطوي على مفهوم واضح ومحدّد، لكن ثمّة سؤال يتبادر إلى الذهن بقوة: ما هي أبعاد العمق التاريخي لهذا المفهوم، بقطع النظر عن الصيغة النهائية التي بدا فيها هذا المصطلح اليوم واضحا محددا؟

هذا السؤال سوف نحاول الإجابة عليه من خلال استنطاق التاريخ من جهة، ومن خلال قراءة تطبيقاته من جهة أخرى.

ففي سياق استنطاق التاريخ سوف ننطلق من مسارات تاريخية نظرية خمس:

الأول نتبين فيه ملامح الجذور التي بُنيت عليها الأصول، وهذه تتضح بالربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتحقيق قديما والمعنى الاصطلاحي الحديث.

أما المسار **الثاني** فهو نقلة إلى ربط الأصول بالجذور، حيث نجد في تحقيق النص القرآني أول ما يحقق ذلك.

أما المسار **الثالث** فيمكن أن نعبّر عنه بأصول الأصول، وهو حيث نجد نواة الأصول متمثلة بالتحقيق الشفوي الذي سبق تقييد العلم.

أما المسار **الرابع** فهو مظانّ الأصول التي نُرجع إليها صنعة التحقيق بشكل أساسي، ويتمثّل في جهود المحدّثين في هذا المجال.

وأما المسار **الخامس** فهو الفروع التي يمكن أن نتناولها في شعبتين:

الأولى: التمثّل الغربي للتحقيق عند العرب القدامى، ومدى إمكانية أن نعدّه مدرسة جديدة مختلفة؟

والثانية: التحقيق عند العرب المحدثين الذي تجاذبته المدرستان.

ثم نعبُر المسارات التاريخية النظرية إلى حيث التطبيقات التي تجلّت فيها تلك الجذور والأصول، وسوف نسلك هنا مسارات تاريخية تطبيقية خمسة أيضا:

أولها يتجلى في اختيار النص الصحيح الموثق، **والثاني** في قراءة النص، **والثالث** في تحرير النص، **والرابع** في مقابلة النص، **والخامس** في خدمة النص، وهذه التطبيقات التاريخية هي التي تمكّننا من فهم تاريخ التحقيق بصورة عملية واضحة من خلال النماذج الاصطلاحية والإجرائية التي طُبِّقت في مخطوطات الحضارة الإسلامية.

١: المسارات التاريخية النظرية:

سوف ندرس المسارات التاريخية من خلال شجرة تستند أصولها إلى جذور، وتمتد هذه الأصول في فروع، ففي الجذور سوف نفتش عن بذور المفهوم والمصطلح، وفي الأصول سوف نفتش عن أول ظهور المعالم الواضحة لعلم التحقيق تنظيرا وتطبيقا، وفي الفروع سوف نرى ما آل إليه هذا العلم على يد المحدثين من الغربيين والعرب. ونلحق بين الجذور والأصول النقلة التي وصلت بينها المتعلقة بتحقيق النص الأول في الحضارة الإسلامية وهو القرآن الكريم، كما نلحق بينهما ما سميناه بأصول الأصول، وهو التوثيق الشفوي الذي سبق التوثيق الكتابي.

١:١: جذور مصطلح التحقيق:

التحقيق في تراثنا كلمةٌ قديمةٌ لغةً واصطلاحًا.

يقال: حَقّ الأمر: صحّ وثبت ووجب، وأحقَّ الأمر: أحكمه وصحَّحه، وحقَّق الرجل القول: صدّقه، وحقّقت الأمر وحققته: كنت على يقين منه، والتحقيق أيضا التزيين.[١] أما في الاصطلاح فالتحقيق هو: إثبات المسألة بدليلها.[٢]

فالتحقيق تصحيح الأخبار من جهة، وإثبات المسائل بأدلّتها من جهة أخرى. ولذلك سُمّي صاحب هذا المنهج من العلماء مُحِقًّا ومُحَقِّقًا، كما قال الجاحظ منذ القديم، وهذا أقدم نقل معروف عن استعمال الكلمة في هذا السياق في تراثنا. يقول الجاحظ: "لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة، إلا وفيه علماء محِقّون، قرأوا كتب من تقدمهم، ودارسوا أهلها».[٣]

والكتاب المحقَّق في الاصطلاح المعاصر هو الذي صحّ عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقربَ ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.[٤] وهكذا فقد اشترك المعنى اللغوي للتحقيق مع المعنى الاصطلاحي القديم والحديث من جهة: **الإثبات والتصحيح والإحكام**. ومن هنا نقول بأن **غاية المحقق تقديم نص موثق صحيح محكم**. ويترتب على الإحكام الذي هو هنا بمعنى الإتقان تيسير النص وتقريبه وتزيينه **وهذا يتطلب حاجة النص إلى الإضاءة من خلال التعليق والدراسة. فهذه تدخل في صلب التحقيق**، ولا نرى تسميتها: مكمّلات التحقيق.

وفي واقع الأمر فإن جميع الإجراءات التي نتبعها اليوم في عملية التحقيق تندرج تحت هذه العناصر الثلاثة: **التوثيق** للنص والمؤلف ونسبة الكتاب للمؤلف **والتصحيح** من خلال المقابلة وما يتصل بها من إجراءات، **والإحكام** أو تقريب النص من خلال إضاءة النص وخدمته.

ونشير هنا إلى أنه يُراد من التحرير معنى التحقيق نفسه: قال الصولي (ت **٣٣٥هـ**) في **أدب الكتّاب**: "تحرير الكتاب خلوصه، كأنه خلُص من النسخ التي حُرّر عليها، وصفا عن كدرها».[٥] وهذا هو المفهوم المعاصر للتحقيق

١ لسان العرب لابن منظور، «ح ق ق».

٢ التعريفات للجرجاني، ص **٥٦**.

٣ رسائل الجاحظ، **٣٣٨/١**.

٤ تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، ص **٣٩**.

٥ أدب الكتاب للصولي، ص **١٣٥**.

تماما، ومن العجيب أن هذا المفهوم الموافق للاصطلاح الحديث للتحقيق يعود إلى القرن الثالث الهجري، والذي اختلف فقط هو المصطلح، ولا مشاحة في الاصطلاح. وهذا الاختزال لمفهوم التحقيق أو التحرير في مقابلة النسخ وتصفية النص عن الكدر الذي لحق به ليس بالاختزال المخلِّ أبدا، وهو كقول النبي ﷺ: «الحج عرفة»، باعتبار الركن الأساسي في الحج، فنحن اليوم ننظر إلى عملية مقابلة النسخ من أجل تصحيح النص الأصلي على أنها العملية الأساسية في التحقيق، وما سواها خطوات تأتي بمنزلة المقدمة لها، أو المتمِّمة لها، وإن كانت جزءا منها.

وعلى هذا فإننا نجد في الجذور مستويان من مفهوم التحقيق:

المستوى الأول: الذي نختزله بركن واحد هو المقابلة التي ذكرها الصولي في القرن الثالث الهجري.

المستوى الثاني: الذي نختصره بثلاثة أركان تربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، هي: الإثبات والتصحيح والإحكام.

فإذا انتقلنا من الجذور إلى التأصيل سوف نصل إلى **المستوى الثالث**، حيث سنجد التفصيل بعد الإجمال، وسنجد أن الأركان الثلاثة أصبحت خمسة ابتداء من القرن الرابع الهجري على ما سوف نرى، وهذه الخمسة هي: اختيار النص الصحيح الموثق، وقراءة النص، ومقابلة النص، وتحرير النص، وخدمة النص.

ثم إذا ما انتقلنا إلى العصر الحديث –حيث الفروع– سنصل إلى **المستوى الرابع**، وسوف نرى أننا وصلنا إلى تفصيل التفصيل، حيث ستصبح الأركان الخمسة عشرة، على ما هو معروف اليوم.

٢:١: التحقيق: من الجذور إلى الأصول:

إذا أردنا الرجوع إلى جذور التحقيق المنهجي المتميز بالإجراءات العملية الواضحة التي تضعنا أمام النص المحقّق الموثق فإننا نرى أن عملية المقابلة والعِراض التي كانت تجري بين جبريل والنبي ﷺ مرةً كل عام تُمثِّل الحدث الأول في تاريخ التحقيق العلمي على وجه الأرض، حتى كان في العرضة الأخيرة ترتيب

السور[١] والآيات، وقد بلغت هذه العروض أربعًا وعشرين مرة.[٢] وقد كان في زمن النبي ﷺ ثلاثة وأربعون كاتبًا للوحي يثبتون القراءات والرسم الإملائي ويصحِّحون حفظهم ونصوصهم على رسول الله ﷺ. واستمرت عمليتا التحقيق الشفوي والكتابي بضعًا وعشرين سنة من المراس والتراكم والخبرة حتى توفي رسول الله ﷺ.

وفي عهد أبي بكر رضي الله عنه كان منهج زيد بن ثابت في التحقيق أن جمع حفاظ المدينة وما عندهم من الكتابات التي كانت بمحضر رسول الله ﷺ، فكانت النتيجة إثبات مصحف زيد وما جاء به الصحابة مقرونًا بشهادة كلّ واحدٍ أنه هكذا أخذه عن رسول الله ﷺ. وكانت هذه النسخة من القرآن الكريم تحتوي على أشكال متعدِّدة من القراءات والرسم واللهجات في المتن وليس في الحاشية. واستمرت عمليتا التوثيق والتحقيق في عهد عثمان رضي الله عنه إذ جُرِّدت الحروف عن النقط والشكل لاستيعاب القراءات والرسوم.[٣] وأثمرت تلك الجهود عن كتابة أربع نسخ محقَّقة موثقة، ثم أُتلف ما في أيدي الناس من المصاحف خشية عدم موافقته للنتيجة التي خلُص إليها فريق العمل في الجهد الجماعي الفريد لتحقيق النص القرآني.

١: ٣: نواة الأصول: التحقيق الشفاهي:

إن الرواية التي كان يتناقلها أهل الحديث مشافهةً فيما بينهم رجلًا عن رجل كان لها قواعد واضحةٌ دوّنوها فيما بعد. فبيّنوا كيف يأخذ الراوي النصّ عمّن قبله، وهو ما يسمى بالتحمّل، وهو يكون عن طريق السماع من الشيخ والقراءة عليه والإجازة والمناولة والمكاتبة والوِجادة. كما بينوا كيف ينقله لمن بعده، وهو ما يسمّى بالأداء، الذي يكون بصيغة محدَّدة، فالصيغة الشائعة في السماع (حدثنا) أو (سمعت)، والصيغة الشائعة في القراءة (أخبرنا)، والصيغة الشائعة في الإجازة (أنبأنا). ومن خلال تحقّق شروط معينة في التحمّل والأداء يُحكم على النص بأنه مقبول أو مردود وفق القواعد التي نصّ عليها علماء الحديث.

١ ينظر للقول بأن ترتيب سور القرآن توقيفي: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٢٥٨، الطبعة المصرية، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٦٢، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٢ جاء في البخاري ومسلم أن "النبي صلى الله عليه وسلم دعا السيدة فاطمة في مرضه الأخير . . . حَتَّى إذا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ فسألتُها فقالَت: أَسَرَّ إِلَيَّ: «إنَّ جِبرِيلَ كانَ يُعارِضُنِي القُرآنَ كُلَّ سَنةٍ مَرّةً، وإنَّهُ عارَضَنِي العامَ مَرّتَينِ».

٣ النشر في القراءات العشر ١: ٧ والمحكم في رسم المصاحف للداني ص ٣ وفتاوى ابن تيمية ١ : ٣١٩ . وانظر رسم المصحف ص ١٢٦ .

وهذا الضبط الشفهي نشير إليه هنا لأنه يعدُّ نوعًا من التحقيق الذي هو -كما تقدم- إثباتٌ وتصحيحٌ وإحكامٌ، بالإضافة إلى أن المنهج العلميّ في ضبط الرواية المنقولة مشافهةً كان نواةً لتحقيق النصّ المدوّن فيما بعد، ولأجل ذلك نجد إثبات طرق التحمّل على المخطوطات، من قراءات وسماعات وإجازات.

ونستدلّ على ذلك بأن الضبط جاء عند المحدثين بمعنى يؤدي وظيفة التحقيق، قال الجرجاني: هو: "إسماع الكلام كما يحقّ سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره».[1] وهذا هو عين عملية التحقيق.

٤:١: مظانّ التأصيل:

لم يحظ علم من علوم الحضارة الإسلامية بعلاقة حميمية متجذرة ومتأصلة مع علم تحقيق المخطوطات بالقدر الذي حظي به علم الحديث. ويتضح لنا عمق هذه العلاقة من جهات ثلاث: الأولى تتصل بالتأصيل والتقعيد، وهذا ما سنبحث تاريخه هنا، والثانية تتصل بالتطبيق والإسقاطات على المخطوطات، وهذا ما سوف نبحثه في المسارات التاريخية التطبيقية، والثالثة تتصل بالتفاعل والتناغم، وهذا ما سنبحثه في تاريخ التحقيق المعاصر.

لقد قام الدليل على أننا ندين لعلماء مصطلح الحديث بتأسيس قواعد علم تحقيق المخطوطات، وبناء هيكله الأساسي، على نحو لا يُبقي مجالا لشاكّ أو متجاهل. وذلك أن حرص علماء الحديث على ضبط لفظ رسول الله ﷺ، ونقله كما هو كان الدافع الرئيس لهم لوضع قواعد هذا العلم بشكل محكم، انطلاقا من فهمهم لوجوب صيانة الوحي من أن يداخله ما ليس منه، حتى لا يتحرّف الدين، فكانوا سببًا في حفظ الوحي الذي تكفّل به الله تعالى بقوله: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [النمل: **٤٤**]. والمقصود بالذكر - كما هو معلوم- الوحي، وهو يشمل الكتاب والسنة.[2]

---

١ التعريفات للجرجاني، ص **١٤٢**.

٢ قال ابن حزم رحمه الله: «والذكر اسمٌ واقعٌ على كلّ ما أنزل الله تعالى على نبيّه صلى الله عليه وسلم من قرآن، أو سنّة وحيٍ يبيّن بها القرآن» (ينظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، **١/١١٥**).

وهكذا فإن المفهوم الذي ينطوي عليه ما نسمّيه اليوم علمَ تحقيق المخطوطات قد عَمِل بأصوله العرب المسلمون عند تدوينهم للقرآن الكريم والسنّة الشريفة منذ عهد النبيّ ﷺ، ثم دوّنوا هذا العلم وقعّدوه بشكلٍ ناضجٍ في تصانيف علوم الحديث منذ القرن الرابع الهجري. ولعلّ شيوع الوِجادة[1] في هذا القرن كان له الأثر الواضح في ظهور مبادئ هذا العلم في مؤلّفات علماء الحديث.

والخطوات المتعلّقة بالنصوص إثباتًا وتصحيحًا وإحكامًا كانت مجالَ عمل أئمّة الحديث وعلومه، فكان لهم الفضل بذلك في وضع ضوابط هذا الفن من أجل الوصول إلى نصٍّ محقّقٍ، ثم انتقل عنهم هذا المنهج إلى علماء الحضارة العربيّة الإسلاميّة بمختلف فروعها، فكانوا قدوةً لغيرهم في هذا الميدان.

ثم إن المسلمين توسعوا في استعمال هذه الأساليب المنهجية في التوثيق والتحقيق لاختبار صحة تلقي روايات الحديث الشريف وتبليغها باعتبار أن روايات الحديث الشريف لم يُكتب لجميعها التواتر في كل طبقة من طبقات الإسناد كما هو الحال في النصّ القرآني، فسارت بذلك علوم الدراية التي تنتهي بقواعد القبول والردّ جنبًا إلى جنب مع علوم الرواية التي اقترنت بأصول تدوين النصوص في السطور بعد أن ثبتت أصول تلقيها في الصدور.

ومع أن كتابة الحديث بدأت في وقتٍ مبكّرٍ – كما أثبته المحقّقون– منذ عهد رسول الله ﷺ،[2] إلا أن اعتماد الصحابة كان على الحفظ في الصدور لا السطور، ولما انتشر الإسلام، واتسعت رقعته، ومات معظم الصحابة، وقلّ ضبط الحديث،

١ الوِجادة: ما أخذ من العلم من صحيفةٍ من غير سماعٍ، ولا قراءة، ولا إجازةٍ، ولا مناولةٍ (يُنظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٨). ومثال ذلك أن يقف شخصٌ على نصوصٍ في أحد الكتب، فينقل عن الكتاب، دون أن تكون له روايةٌ تنتهي إلى مؤلف الكتاب. وقد تنبه العلماء إلى أهمية ضبط هذا النوع من النقل، ووضعوا له القواعد، كما فعلوا في ضبط نقل الرواية الشفويّة من قبل.

٢ ثبت أن رسول الله ﷺ لم ينتقل إلى جوار ربه إلا وقد أذن بكتابة الحديث وتدوينه، وتواترت الأخبار الدالّة على كتابة الحديث في زمنه ﷺ، وقُدِّر مجموع ما كتب من الحديث في عهده ﷺ بما يضاهي مصنّفًا كبيرًا في الحديث (ينظر الحديث والمحدثون لأبي زهو، ص **١٢٥**؛ ومنهج النقد لأستاذنا نور الدين عتر، ص **٤٥**).

ظهرت الحاجة الملحّة إلى التدوين، لاسيما أن تطاول الزمن يعني تطاول سلسلة إسناد الحديث: فلان عن فلان عن فلان... فيصعب الحفظ في الصدور. يقول القاضي عياض رحمه الله: «والحال اليوم داعيةٌ للكتابة لانتشار الطرق، وطول الأسانيد، وقلّة الحفّاظ، وكلال الأفهام».[١]

ومع ظهور تلك الحاجة إلى التدوين بدأت تتنامى قواعد تحقيق النصوص التي ساروا عليها عمليا منذ ذلك الحين، ثم قاموا بإثباتها في مصنّفاتهم العلمية فيما بعد. ومنذ انتشار التدوين أصبحت الكتابة ركنًا أساسيًّا اعتمد عليه العلماء في حفظ الحديث وضبطه، فقام الكتاب بدورٍ كبيرٍ في الرواية يشبه دور الراوي. وهنا انتقلت رواية الحديث من رواية كل حديث بسنده إلى رواية الكتاب بسنده إلى مؤلفه، فأصبحت المصنفات تُنقل كما يُنقل الحديث، فكان شرط الاعتماد على النسخة أن يقرأها راويها على مؤلّفها، أو يراعى اتصال النسخة بمؤلفها بالسند إليه، بكون النسخة بخطه، أو مقابلة بما هو من خطه، أو عليه خطه بإثبات ذلك عليه، وغير ذلك من التوثيق حتى يتصل سند النسخة إلى المؤلف.

وهكذا فقد استنّ المحدثون آدابًا تحقّق الضبط الكامل لما يُكتب على الصحف، ووضعوا تبعًا لذلك مصطلحات ساروا عليها والتزموا بها، فلا يكون الكتاب مقبولًا إلا أن ينضبط بهذه الآداب وهذه المصطلحات، وكان هذا أساسًا لقواعد تحقيق النصوص.[٢]

وإذا أردنا استعراض المؤلفات التي بدت فيها قواعد تحقيق النصوص واضحة منذ القرن الرابع الهجري نبدأ بكتاب: **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)**

وقد تناول من هذه القواعد في الجزء السابع الذي احتوى:

- الدائرة بين الحديثين.
- الحكّ والضرب.
- التخريج على الحواشي.
- الحرف المكرّر.

١ الإلماع للقاضي عياض، **١/ ١٤٩**.

٢ ينظر منهج النقد لنور الدين عتر، ص **٢١٥، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٣**.

- النقط والشكل.
- التبويب في التصنيف.

ثم ظهر كتاب **معرفة علوم الحديث للحاكم (ت: ٤٠٥هـ)** الذي ضمّ القواعد الآتية:

- النوع **٣٤**: معرفة التصحيفات في المتون.
- النوع **٣٥**: تصحيفات المحدثين في الأسانيد.
- النوع **٤٧**: معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصنائعهم.

وفي القرن الخامس ظهر كتاب **جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)**، وضمّ في الجزء الأول:

- باب معارضة الكتاب.
- باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث وتتبّع ألفاظه ومعانيه.

ثم ظهر كتاب **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)**، وضمّ الجزء الثالث:

- باب الترغيب في إعارة كتب السماع.
- كراهية حبس الكتب المستعارة عن أصحابها.
- باب تدوين الحديث في الكتب وما يتعلق بذلك من أنواع الأدب.
- استعن بيمينك وأَوْمَأَ إلى الخطّ.
- الحبر والكاغد.
- باب تحسين الخطّ وتجويده.
- استحباب الخطّ الغليظ وكراهية الدقيق منه.
- اختيار التحقيق دون المشق والتعليق.

- كيف يكتب بسم الله الرحمن الرحيم.
- تقييد الأسماء بالشكل والإعجام حذرًا من بوادر التصحيف والإيهام.
- رسم الصلاة على النبي ﷺ.
- الدارة في آخر كل حديث.
- باب وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشكّ والارتياب.
- الاستدلال بالضرب والتخريج على صحّة الكتاب.
- بعض أخبار أهل الوهم والتحريف والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف.

وفي كتابه **الكفاية في علم الرواية** نرى:

- باب المقابلة وتصحيح الكتاب.
- باب ذكر ما يجب ضبطه واحتذاء الأصل فيه وما لا يجب من ذلك.
- باب في حمل الكلمة والاسم على الخطأ والتصحيف عن الراوي أن الواجب روايتهما على ما حملا عنه ثم يبيّن صوابهما.
- باب ما جاء في تغيير نقط الحروف لما في ذلك من الإحالة والتصحيف.
- باب ما جاء في إبدال حرف بحرف.
- باب ما جاء في إصلاح المحدث كتابه بزيادة الحرف الواحد فيه أو بنقصانه.

وفي القرن السادس يطالعنا كتاب **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ت:٥٤٤هـ)**، وفيه:

- باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط.
- باب التخريج والإلحاق للنقص.
- باب في التصحيح والتمريض والتضبيب.
- باب في الضرب والحك والشقّ والمحو.

- باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك.

ثم يأتي القرن السادس بالكتاب الجامع **معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)**، وفيه نرى:

النوع الخامس والعشرون في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب، وقد تناول:

- كيف تضبط الحروف المهملة.
- لا يستعمل الكاتب اصطلاحًا غير معلوم إلا أن يبيّن معناه.
- ينبغي أن يفصل بين كل حديثين بدارة صغيرة.
- المحافظة على كتابة ﷺ عند ذكره وتجنّب الرمز والاختصار.
- مَن نسخ كتابًا فعليه مقابلته وبيان طرق ذلك.
- بيان كيفية إلحاق السقط في الحاشية.
- بيان التصحيح والتضبيب والتمريض.
- كيف يشطب ما وقع في الكتاب وليس منه وبيان كيفية الضرب.
- ينبغي الاعتناء بضبط اختلاف نسخ الكتاب والتمييز بينها.
- بيان رموز المحدّثين كحدثنا وأخبرنا.
- الحرف (ح) للفصل بين إسنادين.
- ينبغي للطالب كتب البسملة وبعدها اسم شيخه وكنيته ومَن سمعه منه وتاريخ سماعه.
- التحذير من غلول الكتاب ومنع إسماعه طمعًا بالتفرد به.

ثم ظهر كتاب **الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)**، وفيه:

الباب الرابع: في آداب كتابة الحديث:

- هل الأولى ضبط كل ما يكتب أو يخصّ بالضبط ما يُشكل.
- الاعتناء بالضبط وخاصة أسماء البلاد الأعجمية وغيرها.
- ألا يصطلح الإنسان مع نفسه اصطلاحًا لا يعرفه غيره.
- الأدب ألا يجعل الكاتب الاسم إذا كان من الأسماء المعبَّدة اسم الله تعالى في أول السطر والتعبد آخر ما قبله.
- إذا فقدت الصلاة على النبي ﷺ من الرواية هل له أن يكتبها.
- المقابلة وكيفيّتها.
- إذا وقع في الرواية خلل في اللفظ فهل له أن يغيّر.
- إذا وقع سقط في الرواية فالمختار أن يخرج من الأسطر تخريجًا.

وفي القرن الثامن ظهر كتاب **تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، وفيه:**

الباب الرابع: الآداب مع الكتب التي هي آلة العلم وما يتعلّق بتصحيحها وضبطها ووضعها وشرائها وعاريتها ونسخها وغير ذلك:

النوع الثالث منه: ما يخص التعامل مع الكتاب والعناية به وحفظه واعتباره.

النوع الخامس: النسخ وقواعده.

النوع السادس: الخطّ والقلم.

النوع السابع: المقابلة بين النسخ.

النوع الثامن: التخريج.

النوع التاسع: كتابة الحواشي.

النوع العاشر: كتابة الأبواب والفصول بالحمرة.

النوع الحادي عشر: الضرب والحكّ والمحو.

ثم ظهر في القرن الثامن كتاب **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (ت:٩٠٢هـ)**، وفيه:

القسم الثامن من أقسام أخذ الحديث ونقله: الوجادة:

- كتابة الحديث وضبطه.
- المقابلة.
- تخريج الساقط.
- التصحيح وهو كتابة (صح)، والتمريض وهو التضبيب.
- الكشط والمحو والضرب.
- كيف العمل في الجمع بين اختلاف الروايات.
- الإشارة بالرمز.
- كتابة التسميع.
- إصلاح اللحن والخطأ.

ثم ظهر كتاب **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (ت:٩١١هـ)**، وفيه:

النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وضبطه:

ثانيًا: ضبط الملتبس من الأسماء.

ثالثًا: الفصل بين كل حديثين - الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ وعدم السأم من تكرارها.

رابعًا: مقابلة كتابه بأصل شيخه.

خامسًا: تخريج الساقط من الحديث في الحواشي (اللَّحَق).

سادسًا: التصحيح والتضبيب والتمريض.

سابعًا: نفي ما ليس من الكتاب.

ثامنًا: رمز المحدثين لحدثنا وأخبرنا والانتقال من سند إلى آخر.

تاسعًا: أصول كتابة التسميع.

وفي القرن العاشر ظهر كتاب **الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد لبدر الدين الغزّيّ (ت:٩٨٣هـ)**، وفيه:

الباب السادس: في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشرائها وعاريتها ونسخها وغير ذلك:

المسألة **١٥**: المقابلة.

المسألة **١٦**: ضبط الكتب وشكلها.

المسألة **١٧**: علاج الخطأ واللحن.

المسألة **١٨**: علاج الزيادة.

المسألة **١٩**: التخريج والسقط.

المسألة**٢١**: اختصار الألفاظ ورموز الكتب.

المسألة **٢٢**: كتابة الحواشي والفوائد.

المسألة **٢٣**: الكتابة والخطّ.

المسألة **٢٤**: كتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة.

وهذا الكتاب يمثّل أصول علم تحقيق المخطوطات حتى عصر المؤلف، فقد جمع فيه ما تفرق في غيره من كتب السابقين، وأضاف، وألّف بين المعلومات، وأشار إلى أنه نقل عن الرامهرمزي والحاكم والقاضي عياض وابن الصلاح وابن دقيق العيد وابن حجر والسيوطي وغيرهم.

١:٥: الفروع: تاريخ التحقيق المعاصر:

إن الأصول التي ذكرناها سابقا تفرع عنها في العصر الحديث مناهج في التحقيق: كان الأول غربيا، والثاني عربيا تأثر بالمنهج الغربي، والثالث عربيا يمكن اعتباره تطويرا لمنهج العرب القدامى.

١:٥:١ : التمثّل الغربي لتحقيق العرب القدامى: البدايات والنتاج والمنهج:

حمل القرن الخامس عشر الميلادي معه الحدث الأهم في تاريخ صناعة الكتاب المتمثّل بظهور المطبعة، غير أن الكتاب المطبوع لم يحلّ محلّ الكتاب المخطوط إلا في القرن التاسع عشر الذي انتشرت فيه المطابع في شتى أنحاء العالم، فكيف كان منهج نشر الكتاب التراثي العربي في المرحلتين؟

١:١:٥:١ : بداية اهتمام المستشرقين بالتراث العربي:

بدأ اتصال الغرب الحقيقي بالمنتجات الفكرية للحضارة العربية الإسلامية منذ القرن العاشر الميلادي، وكان معظم المستشرقين آنذاك من الرهبان الذين انصرفوا إلى دراسة العلوم الحكمية والفلسفية والكونية، ثم امتد اهتمامهم إلى علوم الحضارة العربية الأخرى بعد ذلك، ثم تسابق المستشرقون في القرن الخامس عشر الميلادي حين ظهور المطبعة إلى نشر الكتب العربية بنَهَمٍ شديد، وكانت معظم المطابع العربية في أوربة في لندن وباريس ولَايبزيغ (Leipzig) وليدن (Leiden) وغوتنغن (Göttingen) وروما وفِيِيَنَّا وبرلين وبطرسبورغ (Petersburg)، وأشهرها مطبعة بريل (Brill) في ليدن.[١]

أخذ المستشرقون بطباعة كتب القدماء، لكن دون بحثٍ عن نسخ أخرى، ودون منهجٍ علميٍّ في النشر،[٢] وكان من أهم أسباب ذلك قلّة المخطوطات اليونانية واللّاتينية أصلا، وعدم وجود نسخ مخطوطة متعدّدة من الكتاب الواحد من جهة ثانية، وخلو النسخ من التوثيق والإسناد من جهة ثالثة، ولم يكن عند قدمائهم قواعد يعتمدون عليها، لأن هدف التحقيق الذي هو: تقديم نص موثق صحيح ميسَّر، لم يكن في ذهنهم أصلًا، وإنما جاء هذا المعنى إلى أعمال النسّاخ

١ ينظر مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي للطناحي، ص **٢٠٦-٢١٣**.

٢ صدرت أول طبعة للقرآن الكريم في البندقية **١٥٣٠**م. ونُشر في روما: الكافية في علم النحو لابن الحاجب، ونزهة المشتاق في ذكر الأمصار والأقطار والبلدان والجزر والمدن والآفاق، والنجاة لابن سينا، وتحديد أصول الهندسة لإقليدس للطوسي. وفي ليدن: عجائب المقدور في أخبار تيمور لابن عربشاه. وفي أكسفورد: (Oxford) تاريخ مختصر الدول لابن العبري. وفي روستوك (Rostock): الأوزان والأكيال الشرعية..

العرب فيما بعد من خلال الحرص على صون ألفاظ الوحي من الكتاب والسنة وخدمتها، ومن خلال واقع الانتشار الواسع للنسخ المخطوطة، فكان لابدّ من قواعد تضبط الكتاب وتميّز النسخ الجيّدة، ويحقَّق النص عليها.

وهكذا فإنه لم يحظ ما نشره المستشرقون من المخطوطات العربية قبل القرن التاسع عشر بأية عناية على مستوى التحقيق، وإنما كانت هناك بعض التصحيحات البدائية، دون أي توثيق يذكر. وكان النشر يعتمد على نسخة واحدة في الغالب. وربما وقعْتَ لهم على ملاحظات سطحية نادرة. وكلّ ذلك تقليدًا لمنهجهم في نشر المخطوطات اليونانية واللاتينية، وبذلك تتبين لنا المغالطة في قول الأستاذ المنجد: «طبّق المستشرقون في نشرهم النصوص العربية القواعد التي تتبع في أوربة لنشر النصوص الكلاسيكيّة: اليونانيّة واللاتينيّة».[١] فلم تكن في البداية قواعد مطبقة أصلا؛ لا في نشر نصوصهم الكلاسيكية[٢] ولا في نشرهم للنصوص العربية.

١:٥:١:٢: ظهور المنهج الاستشراقي لنشر النصوص:

لـما تدفّقت المخطوطات العربية على أوربة في القرن التاسع عشر اطلع الناشرون الغربيّون على منهج التحقيق في المخطوطات العربية فرأوا كيفية الجمع بين الروايات ومقابلة النسخ وتخريج النصوص وتصحيحها وضبطها، فأخذ يتسرب إلى أعمالهم رشحات من تاريخ عريقٍ من التوثيق والتحقيق عرفه المسلمون منذ فجر الإسلام في تلقي القرآنً الكريم وعرضه وكتابته، وفي نقل الحديث الشريف وتدوينه موثَّقا محقّقا، ثم في التقعيد لتلك الأصول عند علماء المسلمين منذ القرن الرابع الهجري في مباحث خاصة من كتب أصول الحديث، ثم سرى ذلك المنهج في الإنتاج الأدبي والثقافي للمسلمين، كما أسلفنا.

واقترن ذلك التوجّه إلى تحقيق النصوص العربية عند المستشرقين بإنشاء المجلات الخاصة بدراسات التراث العربي، وعقد المؤتمرات الداعمة لتلك الدراسات وإنشاء دوائر المعارف الإسلامية، وإنشاء كراسي للأدب العربي في الجامعات، وتزويد المكتبات بالمخطوطات العربية التي بدأت تتزايد في أوربة،

١ قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد، ص ٧.

٢ كان كتاب نقد النصوص لكولمب الفرنسي (١٩٣١م) هو أول ما نُشر عن علم التحقيق في الغرب.

ومن أغنى تلك المكتبات المكتبة الأهلية بباريس ومكتبة المتحف البريطاني ومكتبات جامعة ليدن وبرلين والفاتيكان ولينينغراد (Leningrad) والإسكوريال (El Escorial) وكامبريدج (Cambridge)، وقام المستشرقون بنشاط مواز لنشر النصوص ودراسات التراث وأعلامه، وهو فهرسة المخطوطات العربية والتعريف بها.

ومما لا شك فيه أن للمستشرقين فضلَ السبق في نشر تراثنا، ولفت الأنظار إليه، بالرغم من ضعف كثير منهم باللغة العربية، فخرج ذلك التراث مشوها في كثير من الأحيان، وذلك بغضّ النظر عن هدفهم من نشر هذا التراث الذي بُسط الكلام عليه في دراسات كثيرة، وليس هو موضوع بحثنا.

غير أن هذا التأثُّر المشار إليه كان سطحيًّا، ولم يستوعب إجراءات التحقيق المبثوثة في تراث العرب والمسلمين، فقد اقتصر على جمع النسخ ومقابلتها وإثبات الفروق بينها أولا، ثم زادوا التقديم للنص المحقق بما يتضمن الكلام على المؤلف وعصره، وكتابه وتقويمه، وصنع الفهارس والملاحق في وقت متأخر، غير أن المستشرقين أضافوا أساليب في تحقيق المخطوطات هي محلّ نقاشٍ، ولا يُسَلّم باعتمادها في التحقيق، إلا ما كان يتعلق منها بالإخراج الطباعيّ ومكمّلات التحقيق، فهو شيء مهمّ، كان نتيجة طبيعيّة لظهور الطباعة. وبالرغم من قصور المنهج والتطبيق وضعف اللغة فإننا نستطيع وصف عمل كثير منهم بالدقة وبذل الجهد الكبير، بغضّ النظر عن التقصير في الجوانب المذكورة.

وهكذا فقد ظهر في ذلك القرن مثلا: **كتاب الفلاحة** لابن العوام الإشبيلي بتحقيق بانكري (Banqueri)، و**المنتخب في تاريخ حلب** وهو منتخب من **زبدة الحلب في تاريخ حلب** لابن العديم في بون سنة **١٨١٩**م بتحقيق فريتاغ (Freytag)، و**تقويم البلدان** لأبي الفداء في باريس سنة **١٨٤٠** بتحقيق دي سلان (de Slane)، و**الكامل** للمبرد بتحقيق رايت (Wright) عام **١٨٦٠**، و**معجم البلدان** للحموي **١٨٦٦** بتحقيق وستنفلد (Wüstenfeld)، و**الفهرست** للنديم سنة **١٨٧١**م بتحقيق فلوجل (Flügel)، و**كتاب سيبويه** سنة **١٨٨١**م بتحقيق هرتويغ (Hartwig)، وغير ذلك من الكتب الكثيرة.[١] ثم إن القرن العشرين طالعنا بأعمال أكثر نضجا وإتقانا مثل **ديوان**

١ ينظر جهود المستشرقين في نشر التراث العربي في كتاب مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي لمحمود الطناحي، ص **٢٣١-٢٧٣**.

المفضّليّات للأنباري الذي نشره ببيروت شارل ليال (Charles Lyall) سنة **١٩٢٠**، على ما فيه من اضطراب وقصور في التحقيق تعرض إليه الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه علم التحقيق.[١]

١:٥:٢: التحقيق عند العرب المحدَثين وتأثره بالمنهج الغربي:

كان تأثير المستشرقين في جيل الرواد من المحقّقين العرب متفاوتا، فمنهم من قدّس مناهجهم الخاصة بالتحقيق، التي هي صورة مضطربة لما أخذوه من مناهج قدماء العلماء العرب، فضلا عن الاضطراب في تطبيق المنهج المتأتي عن الضعف باللغة العربية وأساليبها، ومنهم من قوّمها اعتمادا على المناهج الأصيلة في تراثنا، مضيفا متطلبات الإخراج الطباعي ومتمّمات التحقيق.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن اهتمام المستشرقين الجادّ بنشر التراث العربي وفق منهج علمي منذ بداية القرن التاسع عشر تزامن مع النشر الغزير لمطبعة بولاق لمئات الكتب التراثية المهمّة التي تعدّ من الأمهات والأصول للعلوم،[٢] وكان يقوم على تصحيح الكتب فيها فضلاء علماء الأزهر،[٣] ثم تلتها المطابع في مصر وبلدان العالم الإسلامي، فكان في ذلك مجاراة للنشر الاستشراقي في ذلك القرن.

وعندما بدأ أحمد زكي باشا –في مرحلة لاحقة– بنقل هذا الفن عن المستشرقين ليعيده مرة أخرى إلى العرب، أشاع مع هذا استعمال علامات الترقيم الحديثة التي كان لها الأثر البعيد في تيسير قراءة النصوص، كما أشاع معها متمّمات النشر العلمي الحديث من العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته والعناية بالإخراج الطباعي وصنع الفهارس الحديثة والاستدراكات والتذييلات.[٤]

١ علم التحقيق لقباوة، ص **١٣٢**.

٢ ينظر بعض تلك العناوين في كتاب مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي لمحمود الطناحي، ص **٣٥**. غير أنه كان يؤخذ عليهم عدم ذكر المخطوطات التي اعتمدوا عليها ووصفها في الأغلب، وكذلك عدم العناية بالفهارس الفنية.

٣ انظر أسماء بعضهم في كتاب مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي لمحمود الطناحي، ص **٥٥**.

٤ تحقيق النصوص ونشرها لهارون، ص ٧٧، وكان تحقيقه لكتابي ابن الكلبي: أنساب الخيل والأصنام، وكتاب التاج للجاحظ، أول المطبوعات العربية التي صُدّرت بكلمة تحقيق.

وكانت مطبوعات جامعة فؤاد الأول أنموذجًا للتأثر بمنهج النشر الاستشراقي فقد اكتفوا بتأدية النص تأدية صحيحة وذكر فروق النسخ وتقديم الكتاب وفهرسته، دون التعرّض لما نسميه اليوم بإضاءة النص.[١]

إن ما كتبه عبد السلام هارون عام **١٩٥٣** بعنوان **تحقيق النصوص ونشرها**، وما كتبه صلاح الدين المنجد عام **١٩٥٥** بعنوان **قواعد تحقيق المخطوطات**، كان أكثر تفصيلًا وأكثر دقة مما كتبه برجستراسر (Bergsträsser) عام **١٩٣٢**م تحت عنوان **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، وما كتبه بلاشير وسوفاجيه عام **١٩٤٥** بعنوان **قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها**، مع تميُّز كتابيهما بذكر النماذج والتمثيل لما عرضوه من قواعد من خلال التراث ومن خلال تجربتيهما في التحقيق، وقد كان كتاب الأستاذ هارون أكثر دقة وتفصيلًا وأغزر أمثلةً.[٢]

٢: المسارات التاريخية التطبيقية:

إذا ما عدنا إلى مؤلفات مصطلح الحديث المتقدّم ذكرها فإنه يمكننا تصنيف ما ورد فيها من قواعد تدوين النصوص ضمن خمسة مسارات تاريخية تطبيقية تمثّل قواعد تحقيق النصوص عند العرب القدامى، وذلك على النحو الآتي: اختيار النص الصحيح الموثق، قراءة النص، مقابلة النص، تحرير النص، خدمة النص.

٢:١: اختيار النص الصحيح الموثق:

وقد تبدّى ذلك من خلال أمرين: الأول: تمييز قيمة النسخة المخطوطة التي تُختار للمقابلة عليها، والثاني: خصوصية النسخة الأم، واعتمادها أصلا.

١ ينظر مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي للطناحي، ص **١٢٣**.

٢ وكان قد كتب الدكتور محمد مندور مقالين في قواعد نشر النصوص في العددين **٢٧٧** و **٢٨٠** من مجلة الثقافة سنة **١٩٤٤**م، ثم نشر مجمع المجمع العلمي بدمشق قواعد موجزة لنشر النصوص في مقدمة الجزء الأول من (تاريخ مدينة دمشق) سنة **١٩٥١**م، وفي عام **١٩٥٣** ذكر الدكتور إبراهيم مدكور بعض قواعد النشر في مقدمته لكتاب الشفا لابن سينا، وفي عامي **١٩٦٤**، **١٩٦٥** أملى الدكتور مصطفى جواد على طلبة الدراسات العليا بجامعة بغداد محاضرات في أصول تحقيق النصوص، وفي عام **١٩٧٢**م ألف الدكتور شوقي ضيف كتابه البحث الأدبي، وفيه فصل خاص بتوثيق النصوص وتحقيقها، ثم توالت المؤلفات في ذلك.

٢:١:١: النسـخة التـي تتـمّ المقابلـة عليهـا: ميّز العلماء القدامى بين مراتب النسخ، من أجل اختيار أفضلها للمقابلة عليها. قال السخاويّ: «ويحصل العرض إما بالأصل الذي أخذه عن شيخه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة (التحمّل)، ولو كان الأخذ إجازةً، أو بأصل أصل الشيخ الذي أخذ الطالب عنه، المقابَلِ به أصلُه، أو بفرعٍ مقابَل بالأصل مقابلةً معتبرةً موثوقًا بها، أو بفرعٍ قوبل كذلك على فرع، ولو كثر العدد بينهما».[١]

٢:١:٢: اعتـماد النسـخة الأم: يقول القاضي عياض (ت: **٥٤٤هـ**): «وأولى ذلك أن تكون الأمّ على رواية مختصّةٍ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى أُلحقت، أو من نقصٍ أُعلم عليها، أو من خلافٍ خُرّج في الحواشي، وأُعلم على ذلك كلّه بعلامة صاحبه من اسمه أو حرفٍ منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات».[٢]

ويمكننا تلخيص الشروط التي وضعها علماء الحديث لتوثيق النص بما يأتي:

- أن تكون النسخة بخطّ المؤلف أو بخطّ ثقة مقابلة على نسخة المؤلف، أو نسخة مسندة تنتهي بالسند إلى المؤلف.
- أن يكون ناسخ الكتاب ثقة.
- أن تكون النسخة الفرعية مقابَلة على الأصل الذي نُسِخَت عنه، على يد عالم أمين يَقِظ.
- إثبات الناسخ والمقابل خطوطهما بذلك على النسخة، وبيان اسمهما ونَسَبِهما.
- معرفة الخطوط والتمييز بينها.

١ فتح المغيث للسخاوي، **٢/١٦٦**.

٢ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٨٩**.

٢:٢: قراءة النص:

من أجل قراءة النص قراءة صحيحة لا بدّ من التعرف إلى المصطلحات والرموز المعتمدة،[١] وهذا ما دوّنه علماء الحديث في كتبهم، ومن أشهر تلك المصطلحات والرموز:

١:٢:٢: الفصل بين كلّ فقرتين أو بين كلّ كلامين: وقد استعملوا من أجل ذلك الدائرة لتمييز الحديثين أو الفقرتين أو الكلامين عن بعضهما. وهذه الدائرة استعملت للفصل بين آيات القرآن الكريم كما هو معلوم. واستحبّوا أن تكون الدارات غُفلًا، فإذا قابل النسخة ينقط في الدائرة التي تلي كلّ حديث فرغ من مقابلته نقطةً، أو يخطّ في وسطها خطًّا.

٢:٢:٢: الرمز للألفاظ المكرّرة في الإسناد: اقتصر كتبة الحديث على الرمز في قولهم حدثنا وأخبرنا على كتابة (ثنا) أو (نا) في الأولى، و(أنا) أو (أنبا) في الثانية، ولم يختصروا (أنبأنا).

وقد اختصر بعضهم "قال" الواقعة بالإسناد بـ(ق). وهذه المصطلحات يُنطق بها كاملة.

٣:٢:٢: إذا تكرّرت (قال) في الإسناد تحذف إحداهما خطًّا لا نطقًا: مثال ذلك قولهم: ثنا صالح بن حبان قال: قال عامر الشعبي، فتحذف إحداهما.

٤:٢:٢: كتابة ما صورته (ح) عند الانتقال من إسنادٍ إلى آخر: فهي تشير إلى التحويل من سند إلى سند آخر إذا كان للحديث أكثر من إسناد. وتقرأ كما هي (حا) على الأصح. ومنهم من يكتب بدلًا منها (صح). وهي مختصرة من حائل، لأنها حالت بين الإسنادين.

٥:٢:٢: استعمال الرموز لمصنّفات الحديث: مثال ذلك استعمالهم (خ) للبخاري، و(م) لمسلم، و(ت) للترمذي، و(د) لأبي داود، و(ن) للنسائي، و(جه) لابن ماجه، و(حب) لابن حبان، و(ط) للدارقطني، وغير ذلك.

وهذه لا يتعين قراءة بعضها الباقي ولا أصله.

١ ينظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، **١/٢٧٣** وما بعد.

ومن فعل شيئًا من ذلك بيَّن اصطلاحه فيه في خاتمة الكتاب ونحوها ليفهم الخائض فيه معانيها. فالفيروزآبادي مثلًا شرح مختصراته في مقدمة القاموس المحيط مثل: (ج) التي ترمز لجمع، و(ع) التي ترمز لموضع، و(د) التي ترمز لبلد و(ة) التي ترمز لقرية.

٦:٢:٢: بيــان نهايــة الاقتبــاس: كانوا يبيّنون نهاية الاقتباس بقولهم: هذا كلام فلان، إلى هنا قول فلان، انتهى ما ذكره فلان، آخر كلام فلان... وقد اختصر المتأخرون ذلك برسم (أهـ)، كما شاع في المؤلفات المتأخرة كـ **خزانة الأدب** للبغدادي، وذلك بدلًا من الأقواس التي نستعملها اليوم.

٣:٢: مقابلة النص:

قابل الكتاب بالكتاب: عارضه به ليرى وجه التماثل أو التخالف بينهما. وعارضت بالكتاب الكتاب: جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر.[١]

اعتنى المحدثون عناية بالغة بضبط اختلاف نسخ الكتاب والتمييز بينها. ومن نسخ كتابا فعليه ضبطه ومقابلته وجوبا. وأساس التحقيق اليوم يقوم على جمع مخطوطات الكتاب الواحد والمقابلة بينها للخروج منها بنصٍّ يكون أقرب ما يمكن لنص المؤلف. وهذه المقابلة عرفها علماء الحديث منذ بداية عصر التدوين.

١:٣:٢: أهمّيّـة معارضـة الكتـاب: عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أنه قال لابنه هشام: كتبت؟ قال: نعم. قال: عرضت كتابك. قال: لا. قال: لم تكتب.[٢] وعن الأخفش، قال: إذا نُسخ الكتاب ولم يُعارَض، ثم نُسخ ولم يُعارَض خرج أعجميًّا.[٣] وقال القاضي عياض: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعيّنةٌ فلا بدّ منها، ولا يحلّ للمسلم التقيّ الرواية مالم يقابل بأصل شيخه، أو نسخةٍ تحقَّقَ ووَثِقَ بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة لما في كتاب الشيخ».[٤]

١ المعجم المدرسي لأبي حرب، ص **٨٣٢**.

٢ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص **٢٣٧**.

٣ المصدر السابق.

٤ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٥٨**.

٢:٣:٢: هل يقابِل بنفسه أم بغيره: يقول القاضي عياض: «على طالب العلم أن يقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا حتى يكون على ثقةٍ ويقينٍ من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسْخ الثقة العارف من دون مقابلةٍ، ولا على نسْخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحّح فإن الفكرَ يذهب والقلبَ يسهو والنظرَ يزيغ والقلمَ يطغى».[1] أما ابن دقيق العيد فقد فصّل في المسألة، فقال: «وأما مقابلة الشخص بنفسه لفرعه بالأصل فقد قيل: إنه أصدقُ المعارضة. وعندي أن ذلك يختلف باختلاف الشخص، فمن كان من عادته ألا يسهو عند نظره في الأصل والفرع فهذا يقابل بنفسه، ومَن عادته -لقلّة حفظه- أن يسهو فمقابلته مع الغير أولى».[2]

٣:٣:٢: وقت المقابلة: قال ابن دقيق العيد بتقديم المقابلة على السماع أو القراءة على الشيخ، لأنه إذا وقع إشكالٌ كُشف عنه وضُبط فقُرئ على الصحة. وأما القراءة بغتةً فتقع فيها أغاليط وتصحيفات لا يتبين صوابها إلا بعد الفراغ، فيتمّ إصلاحها، وربما كان ذلك على خلاف ما وقعت القراءة عليه، فكان كذبًا إن قال: قرأت، لأنه لم يقرأ على ذلك الوجه.[3]

٤:٣:٢: تكرار المقابلة: عن معمَر قال: «لو عورض الكتاب مئة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط، أو قال: خطأ».[4]

٥:٣:٢: التعليم على الوقوف: ينبغي على من يقابل أن يعلِّم على موضع وقوفه من الكتاب بلفظ: بلغ، بلغت، بلغ العرض.

وقد أشار العلماء إلى أن المقابلة متّبعة في الأجزاء الحديثيّة، إلا أنها استخدمت في العلوم الأخرى في الحضارة العربيّة الإسلاميّة، كما نستخدمها اليوم في تحقيق النصوص المتعلقة بجميع العلوم. قال ياقوت في ترجمة المفضّل الضبّيّ: «وله المفضّليّات وهي أشعارٌ مختارةٌ جمعها للمهديّ. وفي بعض نسخها زيادةٌ ونقصٌ، وأصحّها التي رواها عنه أبو عبد الله بن الأعرابيّ».[5]

١ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٥٨**.

٢ الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، ص **٢٦٣**.

٣ ينظر المصدر السابق.

٤ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، **٩٣/١**.

٥ معجم الأدباء لياقوت، **١٦٧/١٩**.

٢:٤: تحرير النصّ:

وضع علماء الحديث قواعد لتحرير النص يمكن إجمالها بما يأتي:

٢:٤:١: علاج النقص (التخريج، اللحق): اللَّحَق: شيءٌ يُلحق بالأوّل. وهو الشيء الزائد. واللّحَق مشتق من اللّحاق، أي الإدراك.[١]

واصطلاحًا: ما سقط من أصل الكتاب فلحق بالحاشية أو بين السطور.[٢]

ويكون علاج النقص بإثبات ما سقط من الكتاب في حواشيه. وطريقته أن يخرج من موضع سقوطه من السطر خطًّا صاعدًا، ثم يحنيه بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللّحَق هكذا (⌐ أو ¬)، ويكتب في الحاشية الكلام الساقط مقابلًا للخط المنحني، ثم يكتب في آخره كلمة (صح). وبعضهم يكتب بعد (صح) الكلمة التي تلي آخر الكلام في متن الكلام علامة على اتصال الكلام.

ويكون كتْب الساقط (من أي جهةٍ كان التخريج) صاعدًا لفوق إلى أعلى الورقة لا نازلًا به إلى أسفلها لاحتمال تخريجٍ آخر بعده فلا يجد له محلاًّ.[٣]

وقد فرّق بعضهم في كتابة التخريج بين جهة اليمين واليسار فقال بأنه ينبغي أن يسحب الساقط وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها، فيجعل آخر سطر فيها يلي الكتابة إن كان التخريج عن يمينها، وإن كان التخريج عن يسارها جعل أول السطر مما يليها.[٤]

ولا يُستحسن كتابة السقط بين السطور، لاسيما إذا كانت ضيّقةً متلاصقةً.[٥]

ثم إنهم استحسنوا البدء بجهة اليمين من الحواشي، لأن جهة اليمين أولى إن اتسعت لشرفها، فلو خرج الأول إلى اليسار ثم ظهر سقط آخر من السطر فخرج إلى اليسار أيضًا اشتبه محل السقطين، أو إلى اليمين تقابل طرف التخريجين.[٦]

---

١ ينظر القاموس المحيط لفيروزآبادي، «لحق»؛ ولسان العرب لابن منظور، «لحق».

٢ التبصرة والتذكرة للعراقي، **٢/١٣٧**.

٣ تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة، ص **٣٤١**.

٤ المصدر السابق.

٥ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٢٦**.

٦ ينظر علوم الحديث لابن الصلاح، ص **١٩٥**.

٢:٤:٢: عـلاج الزيـادة: (الكشـط أو المحـو أو الـضرب): إذا وقع في الكتاب زيادةٌ أو كتب فيه شيءٌ على غير وجهه أمكن معالجته بطرق ثلاث:

الأولى: الكشط: وهو سلخ الورق بسكّين وغيرها، ويعبّر عنه بالبشر وبالحكّ. وهو جيّدٌ لإزالة نقطةٍ أو شكلةٍ، وإلا فهو تهمة عند المحدثين، والضرب أجود. وذلك أن ما يُبشر قد يصحّ من روايةٍ أخرى، فقد يسمع على شيخٍ آخر ويكون ما بُشر صحيحًا.[1]

الثانيـة: المحو: وهو إزالة الزائد الذي يقع في الكتاب مما ليس منه إما بإصبع أو بخرقة أو بغير ذلك، دون سلخ، وهو أولى من الكشط.

الثالثة: الضرب: وهو أولى منهما، لأنه لا يحرّك تهمة ولا يفسد الورق.

والضرب عن الأمر: الإعراض تركًا أو إهمالًا.[2] واصطلاحًا: إبطال ما يقع في الكتاب مما ليس منه. وللضرب أنواعٌ خمسةٌ:

الأول: أن يصل بالحروف المضروب عليها، ويخلط بها خطًّا ممتدًّا بيّنًا على إبطاله، ولا يطمسه، بل بكون ممكن القراءة، ويسمى الشقّ عند أهل المغرب، مأخوذ من الصدع أو من شقّ العصا، وهو التفريق، فكأنه فرّق بين الزائد وما بعده –من الثابت– بالضرب. وأجوده ما كان رقيقًا لا يسوّد الورق، ولا يطمس الحروف.

الثاني: أن يجعل الخطّ فوق الحروف منفصلًا عنها منعطفًا طرفاه على أول المُبْطَل وآخره (معقوف الجانبين)، هكذا: وفي صحيح البخاري صحيح البخاري.

الثالــث: أن يكتب فوق أوله لفظة (لا) أو لفظة (من)، وفوق آخره لفظة (إلى). ومثل هذا يحسن فيما صحّ في روايةٍ وسقط في أخرى.

الرابـع: أن يكتب في أول الكلام المبطَل وفي آخره نصف دائرة، ومثاله هكذا: (......) وقد يجعل أول كل سطر وآخره، وإن ضاق المحلّ جعله في أعلى كل جانبٍ هكذا: "...".

١ الإلماع للقاضي عياض، ص ١٧١.

٢ المصباح المنير للفيومي، «ضرب».

الخامس: أن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفرًا، وهو دائرة صغيرة سُمّيت بذلك لإشعارها بخلوّ ما بينهما من الصحة. وترسم هكذا: ○......○، وإن ضاق المحلّ جعل ذلك في أعلى كل جانبٍ هكذا: °......°.

وذكر ابن جماعة ضربًا سادسًا، وهو أن يوصل بين المبطل مكان الخط نقطًا متتاليةً هكذا: (......).[1]

إذا ضرب على شيءٍ ثم تبيّن له أنه كان صحيحًا، وأراد عود إثباته كتب في أوله وآخره صح صغيرة، وله أن يكررها ما لم يؤدّ إلى تسويد الورق. ويختار التكرار فيما إذا ضرب بالخط المتصل أو المنفصل أو النقط المتتالية، وعدمه فيما إذا ضرب بغير ذلك من العلامات.[2]

٢:٤:٣: علاج المكرر: إذا تكررت كلمة أو أكثر سهوًا ضرب على الثانية لوقوع الأولى صوابًا في موضعها، وقيل يُبقي على أحسنهما صورة وأبينهما.[3]

إذا كانت الكلمة الأولى آخر سطرٍ فالضرب عليها أولى صيانة لأوّل السطر، وإذا كانا أوّل سطرٍ ضرب على الثاني، أو آخره فعلى الأول.[4] (هذا محافظة على ما نسميه اليوم بالإخراج الجميل للصفحة).

وإن تكرّر المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوه روعي اتصالهما.[5]

٢:٤:٤: علاج الخطأ: اختلف العلماء سابقًا في إصلاح الخطأ في الكتاب: هل يُبقون عليه، ويصحّحون في الحاشية صيانةً للأمانة العلميّة، أو يُصحّح الخطأ ويُشار إلى ذلك في الحاشية. وكان لكلّ رأيٍ مؤيّدٌ من العلماء، كما هو الحال اليوم.

أ- ما كان محلاًّ للشكّ عند مطالعته أو تطرق إليه احتمالٌ، وكان قد صحّحه وضبطه في الكتاب يُكتب عليه (صح) صغيرة، ويسمى التصحيح. ويُستعمل من

١ تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، ص **٣٤٠**.
٢ ينظر الكشط والمحو والضرب في فتح المغيث للسخاوي، **١٧٨/١**، وما بعد.
٣ تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، ص **٣٤٢**.
٤ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٧١**.
٥ التقريب للنواوي، **٨٤/٢**.

أجل أن يُعرف بأنه لم يُغفل عنه، وأنه قد ضبطه على هذا الوجه، وأنه صحيحٌ روايةً ومعنىً.[١]

ب- ما وقع في النُّسَخ وهو خطأٌ يكتب عليه (كذا) صغيرة، أي: هكذا رأيته، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه، أو (لعله كذا) إن غلب على ظنه أنه كذلك.

ج_ ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه يمدّ عليه خطًّا، أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة كيلا يظن ضربًا. وصورته هكذا: (صـ) ويُسمى التضبيب أو التمريض. ويُستعمل في الكلام الذي صحّ من حيث النقل، غير أنه فاسدٌ لفظًا أو معنًى أو ضعيفٌ أو ناقصٌ، كأن يكون غير جائزٍ من حيث العربية أو يكون شاذًّا أو مصحّفًا، فإن صحّ بعد ذلك وتحقّقه هو أو غيره يصلها بحاء فتصبح (صح)، أو يكتب الصواب في الحاشية.

وقد أشاروا بكتابة الصاد إلى أمرين:

الأول: أن الصحّة لم تكتمل فأشير إلى ذلك بحرف ناقصٍ إشعارًا بوجود النقص مع صحّة الرواية.

الثاني: تنبيه الناظر فيه على أنه متثبّت في نقله غير غافلٍ، فلا يظنّ أنه غلط فيصلحه، وقد وقع في ذلك كثيرٌ من المتجاسرين الذين غيّروا، ثم ظهر لهم الصواب فيما أنكروه، والفساد فيما أصلحوه.

وأصل التضبيب من الضبّة التي هي حديدةٌ عريضة يضبَّب بها الباب أي يُغلَق، واستُعملت هنا لكون الحرف مقفلًا بها لا يتجّه لقراءةٍ، كما أن الضبّة مقفلٌ بها.[٢]

٢:٤:٥: علاج اللحن: اللحن هو الخطأ في الإعراب، وقد اختلف العلماء في إصلاح اللحن وتقويمه.

١ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، **٢/ ٨٢**.
٢ علوم الحديث لابن الصلاح، ص **١٧٥**.

فمنهم من رأى إبقاءه وعدم تقويمه، لاسيما اللحن في الحديث. ومن هؤلاء القاضي عياض الذي يقول: «وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلّط عليه من لا يعلم».[١]

ومنهم من رأى إصلاحه كابن عبد البرّ الذي ينقل عن الشبعي: «لا بأس أن يقوَّم اللحن في الحديث».[٢] وينقل عن الأوزاعي: «أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عربًا».[٣]

٢:٤:٦: ضبط النص: اتّفق العلماء على أنه ينبغي للكاتب أن يُعجم المعجَم، ويُشكل المشكِل، ويضبط الملتبس ويتفقّد مواضع التصحيف.[٤]

٢:٤:٦:١: النقط والشكل: حرص العلماء على ضبط النصوص بالنقط والشكل على وجهٍ يؤمن منه الالتباس، ولم يعتمدوا في ذلك على ذاكرتهم لتعرّض الإنسان للنسيان، إذ أول ناس أول الناس.

وربما وقع النّزاع في حكم مستنبَطٍ من حديثٍ يكون متوقفًا على إعرابه كحديث: (ذكاة الجنين ذكاة أمه)، فالجمهور لا يوجبون ذكاته بناء على رفع (ذكاةُ أمه) بالابتدائية والخبر، والحنفية يوجبونها بناء على نصب (ذكاة) الثانية على التشبيه. أي يذكى مثل ذكاة أمه.

وقالوا: إن ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يُعتنى به لعدم الفائدة. وقيل: إنما يُشْكَل ما يُشْكِل، وأما النقط فلا بد منه، واختلفوا في الشكل فقالوا: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل لأنه الصواب، لاسيما المبتدئ وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميّز ما أشكل مما لا يُشكل.[٥]

٢:٤:٦:٢: ضبط الحروف المهملة: ضبط العلماء الحروف المهملة بعلامةٍ تدلّ على عدم إعجامها (أي عدم نقطها) واتخذوا من أجل ذلك طرقًا مختلفة ينبغي التنبّه إليها حذرًا من الوقوع بالالتباس. ونذكر من هذه الطرق:

١ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٨٦**.
٢ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ص **٣٣٩**.
٣ المصدر السابق.
٤ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٥٠**.
٥ المصدر السابق.

أ- قلب النَّقْط: أي جعل النَّقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشبهها من المهملات، فتوضع نقطة تحت الراء والصاد والطاء والعين، واستثنيت الحاء كيلا تلتبس بالجيم.

ب- جعل النقط فوق السين المهملة مبسوطة صفًّا. هكذا: سٜ

ج- منهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كعلامة الظفر مضجعة على قفاها هكذا: سٚ

د- منهم من يجعل تحت الحرف المهمل رسمًا مصغّرًا لنفس الحرف مفردًا، كالحاء والدال والطاء والصاد.

هـ- أن يخطّ عليها خطًّا صغيرًا، وهو قليل الاستعمال، ولا يُفطن له.

و- أن يجعل تحت المهمل صورة همزةٍ، وإن كان بعضهم يقول: إن الهمزة مما يلحق بضبط المعجم.

ز- أن يكتب في باطن الكاف المعلقة كافًا صغيرةً وفي باطن الكاف الأخيرة كافًا صغيرةً أو همزةً، وفي باطن اللام الأخيرة كلمة (لام)، ولا يكتب صورة لام هكذا (ل) كيلا تلتبس بالكاف.

ح- منهم من لا يتعرّض لها، ويجعل الإهمال علامة عليها، ولم يوافق عليه بعض العلماء خوفًا من التباس المعجم بالمهمل.[1]

٣:٦:٤:٢: ضبط الألفاظ المشكِلة: إن أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدلّ عليه ولا بعده شيء يدلّ عليه.[2]

واستحبّوا في الألفاظ المشكِلة أن يكرّر ضبطها. أي تضبط في متن الكتاب، ثم تكتب مقابل ذلك في الحاشية ويعاد ضبطها، فتكتب على صورتها موضحة الأحرف والشكل والإعجام. ومن الأفضل أن يضبطها بقوله: بالحاء المهملة، والباء الموحدة.[3] ويكتب بإزائها كلمة بيان أو (ن) لئلا تُظن إلحاقًا.

١ توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري، **٢/١٧٥**.

٢ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٤٩**.

٣ تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، ص **٣٤٠**.

وربما تكون الكلمة مشكِلة لسواد كثيرٍ من القلم فيوضحها أيضًا في الحاشية.

٢:٤:٧: قواعد الكتابة:[١] أكّد العلماء أنه على المشتغل بالكتابة أن يُعنى بأمرين أساسيين:

الأول تقويم الحروف على أشكالها الموضوعة لها.

والثاني ضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميّزة لها.

ونصّوا على قواعد يجب مراعاتها أثناء الكتابة نذكر منها:

أ- عدم المبالغة بحسن الخط فقط، بل توجيه العناية إلى صحّته وتصحيحه، لأن المبالغة في تحسينه تشغل طالب العلم عن الحفظ والنظر.

ب- تجنّب الكتابة الدقيقة حتى ينتفع بكتابه وقت الحاجة عند الكبر وضعف البصر، ويُتسامح في ذلك إذا عجز عن ثمن الورق أو لأجل سهولة الحمل في السفر، إلا أنهم قالوا بأن هذا وإن كان قصدًا صحيحًا، إلا أن المصلحة الفائتة في آخر الأمر أعظمُ من المصلحة الحاصلة الآن.

ج- تجنّب التعليق الذي هو خلط الحروف التي ينبغي التفريق بينها.

د- تجنّب المشق الذي هو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف. قال عمر رضي الله عنه: شرّ الكتابة المشق، وشرّ القراءة الهذرمة، وأجود الخط أبينه.[٢]

هـ- الكتابة بالحبر أولى من المداد.

و- ألا يكون القلم صلبًا جدًّا فيمنع سرعة الجري، ولا رخوًا فيسرع إليه الجفا.

ز- أن تكون السكّين المستعملة لبراية الأقلام وكشط الورق حادّةً جدًّا.

ح- ينصح باستعمال القصب الفارسي والأبنوس الصلب الثقيل في الأقلام.

ط- استحسنوا كتابة الأبواب والفصول باللون الأحمر، لأنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام.

١ ينظر تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، ص **١٦٣**، وما بعد.

٢ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، **١/ ٢٦٢**.

ي- ينبغي الكتابة على طريقةٍ واحدةٍ، حتى لا يعسر على القارئ استخراج المقصود.

٢:٤:٨: آداب الكتاب والكتابة:[١]

ونتوّج قواعد تحرير النص التي أوردها المحدِّثون بما سطروه من آداب تتّصل بالكتاب والكتابة، والتي تحمل في طياتها كثيرا من أخلاقيات العلم.

٢:٤:٨:١ : آداب الكتاب:

أ- على طالب العلم العناية بتحصيل الكتاب المحتاج إليه في العلوم النافعة ما أمكنه شراءً أو إجارةً أو إعارةً.

ب- لا يستعير الكتاب مع إمكان تحصيله ملكًا أو إجارةً.

ج- لا ينسخ الكتاب إلا إذا تعذّر تحصيله، لعدم ثمنه أو أجرة نسخه.

د- لا يقتصر أن يكون حظّه من الكتب التحصيل والجمع.

إذا لم تكن حافظًا واعيًا فجمعك للكتب لا ينفع

هـ- تستحبّ إعارة الكتب لما فيها من الأجر بسبب الإعانة على العلم. يقول وكيع: «أول بركة الحديث إعارة الكتب»، ويقول الثوري: «من بخل بالعلم ابتلي بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت فلا ينتفع به، أو تذهب كتبه».

وإذا استعار كتابًا يتفقّده عند أخذه وردّه من ورقةٍ محتاجٍ إليها.

و- إذا استعار كتابًا فلا يبطئ به من غير حاجةٍ، وإذا طلبه مالكه يحرم عليه حبسه، ويصير غاصبًا له. يقول الزهري: إياك وغُلولَ الكتب، وهو حبسها عن أصحابها.

ز- لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذنه، ويستثنى من ذلك القرآن الكريم فيصلح غلطه ولحنه، ولا يكتب شيئًا في بياض فواتح الكتاب أو خواتمه، ولا يحشّيه إلا إذا علم رضا صاحبه.

---

١ ينظر تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، ص **١٦٣**، وما بعد.

ح- لا يعير كتاب غيره ولا يودعه لغير ضرورة.

ط- لا ينسخ منه بغير إذن صاحبه.

ي- إذا نسخ من الكتاب أو طالعه فلا يضعه مفروشًا على الأرض بل يجعله مرتفعًا.

ك- إذا صفّ الكتب فلتكن مرتفعةً عن الأرض لئلا تندى فتبلى، ويراعى الأدب في وضعها باعتبار علومها، فيضع الأشرف أعلى الكل، ويضع المصحف أعلاها. فإن استوت الكتب في فنٍّ فليراع شرف المصنّف فيجعله أعلاها.

ل- يراعي في صفّ الكتب أن تكون حبكة الكتاب من جهة وحبكة الكتاب الآخر من جهة أخرى، لأن جهة اللسان من كل كتابٍ أعلى من جهة الحبكة التي تكون مضغوطةً مقموطةً.

م- لا يجعل الكتاب مخدّةً ولا مروحةً ولا مستندًا.

ن- لا يطوي حاشية الكتاب.

س- إذا اشترى كتابًا نظر أوله ووسطه وآخره وترتيب أبوابه وكراريسه واعتبر صحّته. ومما يغلب على الظن في الصحة ما أشار إليه الإمام الشافعي من رؤية الإلحاق والإصلاح في الكتاب. وقد قال بعضهم: لا يضيء الكتاب حتى يظلم. وهو يريد بذلك إصلاحه.

٢:٤:٨:٢: آداب الكتابة:

أ- إذا نسخ شيئًا من كتب العلم الشرعي فينبغي أن يكون على طهارةٍ مستقبل القبلة طاهر البدن والثياب والحبر والورق.

ب- يبتدئ الكتاب بكتابة (بسم الله الرحمن الرحيم)، ولو لم يكتبها المصنّف.

ج- يكتب بعد البسملة اسم شيخه وكنيته ومن سمعه منه وتاريخ سماعه، ثم يشرع في كتابة ما صنّفه.

د- يختم كتابة الكتاب أو الجزء بالحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ.

يكتب بعد ذلك: آخر الجزء كذا، ويليه كذا، فإن اكتمل الكتاب يقول: تمّ الكتاب الفلانيّ.

هـ- يتبع اسم الله تعالى بالتعظيم، كقوله: تعالى أو سبحانه أو جلّ وعزّ أو تقدّس أو تبارك، ويتلفّظ بذلك.

و- يصلي ويسلم على النبي ﷺ كلّما كتب اسمه، ويكتب الصلاة والسلام عليه معًا، ولا يقتصر على أحدهما.

ز- يكتب عند الصلاة والسلام على رسول الله: ﷺ كاملةً، ولا يختصر في الكتابة ولا يسأم من تكريرها، فإن اختصارها بكتابة: صلعم أو صم...مكروهٌ، وهو فعل المحرومين من بركة رسول الله ﷺ.

ح- إذا مرّ بذكر أحد من الصحابة كتب: رضي الله عنه، وإذا مرّ بذكر أحد أئمّة الإسلام كتب رحمه الله.

ط- لا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة إلا تبعًا، لاختصاصهم بها شرعًا وعرفًا.

ك- متى سقط شيءٌ مما تقدّم فلا يتقيّد به، بل يثبّته مع النطق به. واختار الإمام أحمد إسقاطه روايةً مع النطق به.

ل- لا يفصل مضاف اسم الله تعالى في الأسماء المعبدة كعبد الله وعبد الرحمن فيكتب عبد أو رسول آخر السطر ويكتب لفظ الله أو الرحمن أول السطر الآخر. ويلحق بذلك أسماء النبي ﷺ وأسماء الصحابة.

وهكذا فقد ثبت أن قواعد السلف من علماء الحديث في شروط الكتاب المقبول، وأصول التدوين هي التي أرست أصول التحقيق العلميّ للنصوص المدوّنة، فسبقوا بذلك الغرب الذي لم يعرف أصول التحقيق وقواعده حتى منتصف القرن التاسع عشر.

٢:٥: خدمة النص: صنع الحواشي:

ويقصد بالحاشية الفراغ الموجود على جانبيّ الصفحة، وليس الهامش الذي يكون أسفل الصفحة. والحواشي لا تكون من صنع المؤلف عادةً، بل من صنع غيره ممن قرأ الكتاب وعلّق عليه، فالمؤلف يعلم أن كل شيءٍ لا يدوّن في المتن

عرضةٌ لأنْ يحذفه النساخ، ولذلك كانوا يدرجون في المتن تعليقاتهم مسبوقةً بما يوضّح ذلك كقولهم: تنبيه أو فائدة أو تعليق أو حاشية.

ويكتب في الحاشية التنبيه والتفسير والفوائد واختلاف الضبط واختلاف النسخ، ولا يخرّج له خط لئلا يشتبه باللّحَق ويُظن أنه من الأصل نفسه، ولا يكتب في آخر ذلك (صح).

ولصنع الحواشي طرقٌ متعدّدةٌ:

منها: أن يجعل على الموضع المقصود بالحاشية علامة كالضبة أو التصحيح. وهو اختيار القاضي.[1]

ومنها: أن يُخرج لها خطًّا يشبه الخط المنحني الذي يوضع للّحَق، ويفرّق عنه بأن خطّ التخريج للّحق يقع بين الكلمتين اللتين سقط بينهما الساقط، بينما يقع خط التخريج للحاشية على نفس الكلمة التي من أجلها كتبت الحاشية. وهو اختيار ابن الصلاح.[2]

ومنها: أن يجعل في الحاشية علامةً على هيئة الحاء التي في أول الكلام متّصلًا بخطٍّ عليه نقط كالشين؛ هكذا: حشـ

ومنها: أن يكتب في أول المكتوب في الحاشية: حاشية أو فائدة، أو يكتب في آخره.

ونبّهوا على عدم الكتابة بين الأسطر. وقد فعله بعضهم بلون مختلف، إلا أن ترك ذلك أولى مطلقًا.

كما نبّهوا على أن يُكتفى بالحواشي التي تساعد في التنبيه على إشكالٍ أو خطأٍ أو فائدةٍ مهمّة، وبيّنوا أن الإكثار من الحواشي كثرةً يُظلِم منها الكتاب هو مما يفسده، ولا يكون هذا من العلماء.[3]

وكل هذه الاصطلاحات ينبغي التنبّه إليها كيلا تلتبس الحاشية باللحق الذي هو من أصل الكتاب.

١ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٦٤**.

٢ علوم الحديث لابن الصلاح، ص **١٩٧**.

٣ ينظر تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، ص **٣٤١-٣٤٢**.

خاتمة:

وإن بيان هذه القواعد المتعلقة بالتحقيق عند العرب لا تنحصر الفائدة منها اليوم في إطار الدراسات التاريخية لتطور علم التحقيق وإثبات أنه علم عربي بحقّ، وإنما لا تزال هذه القواعد من أهم الأدوات التي يجب أن يعرفها المحقّق اليوم حتى يستطيع قراءة النص بصورة صحيحة، وبالتالي نتمكن من الانتفاع بتراثنا المخطوط، ومن هنا فإن معرفتها تدخل في صلب قواعد التحقيق، لأنها أساس في عمل المحقِّق، وليست من العلوم المكمّلة، كما ذكر الأستاذ صلاح الدين المنجد.[١]

وبذلك يتبين خطأ من نسب بدايات هذا العلم إلى علماء القرن الخامس عشر الميلادي في أوربا، وخطأ من زعم بأن أول كتاب عربي وضع في هذا الفن هو **تحقيق النصوص ونشرها** لعبد السلام هارون، وأن أول محقق عربي هو أحمد زكي باشا.

وقد تبين لنا من خلال البحث أن منهج التحقيق الذي اتبعه المستشرقون لم يختلف عن منهج التحقيق عند العلماء العرب القدامى، حيث كان هدف التحقيق الخروج بنصٍّ موثق صحيح ميسَّر، من خلال خطوات رئيسة أخذها المستشرقون عن العرب عند اطلاعهم على المخطوطات العربية التي تمّ تنفيذ قواعد التحقيق فيها، واطلاعهم على ما كُتب من القواعد في كتب مصطلح الحديث، إلا أن شكلية الإخراج الطباعي جعلتهم يطورون بعض الأساليب المستعملة في التحقيق، وهو الذي نوافقهم على بعضه، ولا نوافقهم على بعضه الآخر، بغض النظر عن ثُغرات التطبيق الكثيرة في تحقيقاتهم، التي هي نتيجة طبيعية لاستعصاء العربية وأساليبها على غير أهلها، ثم كان من الطبيعي أن يستفيد جيل الرواد من المحقِّقين العرب من تجارب المستشرقين، فمنهم من أخذ أسلوبهم كما هو، ومنهم من قوّم بعض الأمور المنهجيّة مستهديا بقواعد علمائنا الأقدمين، وأخذ من متمِّمات التحقيق، لاسيما ما يتعلق بالإخراج الطباعي مما هو مناسبٌ لتراثنا، دون التقيّد الحرفي بأساليب المستشرقين، فكان عمله أصلح وأحكم.

وقد استقرت اليوم قواعد التحقيق عند العرب، ورجحت كفة نشر المخطوطات عند العرب منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حتى إن إنتاج

١ قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد، ص ١١.

المستشرقين اليوم من تحقيق المخطوطات لا يتعدى ١٠٪ من مجموع ما ينشر. غير أن المشكلة الرئيسة اليوم هي تزايد النشرات الخالية من أصول التحقيق والتي تسير على غير هدى.

المصادر والمراجع:

- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، دار الآفاق، بيروت، **١٤٠٠**هـ.
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، لبرجستراسر، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري، القاهرة، **١٩٦٩**م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لمحمد بن علي بن دقيق العيد، ت: عامر حسن صبري، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، **١٩٩٦**م.
- الإلماع، لعياض بن موسى اليحصبي، ت: أحمد صقر، ط١، دار التراث – المكتبة العتيقة، القاهرة – تونس، **١٩٧٠**م.
- التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، **١٩٦٥**م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لأبي بكر جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، **١٩٩٩**م.
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لابن جماعة، نشر محمد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير، ليحيى بن شرف النووي، طبع مع تدريب الراوي، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، **١٩٩٩**م.
- توجيه النظر، لطاهر بن صالح الجزائري، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دت.

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ت: محمود طحان، دار المعارف، الرياض.
- الحديث والمحدثون، لمحمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، **١٣٧٨**هـ.
- رسائل الجاحظ، لعمرو بن بحر الجاحظ، ت: عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، **١٩٦٤**م.
- علوم الحديث، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرزوري، ت نور الدين عتر، ط**٣**، دار الفكر، دمشق، **١٩٨٤**م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحيم السخاوي، تعليق صلاح عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، **١٩٩٣**م.
- القاموس المحيط، للفيروزبادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، **١٩٧٧**م.
- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، **١٩٨٥**م.
- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، حيدر آباد الدكن، **١٣٥٧**هـ.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، **١٣٨٨**هـ.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ت عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، **١٩٨٤**م.
- المصباح المنير، لأحمد بن محمد المقري الفيومي، المطبعة الميمنية، القاهرة، **١٣٢٥**هـ.
- معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي، بإشراف أحمد فريد رفاعي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د ت.

- المعجم المدرسي، محمد خير أبو حرب، وزارة التربية، دمشق، **١٩٨٥**م.
- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، تصوير عن الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، **١٩٨٥**م.

المحاضرة الثالثة: ثقافة المحقق:
التكوين المعرفي والعلمي

د. محمود مصري

ليس التحقيق مجرد عمليات إجرائية تقوم على جمع المخطوطات والمقابلة بينها وتخريج النصوص والتعريف بموادّ المخطوط، وإنما هو قبل ذلك كله -كما يرى الأستاذ محمود شاكر- زاد علمي كبير، جمعه الممارس من سنوات دراسته ومطالعاته وسياحته العريضة في مجالات التراث الكثيرة والمتنوعة، وسبرِ أغوارها، واطلاعٍ على أعماق فكر الأمة وقيمها الثابتة وشخصيتها الشامخة.[1]

وإن ثقافة ذلك المحقّق المشار إليه تقوم على منظومة تتكون من عناصرَ ثلاثة: العلمِ النظري والخبرةِ العملية والممارسةِ الدؤوبة، وهي نوع من الصناعة المعقدة لما تتسم به من السعة والتشعب، لا يؤهّل للقيام بها من لم يتصف بأنه (**القوي الأمين**).

ولا بد لمن يتصدى لتحقيق التراث المخطوط من امتلاكه زمام أداتين أساسيتين:

الأولى: تتصل بما يمكن أن نسميه بالمنهجية العلمية القويمة،

١ انظر ذكريات مع محبي المخطوطات، ضمن جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر ٢/ ١٢٢٧.

والثانية: تتصل بما يمكن أن نسميه بالمرجعية الواسعة السليمة.

كما لا بدّ له من أدوات **مكمّلـة** تتمثّل بـ: المعرفة اللغوية، وضبط ما يلزم من المصطلحات المتعلّقة بعلم المخطوط وعلم التحقيق. وهذه الثقافة المصطلحية تتداخل مع ما يمكن أن نسميه بالثقافة التاريخية.

وأخيرا لا بدّ من أن يتحلّى المحقّق بالأخلاقيات التي تكسب عمله قيمة عالية رفيعة.

وكلُّ ذلك يندرج تحت مظلّة ما يمكن أن نطلق عليه «**ثقافة المحقق**».

وهكذا فإن الخلفية الثقافية للمحقق يجب أن تدعّم بمفاهيم رئيسة تُجلّي مصطلحاتٍ لا بدّ من أن تكون حاضرة في ذهنية المحقّق، كما يجب أن تؤسَّس بقواعد كلية، من غيرها يفقد المحقّق التوجّه العلمي الصحيح في عمله الذي يقوم به، وهذا يندرج تحت **المنهجيـة العلميـة القويمـة**.

كما يجب أن تتقوى بالإحاطة بالتراث المخطوط والمطبوع المتعلق بمجال تخصصه من جهة، والمتعلق بالثقافة العامة التاريخية والحضارية والأدبية من جهة أخرى ليكون ذلك عونا له في أمرين أساسيين:

الأول: إدراك علاقات النصوص في مجال تخصّصه من حيث التولد، ومن حيث التأثر.

والثـاني: الإفادة من المصادر والمراجع التي يلزم العودة إليها خلال عملية التحقيق.

وهذا يندرج تحت **المرجعية الواسعة السليمة**.

وليس بدعا أن نقرر أن امتلاك المهارات اللغوية المختلفة يحتاجه كلّ من يريد العمل في التحقيق مهما كان تخصّصه ونوع العمل الذي يتّجه إلى تحقيقه، لأن المحقّق يتعامل أولا مع النص من جهة كونه نصًّا لغويًّا. كما أن لكل عمل أخلاقيات ينبغي أن تكوّن الإطار الجميل الراقي الذي من خلاله يبرز العمل إلى النور.

وخلاصة القول إن المحقِّق هو في الواقع قاض، أمامه وقائعُ ماضيةٌ ونصوص مسجَّلة، وأدلة وبياناتٌ وقرائنُ وشهادات، فيها خلافات واضطرابات. ومجمل هذا كلِّه يقتضي الدراسة لما بين يديه مستعينا بعلومه ومعارفه وخبراته وتجاربه، لاختيار العبارات الأصيلة للنص، والحكم عليها من خلال مجمل المضمون التراثي المعهود.[١]

ولتكوين شخصية هذا المحقِّق القاضي لا بدّ من تزويده بثقافة واسعة تقوي استعداداته وتصقل موهبته. وإن تهيئة مثل هذه الكوادر يصون التراث المخطوط عن أن يُنشر بصورة مشوهة على يد من تقصر أدواته عن حمل هذه الأمانة. ويصبح ذلك واجبا مؤكَّدا عندما نعلم أن نشر المادة التراثية يحتلّ المرتبة الأولى في دور النشر وسوق المكتبات والإقبال الجماهيري بلا منازع.

ولتقريب دراسة ثقافة المحقق يمكننا أن نصنفها -وفق ما تقدم- في ستة أنواع: **الثقافة اللغوية، والثقافة المصطلحية، والثقافة المنهجية، والثقافة المرجعية، والثقافة الأخلاقية، والثقافة التاريخية.**

وقد خصصنا المحاضرة السابقة للثقافة التاريخية لأهميتها، وسوف نتحدث في هذه المحاضرة عن بقية الأنواع.

١ : الثقافة اللغوية:

إن اللغة لا تقتصر أهميتها على كونها أداةً للتفكير والتعبير، وإنما تتجاوز ذلك لكونها العنصرَ الأساسي في الثقافة والهوية، فهذا الوعاء الذي حمل ذلك التراث الحضاري صار جزءا منه، والتعامل مع أي نص من النصوص ينبغي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار، مهما كان نوع العلم الذي يُتوجه إلى التحقيق فيه. فلا بدّ للمحقق من التمكن من النحو والصرف وأساليب العربية وأشكال بلاغتها، وتطور دلالات الألفاظ، وقواعد الرسم والكتابة وأنواع الخطوط وتطورها عبر العصور المختلفة. ولا بدّ من الاطلاع على المعجمات العربية ومعرفة أنواعها وطرق استخدامها والإفادة منها.

---

١ ينظر علم التحقيق لقباوة، ص **٥٥**.

ثم إن لكل عصر سماته اللغوية الرائجة التي يجب التنبه إليها من أجل حسن فهم النص وحسن التعامل معه. وقد جعل الشاهد البوشيخي من أوجه معضلة التعامل مع التراث: «وجه فهم الألفاظ اللغوية والاصطلاحية، إذ هو تراث قرون وقرون، والمعاجم اللغوية -على كثرتها- اهتمت أو كادت لا تهتم إلا بلغة بعض القرون، وهو تراث أعلام ومدارسَ واتجاهات وعلوم وفنون وصناعات، ولكل صناعة ألفاظ، ولكل قوم ألفاظ... والمعاجم الاصطلاحية على -قلتها- لم تُعن أو كادت لا تعنى إلا برأي الجمهور في اصطلاحات العلوم والفنون، وحتى الآن لـمّا ينجز المعجم التاريخي للغة العربية.. ووجهُ فهم مقاله في إطار مقامه زمانا ومكانا، ومخاطَبا ومخاطبا، فكما أنه عند البيان لكل مقام مقال، فكذلك عند التبيين لكل مقال مقام، وقياسا على بلاغة البيان يجوز القول ببلاغة التبيين، ولا حظَّ في الفهم والوصل لمن أقام منهج تبيينه أو قراءته -بلغة بعض أهل العصر- على القطع أو العزل».[١]

وإن التمكّن من كلّ ما سبق من النقاط سوف يوظَّف خلال عملية التحقيق فيما يأتي:

- فهم النص فهمًا جيّدًا، مما يؤدي إلى تجنّب تشويهه، وإخراجه بصورة بعيدة عما يريده المؤلف.
- التمكّن من توجيه العبارة وترجيح قراءة على أخرى.
- التمكّن من تصحيح النصّ بناء على الضوابط اللغوية المتعارَف عليها خطًّا ونحوا ولغة.
- التمكّن من تحديد دلالات الألفاظ الواردة في المخطوط.
- التمكّن من قراءة ما يُشكل من المخطوط. فإن بعض المخطوطات كتبت برسم يعسر تبيُّن ملامحه إلا على الخبير المتمرس بقراءة الخطوط.
- التمكّن من معرفة اللغة الصحيحة الجارية على ألسن القدماء كيلا يقع في التصحيف والتحريف، خصوصا في عناوين الكتب. فلا يقرأ مثلا عنوان كتاب **معجم السفر** للحافظ السِلفي **معجم الشعر**.

١ البحث العلمي في التراث العربي ومعضلة النشر للبوشيخي، ص ٦.

- التمكّن من التعرف على أسلوب المؤلف.
- التمكّن من ربط عبارات المؤلف ببعضها، مما يقرب النص وييسره على القارئ.
- التمكّن من نسبة الكتاب إلى عصر معين في حال جهل مؤلفه، وذلك من خلال معرفة طبيعة التراكيب الخاصة والمعجم اللغوي الخاص وبعض الخصائص المتعلقة بحروف الجر واستعمال المجاز والأفعال...

٢: الثقافة المصطلحية:

لكل علم مصطلحاته ومفاهيمه التي تواطأ عليها أهلوه، واستقرت دلالاتها عبر تاريخ هذا العلم. وإن من أولى واجبات المحقّق أن يلمّ بمصطلحات علم التحقيق المتداوَلة، وأن يوظفها توظيفا سليما في دراسته للمخطوط. وإن إدراك هذه المصطلحات والمفاهيم هو الفارق الأساسي بين المتخصص وغير المتخصص.

ويمكننا تصنيف المفاهيم الأساسية في عالم المخطوط التي تدخل في ثقافة المحقّق، من خلال اندراج هذه المفاهيم تحت عنوانات تتصل:

أولا بماهية المخطوط: ما هو المخطوط من حيث المصطلح، وما هو المخطوط من حيث كونه نصا، وما هو المخطوط من حيث كونه وعاءً ماديّا (علم المخطوطات) وما يُلحق بذلك من دراسة خوارج النص وفنون المخطوط، وتتصل

ثانيا بالمخطوط من الناحية التوثيقية، وذلك من خلال: النص نفسه، وخوارج النّص، والوعاء المادي للمخطوط، والمصادر والمراجع، وتتصل

ثالثا بالمخطوط من جهة تمكين الاستفادة منه، وذلك من خلال تصنيف المخطوطات وفهرستها، وتتصل

رابعا بالمخطوط من جهة الإفادة المباشرة منه، وذلك من خلال تحقيقه ونشره ودراسته، وتتصل

خامسا بالمخطوط من جهة حفظه، وذلك من خلال الترميم والمعالجة والصيانة والتصوير والرقمنة، وتتصل

سادسا بالمخطوط من الناحية التاريخية، وذلك من خلال نشأته وتطوره وتطور ومصطلحاته من جهة، ومن خلال توزعه الجغرافي ورحلته من جهة أخرى، وذلك برصد حركة المخطوطات بأبعادها الزمانية والمكانية، مما يوصلنا إلى ما يسمى بتاريخ المكتبات أو تاريخ المجموعات. وهو جزء مهمّ من علم المخطوطات.

وسوف نختار بعضا من المصطلحات التي تتعلّق بعلم تحقيق المخطوطات وعلم المخطوطات لاستعراضها بإيجاز، لأن مجال البحث لا يتسع للاستيعاب.

١:٢: المخطوط: لن نتكلم على تعريف المخطوط وحدود المصطلح فقد سبق التعرف إليه، ولكن هناك بعض المصطلحات المرتبطة بالمخطوط، لا بأس من التعرف إليها:

فهناك المخطوط **الخزائني**: وهو المخطوط الأنيق المزخرف المنسوخ نساخة جميلة، برسم خزانة ملك أو أمير أو وجيه.

وهناك المخطوط **الهجين**: وهو الذي تم نسخه على مواد كتابية مختلفة، كأن يُنسخ جزء منه على الرَّق وآخر على الورق.

وهناك المخطوط **الدعيّ**: وهو الذي لم يقابَل على أصل من الأصول، أو لم يرتبط بسند.

وهناك المخطوط **الأصلي** أو النسخة الأصيلة: وهي التي خطَّها المؤلف بيده أو أشرف على نسخها وصحَّحها بنفسه.

وهناك المخطوط **النادر** الذي لا يوجد منه سوى بضعة نسخ، أو يتميّز بصور أو زخارف تميّزه من غيره من المخطوطات.

وهناك المخطوط **الفريد** الذي لا توجد منه سوى نسخة واحدة في العالم. مثل **طوق الحمامة** لابن حزم المحفوظ في ليدن، و**كتاب الانتصار** لأبي الحسن الخياط المحفوظ بدار الكتب في القاهرة.

وهناك المخطوط **المرحلي** الذي يؤلف على مراحل، كما صنع ابن خلكان في كتابه **وفيات الأعيان**.

وهناك المخطوط **المؤَرَّخ** الذي يحمل تقييدُ ختامه تاريخَ نسخه، ويُسمّى المخطوط مطلقا إذا خلا من ذلك.

وقد ظهرت مؤخَّرا بعض المصطلحات، مثل **المخطوطات الألفية والمخطوطات الموقعة والمخطوطات الشارحة.**

٢:٢: علم تحقيق المخطوطات: وهذا ما تطرقنا إليه سابقا.

٣:٢: المصطلحات الخاصة بعلم المخطوط مما يحتاجه المحقِّق:

علم المخطوطات: جاء في المعجم الكبير: علم المخطوط علم يختصّ بدراسة الجانب المادي للمخطوطات، من ناحية الحبر والورق والتجليد ونوع الخط...، وقد نشأ في الغرب الأوربي لدراسة المخطوطات اليونانية القديمة، ودخل هذا المصطلح إلى المعجم الفرنسي سنة **١٩٥٩**م. غير أن هذا التعريف لا يشمل خوارج النص.

نعرّف هذا العلم بأنه العلم الذي يعنى بدراسة ما سوى النص الأصلي من المخطوط. وبصيغة أخرى يمكن أن نقول بأن علم المخطوط يتناول العناصر التي تتغير بتغيير نسخة الكتاب المخطوط. وهذا أراه معيارا نستطيع أن نحدّد من خلاله ما يدخل في علم المخطوط وما لا يدخل.

وبذلك فإن علم المخطوطات يشتمل على عنصرين أساسيين:

الأول: صناعة المخطوط: المتضمِّنة حوامل المخطوط (البردي والرَّق والورق)، والأدوات التي يُكتب بها المخطوط من أقلام وأحبار، والخطوط التي يُكتب بها المخطوط، والحليات والزخارف والصور في المخطوط، وإخراج صفحة المخطوط، والجلود وما تحتويه من زخارف ونقوش.

والكاغد: بفتح الغين وكسرها، هو القرطاس أو الورق، وكان يُعمل في غالب الأحيان من الكتان أو القنّب.

أما **القرطاس**: وتعني ورق البردي والرَّق والكتاب والكاغد.[١]

١ ينظر معجم مصطلحات المخطوط العربي لبنبين، **٢٧٢، ٢٨٧**.

والـبَردي: ورق مؤلَّف من ألياف نبات البردي، يُحاك ويُصقل بالضغط، ويصبح صحائف للكتابة.[١]

والرَّق: الجلد الرقيق. وقيل هو رَقّ الغزال.[٢]

الثاني: **خوارج النص**: ما يُرقم على المخطوط مما سوى النص الأصلي.

وتتضمّن طرر الأغلفة وحرد المتن وطرق التحمل المثبتة على المخطوط وما إلى ذلك من مقابلات ومطالعات وتعليقات وغيرها.

والطرّة: هي الفراغ الموجود على جوانب الصفحة.[٣]

وطرر الأغلفة تحتوي على الوقف والتملُّكات والأختام.

ووقف الكتب حبسها لمطالعتها والإفادة منها، ويكون على المساجد والمدارس والزوايا والبيمارستانات وغيرها.

أما الإشارة إلى التملّك فتكون بطرق مختلفة، منها: لـ فلان، في مِلك فلان، سار إلى فلان، من كُتب فلان، في نوبة فلان، صاحبُه فلان، وما إلى ذلك.

حرد المتن (قيد الفراغ): هو عبارة عن معلومات تتعلّق بالنسخة المخطوطة يكتبها الناسخ في نهاية نصّ المؤلف أو في نهاية مقطع نصي منه عندما يكون النصّ طويلا أو في أكثر من مجلّد إذا تعدّدت مجلّدات الكتاب الواحد، فعند ذلك يمكن أن يحتوي المخطوط على أكثر من حرد للمتن.

وحرد المتن له أشكال مختلفة، وهو يحمل لنا معلومات مهمّة عن النسخة، مثل: اسم الكتاب والمؤلف والناسخ وزمان النسخ ومكانه وغير ذلك من المعلومات. وهو لا يخضع لقواعد محدّدة مطّردة، ويتضمّن من البيانات ما يمكن أن يختلف من مخطوط لآخر، لذلك يندرج في ما نسميه بخوارج النص.

الوظيفة الكوديكولوجية: تطلق على التوثيق من خلال خوارج النص، والتوثيق من خلال دراسة العناصر المادية للمخطوط.

١ ينظر معجم مصطلحات المخطوط العربي لبنبين، ص **٥٦**.

٢ المصدر السابق، ص **١٧٧**.

٣ المصدر السابق، ص **٢٣٢**.

القلم: أداة الكتابة، والقلم الخط.[١]

الإبرازة: المرّة التي يظهر فيها أو يبرز الكتاب، وتقابل في زمننا الطبعة.[٢]

التهميش: التعليق في حواشي الكتاب.[٣]

التوقيع: الكتابة المكتوبة بخطّ المؤلف سواء كان موقعا أو لا.[٤]

الديباجة: فاتحة الكتاب. وديباجة الكاتب: أسلوبه.[٥]

٢:٤: مصطلحات التحقيق القديمة في المخطوط العربي ورموزه: التعرف إلى هذه المصطلحات مهمّ جدا من أجل التمكّن من قراءة النص، ووجودها يدلّ على سبق العرب المسلمين في تقرير مبادئ علم تحقيق المخطوطات. وقد تعرفنا إلى بعضها سابقا.

٢:٥: مصطلحات التأريخ في المخطوط العربي:

٢:٥:١: صيغ تاريخ النسخة: إن التاريخ الهجري هو الأكثر شيوعا في التعبير عن تاريخ النسخ، وقد تُذكر فيه السنة فقط أو يُضاف إلى ذلك اليوم والشهر، ويمكن معرفة التاريخ الميلادي (الجريجوري) المقابل من خلال الجداول المشهورة، أو من خلال البرامج المتاحة اليوم على الانترنت.

وكان النساخ ينعتون شهور السنة الهجرية بنعت تقريظي، ولهذا فائدة تظهر عندما يتأذى حرد المتن فيذهب الشهر ويبقى نعته. كأن يكتبوا مثلا: محرم الحرام، صفر الخير، شعبان المعظم...

وعادة يعبَّر عن التاريخ بكلمة «سنة» وربما استعمل الناسخ كلمة «عام». ثم تكتب السنة بالحروف وربما أشار إليها بالأرقام دون الحروف. وبوقت متأخّر كان

١ ينظر معجم مصطلحات المخطوط العربي لبنبين، ص **٢٧٨**.

٢ المصدر السابق، ص **٢٩**.

٣ المصدر السابق، ص **١٠٥**.

٤ المصدر السابق، ص **١٠٦**.

٥ المصدر السابق، ص **١٦٥**.

بعض النساخ يشيرون إلى السنة باستعمال حروف الجُمَّل، وبعضهم يشير إلى السنة من خلال الحوادث المشهورة أو الأعياد الدينية، وربما أشير إليها بالألغاز.

٢:٥:٢: التاريخ بحساب الجمّل: وهي عبارة عن طريقة لحساب الأرقام المعبَّر عنها بحروف. فالحروف الأبجدية من (أ) إلى (ي) تأخذ الأرقام من **١** إلى **١٠**، ومن (ك) إلى (ق) تأخذ الأرقام من **٢٠** إلى **١٠٠**، باعتبار تعداد العشرات، والحروف (ر) إلى (غ) تأخذ الأرقام من **٢٠٠** إلى ألف باعتبار تعداد المئات.

وقد لجأ بعض النساخ إلى هذه الطريقة باعتبارها تتطلّب جهدا لفك رموزها. والكلمة أو الكلمات التي يأتي فيها التاريخ بحساب الجمّل تبدأ بـ: سنة أو عام أو أي كلمة من مشتقات التاريخ: مثل أرخ وأرخت... ثم يأتي بعدها كلمة أو كلمات مجموع أرقام حروفها يدلّنا على السنة التي نسخ فيها الكتاب. وهي مستخدمة في المشرق والمغرب. مثلا: ورد في مخطوط: عام غرب هجرة النبي ﷺ. فالكلمة التي فيها التاريخ هي بعد كلمة عام (غرب)، ومجموع أرقام حروف الكلمة (**١٠٠٠+٢٠٠+٢**) = **١٢٠٢** هـ.

٣:٥:٢: التاريخ بالكسور: وهذا النوع قليل جدًّا في المخطوط العربي. وهو متأخر في الظهور، حيث يُظن أن ابن كمال باشا هو أول من استخدمه. وفيه أيضا تكليف للقارئ ببذل الجهد لحلّ رمز التاريخ.

مثال: تأريخ وضعه: عمر بن حسين الآمدي (ت **١٢٠٠**هـ) بآخر شرحه الموسوم بـ **الوسيط شرح الوجيز** قال فيه: (..بُعَيْدَ العصر، من السبع الرابع وهو العشر الخامس من الثلث الثاني من السدس الرابع من النصف الأول من العشر الخامس من العشر السابع من العقد الثاني من الألف الثاني من الهجرة النبوية).

فالمعنى المقصود في هذا التأريخ هو: بُعَيْد العصر، من يوم الأربعاء، الخامس عشر، من شهر ربيع الآخر، سنة خمس وستين ومائة وألف (بُعَيْد العصر من يوم الأربعاء/**١٥/٤/١١٦٥**هـ). وقد قُيِّدَ تفسيرها في حاشية نسختين من نسخ هذا الشرح، أحدهما كُتبت في حياة المؤلف، والأخرى قُوبلت وصحِّحت على نسخة المصنف.

٦:٢: توثيق المخطوط: توثيق المخطوط عبارة عن مجموعة من العمليات الإجرائية التي تهدف إلى حفظه من أن يتطرأ إليه تغيير أو تحريف متعمّد أو

غير متعمّد من جهة، ومجموعة من المظاهر المختلفة التي توصلنا في النهاية إلى الثقة بالنص الذي بين أيدينا من جهة أخرى. ويمكن أن نصنف هذه العمليات والمظاهر التي اعتمدها العلماء والمحقِّقون من أجل توثيق المخطوط في مجموعتين اثنتين:

المجموعة الأولى: التوثيق الداخلي: وهو الذي له علاقة ما بالمخطوط من حيث ما هو مرقوم عليه، ويمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: التوثيق من خلال النص: ويشتمل على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: يتضمن كون النسخة بخط مؤلف أو عالم ثقة متقن.

النوع الثاني: يشمل المعلومات الموجودة في مقدمة النص المخطوط.

النوع الثالث: يشمل القرائن التي تعتمد على ذكر الشيوخ والتواريخ والأمكنة والنقول وغير ذلك في النص.

القسم الثاني: التوثيق من خلال خوارج النص: وهو كلّ ما رُقم على المخطوط عدا النص الأصلي، ويشتمل على نوعين اثنين:

النوع الأول: ما له صلة بالنص: ويشمل:

- تقويم النص: ويتضمن المقابَلة على نسخة المؤلف أو نسخة ذات قيمة علمية.
- طرق التحمل:[1] السماعات، والقراءات، والإجازات، والوصية. ويعود فضل العناية بتوثيق المخطوطات بطرق التحمل إلى علماء الحديث، الذين بينوا أنواعها وضبطها. ثم انتقلت هذه الطرق إلى المؤلفات في سائر علوم الحضارة الإسلامية.
- خدمة النص: شروح، تعليقات، تخريج، فوائد، حواشي.
- الإفادة من النص: النظر، المطالعة. والمطالعة هي أن يقرأ عالم أو متعلّم أو قارئ في الكتاب بقصد الإفادة منه، أو المذاكرة فيه. يفيد تقييدها أن عالما طالع

١ يقصد بطرق التحمل الكيفية التي يتلقى بها الراوي الحديث عن شيخه. ولها ثمانية أنواع: السماع والقراءة (العرض) والإجازة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصية والوجادة.

نسخة الكتاب خارج الدرس لينقل عنها معلومات ليستعملها في بحوثه وتدريسه. صيغتها: طالعه العبد..، أو طالع فيه العبد..، أو نظر فيه فلان..

النوع الثاني: ما لا صلة له بالنص: ويشمل:

- طرر الأغلفة: وتشمل التملّك، والوقف، والأختام.
- حرد المتن.
- ضبط تسلسل أوراق المخطوط. وذلك من خلال **نظام التعقيبات**. و**نظام الترقيم**.[١]

التعقيبة: ما يُكتب في آخر كلّ صفحة مما هو مثبت في أول الورقة المقابلة، وقد يكون المثبّت في التعقيبة حرفا أو كلمة أو أكثر، وربما كان رقما يقابله الرقم نفسه في الصفحة التالية. وتكتب التعقيبة عادة تحت نهاية السطر الأخير من الصفحة اليمنى (في الزاوية اليسرى)، أو تكون ضمن حدود النص. وعُرف انتشار هذا النظام منذ القرن الرابع الهجري.

المجموعة الثانية: التوثيق الخارجي: وهو الذي يشمل أنواع التوثيق الخارجة عما هو مرقوم على المخطوط. ويمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: التوثيق من خلال دراسة العناصر المادية للمخطوط.

القسم الثاني: التوثيق من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع.

٣: الثقافة المنهجية:

إن المنهج العلمي لتحقيق المخطوطات وأصول نشر الكتب الذي يشكِّل شطر ثقافة المحقّق يتحقّق من خلال آليات وخطوات هي موضوع المحاضرت التالية في الدورة. ونشير هنا فقط إلى أهداف التحقيق، التي ينبغي أن تكون ماثلة في ذهن المحقق، قبل أن يتوجه إلى التعامل مع الآليات والخطوات:

١ حيث تأخذ الأوراق في هذا النظام رقما متسلسلا، مما يضبط ترتيبها ويمنع اختلاطها، وقد يكون الترقيم للصفحات أو الكراسات.

معرفـة أهـداف التحقيـق: إن المنهجية القويمة التي تتعلق بعلم تحقيق المخطوطات تقوم على إظهار أهداف التحقيق من خلال ما يأتي:

- إخراج النص المحقَّق بأقرب صورة ممكنة لما وضعه المؤلف من خلال المقابلة والتصحيح وترميم النص.
- خدمة النص بتخريج نقوله، والتعليق عليه بما يتضمن الاستدراكات المعرفية المناسبة، والتعريف بمواده: من شرح غريب، وربط عبارات، وتفسير مصطلح، وترجمة علَم وما إلى ذلك.
- تقريب النص وتيسيره من خلال التقديم له، وشرحه وتحليله، وتبويبه وتفقيره وترقيمه، وصنع الكشافات المتنوعة التي تخدم أغراض الباحثين المختلفة، والملاحق التي تجلّي نقاطا محدَّدة تتصل بالنص.
- تقويم النص من خلال دراسة مادته العلمية، ووضعه في سياقه التاريخي.

٤ : الثقافة المرجعية:

إن تكوين الشخصية العلمية للباحث لا يقتصر على تمكّنه من الثقافة المنهجية، ولا بدّ من توفر ثقافة مرجعية عامة يستند إليها ما يصدر عنه من عمل في التحقيق. وهذه الثقافة لا تقتصر على المعرفة الجزئية المختصرة للمصادر العامة والاطلاع العابر عليها، بل يُطلب فيها التوسع في الاطلاع والتنقيب والتمكّن من معرفة الطريقة التي يستفيد بها من كلّ مصدر من المصادر العامة، إضافة إلى التمكّن من التعامل مع المصادر والمراجع الخاصّة التي تتصل بالموضوع الذي يطرقه في التحقيق، مما يوسّع آفاق معرفته في المجال الذي يعمل فيه.

٤ : ١ : الثقافـة المرجعيـة العامّـة: إن سعة المعرفة والاطلاع على أنواع العلوم ركن أساسي في تكوين شخصية المحقّق، فلا يكفي المحقِّقَ سعةُ اطلاعه على مجال تخصصه؛ لأن العلوم تتعاضد ويخدم بعضها بعضا. ومن هنا تظهر أهمية الثقافة المرجعية العامّة بالنسبة لعمل المحقّق.

٤ : ١ : ١ : تصنيـف علـوم الحضـارة العربيـة والإسـلامية: إن الخارطة العامة لما أُلف من كتب التراث لا بدّ من أن تكون ماثلة في ذهن المحقِّق، وأن يكون

ذلك بصورة تيسِّر له الوصول إلى مقصوده من جهة، وتتناسب وطبيعة عناوين تلك الكتب من جهة ثانية، وتتلاءم وخصوصية النص التراثي من جهة ثالثة. وبوضوح تلك الخارطة تتكوّن لديه المعرفة المطلوبة بتاريخ الكتاب المخطوط والمطبوع بدءا من عصر التدوين منذ منتصف القرن الثاني الهجري، ويحيط بتاريخ الوراقة والنسْخ، ويلمّ بتاريخ العلوم.

٤:١:٢: المصادر والمراجع الأساسية العامة وأفضل طبعاتها: يعدّ التراث الفكري -بأشكاله المختلفة- جانبا مهمّا من جوانب الصرح الحضاري العريق لأمتنا العربية والإسلامية، ولا يمكننا الإحاطة علمًا بذلك التراث العظيم، في محاضرة أو دورة، غير أننا نشير هنا إلى أنه لا يستغني الباحث أو المحقق في مختلف العلوم والفنون عن التعرّف إلى تلك المصادر والمرجع العامة.

ولم يعد المصدر أو المرجع اليوم متوقّفا على الكتاب، فقد تطورت أوعية المعلومات وتنوعت تنوعا شديدا، ولا بدّ للمحقق من التعامل مع جميع هذه الأنواع، فهناك الكاسيت، والكاسيت فيديو، والأوعية الرقمية بأشكالها المختلفة...

وعلى الباحث أن يعرف ما هو المصدر وما هو المرجع، وكيف يفرق بينهما، وكيفية تقويم المصادر والمراجع، والمفاضلة بين الطبعات، وأنواع المصادر والمراجع، ثم يأتي أخيرا دراسة قائمة منتقاة من أهم هذه المصادر والمراجع.[١] وهناك ملحق في آخر البحث يرتِّب أهم تلك المصادر على سني وفيات المؤلفين.[٢]

٤:١:٣: مصادر النشر الإلكتروني: إن انتشار التقنيات الحديثة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتطورَها السريع أوجب علينا الإفادةَ من هذه التقنيات وتطويعَها في مجالات خدمة التراث ونشره، لما فيها من الجاذبية والسلاسة في الشكل والتعامل، وذلك عن طريق إعادة نشر تلك المصادر بشكل إلكتروني أو رقمي، وهو ما يدعى برقمنة التراث.

ونجمل الأسباب التي تدعونا إلى الاهتمام بالنشر الالكتروني بما يأتي:

١. قلة التكاليف، وتوفير الحيز المكاني، وسهولة الحصول عليها.

١ هناك كتب كثيرة للمصادر والمراجع سيأتي ذكر بعضها، ونشير إلى كتاب "موسوعة المصادر والمراجع" لعبد الرحمن عطبة.

٢ يمكن الرجوع إلى كتاب "معجم أهم مصنفات التراجم المطبوعة" لعبد الله البصيري.

٢. المشاركة في المصادر: يمكن الاطلاع والاستفادة من المادة نفسها لأكثر من جهة أو أكثر من شخص في الوقت نفسه.

٣. إمكانية الوصول إلى المصادر من أكثر من نقط وصول Access Points، فيمكن الوصول إلى المصدر من المكتبة أو المنزل أو مكان العمل أو أي مكان متصل بالحاسوب.

٤. سهولة الوصول للمعلومات: فباستخدام تقنيات البحث البسيطة والمتقدمة يمكننا الحصول على المعلومات بسهولة ويسر وبسرعة فائقة في المصادر الإلكترونية. وفي ذلك توفير لوقت الباحثين وجهدهم مقارنةً بالمصادر المطبوعة.

٥. الشكل الإلكتروني يسهل عمليات مقارنة النصوص بين نسخ المطبوع الواحد.

٦. العمل على تسهيل نشر الثقافة التراثية بين أفراد المجتمع وخصوصا في حالة النشر الإلكتروني على الشبكة العالمية.

٧. يسمح الشكل الإلكتروني بتخزين أشكال متعددة لمصادر التراث، فيمكن أن يتم تخزين الكتاب في شكل إلكتروني بالحروف كما يمكن أن يتضمن وسائط سمع - بصرية، كأن يكون هناك صوت مرافق يقرأ الكتاب. وفي ذلك مساعدة للباحثين ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنه يوجد الآن بعض المواقع التراثية التي تشتمل على خاصية التفاعل مع القارئ، لاسيما المواقع الأدبية.

ويمكن القول إن النشر الإلكتروني قد أحدث تطورا مهما على صعيد الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال نشر التراث العربي وذلك على عدة أصعدة وهي:

• تخزين المعلومات: حيث أصبحت المساحة متوفرة لتخزين عدد هائل من المصادر التراثية، وذلك من خلال النشر الإلكتروني ورقمنة مصادر التراث العربي.

• استرجاع المعلومات: فقد أمكن بوساطة النشر الإلكتروني لمصادر التراث استرجاع المعلومات منها في غاية السرعة والدقّة.

• استعمال المعلومات: فقد أصبح من الممكن عن طريق النشر الإلكتروني لمصادر التراث استخدام المعلومات عن طريق أكثر من شخص، وذلك تحقيقا للاستفادة القصوى من المعلومات.

وعلى المحقِّق أن يتعرف إلى أنواع النشر الإلكتروني، ومعايير النشر الالكتروني التراثي، وجهود المؤسسات في النشر الإلكتروني التراثي، وأهم المواقع التي تُعنى بالنشر الإلكتروني التراثي على الشابكة.

٤:١:٤: متابعة الدوريات والنشرات والمؤتمرات التي تُعنى بشؤون المخطوطات: لا بدّ للمحقّق من التواصل مع ما يُنشر في عالم المخطوطات بوساطة المؤسسات المتخصّصة، لينمي علمه ويزيد خبرته في هذا المجال، مما يؤهّله لحسن انتقاء ما يقوم بتحقيقه، وحسن دراسته له في ضوء الخبرة التراكمية التي يحصل عليها من جرّاء ذلك.

ونذكر هنا بعض ما يستفيد منه المحقِّق في هذا المجال:

- مجلة معهد المخطوطات العربية / القاهرة.
- مجلة المورد العراقية.
- مجلات مجامع اللغة العربية.
- مجلة الفهرست البيروتية.
- مجلة المجمع العلمي العراقي.
- مجلة التراث العربي السورية.
- مجلة آفاق الثقافة والتراث التي يصدرها مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
- مجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب التنسيق والتعريب في المغرب.
- مجلة تراثيات الصادرة عن دار الكتب المصرية.
- المؤتمرات والندوات والمحاضرات والفعاليات التي تبحث في شؤون المخطوطات.

٥:١:٤: الاطلاع على تحقيقات نموذجية ودراستها: إن الاطلاع على تحقيقات شوامخ المحقّقين ودراستها بعد تمكّن المحقِّق من علم تحقيق المخطوطات بشكل نظري يكسب المحقّق خبرة وعلما، ويجعل عمله مسدَّدًا، ويجنِّبه كثيرًا من الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها. ونؤكِّد هنا ضرورة الاطلاع على مقدمات ما يُنشر من الكتب المحقَّقة التي تبين مناهج المحقِّقين وكيفية معالجتهم للمشكلات التي واجهوها أثناء التحقيق، مما يقوّي ملكة التحقيق ويزيد خبرة المحقّق.

ونذكر نماذج ممن برع في التحقيق من جيل الرواد من المحقِّقين الأوائل:

- الدكتور مصطفى جواد- لاسيما في تحقيقاته الخاصّة بكتب ابن الساعي. وخصوصًا كتابه تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب.
- الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقاته لمؤلفات الجاحظ، وكتاب معجم مقاييس اللغة، وجمهرة أنساب العرب، وخزانة الأدب.
- الأستاذ إبراهيم الكيلاني في تحقيقه لمؤلفات أبي حيان التوحيدي.
- الأستاذ عبد المعين الملوحي في تحقيقات كتب الأدب والشعر.
- الأستاذ إحسان عباس في تحقيقاته لمؤلفات ابن خلكان.
- الأستاذ أحمد زكي باشا في كتب الأدب واللغة.
- الأستاذ أحمد صالح العلي في تحقيقاته للخطط والآثار.
- الشيخ أحمد محمد شاكر، ومن أشهر أعماله تحقيق مسند الإمام أحمد وتحقيقه لكتاب الرسالة.
- الأستاذ محمود محمد شاكر، ومن أشهر أعماله تحقيق تفسير الطبري، وطبقات فحول الشعراء، وامتاع الأسماع للمقريزي.
- السيد أحمد صقر، ومما حققه كتاب الهوامل والشوامل، ومقاتل الطالبيين، والموازنة بين أبي تمام والبحتري، ودلائل النبوة.
- محمد أبو الفضل إبراهيم، ومما حققه نهج البلاغة، ومقامات الحريري، والكامل للمبرد، وبغية الوعاة، وثمرات الأوراق.

- الأستاذ عبود الشالجي في تحقيقاته لكتب التنوخي.
- الأستاذ الزركلي في تحقيقه لرسائل إخوان الصفاء.
- الأستاذ إبراهيم بن عبد الله الغامدي في **شرح الفصيح** للزمخشري.

٤:٢: الثقافة المرجعية الخاصّة: ونعني بها بناء الثقافة المتصلة بتحقيقه لمخطوط معين، وهذا يتطلب:

١- التعرُّف إلى عالم المؤلّف بالدخول إلى تفاصيل حياته، وسبر أغوار شخصيته، وتأثّره بالبيئة التي نشأ فيها، واكتشاف علاقة ذلك كلّه بما سطّره بالمخطوط، لأن ما يكتبه الإنسان هو جزء من شخصيته.

٢- التعرُّف إلى منهج المؤلف وأسلوبه ولغته من خلال كتاباته الأخرى، لأن ذلك يمثل جزءا من شخصية المؤلف العلمية التي يتحرّك دائما في فلكها. وهذا يفيد في تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

٣- التعرُّف إلى مصادر المؤلف والاطلاع عليها اطلاعا عميقا للوصول إلى الطريقة التي وظف بها تناولَه من هذه المصادر، والإفادة من ذلك في تخريج النصوص وفي الدراسة العلمية والتاريخية للمخطوط.

٤- التعرُّف إلى عالم النص المحقَّق من خلال النصوص المماثلة المكتوبة في العلم الذي ينتمي إليه المخطوط سابقا ولاحقا، فلا بدّ من المعرفة الجيدة بموضوع الكتاب الذي يتصدّى المحقّق لإخراجه، وسبيلِ الاهتداء إلى النصوص ذات الصلة بالمخطوط المراد تحقيقه.

٤:٢:١: ثقافة المحقِّق وموضوع المخطوط والبحث عنه: إن إقدام المحقِّق على العمل في مخطوط ينتمي إلى علم من العلوم يوجب عليه الاطلاع الواسع على مسائل هذا العلم ودقائقه وسؤالاته، ويوجب عليه التمكّن من التنقل بين أصوله وفروعه وأبوابه وفصوله وإيراداته وردودها، ليسلم من الغلط في قراءته وفهمه والفصل بين كلامه، والتعليق عليه، وليتجنب مواطن الزلل فيه ومواضع التصحيف والتحريف. حتى لا يكون كما قال النويري «حاطبَ ليل، لا يدري أين يفاجئه الصباح، وراكبَ سيل لا يعرف الغدو من الرواح».[١]

١ نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، **٩/ ٢١٤**.

ومن هنا اشترط القدماء على ناسخ التاريخ (الذي حلَّ محلّه اليوم محقّق التاريخ) مثلا أن يكون عارفًا بأسماء الملوك وألقابهم ونعوتهم وكناهم، واشترطوا على ناسخ الشعر أن يكون عارفًا بالعربية وبأوزان الشعر، لأن ذلك يساعده على تقويمه، وعند ذلك -كما قال النويري- «فليبسط قلمه في العلوم، وليضع به المنثور والمنظوم».[١]

ثم إن سعة الاطلاع تمكّن المحقّق من البحث عن المخطوط في مظانّه في مكتبات المخطوطات العربية بعد معرفة توزعها في العالم، ومن امتلاك أدوات البحث عن النسخ الخطية بحسن استعماله لفهارس المخطوطات، ومعرفة الموجود من المفقود من المخطوطات المؤلفة في الموضوع الذي يتناوله، وكثرةِ النسخ أو قلتها في مكتبات المخطوطات، والتامِّ منها والناقص، والمطبوعِ من غير المطبوع، ومعرفة المحقَّقِ تحقيقا جيدا من سيء التحقيق مما طُبع، وكذلكَ القيمة العلمية للمخطوط الذي يريد التوجّه إلى تحقيقه، وإمكانيةِ نشره لأن العمل في مخطوط لا يقدِّم فائدة للباحثين إذا بقي رهين الأدراج والملفات الخاصّة دون نشر.

وقد يكون الكتاب المخطوط موجودا في بعض المكتبات لكن لم يُذكر في ترجمة صاحبه، ولا أشار إليه أحد القدماء، ولكن إغفالهم له لا يقدح في صحة نسبته إلى صاحبه، إذ لا نعدم أدلّة مادية أخرى تثبت هذه النسبة. ومثال ذلك أن الأستاذ محمود فاخوري عندما أراد أن يحقِّق **شرح ديوان أبي محجن الثقفي** لأبي هلال العسكري، لم يجد له ذكرا عند القدماء، مع توافر عدة مخطوطات له، فاهتدى إلى عدّة أدلة تؤيد نسبته إلى صاحبه، ومنها:

- تصريح أبي هلال نفسِه في مقدمة شرح الديوان بأنه صنع هذا الشرح.
- نقل أبي هلال خبرا عن خاله أبي أحمد العسكري. ومن المعروف أنه يُكثر النقل في مؤلفاته عن خاله هذا.
- أورد أبو هلال في مطاوي شرحه للديوان سندا يقول فيه: «أنشدني أبو القاسم الكاغدي عن العقدي عن أبي جعفر عن المدائني هذه الأبيات لأبي محجن». وأبو هلال يكثر من إيراد السند بنصه الكامل في كتابَيه **جمهرة الأمثال** و **ديوان المعاني**.

١ نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، **٢١٦/٩**.

وقد يوجد من الكتاب المخطوط قطعة منه، وهذا كثير جدًّا في عالم المخطوطات، وأسبابه مختلفة من حروب وكوارث وأخطار وإهمال وجهل... ومن أمثلته كتاب **الوزراء والكتّاب** للجهشياري، المطبوع في مصر سنة **١٩٣٨**م، بتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. والمنشور من هذا الكتاب قطعة منه، كما صرَّح بذلك محقِّقوه. ثم جاء ميخائيل عواد واستدرك عليه نصوصا متفرقة في الكتب المطبوعة ونشرها في كتيب عنوانه: **نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب**، نشرته دار الكتاب اللبناني في بيروت سنة **١٩٦٤**م.[١]

٤: ٢: ٢: ثقافة المحقِّق وقراءة المخطوط: إن مما يطالَب به المحقِّق أن يعيش -في التحقيق- بشخصية المؤلف، حتى ينتقل إليه حال المؤلف، فيساوره القلق المعرفي الذي كان يعتري المؤلف في سياق السعي إلى إيصال ما كان يريد المؤلف إيصاله إلى القارئ. وهذا هدف المحقِّق من حيث كونه ناسخا، والذي ربما توافق مع هدف المحقِّق من حيث كونه باحثا أو لا.

والتمكّن من هذا يتطلّب توسيع ثقافة المحقِّق المتصلة بإتقان قراءة المخطوط والإحاطة بجوانب موضوعاته، والتمكّن من معرفة مدلولات اصطلاحات ذلك العلم وتطوّر تلك المدلولات عبر تاريخه، مما يؤهّله للاهتداء إلى هوية الكتاب الذي ربما لا يعبّر عنوانه عن مضمونه، فلا يظنّ مثلا أن إصلاح المنطق لابن السكيت كتاب في المنطق، وهو كتاب في اللغة.

٤: ٢: ٣: ثقافة المحقّق والتعليق على النص: يعرض المحقّق بضاعته على النخبة من أهل الاختصاص من خلال تعليقه على النص، فهو ميدان واسع رحب لظهور ثقافة المحقق. وينبغي ألا يغترّ المحقّق بالمعلومات التي يأخذها من المصادر أو المراجع، فليس كلّ معلومة مسلّمة وموثوق بها. والمعلومة الموثوق بها هي التي تقوم على نقل صحيح أو استدلال سليم، والحصول على مثل تلك المعلومة يتطلب معرفة القيمة العلمية للمصادر والمراجع التي يستعملها المحقّق، كما يتطلّب الاستعانة بأهل العلم والخبرة في المجال الذي يحقّق فيه.

١ ثقافة المفهرس، للفاخوري ٥، محاضرة ألقيت في دورة فهرسة المخطوطات في المكتبة الوقفية بحلب.

٤:٢:٤: ثقافة المحقّق ودراسة النص: إن وجود الموهبة والفطنة عند المحقّق يضمن حسن الاستنباط الذي هو أساس في دراسة النص، ويمكّنه من الوقوف على دقائق المسائل التي يتناولها بالدرس والتحليل مقلّبا معانيها ومفنّدا أفكارها، ثم يؤهّله لعملية الربط السليم بين المعلومات للخلوص إلى النتائج النهائية وعرضها بالطريقة المناسبة.

وإن دراسة النصّ تتطلب دقّة علمية ونظاما محكَما يمنع من الوقوع في الزلل في الاستنباط، أو تضييع الموضوع الذي يناقشه إذا كانت مناقشته له عشوائية مضطربة تفتقد إلى الدّقة والنظام.

٥:٢:٤: الأخذ عن أهل الاختصاص: لا تكتمل الثقافة المرجعية الخاصة للمحقّق إلا بمجالسة أهل العلم ممن يمارسون التحقيق في المجال نفسه ومذاكرتهم في مسائله ومعضلاته، وفهمِ الخارطة التراثية المتعلقة بذلك العلم المخصوص، والإحاطةِ بأهم مصادره، وما طُبع منها وما لم يُطبع، وما هي أفضل الطبعات التي حظيت بعناية تحقيقية مميّزة. ثم الإفادةِ من تجاربهم الخاصة وخبراتهم المتراكمة في هذا المجال. يقول ابن القيم: «ولمثل هذه الفوائد التي لا توجد في الكتب، يُحتاج إلى مجالسة الشيوخ والعلماء».

٦:٢:٤: متابعة المحقق لما يُطبع وينشر عن شؤون المخطوطات المتعلّقة بتخصّصه: إن اطلاع المحقّق على حركة النشر في مجاله التخصّصي لا يقف عند زمن محدّد، بل يتوجب عليه أن يكون في تواصل دائم ووعي تام ومتابعة لما يُكتب عن شؤون المخطوطات من اكتشاف مخطوطات جديدة وتصحيح نسبة مخطوطات إلى أصحابها وما إلى ذلك مما يوسع آفاقه في مجال تخصّصه. فمثلا شرح ديوان المتنبي: **التبيان في شرح الديوان** المنسوب لأبي البقاء العكبري (**٦١٦هـ**)، رد مصطفى جواد في هذه النسبة بأدلّة كثيرة، ورجّح نسبته لابن عدلان الموصلي (**٦٦٦هـ**).

٥: الثقافة الأخلاقية:

إن لكلّ علم أخلاقياته الخاصة به، فضلا عن الأخلاقيات العامة التي يجب أن يتحلّى بها العالم مهما كان تخصّصه. وإن امتلاك هذه الأخلاقيات -وهبا وكسبا-

هو ركن أساسي في ثقافة المحقّق يمكّنه من النجاح في عمله، ويضفي على عمله الكمال.

وإن مفردات الأخلاقيات العامة والخاصة تشكّل منظومة متكاملة لا يمكن للمحقّق التخلي عن جزء منها، لأن فقدان أيٍّ منها سيخدش بناءه المتكامل، وربما عرضه للانهيار.

ولعلّ القاعدة الأخلاقية الأساس التي يجب أن يستند إليها المحقّق حسُّه بقيمة تراث أمته، ووعيه بفكرها الحضاري، وإدراكه لتجلّياته في وجدان الأمة، وتفاعله مع نبضاته في سياق ربط حاضر الأمة ومستقبلها بماضيها.

وبعد الاطمئنان على وجود هذه القاعدة الأخلاقية يمكن أن نجمل الأخلاقيات العامة المطلوبة من المحقِّق بما يأتي:

٥:١: **الإخلاص**: وهو مطلوب لكل عمل حتى يكون متقبلا أولا، وناجحا ثانيا. ومن الإخلاص للعمل بذل الجهد والمال والوقت.

٥:٢: **الأمانة العلمية**: على المحقّق أن يعلم أولا أن النص الذي بين يديه أمانة عنده، لا يليق أن يخرجها بصورة غير مرضية. ثم عليه أن يلتزم بنقل نصّ المخطوط والنصوص الأخرى في التعليقات والدراسة دون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل. فالمحقّق بمنزلة راوية للكتاب من طريق الوجادة، التي هي السبيل الأمثل لنقل العلم في العصور المتأخرة. وهي مقبولة عند جمهور المحدثين، كما ذكر ابن الصلاح، حيث قال: «وقطع بعض المحققين من أصحابه -يعني الشافعي- بوجوب العمل بها عند حصول الثقة. وهذا هو الذي لا يتّجه غيره في الأعصار المتأخرة»؛[١] لتعذّر شروط قبول الرواية اليوم بسبب طول الأسانيد.

وكذلك فإن من الأمانة أن يوثّق نقوله بنسبتها إلى أصحابها، فإن نَسب الأقوال إلى أصحابها من البركة في العلم، كما ذكر الإمام مالك. ومن الأمانة أن يبتعد المحقّق عن الأهواء الشخصية والمذهبية، والعبث بإخراج المخطوط على

١ علوم الحديث لابن الصلاح، ص ١٦٠.

أي شكل وصورة رغبة في الاستكثار، وتحقيق المكاسب المادية، أو بالسطو على جهود الآخرين.[١]

٥:٣: بـذل الجهـد في العمـل، وذلك من أجل خدمة النصّ على الوجه الأمثل. فعلى المحقّق ألا يدع وسيلة يمكنه استعمالها لاستكمال ما هو مطلوب منه من خطوات التحقيق إلا استعملها، وأفرغ طاقته في الاستقصاء والتحري بحيث لا يبقى أمامه مزيد. يقول كراتشكوفيسكي: «الاشتغال بدراسة المخطوطات يحمل في ثناياه السرور والحزن معا، شأنه في ذلك شأن أي شيء في الحياة، إلا أن المخطوطات غيورة، فهي تطمع دائما في أن تستحوذ على كل اهتمام الإنسان، وعندئذ فقط تعرض أسرارها وتكشف عن روحها، وروح أولئك الناس التي كانت مرتبطة بهم، أما للمتطلّع العابر فإنها تظلّ خرساء لا تنبئ عن شيء».[٢]

٥:٤: التحـلي بالصـبر والتـأني، فإن العمل في مجال التحقيق يتطلّب سعة الصدر ويحتاج إلى التمحيص والتدقيق، فعند التعامل مع النص لا بدّ من تقليب الوجوه حتى يتيقّن من حسن قراءته للنص، ويتمكّن من فك العبارات المغلقة، ولا ينفع التسرع بالأخذ بما يتبادر أولا إلى الذهن، وعند التعريف بمواد المخطوط لا بدّ من الرجوع إلى المصادر والمراجع المختلفة لانتقاء الأجود والأنسب وما يتناسب والسياق، مع الأخذ بعين الاعتبار نقلَ هذه المعلومة المناسبة من مصدرها الأول، وليس من أي مصدر يقع تحت يده. وهذا كلّه يحتاج إلى صبر طويل وتأنّ غيرِ محدود في البحث والتفتيش. وإن الالتزام بذلك يجعل من التحقيق المتقَن أعسرَ وأشقَّ على الباحث من تصنيف كتاب جديد.

٥:٥: الرغبـة في العمـل، فإن محبّة العمل في التحقيق شرط أساسي لنجاح العمل. ومما يساعد على ذلك ألا يقدم المحقّق على التحقيق في موضوع يخالف ميوله، بل يحرص على أن يعمل في مجال يوافق رغباته، لأنه من المفترض أن يعايش العمل الذي يتوجّه إليه ويتفاعل معه، فيكون عدم رغبته به سببا في فشله.

٥:٦: الموضوعيـة في العمـل، وهذا يتطلّب من الباحث التجرّد عن الأهواء وترك التعصب وخلع التصورات المسبَقة وتجنّب المبالغات. وهذه أمور لا بدّ أن

١ تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل لعسيلان، ص **٤٢**.

٢ مع المخطوطات العربية لكراتشكوفسكي، ص **١٧٣**.

يتحلّى بها كلّ باحث عن الحقيقة. عند ذلك سيسلم الباحث لما قاده إليه الدليل العلمي ولو كان مخالفا لميله وهواه.

٥:٧: التواضع العلمي: على المحقِّق أن يلتزم بآداب تداول العلم، فيتجنّبَ النيل من أي باحث آخر، أو الحطَّ من تجربته وآرائه، وأن يقتصر على النقد العلمي دون أي تجريح، وعند الحاجة إلى ذلك فقط، ودون أن يذكر من ينتقده باسمه. وعليه أن يقبل نقد الآخرين ولا يتمسّك بآراء ثبت خطؤها، وأن يكون مستعدّا دائما للحوار والمناقشة ملتزما بأدبهما.

٥:٨: علوّ الهمّة: إن لكل عمل تحقيقي مشكلاته وعقباته التي لا يمكن تجاوزها إلا بما يتحلّى به الباحث المحقّق من الهمة العالية. وهذه الهمّة العالية هي التي تجعل المحقّق منشغلا بعمله معايشا له طوال وقته، مما يهيّئ لتتابع الحلقات الفكرية وتوارد المعاني وسهولة استمرارية الخطوات.

٥:٩: المؤهّل العلمي: على الباحث أن يتجنّب التصدي لتحقيق مخطوط في غير تخصصه، لأن الإلمام بموضوع المخطوط المرادِ تحقيقُه، وتاريخِه والمراحلِ التي مرّ بها والتمكنِ من معرفة مصطلحاته وتطوّر دلالاتها، والتمرّسِ في مسائله وأساليب عرضه هو الذي يضمن نجاح التحقيق، في خطواته الأساسية وفي مكمّلاته المطلوبة، وهو الذي يجنّب الباحث الوقوع في الزلل بسبب بعده عن المجال الذي يريد التصدي له، إذ العمل في مجال التخصص يقلّل نسبة الخطأ إلى حدٍّ كبير.

خاتمة:

لم يكن المقصود مما ذكرناه في هذا البحث اكتساب ما يسمى بثقافة المحقق، فهذا يحتاج إلى علم نظري دائم التجدّد، وإلى خبرة عملية مستمرّة التطور، وإلى ممارسة دؤوبة لا تعرف التوقف. وإنما قصدنا إلى وضع المخطط العام لثقافة المحقق المطلوب تحصيلها، والتي تؤهّله للعمل في مجال التحقيق، بأقسامها المتنوعة على مستوى الثقافة اللغوية والثقافة المصطلحية والثقافة المنهجية والثقافة المرجعية والثقافة الأخلاقية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملحق بأهم المصادر والمراجع مرتبة حسب سني وفاة المؤلفين

الوفاة	الكتاب	المؤلف
٢٢٤	طبقات فحول الشعراء	محمد بن سلام الجمحي
٢٣٠	الطبقات الكبرى	ابن سعد
٢٣٢	طبقات الشعراء	ابن سلام
٢٥٦	البيان والتبيّن	الجاحظ
٢٥٦	الحيوان	الجاحظ
٢٧٦	عيون الأخبار	ابن قتيبة
٢٧٦	الشعر والشعراء	ابن قتيبة
٢٧٨	تاريخ اليعقوبي	اليعقوبي
٢٧٩	فتوح البلدان	البلاذرى
٢٧٩	أنساب الأشراف	البلاذري
٢٨٢	الأخبار الطوال	أبو حنيفة الدينوري
٢٨٢	النبات	أبو حنيفة الدينوري
٢٩٦	طبقات الشعراء	ابن المعتز
٢٩٦	الورقة	ابن الجراح
٣١٠	تاريخ الطبري	الطبري
٣٢١	جمهرة اللغة (معجم لغوي)	ابن دريد
٣٢٧	الجرح والتعديل	الرازي
٣٢٨	العقد الفريد	ابن عبد ربه
٣٢١	الوزراء والكُتّاب	الجهشياري
٣٣٥	كتاب الأوراق	الصولي
٣٤٠	كتاب الرجال	الكشي (شيعي)
٣٤٦	مروج الذهب	المسعودي
٣٥٠	القضاة والولاة	الكندي
٣٥١	مراتب النحويين	أبي الطيب اللغوي
٣٥٤	مشاهير علماء الأمصار	ابن حبان البستي
٣٥٦	الأغاني	أبو الفرج الأصفهاني
٣٦٨	أخبار النحويين البصريين	السيرافي

٣٦١	قضاة قرطبة	القيرواني
٣٦٧	المسالك والممالك	ابن حوقل
٣٦٨	الاستيعاب في معرفة الأصحاب	ابن عبد البر
٣٧٠	مقدمة تهذيب اللغة	الأزهري
٣٧٠	المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء	الآمدي
٣٧٥	أحسن التقاسيم	المقدسي
٣٧٧	طبقات الأطباء والحكماء	ابن جلجل
٣٧٩	طبقات النحويين واللغويين	الزبيدي
٣٨٤	نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة	التنوخي
٣٨٤	نور القبس المختصر من المقتبس	المرزباني
٣٨٤	معجم الشعراء	المرزباني
٣٨٤	الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء	المرزباني
٣٨٤	أشعار النساء	المرزباني
٣٨٥	الفهرست	ابن النديم
٣٨٥	كتاب الرجال	الطوسي
٤٠٣	تاريخ علماء الأندلس	ابن الفرضي
٤١٢	طبقات الصوفية	أبو عبد الرحمن السلمي
٤٢٩	تجارب الأمم	الثعالبي
٤٢٩	يتيمة الدهر	الثعالبي
٤٢٩	المضاف والمنسوب	الثعالبي
٤٣٠	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء	الأصفهاني
٤٤٢	تاريخ العلماء النحويين	أبو المحاسن التنوخي
٤٤٨	الوزراء(تحفة الأسرار بتاريخ الوزراء)	هلال القتابي
٤٥٠	كتاب الرجال	النجاشي (شيعي)
٤٦٠	فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين	الطوسي
٤٦٢	طبقات الأمم	صاعد الأندلسي
٤٦٣	الاستيعاب في معرفة الأصحاب	ابن عبد البر
٤٦٣	تاريخ بغداد	الخطيب البغدادي
٤٦٥	تاريخ حكماء الإسلام	ظهير الدين البيهقي

٤٦٥	الرسالة	القشيري
٤٦٧	دمية القصر وعُصرة أهل العصر	الباخرزي
٤٧٦	طبقات الفقهاء	الشيرازي
٤٨١	طبقات الصوفية	السلمي الهروي
٤٨٨	جذوة المقتبس	الحميدي
٥٢٦	طبقات الحنابلة	ابن أبي يعلى
٥٤٢	الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة	ابن بسام
٥٤٤	ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك	القاضي عياض
٥٥٥	تاريخ دمشق	ابن القلانسى
٥٦٢	الأنساب (لب الألباب في تحرير الأنساب)	السمعاني
٥٧٠	تاريخ الحكماء	البيهقي
٥٧١	تاريخ مدينة دمشق (مخطوط)	ابن عساكر
٥٧٥	فهرست ابن خير	ابن خير
٥٧٧	نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء	ابن الأنباري
٥٧٨	كتاب الصلة	ابن بشكوال
٥٨٦	طبقات فقهاء اليمن	ابن سمره
٥٩٧	خريدة القصر وجريدة العصر	ابن العماد الأصفهاني
٥٩٧	المنتظم في تاريخ الملوك والأمم	ابن الجوزي
٥٩٩	بغية الملتمس	الضبي
٦١٤	رحلة ابن جبير	ابن جبير
٦٢٦	معجم الأدباء	ياقوت الحموي
٦٢٦	معجم البلدان	ياقوت الحموي
٦٢٧	تذكرة الأولياء	العطار
٦٣٠	اللباب في تهذيب الأنساب	ابن الأثر
٦٣٠	أسد الغابة في معرفة الصحابة	ابن الأثير
٦٣٠	الكامل في التاريخ	ابن الأثير
٦٤٦	إنباه الرواة على أنباه النحاة	القفطي
٦٤٦	تاريخ الحكماء	القفطي

٦٤٦	المحمدون من الشعراء وأشعارهم	القفطي
٦٤٦	إخبار العلماء بأخبار الحكماء	القفطي
٦٥٥	شرح نهج البلاغة	ابن أبي الحديد
٦٥٨	التكملة لكتاب الصلة	ابن الأبار
٦٥٨	إعتاب الكتاب	ابن الأبار
٦٥٨	الحلّة السيراء	ابن الأبار
٦٦٠	بغية الطلب في تاريخ حلب	ابن العديم
٦٦٥	تراجم رجال القرنين: السادس والسابع	أبو شامة المقدسي
٦٦٨	عيون الأنباء في طبقات الأطباء	ابن أبي أصيبعة
٦٧٢	تاريخ المسلمين	ابن العميد
٦٧٤	نساء الخلفاء	ابن الساعي الخازن البغدادي
٦٧٦	تهذيب الأسماء واللغات	النووي
٦٨١	وفيات الأعيان	ابن خلكان
٦٨٥	الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة	ابن سعيد
٧٠٣	الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة	ابن عبد الملك
٧٠٩	الفخرى	ابن طباطبا
٧١١	مختصر تاريخ دمشق	ابن منظور
٧١١	لسان العرب	ابن منظور
٧١١	مختار الأغاني	ابن منظور
٧٢٣	الحوادث الجامعة	ابن القوطى
٧٢٦	تالي كتاب وفيات الأعيان	الصقاعي
٧٣٢	تاريخ أبي الفداء	أبو الفداء
٧٣٣	نهاية الأرب	النويري
٧٤٢	تهذيب الكمال في أسماء الرجال	المزي
٧٤٣	إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين	عبد الباقي اليماني
٧٤٨	تاريخ الإسلام	الذهبي
٧٨٤	الطالع السعيد في الجامع لأسماء نجباء الصعيد	الأدفوى

٧٤٨	تذكرة الحفاظ	الذهبي
٧٤٨	معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار	الذهبي
٧٤٨	المشتبه في أسماء الرجال	الذهبي
٧٤٨	العبر في خبر من غبر	الذهبي
٧٤٨	سير أعلام النبلاء	الذهبي
٧٤٨	تاريخ الإسلام	الذهبي
٧٤٨	ميزان الاعتدال في نقد الرجال	الذهبي
٧٤٩	إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد	ابن ساعد الأنصاري
٧٤٩	تلخيص إنباه الرواة	ابن مكتوم
٧٦٤	الوافي بالوفيات	الصفدي
٧٦٤	فوات الوفيات	ابن شاكر الكتبي
٧٦٤	عيون التواريخ (مخطوط)	ابن شاكر الكتبي
٧٦٥	ذيل تذكرة الحفاظ	الحسيني
٧٦٨	مرآة الجنان وعبرة اليقظان	اليافعي
٧٧١	طبقات الشافعية الكبرى	السبكي
٧٧٢	طبقات الشافعية	الإسنوي
٧٧٤	البداية والنهاية	ابن كثير
٧٧٥	الجواهر المضية في طبقات الحنفية	القرشي
٧٧٦	الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة	لسان الدين ابن الخطيب
٧٧٧	رحلة ابن بطوطة	ابن بطوطة
٧٩٥	الذيل على طبقات الحنابلة	ابن رجب
٧٩٩	الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب	ابن فرحون
٨٠٨	مقدمة ابن خلدون	ابن خلدون
٨٠٩	الجوهر الثمين في تاريخ الخلفاء والملوك والسلاطين	ابن دقماق
٨٠٩	الانتصار	ابن دقماق
٨٣٣	غاية النهاية في طبقات القراء	ابن الجزري
٨١٧	القاموس المحيط	الفيروز آبادي

٨١٧	البلغة في تاريخ أئمة اللغة	الفيروز آبادي
٨٢١	صبح الأعشى في صناعة الإنشا	القلقشندي
٨٤٠	طبقات المعتزلة	أحمد بن يحيى المرتضى
٤٨٥	كتاب السلوك في معرفة دول الملوك	المقريزي
٨٤٥	كتاب الاعتبار في ذكر الخطط والأذكار	المقريزي
٨٥١	طبقات النحويين والبلاغيين (النحاة واللغويون)	ابن قاضي شهبة الأسدي
٨٥٢	الإصابة في تمييز معرفة الصحابة	ابن حجر العسقلاني
٨٥٢	تهذيب التهذيب	ابن حجر العسقلاني
٨٥٢	تقريب التهذيب	ابن حجر العسقلاني
٨٥٢	تبصير المنتبه وتحرير المشتبه	ابن حجر العسقلاني
٨٥٢	لسان الميزان	ابن حجر العسقلاني
٨٥٢	الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة	ابن حجر العسقلاني
٨٧٤	ذيل تاريخ الإسلام للذهبي	ابن تغري بردي
٨٧٤	النجوم الزاهرة	ابن تغري بردي
٨٧٤	المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي	ابن تغري بردي
٨٧٤	الدليل الشافي على المنهل الصافي	ابن تغري بردي
٨٧٩	تاج التراجم في طبقات الحنفية	ابن قطلوبغا
٨٨٥	التحفة السنية في تراجم الحنفية	ابن الجبعان
٨٩٣	طبقات الخواص من أهل الصدق والإخلاص	الزبيدي
٨٩٨	نفحات الأنس	الجامي
٩٠٢	الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع	السخاوي
٩١١	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة	السيوطي
٩١١	تاريخ الخلفاء	السيوطي
٩١١	طبقات المفسرين	السيوطي
٩٢٣	خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال	الخزرجي
٩٢٨	السير	الشماخي (إباضي)
٩٤٥	طبقات المفسرين	الداودي

٩٦٨	مفتاح السعادة	طاش كبرى زاده
٩٧٣	لواقح الأنوار	الشعراني
٩٧٣	الطبقات الكبرى	الشعراني
٩٧٦	در الحبب في تاريخ أعيان حلب	ابن الحنبلي الحلبي
١٠٠٥	طبقات الحنابلة	ابن عبد القادر
١٠١٠	الطبقات السنية في تراجم الحنفية	الغزي
١٠١٣	الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية	المناوي
١٠٢٥	درّة الحجال في أسماء الرجال	ابن القاضي أبو العباس المكناسي
١٠٣١	الطبقات الكبرى	المناوي
١٠٣٦	نيل الابتهاج	التمبكتي
١٠٣٨	النور السافر في أخبار القرن العاشر	العيدروسي
١٠٤١	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب	المقري
١٠٦١	الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة	الغزي
١٠٦٧	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون	حاجي خليفة
١٠٦٩	ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا	الخفاجي
١٠٨٩	شذرات الذهب في أخبار من ذهب	ابن العماد الحنبلي
١١١١	خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر	المحبي
١١١١	نفحة الريحانة ورشحة طلا الحانة	المحبي
١١١٩	سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر	ابن معصوم
١٢٠٥	تاج العروس	الزبيدي
١٢٠٦	سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر	المرادي
١٢٥٠	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع	الشوكاني
١٣٠٧	أبجد العلوم	القنوجي
١٣١٣	روضات الجنات	باقر الخوانساري
١٣٣٥	حلية البشر في رجال القرن الثالث عشر	البيطار
١٣٣٩	ذيل كشف الظنون	إسماعيل باشا البغدادي
١٣٣٩	هدية العارفين	إسماعيل باشا البغدادي

١٣٤٠	الدر المنتشر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر	علي علاء الدين الألوسي
١٣٤٢	المسك الأذفر في تراجم علماء القرن الثالث عشر	محمود شكري الألوسي
١٣٧٠	إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء	الطباخ
١٣٧١	الفتح المبين في طبقات الأصوليين	عبد الله مصطفى المراغي
١٣٧١	أعيان الشيعة	العاملي
١٣٧٩	روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر	الشطي
١٣٧٩	تراجم أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر	الشطي
١٣٩٠	الأعلام	خير الدين الزركلي
١٤٠٧	معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة
١٤٠٧	معجم قبائل العرب	عمر رضا كحالة
١٤٠٧	أعلام النساء	عمر رضا كحالة
١٤١٢	معجم المؤلفين العراقيين من سنة ١٨٠٠-١٩٦٩م	كوركيس عواد

المصادر والمراجع:

- البحث العلمي في التراث العربي ومعضلات النشر، تحقيق التراث المغربي الأندلسي، إعداد مصطفى الغديري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، **١٩٩٨**م.
- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، لعسيلان، الرياض، **١٩٩٤**م.
- ذكريات مع محبي المخطوطات ضمن جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمع عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، **٢٠٠٣**.
- علم التحقيق، لفخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب.
- علوم الحديث، لابن الصلاح، ت نور الدين عتر، **١٩٨٦**م.

- المخطوط العربي، لعبد الستار الحلوجي، مكتبة مصباح، جدة، ط**٢**، **١٩٨٩**م.

- مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، لأحمد شوقي بنبين ومصطفى الطوبي، الخزانة الحسنية، الرباط، ط **٤**.

- مع المخطوطات العربية: صفحات من الذكريات عن الكتب والبشر، كراتشكوفسكي، تعريب محمد منير مرسي، دار النهضة العربية، القاهرة، **١٩٦٩**م.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط**٣**.

- مناهج البحث العلمي، لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات بالكويت، ط**٣**، **١٩٧٧**.

- منهج تحقيق المخطوطات، لإياد خالد لطباع، دار الفكر، دمشق، ط **١**، **٢٠٠٣**م.

- نحو علم مخطوط عربي، لعبد الستار الحلوجي، دار القاهرة للنشر، مطبعة جامعة القاهرة، **٢٠٠٤**م.

- نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين النويري، منشورات دار الكتب المصرية، القاهرة، د ت.

المحاضرة الرابعة: اختيار النص: الموضوع والكتاب والنسخ

د. محمود مصري

إن ما وصل إلينا من تراثنا المخطوط الذي تجاوز المحن والنكبات وعاديات الزمان يقدر بثلاثة ملايين مخطوط، وقيل خمسة أو ستة، وربما فيه مبالغة، وعلى كلّ فإن المنشور منها لا يتجاوز العشرة بالمئة في أحسن الأحوال، وهذا يوجب علينا تخيّر المخطوط الذي يمكن التوجّه إلى تحقيقه، مما يستلزم وضع قواعد لأولويات النشر والتحقيق، والاختيار يكون للموضوع أولا، ثم للنص المراد تحقيقه ثانيا، ثم للنسخ التي حملت النص ثالثا، وهذا يقتضي الاطلاع على مصادر التعريف بالنصوص ومراكز حفظها، وفهارسها.

١: اختيار موضوع المخطوط:

على المحقّق أن يتصدى لتحقيق مخطوط يقع ضمن مجال تخصصه: فعالم الشريعة لا يختار موضوعا في الطب، والطبيب لا يختار موضوعا في الأدب. ومراعاة ذلك يؤدي إلى تحصيل الفوائد الآتية:

- قراءة سليمة للنص المحقَّق والوقوف على غوامضه، دون الوقوع في التصحيف والتحريف.

- كذلك يفيد التخصّص في معرفة المصطلحات المتعلّقة بالعلم الذي ينتمي إليه الكتاب، واختلاف مدلولاتها بمرور الزمن، وكيف يتعامل معها.
- ومراعاة التخصّص تفيد في التعرف إلى ما يتصل بموضوعه من الموضوعات الأخرى؛ لأن هذا هو مجاله الذي يعمل فيه.
- كذلك فإن المتخصّص مطلع على المصادر والمراجع الخاصة بالموضوع، التي تمكّنه من استكمال مستلزمات التحقيق لمثل هذا النوع من النصوص.
- استيعاب المتخصّص للموضوع الذي يحقّق فيه يؤدي إلى فهم المادة العلمية للكتاب المحَقَّق فهما جيدا، وهذا يوصل المحقّق أن يبلغ الغاية من التحقيق، وهي إخراج الكتاب بأقرب ما يمكن إلى الصورة التي وضعه عليها المؤلف.
- ثم إن مراعاة التخصّص في التحقيق تمكّن الباحث من الدراسة العلمية الجيدة للكتاب، وتقويمه، وإظهار موقعه في العلم الذي ينتمي إليه هذا الكتاب، وهذا كلّه سوف نرى أنه من مستلزمات التحقيق، وليس نافلة في التحقيق.

وقد جاء عن النبي ﷺ: «لا ينبغي للمؤمن أن يُذل نفسه، قالوا: وكيف يذل نفسه، قال: يتعرض من البلاء لما لا يطيق».[1]

وهكذا فإن الخلفية العلمية والثقافية للمحقِّق مهمّة جدًّا، ولكن مع الأسف فإن احترام التخصص وأخذه بعين الاعتبار قليل جدا في ممارسة التحقيق، ففي الغرب مثلا تحقَّق مخطوطات العلوم الكونية اليوم بصورة مشوّهة في أقسام التاريخ والعلوم الإنسانية من الجامعات...

- المتخصّص يعرف حركة النشر في العلم الذي هو مجال تخصّصه، وما كان مهمًّا ولم ينشر، وما نُشر وكان رديء التحقيق، وهذا يسمح بإعادة تحقيقه فيما لو كان الكتاب مهما ولم يستوف شروط التحقيق والدراسة.
- وكذلك فإن المتخصص يحسن الاتصال بذوي الخبرة في هذا المجال من أساتذته ومن العلماء المتخصّصين، ليستفيد من علمهم ويسألهم عن غوامض النصّ، ويستفيد منهم كذلك في دراسته للنص وتقويمه.

١ مسند أحمد، رقم ٢٣٤٤٤، ٣٨/٤٣٥؛ سنن الترمذي، الفتن ٦٦؛ سنن ابن ماجة، الفتن ٢١.

– والمتخصّص يكون مؤهّلا أكثر من غيره لاختيار الكتاب المناسب بعد أن حدّد الموضوع.

٢: اختيار الكتاب:

– كل كتاب لم يستكمل شروط التحقيق العلمي، ونُشر بشكل تجاري على يد صبية مكاتب التحقيق نعدّه غير محقّق، وهو يأتي في المرتبة الرابعة من الأهمية، وفق التدرّج الذي سنذكره بعد قليل. الأصل أن يطلع المحقّق على المصادر والببليوغرافيات التي تساعده في معرفة كون المخطوط قد نُشر سابقا أو لا، والأصل أنه إذا كان منشورا لا يضيع وقته وجهده للعمل فيه، والقاعدة في ذلك: تقديم ما لم يُنشر على إعادة نَشر ما نُشر، كما جاء في توصيات لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه المنبثقة عن معهد المخطوطات العربية،[١] لكنهم أوصوا بالتسامح بتجديد نشر المطبوعات التي لم تراع في تحقيقها القواعد العلمية، ونحن نذهب إلى أبعد من هذا لنؤكّد أن الكتاب المنشور بشكل تجاري يُعدّ غير محقّق، وكذلك يمكن أن نحقّق كتابا منشورا إذا كان المحقّق السابق اعتمد على نسخ رديئة فيها سقط وتصحيف وتحريف، واكتشفنا نسخا أجود أو نسخة بخط المؤلف.

مثال الكتاب المشهور جامع الأصول لأبي السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) طبع طبعة ناقصة في القاهرة بعناية عبد المجيد سليم وحامد الفقي، ثم طبع كاملا بدمشق بتحقيق عبد القادر أرناؤوط، غير أن عمل الأرناؤوط أيضا غير مستوف للشروط لوجود نسخ أفضل من التي اعتمد عليها كنسخة الجامع الكبير في صنعاء، وهي نسخة نفيسة اطلع عليها الأستاذ محمود الطناحي، وهناك نسخ أقدم منها، ففي شستربيتي مجلد بخط المؤلف، وهناك نسخ أخرى بعصر المؤلف، وهناك نسخ قديمة في المكتبة الخالدية في القدس، وقد نشرت الفرقان فهرس المكتبة الخالدية، فتمكنا من الاطلاع عليها، وهناك نسخ أقدم أيضا في الأسكوريال.

– أخذ القيمة العلمية للكتاب بعين الاعتبار، فنتّجه إلى الأمهات والأصول في كلّ علم وفن مما شهد له المتخصصون بذلك قديما وحديثا، ولا نتّجه إلى الفروع

١ أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، معهد المخطوطات العربية، ص ٢.

والمختصرات، ونراعي أولوية التحقيق. منهم من يتوجه إلى تحقيق أي مخطوط يقع في يده، لمجرد أنه حصل على نسخ من المخطوط، أو يحقق ما هو غريب في العلم الذي كُتب فيه، أو ما هو مجهول القيمة، فيبذل الجهد والوقت في إخراج الكتاب، وربما يستنتج هو نفسه بعد الانتهاء من الكتاب أنه لا توجد له أي قيمة علمية، وربما يبقى مصرًّا على أن تحقيقه للكتاب مهمٌّ لأنه يُظهر عدم أهمية الكتاب، وهذا منطق عجيب.

هناك تصور عامّ تقريبي لأهمية تحقيق الكتب المخطوطة:

- المخطوطات التي كانت في القرون الأربعة الأولى، لها الصدارة لقدمها، ولأن العلم كان في شبابه، وكان مَن بعده عالة عليه، ولكن ننتبه أن هناك تجديدا في العلوم؛ هناك مفاصل مهمّة في تطور كلّ علم من العلوم، فنحن نتكلم هنا بشكل عامّ، عندما نشير إلى الأهمية الخاصّة لمؤلفات القرون الأربعة الأولى.
- كتب جمعت نصوصا لكتب قديمة فقدت أصولها، تأتي في المرتبة الثانية، لأنها حلّت محل الأصول، كخزانة الأدب للبغدادي، والمُزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي.
- كتب تناولت موضوعا طرقه السابقون بحسن العرض والتحرير والاستدراك، وضعها علماء راسخون في تخصصاتهم، أو أضافت جديدا في مجال العلم أو صحَّحت مفاهيم وأفكار خاطئة، وتأتي في المرتبة الثالثة. وهنا أريد أن أشير بأن الابتكار في العلم بالمعنى الخالص نادر الوجود (مثل الرسالة للشافعي **١٥٠**هـ، والقواعد الفقهية للكرخي **٣٤٠**هـ)، وهو الغرض الأول للمحقّق، كما أشرنا، وهذا يكثر في مؤلفات القرون الأولى التي هي من المرتبة الأولى، غير أنه ما من فرع من فروع العلم إلا اشترك في تشييد أركانه أجيال من العلماء، كل واحد يضع لبنة في تشييد صرحه، فليس من الإنصاف أن ننسبه إلى واضع اللبنة الأولى أو الأخيرة. فالمقصود من الابتكار معنى خاص يتعلّق بإضافة علمية أو تجديد في العرض أو جمع لشتات العلم.

إذا هذا النوع من المرتبة الثالثة التي تتناول مواضيع طرقها السابقون الذين ذكرناهم في المرتبة الأولى، لا بدّ من أن توجد فيها إحدى الخصائص الآتية حتى تكون غرضا للتحقيق:

- تتميم الناقص.
- الاستدراك وتصحيح الخطأ.
- شرح المبهم والمستغلق.
- اختصار المطول.
- تجميع أشتات المتفرق.
- ترتيب المشوش، ليكون قريبا من تناول المتعلمين.

يقول القاضي ابن العربي رحمه الله في وصف الكاتب الذي يُعتدّ بكتابه في باب التصنيف: «إما أن يخترع معنى، أو يبدع وضعا ومبنى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السَّرَق».[١] وإلى مثل هذا يشير السيوطي أيضا الذي ألّف **رسالة في آداب التأليف**.

نضرب مثالا على الإضافات المحدَّدة كتاب شرح تشريح القانون لابن النفيس ففيه وصف للدورة الدموية الصغرى للمرّة الأولى في تاريخ الطب، أما باقي الكتاب فما فيه جديد من حيث المادة، إلا أن فيه عرضا متميّزا لمعلومات التشريح حسبما وصل إليه الطب في عصره، مع نقد مهم للمتقدمين، وفيه شرح لغوامض كتاب مهمّ هو القانون.

- كتب طبعت طبعة رديئة، تأتي في المرتبة الرابعة.

٣: معايير أولويات التحقيق:

قمت بوضع معايير لأولويات التحقيق تنطبق على أي علم من العلوم، وأخضعت لهذه المعايير مخطوطاتِ الفقه وأصوله، ومخطوطاتِ التفسير وعلوم القرآن، بمساعدة فريق من الباحثين، وكانت النتيجة الحصول على قائمتين في هذين العلمين بالمخطوطات التي لها أولوية في التحقيق. وسوف أعرض عليكم

١ عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي بكر ابن العربي، ١/ ٦، الطبعة المصرية.

الفكرة الأساسية لهذه الدراسة للفائدة، لعلّ أحدكم يطبقها على مخطوطات علوم الحديث أو العقيدة أو اللغة أو غير ذلك..

حاولنا من خلال خطوات هذه الدراسة ومن خلال المنهجية المتبعة في إخضاع تقويم المخطوطات إلى معايير واضحة أن يكون الحكم على أولوية تحقيق مخطوط ما للغة الأرقام (النقاط الذي يأخذها كل مخطوط كما سيأتي)، لضمان السوية الموضوعية العالية للدراسة، وتجنب تحكّم المزاج والتوجهات السابقة التي يمكن أن يتأثر بها الباحث، في الحكم على قيمة المخطوط.

أ: الأسس العامّة التي أعتُمد عليها في الدراسة:

- تحديد أهمية الكتاب في بابه.
- النظر بعين الاعتبار إلى زمن تأليف الكتاب.
- تحديد مكانة المؤلِّف في العلم الذي سيتم إعداد قائمة لتحقيق مخطوطاته (القرآن أو الفقه).
- تحديد قيمة المخطوط وفق علم المخطوطات.
- النظر إلى وجود تحقيق سابق للمخطوط، ومدى كفايته.

ب: مصادر الدراسة العلمية للمشروع:

- كتب التفسير وعلومه والفقه وأصوله القديمة والحديثة
- كتب الطبقات والتراجم والأعلام
- كتب الكتب والمصنفات
- فهارس المخطوطات العربية في مكتبات العالم
- الفهارس والكتب والإصدارات الرقمية التي تبين الكتب العربية المطبوعة

ج: مراحل الدراسة:

المرحلة الأولى:

استقراء جميع عناوين مخطوطات التفسير وعلوم القرآن (أو الفقه وأصوله) فيما نملك من فهارس مطبوعة لمكتبات العالم التي تحتوي على مخطوطات عربية، وإثبات بياناتها التفصيلية على برنامج اكسل، وذلك على النحو الآتي:

اسم الكتاب، اسم المؤلف، تاريخ وفاته، نوع العلم، ملاحظات تخصّ الكتاب أو المؤلف، بيان فيما إذا كان قد حُقّق رسالة جامعية، بيان الطبعات القديمة، بيان الطبعات الحديثة، بيان النسخ المخطوطة.

وكان عدد مخطوطات التفسير وعلوم القرآن التي أعدت بياناتها: **٢٦٢٠** عنوانا مرتبة حسب تاريخ وفاة المؤلف. أما مخطوطات الفقه وأصوله فقد زادت عناوينها على **١٦٠٠٠**.

المرحلة الثانية:

١- صنع ثلاث قوائم انطلاقا من ملفات المرحلة الأولى:

القائمة الأولى بالمخطوطات التي لم تنشر إلى الآن.

القائمة الثانية بالمخطوطات التي نُشرت دون تحقيق.

القائمة الثالثة بالمخطوطات التي نُشرت مع تحقيق سيء، أو طبعة نافدة.

٢- إعطاء نقاط للعناوين الواردة في قائمة الكتب غير المنشورة لتقويمها واختيار المهمّ منها، وقد اكتفينا بهذه القائمة لضخامة عددها، ولكونها أولى بالعناية، فيمكن أن يستخرج منها أهم **١٥٠** كتابا مرتبا حسب أولوية التحقيق بمراعاة المعايير الآتية:

- تاريخ تأليف الكتاب
- مكانة المؤلف في العلم
- أهمية الكتاب في بابه
- أهمية خاصة لتحقيق الكتاب غير منضبطة بالمعايير السابقة يرجع تقديرها لثقافة الباحث في علوم القرآن أو في الفقه وأصوله.

وذلك وفقا لما يأتي:

١- زمن المؤلف (تاريخ تأليف الكتاب):

••• تحت ٤٠٠هـ

•• بين ٤٠٠هـ و ٧٠٠هـ

• بين ٧٠٠هـ و ١٠٠٠هـ

٢- مكانة المؤلف في العلم: (التفسير، القراءات، التجويد...، أو الفقه والأصول...)، من خلال كتب التراجم والطبقات.

••• مشهور في التفسير أو الفقه وأصوله.

•• في ترجمته إشارة إلى كونه مفسرًا (أو فقيها أو أصوليا)، أو مذكور في كتب طبقات المفسرين (أو الفقهاء أو الأصوليين).

• لا توجد إشارة إلى كونه مفسرًا أو فقيها أو أصوليا لكنه ألّف في العلم.

٣- أهمية الكتاب:

••• الإشارة إلى أهميته كمصدر في بابه في كتب الكتب والطبقات، أو إبداع مؤلفه فيه، أو اعتماد مَن بعده عليه.

•• إذا كان مكتملًا كتفسير أو ككتاب في أنواع مختلفة من علوم القرآن (أو مكتملا في أبواب الفقه)، أو وجدت له نسخ خطية كثيرة، أو كان من المتون التي كثر شرحها والتعليق عليها.

• إذا كان تحت **٥٠** صفحة (**٢٥**ورقة) ونقطتان فوق**٥٠** صفحة (**٢٥**ورقة) وذلك في حال كون زمن تأليفه تحت **٤٠٠**هـ. أما فوق **٤٠٠**هـ فنقطة فوق**٥٠** صفحة (**٢٥**ورقة)، ولا شيء تحت **٥٠** صفحة (**٢٥**ورقة).

٤- أهمية خاصّة غير منضبطة بالمعايير السابقة تكتب في عمود ملاحظات خاص.

ثم تُجمع النقاط التي يحصلها كلّ مخطوط حسب المعايير السابقة من أجل المفاضلة بين المخطوطات حسب النقاط، وبالتالي ترتيبها حسب الأهمية بشكل أقرب ما يمكن إلى الموضوعية.

المرحلة الثالثة:

١- إثبات النسخ الخطية لأهم **٣٠٠** عنوان (حازت على أعلى نقاط) من الملف السابق (الكتب غير المطبوعة) وتقويمها، وإعطاء نقاط جديدة للعناوين بحسب قيمة النسخة الخطية. وفق ما يأتي:

- ••• بخط المؤلف أو في عصره.
- •• نسخة بخط عالم، أو عليها إجازات أو قراءات أو سماعات.
- • ميزات أخرى: كمال النسخة، وجود نسخ كثيرة، الخط...

٢- ترتيب أهم **١٥٠** عنوانا من القائمة السابقة (**٣٠٠** عنوان) بحسب أولوية التحقيق وفق النقاط التي يحقّقها كلّ مخطوط (بمراعاة نقاط المرحلة الثانية ونقاط أهمية النسخ الخطية التي تدرس في هذه المرحلة). ويكون الترتيب في **١٥** صفًّا، كل صف يحتوي على **١٠** عناوين. وتعدّ مخطوطات الصف الواحد ذات قيمة واحدة وأولوية متساوية.

٣- تثبت في هذا الملف الأخير جميع البيانات السابقة مع إضافة توثيق النسخ المخطوطة في مكتبات العالم، مع ترجمة موجزة للمؤلف والكتاب، موثقة بذكر مصادر عن الترجمة والكتاب.

٤- تمت مراعاة أن يغطي كل صفّ من المخطوطات موضوعات متنوعة: تفسير، علوم قرآن/لغة، علوم قرآن/متشابه، علوم قرآن/موضوعات كاملة، قراءات، تجويد..

وبالنسبة إلى الفقه: المذاهب الأربعة، الأصول، الفروع، الفتاوى، الفرائض، المسائل، النوادر، والفوائد..

٤: دراسة صلاحية المخطوط للتحقيق:

تعتمد دراسة صلاحية المخطوط للتحقيق على أسس ثلاثة:

١- تحقيق عنوان المخطوط واسم المؤلف ونسبة الكتاب لمؤلفه. ونتحقّق من ذلك عن طريق المخطوط نفسه في صفحات العنوان والمقدمة وخواتيم

المخطوط، وعن طريق المصادر المتعلقة بذلك من كتب الكتب والتراجم وتاريخ العلوم، ومن الشروح والاقتباسات والاختصارات.

٢- الدراستان التاريخية والعلمية اللتان تبينان قيمة المخطوط.

٣- التأكد من وجود نسخ للكتاب صالحة للتحقيق، حتى لو كان الكتاب نسخة وحيدة، ولكن يجب أن تكون صالحة للتحقيق، بأن تكون تامة، وأن تكون مقروءة، ليس فيها فساد يمنع من قراءتها، كالتلف أو انطماس الخط، وألا يكون فيها كثير من السقط والتصحيفات والتحريفات التي تجعل تحقيقها عبارة عن إخراج نص مشوّه، وإلا فيمكن أن يكتب الباحث دراسة عنها، مستشهدا بالنصوص المهمّة فيها، ويبين عدم صلاحيتها للتحقيق، وذلك إذا كان للكتاب قيمة علمية.

٥: اختيار النسخ: المنازل والمعايير والمظان:

بعد أن يختار الباحث الموضوع الذي سيتوجّه إلى التحقيق فيه، ثم يختار الكتاب الذي سيحقّقه من ضمن كتب كثيرة في هذا الموضوع، وذلك وفق ضوابط اختيار الموضوع والكتاب، تأتي **مرحلة البحث عن النسخ المخطوطة**.

والبحث عن النسخ يتطلب منا أن ندرك أولا **منازل النسخ**، حتى يكون اختيارنا للنسخ التي نحقق الكتاب عليها اختيارا منهجيًّا علميًّا صحيحًا، وبالتالي لا بدّ من أن نتحدث عن **معايير تقويم النسخ**، و**ما هي قيمة النسخة القديمة**، وهل زمن النسخة هو الأهم دائما؟ و**كيف نعرف زمن النسخة؟**

القضية الأخرى المرتبطة بالموضوع ارتباطا مباشرا وصميميا هي **كيف نبحث عن النسخ**.

وأخيرا: **كيف ندرس هذه النسخ التي وجدناها؟ وما هي علاقات النسخ ببعضها؟**

والنتيجة أنه من خلال تطبيق القواعد التي ستمرّ معنا في المعايير، ومن خلال دراسة النسخ وعلاقاتها سوف يتمّ اعتماد عدد محدّد من النسخ التي وجدناها بعد عملية البحث.

ومن الواضح أن هذا النوع من البحث المتصل بمنازل النسخ من خلال الموضوعات التي تقدّم ذكرها يرتبط بعلم المخطوط من جهة، وبعلم تحقيق المخطوطات من جهة أخرى. لذلك سوف نبحث في هذه الموضوعات الجزئية مشيرينَ إلى تعلقها بالعلْمَيْن معًا.

١:٥ : منازل النسخ ومعايير تقويمها: كي نقوم بتحقيق كتاب ما لا بدّ من التأكد أولا من وجود نسخ مخطوطة للكتاب صالحة للتحقيق، كما تقدّم، ولا بدّ من فحص تلك النسخ واختبارها لمعرفة مراتبها.

١:١:٥ : منازل النسخ: مما لا شكّ فيه أن قيمة النسخة المخطوطة تتفاوت تبعا لاعتبارات متعدّدة، ونظرا لأهمية معرفة مراتب النسخ المخطوطة، فإننا نقدم العلم بها على قضية البحث عن النسخ واختيار النسخ التي ستكون معتمَدة في التحقيق.

ويمكن أن نجمل الكلام على التسلسل الذي ينبغي اعتماده في أهمية النسخ المخطوطة بما يأتي:

- نسخة المؤلف التي كتبها بيده هي أهم نسخ المخطوط، وتأتي في المرتبة الأولى.
- النسخة التي قوبلت على نسخة المؤلف تأتي في المرتبة الثانية.
- النسخة المكتوبة في عصر المؤلف تأتي في المرتبة الثالثة.
- النسخة التي كتبت بعد عصر المؤلف تأتي في المرتبة الرابعة.

ونشير هنا إلى أن اعتماد النسخة الأم عرفه علماؤنا في سياق عملية التحقيق التي سبقوا إليها الغرب بما يقرب من عشرة قرون. يقول القاضي عياض (ت: **٥٤٤هـ**): «وأولى ذلك أن تكون الأمّ على رواية مختصّةٍ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى أُلحقت، أو من نقصٍ أُعلم عليها، أو من خلافٍ خُرّج في الحواشي، وأُعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرفٍ منه للاختصار(ترميز النسخ)، لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات».[١]

١ الإلماع للقاضي عياض، ص **١٨٩**.

ولا بدّ من أن ننوه إلى أن هذا الترتيب بين المراتب السابقة ليس مطلقًا، فمن الممكن أن تكون هناك ميزة في نسخة تنتمي إلى مرتبة أدنى تجعلها مقدّمة على نسخة أخرى في مرتبة أعلى.

٢:١:٥ معايير تقويم النسخ: بناء على ما تقدم فإنه لا بدّ من المفاضلة بين النسخ ضمن المراتب السابقة، مما ينقلنا إلى وجوب معرفة المعايير التي علينا اعتمادها في تقويم النسخ المخطوطة في إطار هذه المراتب.

المرتبة الأولى: نسخة المؤلف: نشير في حالة وجود نسخة المؤلف إلى نقطتين:

الأولى: تقدم مبيّضة المؤلف على المسوّدة، في حال وجودهما معا، وفي هذه الحالة نكتفي بالتحقيق على نسخة واحدة هي المبيّضة، ويمكن الاستئناس بنسخ خطية أخرى للكتاب استئناسا، لاسيما في حال وجود مشكلة في نسخة المؤلف بسبب تأثر المخطوط برطوبة أو تلف جزئي أو بسبب صعوبة خطّ المؤلف أو بياض في بعض المواضع أو غير ذلك، ثم لا ننسى أننا في عملية التحقيق نتعامل مع المؤلف الناسخ وليس مع المؤلف الكاتب، لأنه هو أول من نسخ المخطوط، فيمكن أن يخطئ في نقله عن مصادر أخرى، ويمكن أن نجد هذا النقل مصحّحا في نسخ أخرى، أو يخطئ حتى فيما يكتبه هو من عند نفسه، فيسبق قلمه إلى ما هو مجانب للصواب. وقولنا التحقيق على نسخة المؤلف قول صحيح لأن عملية التحقيق لا تتوقّف على وجود المقابلة،[١] فالتحقيق كما هو معلوم: إثبات وتقويم وإحكام للنص، أي: توثيق وتصحيح وتقريب له.[٢]

النقطة الثانية: في حال وجود المسوّدة فقط، وفقدان المبيضة لا بدّ من البحث عن نسخ أخرى ومقابلتها على نسخة المؤلف.

١ قابل الكتاب بالكتاب: عارضه به ليرى وجه التماثل أو التخالف بينهما. وعارضت بالكتاب الكتاب: جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر (المعجم المدرسي لأبي حرب، ص **٨٣٢**).

٢ وجاءت في قواعد التحقيق عند مركز البحوث الإسلامية (İSAM) مادة **١٥**:
في حالة تحقيق المتن بالاعتماد على نسخة المؤلف أو على النسخة التي قرئت عليه يجب الحفاظ في النص على الأخطاء الموجودة في النسخة الأم والإشارة إليها في الهامش (ما عدا الأخطاء التي ارتكبت في كتابة الآيات القرآنية).

وفي حال عدم وجود نسخة المؤلف فإننا نلحق بهذه المرتبة (المرتبة الأولى) النسخ التي لها صلة بالمؤلف، ونضع المعايير الآتية للوقوف على أهميتها:

أ- النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه مقدّمة على غيرها، والنسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه مع الإملاء مقدّمة على النسخة التي قرأها أو قرئت عليه دون إملاء.

وهنا نجعل السماع والعرض في منزلة واحدة، وذلك أنه يوجد خلافٌ في تقديم السماع على العرض أو تقديم العرض على السماع، ولعل الراجح تفضيل السماع إلا إذا كان القارئ ممن يستطيع إدراك الخطأ فيما يقرأ، والشيخ غاية في الحفظ والتيقظ.

أخرج ابن عبد البر عن مالك، أنه سئل: «أفيعرِض عليك الرجل أحبّ إليك أو تحدثه؟ قال: بل يعرض إذا كان يتثبت في قراءته، فربما غلط الذي يحدث أو نسي».[١]

ب- النسخة التي تحمل إجازة[٢] من المؤلف أدنى درجة من النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه، لكن لها ميزة على غيرها مما لم يُقرأ على المؤلف، وكذلك النسخة التي حملت توقيعه لسبب آخر.

المرتبة الثانية: النسخة المقابَلة على نسخة المؤلف: وهنا نقدم ضمن هذه المرتبة النسخة المقابلة التي كتبت أصلا عن نسخة المؤلف على النسخة المقابَلة التي لم تنقل عن نسخة المؤلف وإنما نُقلت من نسخة أخرى.

المرتبة الثالثة: النسخة المكتوبة في عصر المؤلف: ومن المعايير المعتمدة في هذه المرتبة أن تقدّم النسخة التي لها ميزة أخرى على النسخة التي ليس لها ميزة، كأن تقدم الأقدم أو تقدم النسخة المكتوبة بخط تلميذ المؤلف أو بخط عالم أو التي عليها سماعات أو قراءات أو إجازات أو ما إلى ذلك من المزايا.

....

١ ينظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، **٢/١٧٨**.

٢ الإجازة: هي الإذن من المحدث لمن يروي عنه أن يروي عنه حديث أو كتابا أو كتبا من غير أن يسمع منه أو يقرأ عليه ما يرويه لوثاقة المجاز. وتعني: إقرار المؤلف بنسبة الكتاب إليه وأنه روي عنه، وأن هذه النسخة موثوقة (ينظر منهج النقد لعتر، ص **١٥** وما بعد).

المرتبة الرابعة: النسخة التي كتبت بعد عصر المؤلف: وهنا نعتمد على عدد من المعايير:

- نقدم النسخة الأقدم على غيرها.
- نقدم النسخة الأوضح على غيرها.
- نقدم النسخة الأكمل على غيرها.
- نقدم النسخة المقابَلة على غيرها.
- نقدم النسخة المكتوبة بخط عالم على غيرها.
- نقدم النسخة المكتوبة بخط ناسخ متقن على غيرها.
- نقدم النسخة التي عليها سماعات أو قراءات أو إجازات من العلماء على غيرها.
- نقدم النسخة التي عليها مطالعة لعالم أو تعليق له على غيرها من النسخ.
- نقدم النسخة التي عُرف ناسخها على غيرها.
- نقدم النسخة المؤرخة على غيرها، إلا إذا ثبت أن غير المؤرخة أقدم من خلال تقنيات علم المخطوطات.

٢:٥: زمن النسخة: لماذا نهتمّ بمعرفة تاريخ النسخة؟ أولا: لأهمية ذلك من حيث دراسة المخطوط كوعاء مادي يجب أن نتناوله بالدرس والتحليل، وهذا يدخل في علم المخطوط.[١] ثانيا: لغاية توثيقية ترتبط بالنص، إذ الأصل أنه كلّما

١ جاء في المعجم الكبير: علم المخطوط علم يختص بدراسة الجانب المادي للمخطوطات، من ناحية الحبر والورق والتجليد ونوع الخط...، وقد نشأ في الغرب الأوربي لدراسة المخطوطات اليونانية القديمة، ودخل هذا المصطلح إلى المعجم الفرنسي سنة **١٩٥٩**م (المعجم الكبير، خ ط ط، **٥٣٥/٦**). وإننا نرى هذا التعريف قاصرا لأنه يغفل خوارج النص التي تعد من صلب علم المخطوطات. ويمكننا أن نعرف علم المخطوطات بأنه العلم الذي يعنى بدراسة ما سوى النص الأصلي من المخطوط. وبصيغة أخرى يمكن أن نقول بأن علم المخطوط يتناول العناصر التي تتغير بتغيير نسخة الكتاب المخطوط. وهذا أراه معيارا نستطيع أن نحدد من خلاله ما يدخل في علم المخطوط وما لا يدخل.

كان المخطوط أقرب لزمن المؤلف كانت النسخة أهمّ وأنفس وأحرى بالاعتماد عليها. ولا يكون هذا مطّردا، كما سيأتي.

وقد أصبح من الممكن تقدير عمر المخطوط وربما المكان الذي أنجز فيه المخطوط بشكل تقريبي دون وجود النص على تاريخ النسخ ومكانه صراحة على المخطوط، وذلك من خلال حوامل الكتابة من البَردي والرَّق إلى الورق، ومن خلال نوع الكُراسات والأحبار والخطوط والزخارف والتسفير، ثم من خلال خوارج النص، التي تشمل طرق التحمل من سماعات وقراءات وإجازات وغيرها، وتشمل أيضا ما يسمّى بحرد المتن حتى لو يتضمن تاريخ النسخة كما سوف نرى، وتشمل طرر الأغلفة بما فيها من الوقف والتملك والأختام وما إلى ذلك، وتشمل الحواشي والمقابلات والمطالعات، وكلّ ذلك من الممكن أن يكون وسائل نقدّر بها تاريخ النسخ.

٥:٢:١ : قيمة النسخة القديمة: ما هي قيمة النسخة القديمة، وهل قدم النسخة هو الأهمّ دائما؟ هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن النسخة الأقدم ليست هي الأفضل دوما، وليست هي التي يجب أن تتخذ أمًّا دائما، ما لم يكن هنالك من المبرِّرات الأخرى لاتخاذها أمًّا، وذلك للأسباب الآتية:

- قد تكون النسخة الأقدم مشحونة بالتصحيف والتحريف، وتكون النسخة الأحدث منقولة عن أصل قديم، أو مقابَلة عليه، أو عليها تصحيحات لأحد العلماء.
- قد تكون النسخة الأقدم مشحونة بالتصحيف والتحريف، وتكون النسخة الأحدث منقولة عن أصل مكتوب بخط عالم متخصّص أو عليها قراءات أو سماعات أو إجازات من العلماء.
- قد تكون هناك نسخة قديمة بخطّ ناسخ جاهل، وحديثة بخطّ ناسخ عالم.
- قد تكون النسخة قديمة لكنها مخرومة، وأخرى حديثة كاملة فنعتمد الكاملة.

٥:٢:٢ : حالة الإبرازات المتعددة: يجب أن نتنبه أنه في حال وجود إبرازات متعدّدة من الكتاب من قبل المؤلف، فلا يجوز اعتماد أكثر من إبرازة، وخلطها مع

بعضها، لأننا نحدث بذلك شيئا لم يكن موجودا، وهذا مخالف للأمانة العلمية. وهناك عدد من المعايير التي نعتمدها في هذه الحالة:

- نختار النسخة التي أبرزها المؤلف مؤخرا دون التي قبلها.
- نختار التي أبرزها المؤلف في حياته دون التي أُبرزت بعد وفاته؛ لأننا على ثقة من صلتها بالمؤلف، وأنها هي التي ارتضاها.
- نختار النسخة المسهَبة دون المختصرة، والأكمل دون الأنقص.[١]
- نختار النسخة المصحّحة دون النسخة غير المصحّحة.
- إذا كان هناك إبرازتان والفرق بينهما كبير، فالأولى نشرهما جميعا.

فمثلا كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر له نسخة حديثة في ثمانين مجلدة وأخرى قديمة في سبع وخمسين. ولذا يعدّون أصل النسخ آخرها سماعا، فلرواية يحيى بن يحيى الليثي لموطأ مالك مزية على غيرها لأنها أوفى النسخ، لأن يحيى رحل لسماع الإمام مالك في السنة التي مات فيها.

٣:٢: عادة النساخ في ذكر زمن النسخة: عندما يكون هناك حرد متن في المخطوط، يمكن أن يشير فيه الناسخ إلى تاريخ النسخ ويأتي ذلك عادة بعد أن يصرح الناسخ باسمه. وحرد المتن كما هو معلوم عبارة عن معلومات تتعلق بالنسخة يكتبها الناسخ في نهاية نص المؤلف أو في نهاية مقطع نصي منه عندما يكون النص طويلا أو في أكثر من مجلد إذا تعددت مجلدات الكتاب الواحد، فعند ذلك يمكن أن يحتوي المخطوط على أكثر من حرد للمتن.

وحرد المتن له أشكال مختلفة، وهو يحمل لنا معلومات مهمّة عن النسخة، وهو لا يخضع لقواعد محددة مطردة، ويتضمّن من البيانات ما يمكن أن يختلف من مخطوط لآخر، لذلك يندرج في ما نسميه بخوارج النص، وما يهمّنا هنا هو إثبات تاريخ النسخ في حرد المتن. وهذا له طرق مختلفة، تناولناها سابقا. ولا بدّ

١ نحدد المخطوطة الأكمل اعتمادًا على إحصاء عدد الكلمات الكلي التقريبي للنسخ، على النحو الآتي:

عدد كلمات المخطوطة = عدد صفحات المخطوطة × عدد الأسطر في الصفحة الواحدة × عدد الكلمات الوسطي في السطر الواحد.

من الإشارة هنا إلى أن حرد المتن يمكن أن يتضمنّ معلومات خاطئة، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، وهنا تأتي أهمية البيانات الكوديكولوجية لتكشف لنا بمجموعها مواطن الإشكال في البيانات المصرَّح عنها.

في العادة يفصل الناسخ بين النص الأصلي وحرد المتن بكلمات مثل: «تمّ الكتاب»، أو «وافق الفراغ»، أو «وقع اختتام» أو «كُتب» أو «حرر» أو «نسخ»...، وربما فصل بميمات متتالية ترمز إلى كلمة تمّ أو بهاءات متتالية ترمز إلى كلمة انتهى. وإذا أراد أن يذكر عنوان الكتاب استعمل عبارة: «هذا آخر كتاب كذا» أو غير ذلك، وربما غيّر نوع الخط الذي يستعمله كنوع من أنواع الفصل، فيستعمل عادة لحرد المتن خط الإجازة، أو غيّر تنسيقَ الصفحة بأن يكتب حرد المتن بطريقة مختلفة ليكون بذلك نوعًا من أنواع الفصل أيضا. ثم تأتي البيانات المتعلّقة بالنسخة ومنها تاريخ النسخ الذي نحن بصدد دراسته.

٥:٣: القرائن التي يُستأنس بها لمعرفة تاريخ النسخة: عند عدم وجود تاريخ صريح للنسخة في حرد المتن، أو عند وجود تاريخ يحمل إشكالية تؤدي بنا إلى أن نشك في صحّته، نلجأ إلى البحث عن قرائن أخرى يمكن الاستئناس بها لمعرفة تاريخ النسخة. وقد قيدنا بقولنا (يستأنس بها) لأن الرقوم على المخطوط لاحقة لكتابة النص، فنحن نعوّل إذًا على نجاحنا في تقدير المدة بين نسخ النص وما رُقم عليه مما هو مقيد بالتاريخ.

٥:٣:١ : صفحة العنوان (الظهرية): إن وجه الورقة الأولى يُكتب فيه عادة عنوان الكتاب واسم المؤلف، وهذا يحدّد لنا مجال تاريخ نسخ المخطوط، وهذا المجال يبدأ من القرن الذي عاش فيه المؤلف -إذا عرفت ترجمته- وما بعد، ثم إن طرر الأغلفة، وهي ما يُرقم في الحواشي من وقف وتملكات وأختام تحدّد لنا المجال بشكل أدق، ولكن ليس بشكل نهائي، لأنها ربما تكون متأخرة عن كتابة النسخة، أما وجود اسم مستكتِب النسخة على صفحة العنوان فهو يحصر لنا تاريخ النسخة بشكل أكثر دقة إذا عُرفت ترجمته، وهذا يحصل عادة فيما نسميه بالنسخ الخزائنية التي تكتب لذوي الشأن من ملوك وأمراء وحكام وولاة. وتكون الإشارة إلى اسم المستنسخ بصيغ متعدّدة، مثل: برسم فلان، أو حسب إشارة فلان، أو بعناية فلان، أو تحفة لفلان...، وربما تأتي بعض الأحيان مبهمة، ككتابة عبارة: «لصاحب السعادة والسلامة».

أما الإشارة إلى التملّك فتكون بطرق مختلفة، منها: لـ فلان، في مِلك فلان، سار إلى فلان، من كُتب فلان، في نوبة فلان، صاحبُه فلان، وما إلى ذلك. ثم يأتي اسم المالك مصحوبا بالتاريخ، وتُذكر عادة السنة بالأرقام أعلى أو أسفل كلمة سنة. وغالبا ما يصحب علامة التملّك خاتم مدبوغ، ومن خلال وجود تملّكات عديدة على المخطوط يمكننا أن نكوِّن فكرة عما نسميه هجرة المخطوطات أو حركة المخطوطات.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أمرين: الأول: إن الورقة الأولى هذه يمكن أن تفقد سواء أكان ذلك بفعل مقصود، أو لا، ويحلّ محلها ورقة أخرى لتحمل العنوان صحيحا كان أو لا، ويمكن أن تحمل مجموعة من خوارج النص. والأمر الثاني: إن تغير المالك ربما يكون مدعاة لتغيير الأختام على الورقة الأولى، وربما لاحظنا علامات تدلّ على الكشط، أو على الإضافات.

٥:٣:٢: مقدمة الكتاب: ربما تحتوي مقدمة الكتاب على معلومات تقرّب لنا معرفة تاريخ النسخة، فاقتران ذكر الناسخ للمؤلف بقوله: أطال الله بقاؤه، أو أمتع الله به، أو ما يشبه ذلك من العبارات يدلّ على أن النسخة كتبت في حياة المؤلف. وقوله: رحمه الله يدلّ على أنها كتبت بعد وفاته. كما أن ذكر سند النسخة يحدّد لنا زمنها بشكل تقريبي فيما لو عرفنا ترجمة رجال السند.

٥:٣:٣: حرد المتن: وهو –في المخطوطات المتأخرة– يأتي لنا ببيانات أكثر تفصيلا وطولا، ويأتي لنا كذلك بصياغات أدبية، وعبارات التبريك المتميزة. وإنّ ذكر اسم الناسخ في حرد المتن يعطينا فكرة عن تاريخ النسخ، إذا لم يذكر التاريخ، وكان الناسخ معروفا. وكذلك في حالة ذكر بيانات كافية عن النسخة التي نقل عنها الناسخ في حرد المتن، دون أن يذكر تاريخ النسخ، ودون أن نعرف ترجمة الناسخ، فإننا نقدر تاريخ النسخ أنه بعد سنة كذا. وأيضا في حالة التصريح باسم من استنسخ الكتاب، وكان معروفا، ولم يكن الناسخ معروفا. وأخيرا فربما أفادنا حرد المتن أن المؤلف كتب النسخة بخطّه، دون أن يشير إلى التاريخ، فنستدل على التاريخ بشكل تقريبي.[١]

١ ينظر للتوسع المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي لديروش، ص ٤٦٨ وما بعد.

٥:٣:٤: وجـود الحـواشي والهوامـش في المخطـوط: يبدو أن الحواشي والهوامش جاءت متأخرة في تاريخ المخطوط العربي، فلا نرى مجالا لها (مساحة) في المخطوطات المتقدّمة، وفي القرن السابع الهجري كانوا يدرجون في المتن ما أصبح يوضع فيما بعد في الحاشية، مثل قولهم: (تنبيه)، أو (فائدة)، أو (تعليق)، أو (بيان)، أو (حاشية)، وأحيانا قليلة كانوا يستعملون تعابير أخرى مثل (مهمّ يتعين ههنا ذكره)، أو (إشارة لطيفة)، أو (مبحث شريف).[١] وهذا يصعب معرفته هل هو من النص الأصلي أو من خوارج النص، والاهتداء إلى ذلك لا يكون إلا بمقارنة النسخ المخطوطة.

٥:٣:٥: وجـود السـماعات في المخطـوط: وجدت السماعات على المخطوط العربي في القرون الأولى بشكل محدود، ثم أخذت السماعات تنتشر على المخطوط في القرن الخامس الهجري بظهور المدارس وانتشارها في العالم الإسلامي، فقد كانوا يثبتون في آخر الكتاب أو أوله أو في طياته أسماء من سمعه أو قرأه على مصنفه أو على عالم غيره، مقرونا بتاريخ السماع ومكانه واسم كاتب السماع والقدر المسموع أو المقروء، مما يجعل من السماع وثيقة علمية مهمّة.

وكان أكثر ظهور السماعات في القرن الخامس في بغداد، وفي القرن السادس بدأت تظهر على المخطوطات في دمشق، وفي القرن السابع في القاهرة.[٢]

ومن إشكاليات الاعتماد على تاريخ السماع لتقريب تاريخ النسخة أن كثيرا من النسخ كانت تُستنسخ مع سماعاتها، وهذا ما يجب الحذر منه والتنبّه إليه، إذ ربما يشير الناسخ إلى ذلك صراحة، بقوله مثلا: وجدتُ بخطّ فلان، أو وجدت على نسخة كذا...، وربما لا يشير، وهنا تأتي أهمية الوظيفة الكوديكولوجية، حيث نعتمد على توافق مجموعة من البيانات المتعلّقة بالنسخة.

٥:٣:٦: وجـود التقييـدات والأختـام: يمكن أن تكون التقييدات التي نجدها على أوراق المخطوطات والوثائق، والأختام التي تظهر عليها، والتوقيعات الواضحة من صاحب الأثر؛ قرينة تدلّ على تقدير عمر المخطوط ومكان نسخه.

١ يُنظر مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي لروزنتال، ص **١١١**.

٢ محاضرات في المخطوط العربي: الجانب العلمي لمطيع الحافظ، ص **٣٥**.

وقد استخدم السلاجقة والأيوبيون والمماليك والعثمانيون العلامات المميزة والشعارات التي تظهر على الأختام والدروع والأعلام وعلى الملابس، وهذا ما يدخل تحت ما يسمى بـ (علم الرنوك) أو (الرنكيات). وإن معرفة الباحث لهذه الرنوك تجعله قادرا على إثبات صحّة ما يقع تحت يده مما قد يمحى أو يشوّه من الإمضاء أو التاريخ.[١]

وقد حفلت المخطوطات بتقييد الملكية والشراء فيذكر فيها (دخل في ملك فلان..) أو (انتقل هذا الكتاب بالشراء الشرعي... إلخ) ونحو ذلك من العبارات الدالّة على تقديم تاريخ تقريبي لهذا المخطوط،[٢] وهي يمكن أن تكون على صفحة العنوان كما ذكرنا، وربّما تعلّقت التقييدات ببعض الحوادث أو الولادات أو الوفيات، وكلّ ذلك من الممكن الإفادة منه حين يقترن بتاريخ.

٥:٣:٧: نوع القراءات القرآنية الموجودة في المخطوط: تعدّ القراءات القرآنية إحدى دلائل تقدير عصر المخطوط ومكان نسخه، إذ تُعين معرفةُ القراءة المكتوبة في المخطوط على مكان نسخ المخطوط أو قراءة المؤلّف، من خلال معرفتنا بتاريخ الانتشار الزماني والمكاني للقراءات.

فمثلا نقل ابن الجزري في (النشر) عن أبي حيان الأندلسي المولود سنة (**٦٥٤**) والمتوفى سنة (**٧٤٥**) من خطه (أبو عمرو بن العلاء: الإمام الذي يقرأ أهل الشام ومصر بقراءته)، فهذا يدلّ على انتشار تلك القراءة في ذلك الزمان في مكان ما، ويمكن توظيف تلك المعلومة لتأكيد أو نفي نسبة مخطوط إلى ذلك العصر. إلا أن ذلك لا يمنع إثبات تلك القراءة فيما بعد هذه الفترة، فهناك مثلا مصحف مخطوط في مكتبة خاصة كُتبَ بدمشق في القرن الثاني عشر برواية أبي عمرو بن العلاء وليس برواية حفص.[٣] لذلك نؤكّد دائما أن هذه القرائن للاستئناس.

١ يُنظر للتوسع المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية وتحقيق المخطوطات والعلوم المساعدة لحسان حلاق ومحمد منير سعد الدين، ص **٦٥**.

٢ يُنظر المخطوط العربي: دراسة في أبعاد الزمان والمكان لإياد الطباع، ص **٧٣**.

٣ يُنظر للتوسع المصدر السابق، ص **٨١**.

٨:٣:٥: نظام ترتيب الأوراق (التعقيبة): وهي كلمة أو حرف أو كلمات تثبت في آخر كلّ صفحة وتكرّر أول الصفحة التي تليها لتدلّ على تتابع النص، وعدم انقطاعه. وغالبا فقد كان ظهور التعقيبة في القرن الثالث الهجري واتسع في القرن الرابع الهجري،[١] وانتشرت بشكل واسع في المخطوطات العربية في القرن السادس مع انتشار الترقيم.

٩:٣: مكان النسخ: يمكن للباحث الاستئناس بمعرفة مكان نسخ المخطوط من أجل تقدير عمره، فمن خلال معرفتنا لتاريخ الفتوحات الإسلامية في الأقطار، فإن كلّ مخطوط كتب في بلد من البلاد المفتوحة من المفترض أن يكون تاريخ نسخه بعد فتح هذا البلد.

وكذلك فقد يتمّ تقييد مكان النسخ في مسجد أو جامع أو مدرسة أو زاوية أو رباط أو غير ذلك، فإذا عُرف تاريخ إنشاء المبنى من كتب الخطط والآثار، يمكن الاستئناس بذلك لمعرفة التاريخ التقريبي، أو على الأقل لنفي أو لإثبات إمكانية نسبة مخطوط معيّن إلى عصر ما.

١٠:٣:٥: وجود تقييد الوقف: جرت عادة العلماء والحكام والأمراء والملوك وذوي الجاه -كما هو معلوم- بوقف الكتب والمكتبات على الجوامع والمدارس والرُّبط والخانقاهات في بلدانهم. وبدأنا نرى الوقف على المخطوطات منذ القرن الثالث الهجري. ويمكن أن تكون التقييدات إحدى العلامات التي يُستأنس بها في تقدير زمن النسخة. ويقيد عادة على المخطوط الموقوف مكان الوقف وتاريخه، وقد شاع أيضا في ذلك استخدام لفظة (حبس) لاسيما عند المغاربة.

ويجب التنبّه إلى أنه لا يلزم من تحديد مكان الوقف وتاريخه أن الكتاب قد أُلِّف وكُتب ونُسخ في المدرسة أو الدار أو المكتبة الموقوف عليها الكتاب، وإن كان هذا صحيحا في معظم الأحوال حسب عادة الواقفين على المدارس والزوايا وغيرها،[٢] إلا أن هذا يدلّ على الأقل على أن تاريخ النسخ إن لم يكن في هذا التاريخ فهو قبله. ويبقى تقدير الفترة بين تاريخ النسخ وعملية الوقف متوقفا على وجود

١ ينظر المخطوط العربي للحلوجي، ص **١٦٧**؛ ودراسات في علم المخطوطات لبنبين، ص **١٥٣**.

٢ ينظر للتوسع الوقف وبنية المكتبة العربية ليحيى محمود الساعاتي، ص **٣١** وما بعد.

قرائن أخرى. وعند التوسع في الوقف، لاسيما في وقف المكتبات كانت تستعمل الأختام الخاصة بالوقف.

٤:٥: البحث عن النسخ اللازمة للتحقيق وجمعها: لا بدّ للمحقّق من بذل الجهد للحصول على أكبر عدد من النسخ للكتاب الذي يريد تحقيقه. فإذا علمنا وجود نسخة أقدم من النسخ التي عندنا أو لها ميزة عما عندنا حسب المعايير التي تقدّم ذكرها لا نبدأ بتحقيق الكتاب إلا بعد الحصول على تلك النسخة، والاطلاع عليها. ونحن نعلم أن كثيرًا من الرسائل العلمية المسجّلة اليوم في الجامعات تعتمد في التحقيق على نسخ يوجد ما هو أقدم منها وأهمّ، وهذا يحدث خللا كبيرا في المنهج العلمي للتحقيق.

والبحث عن أماكن وجود النسخ المخطوطة من الكتاب يكون بالعودة إلى المراجع المتخصِّصة التي تبين ذلك، وكذلك بالعودة إلى فهارس المكتبات الخطّية، ثم نحاول دراسة النسخ، بشكل مباشر، وهو الأفضل، لكنّه الأصعب، لتعذّر الوصول إلى جميع النسخ، فإذا تعذّر ذلك نرجع إلى دراسة النسخ من الفهارس العلمية التي تكشف عن محتوى النسخ وتبين كثيرًا من المعلومات الوصفية لكلّ نسخة على حدة، عند ذلك سنختار وفق ما تقدّم من المعايير النسخ المطلوبة للتحقيق. فإن كانت كثيرة صنفناها ورسمنا شجرة المخطوطات لنستخلص الأفضل منها فنعمل عليه.

ويمكننا أخذ فكرة عن أماكن وجود مخطوطات الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه، والبحث عما إذا كان قد طبع أو درس سابقا بالاستعانة بالمراجع الآتية:

١. كتاب تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان.

٢. تاريخ التراث العربي، لسيزكين.

٣. الفهرس الشامل للمخطوطات من إصدار مؤسسة آل البيت في عمان.

٤. معجم المطبوعات العربية والمعربة، لسركيس.

٥. معجم المخطوطات المطبوعة بين سنتي **١٩٥٤-١٩٦٠**، للمنجد.

٦. المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، لصالحية.

٧. الجامع للرسائل والأطاريح في الجامعات العراقية والسورية والمصرية والأردنية والتركية...

٨. فهارس المكتبات التي تحتوي على مخطوطات عربية.

٩. قواعد البيانات التي أنشأتها المراكز المتخصّصة بجمع صور المخطوطات، كمعهد المخطوطات العربية في القاهرة، ومركز جمعة الماجد في دبي، ومركز الملك فيصل في الرياض (خزانة التراث).

١٠. سؤال أهل الاختصاص عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره، أو عن طباعته إن نشر سابقا.

١١. الشابكة التي تعدّ اليوم مصدرا غنيا لمثل هذه المعلومات.

٥:٥: تصنيف النسخ إلى مجموعات (شجرة النسخ الخطية): إذا كان لدينا نسخا عديدة من الكتاب نعتمد على ثلاث أو أربع على الأكثر، نختارها من أفضل النسخ الموجودة، حسب المعايير التي سبق الكلام عليها في اختيار النسخ، فنراعي ألصقها بالمؤلف زمانا ومكانا، وأوثقها لما فيها من مقابلات وسماعات وإجازات..، ونضع باقي النسخ جانبا، فإذا ظهر إشكال لم نهتد إلى حلّه يمكن أن نلجأ إلى النسخ الأخرى، التي نعدّها نسخًا ثانوية، ونشير إلى ذلك في منهج التحقيق، وفي موضعه. ولا نستعمل جميع النسخ المتوفرة، فنرهق الحواشي بفروق لا قيمة لها.

وإذا كان عدد النسخ كبيرًا لا بدّ من رسم شجرة للنسخ المخطوطة، وذلك بفحص النسخ، وتصنيفها في مجموعات، تبين علاقة كل نسخة بالأخرى، من أحد طريقين:

الأول: الرواية، فنصنع شجرة الرواية، حسب معرفتنا بتلقي كل راو عن الآخر، واتصال السند بين الرواة، فيظهر فيها الأصول والفروع، فنختار الأصول أو الأمهات، دون الفروع أو النسخ الثانوية.

الثاني: البحث عن الأدلّة التي تبين رجوع مجموعة من المخطوطات إلى أصل واحد، ونختار من كلّ مجموعة أفضل نسخها، ونقارن بينها. ومن الأدلّة:

النواقص المشتركة، والزيادات المشتركة، والتصحيفات والتحريفات المشتركة، والتعليقات المشتركة على الحواشي...

مثلا يمكن أن نقوم بإعداد شجرة المخطوطات، اعتمادًا على «طريقة النواقص المهمة»، التي تقوم على دراسة نسخ المخطوطة، بناء على الاختلافات بينها، دراسة علمية رقمية مقارنة بأخذ نماذج عشوائية، سعيًا إلى فهم مراحل تطور كتابة النص، وإثبات أو نفي وجود علاقة بين النسخ.

وترتكز «طريقة النواقص المهمة» على المبادئ العامة الآتية:

١- النسخة التي تتضمن نواقص مهمّة، وهذه النواقص لا توجد في أي نسخة أخرى، لا يمكننا اعتبارها أصلًا وحيدًا لأي نسخة أخرى.

٢- إذا كان هناك جملة ناقصة في إحدى النسخ، وهذه النسخة تعتبر نسخة من نسخ عائلة واحدة، وجب أن تكون تلك الجملة ناقصة في جميع نسخ تلك العائلة.

٣- النسخ التي ينقصها جمل، وهذه الجمل ناقصة من نسخ تنتمي إلى عائلات أو مجموعات مختلفة، يجب اعتبارها نسخًا كتبت من عدة أصول في الوقت نفسه أو بالتتالي.

ونرمز للنسخ برموز مشعرة بنسبة النسخة إلى المكتبة أو البلد أو الناسخ، وليس برموز لا تفيد إلا معنى التسلسل، مثل أ، ب، ج.. أو **١**، **٢**، **٣**..

٦:٥: خاتمة: نتيجة ما تقدم من البحث يمكن أن نجمل علاقة علم المخطوطات بالتحقيق العلمي من خلال الموضوعات التي درسناها في سياق دراسة منازل النسخ بثلاث نقاط، تمثل جزءًا مهمًّا من الوظيفة الكوديكولوجية:

الأولى: قضية التوثيق، وهي أهم القضايا المشتركة بين علم المخطوطات وعلم تحقيق النصوص، وقد تبين ذلك من خلال علاقة خوارج النص بتحديد زمن النسخة، وبالتالي أثر ذلك في معرفة منازل النسخ.

الثانية: التفتيش عن المخطوطات. وهذا يجمع بين عمل المحقق الذي يبحث عن أجود النسخ ليستعملها في التحقيق وعمل عالم المخطوطات الذي يبحث عن المخطوط كأثر مادي.

الثالثـة: قضية النساخة التي هي جزء من علم المخطوط وأثرها يظهر في المخطوطات العربية وبالتالي بعلم التحقيق. فالناسخ يقوم بعملية قراءة النص وحفظه والإملاء الداخلي ثم عملية الكتابة.[١] ويمكن أن يدخل عليه الخطأ في أي مرحلة من هذه المراحل. وهذا الفعل منه له أثره في المخطوط وبالتالي في التحقيق. وكذلك في عملية تقليد الناسخ للنسخة المخطوطة تقليدا كاملا فينقل حتى تاريخ النسخ أو خوارج النص، وغير ذلك من الأمور التي تظهر فيها علاقة علم المخطوطات بعلم تحقيق النص من خلال النساخة.

المصادر والمراجع:

- الإلماع، لعياض بن موسى اليحصبي، ت: أحمد صقر، ط١، دار التراث -المكتبة العتيقة، القاهرة- تونس، **١٩٧٠**م.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، لأحمد شوقي بنبين، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط٢، **٢٠٠٤**.
- محاضرات في المخطوط العربي: الجانب العلمي، مطيع الحافظ، الدورة التدريبية السادسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات العربية، دمشق، **١٩٨٧**.
- المخطوط العربي: دراسة في أبعاد الزمان والمكان، إياد الطباع، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، **٢٠١١**م.
- المخطوط العربي، لعبد الستار الحلوجي، مكتبة مصباح، جدة، ط**٢**، **١٩٨٩**م.
- المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي، فرنسوا ديروش، ترجمة أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، **٢٠٠٥**م.
- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، **٢٠٠٠**م.

١ ينظر دراسات في علم المخطوط والبحث الببليوغرافي لبنبين، ص **٣٧**.

- المعجم المدرسي، محمد خير أبو حرب، وزارة التربية، دمشق، **١٩٨٥**م.
- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، فرانتز روزنتال، ترجمة أنيس فريحة ووليد عرفات، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٤، **١٩٨٣**م.
- المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية وتحقيق المخطوطات والعلوم المساعدة، لحسان حلاق ومحمد منير سعد الدين، دار بيروت المحروسة، بيروت، ط٢، **٢٠٠٦**م.
- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، تصوير عن الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، **١٩٨٥**م.
- الوقف وبنية المكتبة العربية: استبطان الموروث الثقافي، يحيى محمود الساعاتي، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، ط٢، **١٩٦٦**م.

المحاضرة الخامسة: توثيق النص: المفهوم والوظيفة والقضايا

د. فيصل الحفيان

تمهيد:

التوثيق من (وثق) الذي يدلّ على معنى حسي، هو: (العقد والإحكام) على حدّ تعبير ابن فارس[1] يريد: الربط والشدّ. ومنه جاء (الوثاق) بكسر الواو وفتحها، أي الرباط الذي يُرْبَط به الشيء.

ثم حدث الانتقال إلى المجال المعنوي، فصار التوثيق ضبطًا لها وتثبيتًا وإقامة دون أن يكون هناك لا ربط برباط، ولا شدٌّ بوثاق.

وتعمَّق المعنى واكتسب ظلالًا جديدة: ظل الاطمئنان، اطمئنان النفس وسكونها وركونها، وظل الأمانة. بهذه الظلال ظهر لفظ (الثقة) بالمعنى الذي نعرف، يقال: رجل ثقة، أي رجل أمين تركن إليه وتعتمد عليه. كما ظهر لفظ (الميثاق) بمعنى العقد المؤكّد باليمين والعهد.[2]

ولمح الكفوي[3] في لفظ (الثقة) أنه متردِّد بين معنيين: الأمانة والفهم، يريد أنه يجمع بينهما، إلا إذا اقترن بالمعلوم، فإنه حينئذ يتعين فيه معنى الفهم. هذا المعنى الأخير (الفهم) متولد من معنى الأمانة، إذ إن مَن يُؤْمَن -لا شكّ- جدير بأن يكون محلاًّ للفهم وحُسن النظر والتقدير للأمور.

١ المقاييس لابن فارس، «و ث ق».

٢ ينظر: مفردات الراغب، «و ث ق».

٣ الكليات للكفوي، ص **٣٢٩**.

التوثيق بهذا المعنى أو بهذه المعاني يكاد يتماهى مع (التحقيق) بمعانيه اللغوية التي ذكرتها المعجمات، فهو (التحقيق): الإحكام، والتيقّن والصحة والإثبات والتصديق والرصانة. كما يتماهى مع المعنى الاصطلاحي العام الذي آل إليه بعد، فصار يُطلق على عملية إخراج النص التراثي على صورته التاريخية، أو بتعبير أكثر علمية على صورة مقاربة لصورته التي كان عليها عندما أُنتج.

فُسِّر التوثيق اصطلاحًا بأنه: الإحكام وضبط النصوص، وفُصِّل هذا التفسير بأنه: مجموعة العمليات والأساليب الفنية التي تُختصر في جمع الوثائق وتنظيمها ووضعها رهن إشارة الباحثين.[١]

أما التفسير فهو يعاني من الاختزال الشديد، ولا يرقى إلى الإحاطة بالبنية المفهومية لهذا المصطلح الأساس في البنيان النظري والإجرائي لعلم التحقيق. وأما التفصيل بأنه يخرج بمفهوم التوثيق من الإطار الخاص بـ(التحقيق) إلى إطار علم التاريخ العام، إذ إنه في هذا الإطار العام هو علم أو آلية مهمتها الأساس هي: الحفظ؛ حفظ المعلومات والأحداث وتنسيقها وترتيبها وتبويبها؛ لتكون مادّة أولية للبحث. وربما أطلق التوثيق على عملية كتابة الأحداث في لحظتها أو بعد حدوثها بغرض حفظها والرجوع إليها عند الحاجة. وثمّة دلالات (مفهومات) أخرى تسوِّي بين التوثيق والببليوجرافية حينًا، وبينه وبين علم المكتبات والمعلومات حينًا آخر..

هو إذن لفظ غنيٌّ بمعانيه اللغوية من جهة، كما تتجاذبه دلالات اصطلاحية متعدّدة، تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة. وما يعنينا هنا هو النظر إليه في إطار علم التحقيق بمفهومه المستقرّ بيننا اليوم، وتأصيل هذا النظر تاريخيًّا.

١: التوثيق في إطار (التحقيق):

١:١: نظرة تاريخية: يرتبط التوثيق تاريخيًّا بعلم الحديث النبوي، ففي إطار هذا العلم ظهر لفظ (الثقة) وصفًا للرجل الذي يعتدّ به ويطمأن إليه ويُؤخذ منه الحديث، وهو وصف - في هذا السياق المعرفي - يجمع بين الطبيعة الأخلاقية والقدرة العقلية، ولذلك قالوا إنه (الثقة) هو الراوي العدل الضابط. كما ظهر لفظ (التوثيق) للدلالة على الحكم على الراوي. وعلى الرغم من أن الحديث النبوي هو (المتن) فإن الرجال الذين رووا المتن يعبَّر عنهم بـ(السند) فكأنهم هم المعتمَد الذي

١ معجم مصطلحات الكتاب المخطوط، ص **٩٢**.

لا يقوم المتن من غيره، السند هذا هو التوثيق؛ لأنه يمنح المروي الثقة. وإذن فإن التوثيق مشدود بقوّة إلى مسألة الإسناد التي تُعْنَى بوصل الحديث بمصدره (النبي محمد ﷺ). إن السند هو عمدة علم الجرح والتعديل الذي موضوعه الرجال في مقابل المتن الذي هو -والمتن- موضوع علم مصطلح الحديث.

ويمكن أن نذهب أبعد من ذلك فنقول إن التوثيق بمعنى ربط الخبر بصاحبه، والمعرفة بمصدرها، وضبط الخبر في ذاته، والمعرفة في تجليها اللغوي هو أهمّ أسس المنهج الإسلامي في البحث، وقد كان قرين ظهور العلم الإسلامي، ورأينا له تجليات عديدة، منها ظاهرة التحفّظ في القبول والأخذ، القبول للنصوص، والأخذ من الرجال، وذلك راجع - بالتأكيد - إلى أن هذا العلم (الإسلامي) نشأ في حضن التلقي عن الوحي، والاستمداد من السماء، ولا يخفى أن هذا أمر عظيم، إذ هو متعلّق بالدين نفسه الذي عليه مدار حياة المسلمين.

في هذه البيئة ظهرت فكرة التوثيق، لتمثّل المرتكز الذي يحكم النشاط الديني والفكري والعلمي، والعمود الفقري للمعرفة أيًّا كانت طبيعتها، وبخاصة في مجال حراكها ونقلها، سواء كانت نقلًا شفاهيًّا، أو عبر الحرف (المكتوب).

وعلم التحقيق هو الميدان المخصَّص والرحب للنقل، على أننا نلاحظ أن مصطلح العلم نفسه (التحقيق) لم يكن قد ظهر ولا تحدَّدت معالمه، وكذلك كان حال مصطلح (التوثيق) في إطار هذا العلم.

١ :٢: نظرة على كتب (نظرية التحقيق):

(أ) لعلّ أول الكتب التي ظهرت في نظرية التحقيق كتاب برجستراسر (Bergsträsser) الألماني (**١٩٣١-١٩٣٢**) والمسمَّى **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**. وقد لاحظنا أن فكرة التوثيق لم تظهر إلا في إطارها التاريخي، وذلك في حديثه عن (النسخ) وأقدارها، فقد عَدَّ من النسخ المقدّمة تلك التي نقلها (ثقة) مشهور بفضله وعلمه، وقال في السياق نفسه: فالمخطوط الذي نسخه عالم ثقة أو كان في حوزة عالم أو أكثر من الثقات، فقد كان يعتبر أنه يشتمل على نص (موثوق به).[١]

أما في المبحث الخاص بـ(العمل والاصطلاح) الذي تحدّث فيه عن الإجراءات التي يقوم بها المحقِّق أو ناشر الكتاب القديم، فإنه انشغل بمسائل أخرى من

١ أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر ص١٧.

مثل: التأكّد من عدم نشر الكتاب أو مشروعية إعادة نشره، والبحث عن نسخه، ومقابلتها، والإملاء، والترقيم، والإرجاع.

(ب) عبد السلام هارون في كتابه **تحقيق النصوص ونشرها** الذي وسمه بأنه (أول كتاب عربي في هذا الفن) **(١٩٥٤)** غاب لفظ (التوثيق) عن العناوين التي وضعها، حتى في مظانّها، مستبدلًا به (التحقيق) (تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه) بل إن اللفظ لم يظهر حتى في ثنايا ما كتبه تحت هذا العنوان.

(ج) عبد المجيد دياب في **تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره (١٩٨٣)** ظهر التوثيق عنده في عنوان مبحث (توثيق النص أو المخطوط)[١] ويبدو أنه قد استبدل بالتحقيق التوثيق، فمفهوم التوثيق يشمل صحّة النسبة إلى المؤلِّف والعصر، وصحّة الوثيقة (المخطوط) نفسها، ويَمرّ التوثيق عنده بمراحل:

- التثبّت من أن للمؤلِّف كتابًا يحمل عنوان المخطوط المنسوب إليه.
- المقابلة بين النسخ وإثبات الفروق.

(د) رمضان عبد التواب في **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين (١٩٨٦)** فقد تحدّث في الفصل الأول من الباب الثاني الذي عقده تحت عنوان (كيفية تحقيق النص) عن ((توثيق) عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه) كما تحدّث في الفصل الثاني عن (تخريج النصوص لـ(توثيقها)).[٢]

(هـ) يحيى وهيب الجبوري في **منهج البحث وتحقيق النصوص (١٩٩٣)** لم يذكر (التوثيق) في ما رأيت.

(و) فخر الدين قباوة في **علم التحقيق للمخطوطات العربية (٢٠٠٨)** كان التوثيق عنده حاضرًا بقوة، سواء في سياقه التاريخي؛ في حديثه عن النسخ وتقدير منازلها، أو في سياق عمل المحقِّق اليوم.

– فقد عقد مبحثًا تحت عنوان (توثيق النص) ويُفهم فيه من كلامه أن التوثيق هو ضبط عبارة العنوان، واسم المؤلِّف، والنسبة بينهما.[٣] وهذا التوثيق يندرج تحت ما أسماه (أصول التحقيق النظري).

١ ص **٢٠٩**.
٢ ص **٧٤، ١٠٨**.
٣ ص**٢٠٧**.

- وعندما تحدّث عن المقابلة للنص ضمن الفصل الثالث (أصول التحقيق العملي) أشعر كلامه بالتماهي بين التحقيق والتوثيق.[١]

- وفي فقرة مستقلّة ختم بها الفصل نفسه (توثيق المعلومات) توقّف عند توثيق الإشارات أو العبارات التي ترد ضمن النصّ، وذلك بغرض الوصول إلى (التوثيق والتسديد والوصل التاريخي).[٢]

(ز) عابد سليمان المشوخي حقَّق نقلة في ما يتصل بالتوثيق بتأليفه كتابه (أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري) لكنه - كما يتضح من عنوانه - كان يدور في فلك التاريخ، بعيدًا عن صيغة التحقيق اليوم.

خلاصة القول إن (التوثيق) لم يترسَّخ مصطلحًا في الأدبيات التراثية الخاصة بنقل المعرفة وضبطها، ويؤكّد ذلك أن التعريف الذي نقلناه في صدر البحث (الأحكام وضبط النصوص) إنما نقلناه من مصدر متأخر **معجم مصطلحات المخطوط**، ويزداد الأمر وضوحًا إذا ما قرنا غيابه في أربعة من الكتب المهمَّة والذائعة المتخصّصة في اصطلاحات العلوم: **التعريفات** للسيد الشريف الجرجاني (ت**٨١٦**هـ)، و**كشاف اصطلاحات الفنــون** للتهانوي (ت بعد **١١٥٨**هـ)، و**التوقيف على مهمّات التعاريف** للمناوي (ت**١٠٣١**هـ)، و**الكلّيات** لأبي البقاء الكفوي (ت**١٠٩٤**هـ).

وكان هذا هو حاله في الأدبيات الحديثة؛ لم يستقل بدلالة نظرية محدَّدة، ولا إجراء علمي معين، فهو - غالبًا - متماه مع مصطلح التحقيق، دائر في فلكه.

٢: رؤية جديدة لمفهوم التوثيق:

لا شكّ أن ضبط المصطلحات ضرورة لإقامة بنيان العلم النظري ذاته من جهة، وفهم تضاريسه وبنيته الداخلية من جهة ثانية، ثم العمل والتنزيل على الواقع من جهة ثالثة.

ولا شك أن التحقيق اليوم أصبح مفهومًا كليًّا يبدأ من التفكير ولا ينتهي بتقديم النص إلى المطلعة، مرورًا بجمع النسخ ونقدها. وهو (أي التحقيق) عمل علمي يقوم أساسًا على الشك، نظرًا لأنه يتعامل مع كائن تاريخي (المخطوط بعناصره المختلفة).

١ ص**٢٩٧** وما بعدها.

٢ ص**٣٢٥**.

وأولى الخطوات العملية في التعامل مع هذا الكائن هو ما نطلق عليه (التوثيق)، هذا الإجراء العلمي والعملي المهمّ غرضه الضبط العام للمخطوط.

ولا يتحقّق الضبط إلا بالمقايسة، ففي التوثيق ثمّة علاقة ما بين طرفين؛ أنت بوصفك محقِّقًا مُطالب بإثباتها أو نفيها، وليس ذلك بلازم في التحقيق؛ لأنك قد تحقِّق أمرًا ما عن طريق آليات أخرى غير المقايسة التي أشرنا إليها.

وإذا كان الشكّ لازمًا في التحقيق، فإنه في التوثيق ألزم، إذ ما قيمة نصّ محقَّق، صحيح في ذاته، لكنه فقد – مثلًا – ارتباطه بمن صدر عنه؟ إن صحّة النص في ذاته واستقامته بعيدًا عن صاحبه أو مصدره، يعني نزع الحقّ من أهله من ناحية، والعبث بالعلم نفسه من ناحية أخرى، فالعلم ليس (علمًا) معلقًا في الهواء، بل هو علم مرتبط بصاحبه، صاحبه جزء منه.

التوثيق – إذن – آلية من آليات التحقيق، فنحن نقوم بعملية التوثيق لنصل إلى التحقيق، فالتحقيق – في جزء منه – هو ثمرة من ثمار التوثيق.

٣: مجالات التوثيق:

التوثيق عملية ربط بين أمرين، أو طرفين، ينتج عنها – بالضرورة – تحقيق أو تصحيح، ويحدث ذلك من طريقين: النظر في النص نفسه وحامله (الكيان المادي وما عليه من رقوم) والعودة إلى شبكة العلاقات المعرفية التي يرتبط بها النص، وتتمثل في:

- مصادر تعرضت للنص وصاحبه من أي جهة كان التعرض.
- مصادر أفاد منها النص بأي صورة من الصور.
- مصادر أفادت من النص.

فإذا ما قام المحقِّق بهذه العملية، فهو إما أن يستوثق مما يريد، ويجد اتفاقًا بين ما في يديه، والشواهد الأخرى، أيًّا كان نوعها، فيربط ويحيل، وإما ألا يجد، بأن يكون النصّ الذي بين يديه أو ما فيه، قد تعرّض للتغيير، أو نُسب إلى غير مَن (أو غير ما) هو له، فيقوم بالإصلاح على وفق ما جاء في الشواهد، مع الإشارة – بالطبع – إلى ذلك. وفي الحالين يكون قد وثّق. وإما ألا يجد بغيته صريحة، فيكون أمام أمرين: أن يتوقف، أو أن يستطيع التوجيه. وفي هذين الحالين الأخيرين يكون قد وصل إلى مرحلة التحقيق بالمعنى الدقيق، أو بالمعنى الضيق، وإلا فإن التحقيق

يشمل هذه المراحل جميعًا: التوثيق، وتصحيح النسبة، وتصويب النقل... وأمورًا أخرى.

بهذا يكون التوثيق هو الأساس والخطوة الأولى في مقاربة النصّ من جهة نسبته، أو من جهة مصداقيته مضمونة:

- الجهة الأولى يؤدي المحقِّق من خلالها حقّ الأمانة، ويحفظ على النصوص أنسابها حتى لا تختلط أولًا، وحتى لا تضيع حقوق أصحابها ثانيًا. وهذه الأنساب تذهب في اتجاهات متعدِّدة:

– النسبة إلى المصدر، مصدر المعرفة، الذي قد يكون مؤلِّفًا، أو راويًا، أو ناسخًا، أو مصدرًا (اعتباريًّا) كتابًا مثلًا.

– النسبة إلى الزمن؛ الزمن الذي أُنتجت فيه المعرفة.

– النسبة إلى المكان؛ المكان الذي جرى فيه تدوين المعرفة.

- والجهة الثانية تتعلق بنقول النص وما يرد فيه، سواء كان صريحًا أو مبهمًا. والأمر بداهة أهون في حال الصراحة إذا ما توفرت المصادر المنقول منها، لكنه في الحالين أمر لازم لا يجوز التهاون فيه للأغراض التي سلف الإلماح إليها في الجهة السابقة. فالنقول هي نصوص صغيرة احتواها النص الأساس، ولأصحابها الحقّ فيها، إضافة – بداهة – إلى الضرورة العلمية التي تتجلّى في ما قد يكون نال هذه النقول من أقلام النُّسَّاخ وغيرهم، سهوًا؛ أو عمدًا.

والتوثيق – كما النقد – بالنظر إلى مجال حركته، نوعان:

- توثيق داخلي.
- توثيق خارجي.

وإنما كان هذا التقسيم على أساس أنك مع التوثيق الداخلي تتحرّك داخل النصّ نفسه، وما أسميه النصوص الموازية (خوارج النص)، ومع الخارجي تخرج من دائرة المعرفة بنوعيها (النص الأصل، والنصوص الموازية) إلى الوعاء (الكيان المادي: صنعته وتقاليده) والمصادر والمراجع ذات الصلة سواء بالنص،

أو بالوعاء. وثَمَّ تفصيل لعناصر التوثيق بأنواعه توقف عنده محمود مصري. على أن المنطلق في التوثيق يبدأ من النص (داخليًّا) وينتهي خارجيًّا، وهما متكاملان لا يمكن أن نستغني بأحدهما عن الآخر.

٤: قضايا التوثيق:

إن القضايا الرئيسة التي تحتاج التوثيق، هي:

- مفردات العنوان.
- اسم المؤلِّف بأجزائه المختلفة.
- النسبة بين العنوان والمؤلِّف.
- التوافق بين النص في مجمله والعنوان واسم المؤلِّف.
- النقول والاستشهادات التي يحتويها النص.
- تاريخ التأليف (إن كان موجودًا).
- تاريخ النسخ (إن كان موجودًا).
- مكان التأليف أو مكان النسخ (إن كانا موجودين).
- فاتحة، فاتحة النسخة.

هذا التفكيك الذي قمنا به للقضايا التي لا بدّ من توثيقها توثيقًا خارجيًّا هو تفكيك منهجي غرضه الدرس وإلا فإن القضايا تتداخل مصادرها، أعني أنه ليس هناك مصادر خاصة نوثّق منها العنوان فحسب، وأخرى نوثّق منها اسم المؤلِّف... إلخ، على أن ذلك لا ينفي أن تكون الكتب المصدرية مبنيّة على هذا الأساس أو ذاك، فندلف إليها من باب العنوان كما في كتاب **الفهرست**، أو **الكشف**، أو ندلف إليها من باب المؤلِّف، كما في كتب أسماء الرجال (التراجم) وما أكثرها. وهذه مناسبة لنلحظ أن المصادر المبنية على أسماء الرجال أكثر، وذلك يرجع إلى اهتمام الحضارة العربية الإسلامية بمسألة (السند)، فنحن -كما قال الإمام الشافعي- أُمّةُ السند. وأنتَ في مسألة النسبة في مواجهة هذين النوعين من المصادر، أعني أنك واجد الربط بين العنوان والمؤلِّف في نوعي الكتب، سواء كان ذلك عرضًا أو قصدًا.

وهذه وقفة عند القضية الأولى: مفردات العنوان، وسأكتفي بها بوصفها مثالًا.

ينبغي أن يقوم توثيق العنوان على أنه نَصٌّ ثابت، أو ينبغي أن يكون ثابتًا، لا يقبل الزيادة ولا النقص في كلماته ولا حتى في حروفه. كما أنه لا يقبل التغيير ولا التبديل أيضًا في كلماته ولا حتى في حروفه.

ونحن نعرف أن العناوين كثيرًا ما يزاد عليها ويُنْقَص منها، ويغيّر فيها ويبدّل، على أيدي النُّسَّاخ، عن وعي بسوء نيّة قصدًا إلى التزوير، وبحسن نيّة ربما اختصارًا، أو توضيحًا، أو تمييزًا ودفعًا للالتباس أو الاشتراك، أو سهوًا.

وهذه الأعمال كما يقوم بها النُّسَّاخ يقوم بها حتى المؤلفون المعاصرون أو اللاحقون وهم يذكرون أو يشيرون إلى كتاب ما. بل إن العنوان قد يرد بصور مختلفة في المخطوط نفسه، يرد بصورة على طرّة الغلاف، وصورة ثانية في فاتحة الكتاب، وصورة ثالثة في حرد المتن أو تقييد الختام، فما بالنا على أقلام الآخرين في كتبهم.

وواجب المحقِّق وهو ينظر في العنوان أن يرصد هذه الصور جميعًا، وينخلها، حتى يصل إلى الصورة التي أرادها المؤلِّف، ويحاول أن يوثّقها، وأن يضع في حسبانه أسسًا عامة غالبة، من مثل:

- أن العنوان الأطول أقرب إلى الصدق، وذلك لأن الزيادة في العنوان أبعد من النقص فيه (صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ)، (جامع الترمذي أو سنن الترمذي = الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل)، (تاريخ ابن خلدون = العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر).

- أن اللواحق التكميلية التي هدفها التوضيح، أو النسبة، أو نحو ذلك، قد لا تكون من وضع المؤلِّف، بل ممن جاء بعده (الإيضاح العضدي، الإيضاح في النحو).

- أن الصورة التي وردت عند المتقدم المعاصر للمؤلِّف أو القريب منه زمنًا أوثق من غيرها.
- أن العنوان المتميّز أو المستقلّ مقدَّم على العنوان المتكئ على غيره أو التابع لغيره، على الرغم من ذيوع هذا النوع الأخير وصيرورته على الأقلام والألسنة (شرح الإيضاح = الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع).

وبالمناسبة فإن بعض الكتب قد تكون بلا عناوين، فمؤلفوها لم يسموها. ولعل من أمثلة ذلك (كتاب سيبويه)، و(التكملة) لأبي علي الفارسي.

وعلى المحقِّق الذي يريد أن يوثق (اللاعنوان) هذا أن يتنبه إلى ذلك وينبّه عليه.

ولا يُظنّ أن في كلامنا هذا نوعًا من الترف الفكري، فقد يترتب على اعتماد عنوان أو إزاحته القول بأن ما عرفه الناس على أنه كتابان إنما هو كتاب واحد (الإيضاح والتكملة) أو العكس.

المحاضرة السادسة: قراءة النص

د. حسن أحمد العثمان

لكي تتمكّن من استكشاف النصّ المخطوط، وقراءتِه قراءةً صحيحةً، وإقامتِه، وتقديمِه سليمًا، أو أقرب ما يكون إلى السلامة، تتوجّب عليك أمور أربعة، وهي:

الأمــر الأول: استحضارُ مستوياتِ قراءة النصّ، والوفاءُ بالتزاماتها وقضاءاتها.

الأمــر الثــاني: معرفةُ مكتبة النصّ وعلاقاته النصّية، وأنواع ومنازل هذه العلاقات.

الأمـر الثالـث: معرفةُ خوارج النصّ، وفرق ما بينها، وحسن التعامل معها، والإفادة منها.

الأمر الرابع: الإحاطةُ بتقاليد النِّساخة، وتقاليد النُّسَخ.

وسوف نخصّص هذه المحاضرة لقراءة النصّ.

١: مســتويات قــراءة النــصّ المخطوط ثلاثة: قراءة سابقة، وقراءة مرافقة، وقراءة لاحقة.

أمّـا القـراءة السـابقة، فهي القراءة السابقة لابتداء النسخ، وهي ثلاثة أنواع: قراءةُ استكشاف، فقراءةُ استنطاق، فقراءةُ تقييد.

أما قراءة الاستكشاف فأنواع كذلك، وهي:

- قراءة إقامة صداقة مع خط الناسخ، أو خطوط النسخ.
- وقراءة إقامة صداقة مع صاحب النصّ: ثقافته، زمانه، مكانه، لغته، أسلوبه، فكره، منهجه، شيوخه وتلامذته، مصنّفاته.
- وقراءة إقامة صداقة مع النصّ نفسه، وهذه خطوات، وهي:
- قراءة استكشاف مادة النصّ، وموضوعاته وأبوابه ومسائله، ومنهجه في ترتيبها وعرضها.
- وقراءة استكشاف ما تكرّر وروده من المسائل أو غيرها، مما يوضح بعضُه بعضًا.
- وقراءة معرفة أخوات النصّ من تآليف صاحبه ممّا ورد داخل النص.
- وقراءة معرفة سائر عائلة النصّ ومصادره ممّا ورد داخل النصّ.

وأما قراءة الاستنطاق: فاستصحابُ مقاصد النص، والوعيُ بمادته.

وأما قراءة التقييد:

أ - فأن تقيّد ملاحظاتك حول كيفيات رسم الناسخ للأحرف، وبالأخصّ ما يشكل ويلبس عنده، مما اختصّ به الناسخ من طريقة رسم.

ب - وأن تقيّد كل المواضع التي استشكلت عليك ممّا عسُرت قراءته.

ج- وأن تقيّد ما تراه في النص، من السابق واللاحق، مما يوصل، أو يمكن أن يوصل، إلى تبيّن رسم لفظة ما، ويعين على قراءتها.

د- وأن تفهرس للمسائل المتكرّرة التي توضح بعضها البعض، وتعين في حلّ مشاكل قراءة النص.

هـ- وأن تفهرس كذلك للأساليب المتكرّرة التي توضح بعضها البعض، وتعين في حلّ مشاكل قراءة النص.

- **وأمّا القراءة المرافقة**: فهي القراءة التحقيقية، وهي أربع مراحل:

أ- قراءة نَسخ ب- قراءة تحرير وتقويم ج - قراءة توثيق د - قراءة تعليق.

- **وأمّـا القــراءة اللاحقــة**: فهي قراءتان: أ - قراءة دراسة ونقد ب - قراءة تكشيف.

٢: أهم دواعي وقوع ما تُـشـكِلُ قراءتُه:

١. غرابة مادة النص.

٢. غرابة لغة النص.

٣. غرابة لغة المصنّف

٤. جهل وعبث النساخ.

٥. خلوّ النسخ من الضبط.

٦. شيوع الضبط غير الصحيح.

٧. تنازع النسخ في الضبط.

٨. عبث عوادي الزمان وتطاوله بالنصّ.

٩. قلّة، أو ندرة، أو عدم، المسعف والمعين من المصادر في دفع اللبس، ورفع المشكل.

١٠. عدم الوقوف على العلاقات النصية بين النصّ وما سواه من كتب فنه، وتعسّر الوصول إلى مكتبته.

١١. تفرّدُ النسخة الخطية، أو ندرةُ النسخ، أو سقمُها.

١٢. إن كثرةَ النُّسخِ المعتمَدة في التحقيق تشبهُ ما سمّاه أبو منصور الثعالبيُّ: تحسين القبيح وتقبيح الحسن، أعني: كثرةُ النسخِ خطرٌ بقدر ماهي أمانٌ من الخطر، فعليك ألّا تتّخذَ منَ النُّسخ إلا بقدرَ ما يُقيم نصَّك، فكثرة النسخ تؤدي التحيّر.

١٣. ومن أهمّها وأغربِها توهُّم الخطأ فيما هو صحيحٌ في نفسه، مستقيمٌ في سياقه، ومرجعُ مثل هذا متعدّد متنوع، وليس من أبرز مظاهره جهل المحقّق.

١٤. ومنها أيضًا كثرة التقسيمات والتفريعات، وصعوبة إرجاع كلّ نوع إلى جنسه، وكلّ قسم إلى نظيره، فيحصل اللّبس، ويقع الخلط في مرجع كلّ نوع، فيُتوهَّم الخطأ.

٣: أهمُّ صورِ مشاكل إقامة النصِّ:

١. وجودُ نسخة وحيدة أيّا كان وصفُها، فإذا انضم إليها خلوّها من الضبط، أو شيوع الضبط فيها مع شيوع الخطأ فيه، أو كثرة الطمس، ازداد الأمر صعوبة.

٢. وجود نسختين جيدتين، أو أكثر، لا مفاضلة بينهما، مختلفتين في الضبط، وكلا الضبطين صحيح.

٣. وجود نسختين جيدتين، أو أكثر، لا مفاضلة بينهما، مختلفتين في الضبط، ولم تسعف المراجع في توثيق هذين الضبطين.

٤. وجود نسختين جيدتين، أو أكثر، لا مفاضلة بينهما، مختلفتين في الضبط، وضبط مراجع التوثيق مختلف عن ضبطهما.

٥. وجود نسختين، أو أكثر، أيّا كان وصفهما، وقد خلتا من الضبط، ولم تسعف المراجع في تعيين الضبط الصحيح.

٦. وجود نسختين، أو أكثر، أيّا كان وصفهما، وقد خلتا من الضبط، ولم يتوصّل إلى ما يسعف في الضبط.

٧. وجود نسختين سيئتين، أو أكثر، كثيرتي الخطأ في الضبط، مختلفتي الضبط، وما بين أيدينا ممّا يلبس ضبطه، ولم يتوصل إلى ما يسعف في الضبط.

٨. وجود نسخ كثيرة الضبط، لا يطمأن إلى ضبطها، وقد اختلف الضبط فيها جميعها، ولم تسعف المراجع في تعيين الضبط الصحيح.

٩. وجود نسخ كثيرة الضبط، لا يطمأن إلى ضبطها، وقد اختلف الضبط فيها جميعها، ولم يُتوصّل إلى مراجع فيها ذكر ما اختُلف في ضبطه.

١٠. وجود نسخ كثيرة جيدة، يُطمأنّ إلى ضبطها، وقد اختلف الضبط فيها جميعها، وضبط ما في مصادر التوثيق مختلف عن ضبط جميعها.

١١. وجود نسخة، أو اثنتين، أو أكثر، وقد عبثت بها عوادي الزمان، وأساء إليها تطاوله، ولم تسعف المراجع، ولا المظانّ، في تلمّس القراءة الصحيحة.

١٢. وجود نسخة، أو اثنتين، أو أكثر، وقد عبثت بها أيدي المُلاّك، أو أيدي صبيانهم.

٤: أدوات المعالجة الموصلة إلى قراءة صحيحة للنصّ:

لا يمكن أن تقدِّمَ نصًا صحيحًا إلا إذا صحَّ النَّسْخُ وصحَّتِ المقابلةُ، ولن يَصحَّا ما لم تُستوفَ مقدِّماتُهما، ومن أهم مقدماتها القراءة الصحيحة للنصّ.

إن الحديث في أدوات المعالجة الموصلة إلى قراءة صحيحة للنصّ يمكن أن يُساق على سبيل الإجمال، أو على سبيل التفصيل.

- **أما إجماله فهو**: فيلخّصه قولنا: لا يمكن أن تنتج قراءة صحيحة من غير:

١. استصحاب مقاصد النصّ.

٢. والوعي بمادته.

٣. ومراجعة الروايات المتداخلة مع النصّ، أو بعبارة أخرى معرفة عائلته وعلاقاته النصية.

٤. وحسن توظيف ثقافة المحقّق، وثقافة التخصّص.

٥. واستجداء تجارب الآخرين قبل تجاربك، وفنون تحايلهم وفنون تحايلك.

٦. وجود أكثر من نسخة من كلّ عائلة.

- وأما تفصيله مرتبًا بحسب الأهمّ والأولى بالتقديم فهو:

١. استكمالُ جميعِ أنواعِ ومقتضيات القراءة السابقة لابتداء النسخ على ما مضى إيضاحه وتفصيله، والتي من أولها وأهمّها إقامة صداقة مع النساخ، ومع النص، ومع المصنف. وأنَّ إقامةَ هذه الصداقة لا تتأتَّى بقراءة واحدةٍ للنصّ، بل بالقراءات الثلاث، قراءةِ الاستكشاف، فقراءةِ الاستنطاق، فقراءةِ التقييد، على ما مضى تفصيله.

٢. التفتيشُ في النصّ وقراءتُه باعتباره وحدةً متكاملةً، فكثيرًا ما يوضح بعضُه بعضَه.

٣. التفتيش في سائر تصانيف المؤلف، فتآليفُه بمنزلة أبنائه، والأبناءُ كثيرًا ما يتشابهون.

٤. كي يقومَ بناؤك على أسس سليمةٍ فعليك أن تلاحقَ النسخَ الخطيةَ لنصِّك حتى تمسكَ بها كلِّها، أو بأغلبها، وليس صحيحًا أنْ تتوقفَ بعدَ العثورِ على عددٍ منها، ثلاثةٍ أو أربعةٍ أو أزيدَ من ذلك بقليل، ويجب أن تكون شديد الحرص للوصول إلى النسخ الأعلى إن لم تكن لديك..

٥. إدراكُ العلاقات النصية بين نصّك وغيره بأنواعها الخمسة عشر، كما سيأتي بيانه مجملًا.

٦. حسنُ توظيف خوارج النص بجميع أنواعها، على ما سيأتي بيانه مجملًا.

٧. حسنُ توظيف ثقافة المحقّق الخاصّة والعامّة، السابقة والمرادفة، ولكن حذار أن تخدعك.

٨. حسنُ إدراك تقاليد النساخة، وتقاليد النُّسَخ.

٩. حسنُ الوقوف على مذاهب ومناهج المؤلفين والنساخ في الضبط، وكذا في الرسم.

١٠. حسنُ الوقوف على أنواع الخطوط وفرق ما بينها، وكيفية رسم الحروف في كلٍّ منها.

١١. الاطّلاعُ على تجارب أساتذةِ المحقِّقين، والاستفادةُ من كتاباتهم في هذا الخصوص، وعلى الأخصّ معالجاتهم لما شابه ما أنت فيه.

١٢. حسنُ التحايل واستجداء الفطانة، وتوضيح ذلك:

أ - إذا صعُب عليك ضبط شاهد شعري، أو لفظ ما، أو تركيب ما، وعسُر عليك الوصول إليه بالطرق المعتادة، فتحايل عليه بألفاظه فانظر هل من ألفاظه ما يصنَّف في الغريب، أو النبات، أو العقاقير، أو المعرَّب والمولَّد والدخيل، أو المذكَّر والمؤنَّث، أو الأضداد، أو المؤنَّثات السماعية، أو المقصور والممدود، أو ما جاء بالواو والياء، أو البلدان، أو الآبار، أو المياه، أو الأعلام، وهكذا، فلكلّ نوع من هذه وما أشبهها تصانيفه الخاصة به.

ب - أو تحايل عليه بمعناه فانظر هل معناه في الوقوف على الأطلال، أو النسيب، أو الغزل، أو المدح، أو الهجاء، أو أيام العرب، أو المطر، أو الرياح، أو الخيل، أو الماعز والشاء، أو السلاح، أو النكاح، أو ما شابهها، ففي كلّ واحد من هذه وما أشبهها تصانيف خاصة به كذلك.

ج - وإن لم تسعفك النسخُ، ولا السياق، ولا المعاجم، ولا المظانّ المتبادَرة، فاحتل على ألفاظك بموضوعها، وتذكّر مثلًا:

- أن من معاجم اللغة ما صُنِّف بحسب الموضوعات، لا بحسب الجذر.
- وأن من المصنّفات الحديثية ما وُضع ورُتِّب بحسب الموضوعات كذلك.
- وأن هناك تصانيف خاصة بالتطفيل والطفيليين تجد فيها علاج ما أشكل مما له صلة بها.
- وأنك قد تجد في كتاب البخلاء مثلًا ما يرفع إشكالًا يتعلق بألفاظ الطعام وما يتعلق بالموائد والولائم.
- وأن كثيرًا مما أشكل قد تكون له تصانيفه الخاصّة به: كالحدود، والتعريفات، والمصطلحات، والأوائل والأواخر، والفروق اللغوية، والفروق النحوية؛ والعقدية؛ والفقهية، والألوان، وبقية الأشياء، والثياب، وأغاني ترقيص الأطفال، والعققة والبررة، والصداقة والصديق، والبرصان والعميان والحولان والعرجان والفساق والمجان، والموازين والمكاييل والمساحات،

وألفاظ النقود والمصكوكات، والمراسلات والمكاتبات، وأخلاق الملوك والوزراء.

- ولا تنس، في الشواهد الشعرية مثلا، أن تتلمّس ما لو كان الشاهد ممّا يرجع إلى الضرائر، فالتمس رفع إشكاله في كتب الضرائر.

١٣. وعليك وأنت تقرأ أن تكون حاضرَ الذهن، مستيقظَ القلب، صافيَ البال والخاطر، وقدّم الشكّ على اليقين فيما استرابك، فالواقع أن القارئَ والناسخَ لا يقرأ إلا جزءًا من الكلمة ويكملُ الباقيَ بالحَدْس والتخمين.

١٤. وعليك إن استوقفَك لفظٌ، أو استرابَك تركيبٌ، وخصوصًا إن لم تكن بين يديك نسخةُ المصنف أو ما هي بمنزلتها، ولم تسعفك النسخُ أو غيرُها، أن تقدِّم الشكَّ على اليقين، فالله وحده هو العالمُ بموقع نسخِك من شجرة نسبِ النصّ، مِن حيثُ ترتيبُ تفرُّعِها عمّا قبلها من النسخ، وقديمًا قال الجاحظ في كتابه الحيوان في المخطوط إذا نُسخ، ثم نُسخ، ثم نسخ: «ثم يصيرُ هذا الكتاب بعد ذلك نسخةً لإنسان آخر، فيسير فيه الورَّاقُ الثاني سيرةَ الورَّاقِ الأول، ولا يزالُ الكتابُ تتداولُه الأيدي الجانيةُ، والأعراضُ المفسدةُ، حتى يصيرَ غلطًا صِرْفًا، وكذبًا مصمتًا»، وقال الأخفش: «إذا نُسخ الكتابُ ولم يُعارَض، ثم نسخ ولم يعارض، خرج أعجميًا صرفًا».

١٥. وعليك أيضًا، إن استوقفَك لفظٌ، أو استرابَك تركيبٌ، أن تستنطقَ السياقَ، فالسياقُ بقدر ما يرشدُك إلى الصواب يشجّعُ الناسخَ على الخطأ، فإنْ تنبّهتَ إلى أنَّ سياقك من هذا النوع في الموضع المشكل سهُلَ عليك الوصولُ إلى الصواب، وإليك توضيح ذلك:

أ - جاء في رسالة بيان أن أسماء الله تعالى توقيفية لابن كمال باشا هذا النصُّ: «فإطلاق الخادع المفهوم من قوله تعالى ﴿وهو خادعهم﴾ خارج عن المبحث». جاء في نسخة حسن باشا: (فإطلاق الخارج)، وهذا خطأ شجّع ناسخَه عليه مجيءُ كلمةِ (خارج) في السياق ذاته بعد كلمات فقط، كما رأيت.

ب - جاء في الرسالة السابقة ذاتها: «ليس الكلام في الأسماء الأعلام الموضوعة في اللغات، لأن منشأ القول بالإشكال المذكور الغفولُ عن الكلام المزبور».

جاء في نسخة جامعة طوكيو: لأن منشأ (الغفول)، والذي شجّعَ الناسخَ على الخطأ مجيءُ كلمةِ (الغفول) بعدها في السياق نفسه.

١٦. فإنْ لم يسعفْك السياقُ، ولا النسخُ، ولا غيرُهما:

أ- ارجع إلى الفهرس الذي وضعتَه وقتَ قراءةِ التقييد، فلعلّ هذا أحدُ مفرداتِه ومواضعه.

ب- فتّشْ نصَّك واستنطقْ حروفه، وبخاصة في السياقات اللغوية المشابهة، والمسائل العلمية المناظرة، واستجلبْ تلك الصداقة التي أقمتها مع خطّ الناسخ، ومع النصّ كذلك، فقد قالوا: عليك التفتيشُ في النصّ وقراءتُه باعتباره وحدةً متكاملةً، فكثيرًا ما يوضِّحُ بعضُه بعضَه، فقراءة النصِّ باعتباره وحدةً متكاملةً يقودُ إلى تصحيح بعضِه البعض.

ج- استحضرْ ثقافتَك الخاصّةَ، ولكنْ حَذارِ من أن تخدعك.

١٧. إذا كانت بين يديك نسخةُ المصنف، أو ما هي بمنزلتها، وصرتَ على يقين أنّ لفظةً فيه، أو تركيبًا ما، خطأ لا يَحتمل الصحةَ بوجه من الأوجه، وقد أجمعت النسخُ عليه، فعليك أن تتذكّر أن الخطأ على أنماط، وليست طبيعة التعامل معها واحدة، وهذا قد يفيدك في تلمّس القراءة الصحيحة، وسيأتي تفصيل ذلك في الحديث في النسخ والمقابلة.

١٨. لا تعجل إلى التخطئة كيلا تقع في الخطأ:

أ- لأنك في البدايات قد تتوهّم أن رسمًا ما خطأ، ويأتي لاحقًا ما يتبين لك به أن ما خطّأته كان صوابًا.

ب- ولأنك أيضًا قد تتوهّم أن تركيبًا ما من تراكيب المصنّف، أو لغة هو عليها، أو أسلوبًا انتهجه؛ خطأ، ثمّ يتضح لك لاحقًا أنّه صحيح، وأنه شائع في كتابه في مواضع عديدة.

ج- ولأنك قد تحسب المصنّف قد وهم في مسألة ما، أو مذهب ما، أو رواية ما، ثم يأتي لاحقًا ما يوضح لك أنه ليس بواهم، وهذا مرة ثانية يوضّح ما سبق أن بينته من أهمية القراءة التقييدية من جملة أنواع القراءات الثلاث السابقة للنسخ.

١٩. ولا تتجنَّبْ نسخك غير المعتمدة في التحقيق فكثيرًا ما تكون الدليل الوحيد إلى القراءة الصحيحة.

٢٠. ولا تنس الاستعانة بمن تتحقّق فيه شروط الاستعانة، على ما سيأتي بيانه عند الحديث في النسخ والمقابلة، وذلك:

أ- إنْ أدركتَ من نفسك أن تغفل في كثير من الأحيان، فتفوتك أمور.

ب- أو أنك ممّن يقرأ في كثير من الأحيان بقلبه لا بعينه.

ج- أو أنك ممّن ابتلي ببعض عاهات النسخ، والتي من بعضها سبق أو انتقال النظر.

د- أو أنك لست في زمان النسخ صافي الذهن مطمئن القلب مرتاح البال والخاطر.

هـ- أو أنك ممّن يصيبه الملل، والنص بين يديك ضخم.

٢١. وإذا اتفقت النسخُ كلُّها على قراءة معينة فلا يجوز تغييرُها إلا بدليل قاطع.

٢٢. إذا وجدتَ في النسخة الأصل لفظة أو نصًّا مغلقًا، ومقابله في نسخة أو في النسخ الأخرى لفظةٌ أخرى واضحةٌ، فينبغي ألا تنخدعَ بذلك، فتختارَ النصَّ الواضح، فكثيرًا ما يكون النصُّ الغامض هو الصحيح، وإنما عمد نساخ النسخ الأخرى إلى استبدالها حين عجزوا عن قراءتها.

٢٣. يرى برجستراسر أن النصَّ الأصعب هو الصحيحُ، وهذه القاعدةُ صحيحة إلى حدٍّ ما، وليست على إطلاقها.[١]

٢٣- أنت محتاج إلى معرفة العروض، وإلّا أثبتّ كثيرًا من الشواهد مختلّة عروضيًا.

- وإن معرفتك ببحور الشعر تساعدك على تلمّح القراءة الصحيحة للكثير من الشواهد التي تصعب قراءتها.

- ثم إن إخضاعك الشاهد الشعري لما تقتضيه الأقيسة من وصل همزة الوصل وقطع القطع، وصرف المصروف ومنع الممنوع، مع عدم إدراك ما يجوز

١ انظر أصول نقد النصوص، ص٨٦.

وما لا يجوز للشاعر في الضرورة هو من أهم أسباب شيوع الخطأ في إقامة الشاهد الشعري، وتوضيح ذلك:

- **المثال الأول** (من الطويل):

إن المرء ميتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغَى عليه فيخذلا

معرفتك بالعروض ترشدك إلى أنّ (إن) هنا هي الخفيفة الساكنة، وليست المشدّدة، وحركت بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين، وكذا (ميتا) ساكن الياء، وليس (ميّتًا) بالتضعيف، وأيضا (ولكن) هي كذلك ساكنة النون، وكسرةُ هاء (عليه) مشبعة ياءً، ولو كنت شدّدت نون (إن) أو نون (لكن)، أو ياء (ميتًا)، أو أشبعت هاء (عليه)، لو فعلتَ واحدةً فقط من هذه الأربعة اختلّ وزن البيت، ولو فعلتَها كلّها لأجرمْتَ في حقّ الشاهد الشعري، وعليه فأنت ستضبطُ البيتَ هكذا:

إنِ المَرْءُ مَيْتًا بانْقضاءِ حياتِهِ ولكنْ بأَنْ يُبْغَى عليه فيُخْذلا

إنِلْ مَرْ ءُمَيْ تَنْ بِنْ قِضَاءِ حَيَاتِهِي ولاكِنْ بِأنْ يُبْغَا عَلَيْهِ فَيُخْ ذَلَا

فعولن مفاعيلن فعولُ مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولُ مفاعلن

- **المثال الثاني** (من الطويل):

أخو بيضاتٍ رائح متأوّب رفيق بمسح المَنْكِبَيْنِ سبوحُ

إن معرفتك بالعروض ترشدك إلى أن (بيضات) محرّكة الياء مفتوحتَها، وليست ساكنتها، مع أن هذا هو الأصل، وهذه بضميمة المعرفة الصرفية، وكذا (سبوح) يجب أن تكون خفيفة الباء مثل صَبُور، وليست مضعفتها مثل (دَبُّور)، أو مثل (قُدُّوس)، ولو كنت أسكنت ياء (بَيضات)، أو ضعّفت باء (سبوح) لاختلت زنة البيت، وعليه فأنت ستضبط البيت هكذا:

أخو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

والشاهد من الطويل، وضربُه محذوف، وتفاعيلُه:

أخوبَ يضاتن را ئحن مُ تأو وبو رفي قن بمس حل منْ كبيْنِ سَبُوحو

فعولُ مفاعيلن فعولُ مفاعلن   فعولن مفاعيلن فعولُ فعولن

- **المثال الثالث** (من البسيط):

هجوتَ زبان ثم جئتَ معتذرا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

معرفتك العروضية تقتضي أن يكون (زبّان) هكذا مضعّف الباء، وليس خفيفها مثل (أبان)، وتقتضي المعرفة الصرفيةُ والنحوية بالتالي أن يكون (فعلان) ممنوعًا من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ولو جعلتَه (فعّالًا) لصرفته، ولو صرفته مثقّلا الباءَ أو مخفّفها اختلت زنة البيت، ومثلُه (لم تهجو) بإثبات الواو، على الرغم من كونه مضارعًا معتل الآخر مجزومًا، إذ الثقافة العروضية، والمعرفة بضرائر الشعر كذلك تقتضيان إثبات الواو، ومعرفتك بالرسم أيضًا، ألّا تشبع كسرة عين (تدع) ياءً، على الرغم من كونها مشبعةً عروضيًّا، وعليه فأنت ستضبط البيت هكذا:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمّ جِئتَ مُعْتذرًا   مِن هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

والشاهد من البسيط، وتفاعيله:

هجو تزب بانثم مجئ تمع تذرن   من هج وزب بانلم تهجو ولم تدعي

متفْعلن فاعلن متفْعلن فعلن   مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن

٢٤. وفي الختام: لا يغني شيء في تلمّس قراءة صحيحة ما لم يكن المتصدي للتحقيق ممتلكًا أهلية التصدي له.

المحاضرة السابعة: مقابلة النص

د. حسن أحمد العثمان

لا يمكن أن تقدِّمَ نصًّا صحيحًا إلا إذا صحَّ النَّسْخُ وصحَّتِ المقابلةُ، ولن يَصحَّا ما لم تُستوفَ مقدِّماتُهما، ولأنَّ المقابلةَ مرحلةٌ لاحقةٌ مترتبة على تمام النسخ وصحَّتِه، فسأبدأ بالسابق.

١: عملية النسخ:

لعملية النسخ مراحل ثلاثة: قبلَها، وأَوانَها، وبعدَها قبلَ المقابلة، ولكل واحدة من هذه الثلاثة ضوابط وخصائص ومقتضيات.

(أ) **أما التي قبلَها**: فضوابطُ وخصائص ومقتضيات مستحقَّةٌ، وأمورٌ يجب أنْ تستوفيَها وتستذهنَها وتعيَها قبلَ الشروع في النسخ، وهي:

١- كي يقومَ بناؤك على أسس سليمةٍ فعليك أن تلاحقَ النسخَ الخطيةَ لنصِّك حتى تمسكَ بها كلِّها، أو بأغلبها، وليس صحيحًا أنْ تتوقفَ بعدَ العثورِ على عددٍ منها، ثلاثةٍ أو أربعةٍ أو أزيدَ من ذلك بقليل.

٢- وعليك أنْ تعرفَ أوصافَ ومنازلَ جميعِها، ما استطعتَ حوزَه وما لم تستطع، وهذا لا يتأتَّى للمحقِّق إلا بعدَ أنْ يتحرَّرَ لديه مصطلحُ النسخةِ الأصلِ، والأمِّ، والنمطِ الأعلى، والجيدةِ، والسقيمةِ، والعائلةِ الواحدةِ للنسخ، والعوائلِ المختلفةِ، وما يجبُ اعتمادُه منها، وما يجبُ إهمالُه، وما يُستأنسُ به ويُحتكمُ إليه عند تنازعِ النسخِ المعتمدةِ.

٣- إذا عرفتَ عوائلَ نُسخِك التي صارت بين يديك فعليك أنْ تعتمد نُسخًا من عوائلَ مختلفةٍ، فنسختان من عائلة واحدة كنسخة واحدة، ونُسخٌ من عائلة واحدة كذلك كنسخةٍ واحدةٍ، خطأُ أولاها كخطأ عاشرتها، وصوابُ أولاها كصواب عاشرتها.

٤- نسخةٌ من عائلة مختلفةٍ، وإن كانت متأخرةً، أنفعُ من نسخةٍ ثانية من عائلةِ النسخةِ الأولى، وإن كانت أقدمَ منها.

٥- ليس بالضرورة أنْ تكون نسخةُ المصنف، أو تلميذِه، هي النسخةُ الوحيدةُ للمصنف أو لتلميذه، فقد يكون المصنفُ قد انتسَخَ كتابَه أكثرَ من مرة، وتكونُ النسخُ المتأخرةُ أجودَ وأزيدَ وأصحَّ من المتقدمة، وتكونُ النسخةُ التي بين يديك هي المتقدمةُ، وقديمًا قالوا: إنَّ أصحَّ النسخِ المتعددةِ عن المؤلف آخرُها، وهذان مثالان لتوضيح ذلك:

أ- روي أنَّ البخاري رحمه الله أقرأ كتابَه ما لا يقلُّ عن ثلاث وعشرين سنةً، ولهذا قُدّمت رواية محمد بن يوسف الفربري (ت**٣٢٠**هـ) على غيرها من روايات الصحيح، لأن الفربري قد سمعه من البخاري مرتين آخرهما سنة **٢٥٢**هـ، ومعلوم أن البخاري قد توفي سنة **٢٥٦**هـ.

ب - ولهذا أيضًا قُدِّمتْ روايةُ يحيى بن يحيى الليثي (ت **٢٣٤**هـ) للموطأ على ما سواها من الروايات، وعُدَّتْ أوفى رواياتِه، وأكثرَها مطابقةً له، لأنَّ الليثيَّ رحل إلى مالك للسماع منه في السنة التي مات فيها مالك، وكان مالكٌ قد أقرأ كتابَه ما لا يقلُّ عن عشرين سنةً، قال ابن عبد البر: «ويحيى آخرهم عرضًا، وما سقط من روايته فعن اختيارِ مالكٍ وتمحيصِه»[١].

٦- نسخةُ المصنّف لا تُغني عمّا سواها من النسخ، ومن باب أَولى ألّا تغنيَ نسخةُ تلميذِه، في حال فُقدتْ نسخةُ المصنّف.

٧- في حال وقفتَ على أكثر من نسخة للمصنف، أو أكثر من رواية لكتاب ما، وليست النسخةُ الثانية أو الرواية الثانية مستوى ثانيًا أو إبرازةً ثانيةً، فيجبُ اعتمادُ آخرِها.

١ التمهيد لابن عبد البر، ١/ ١٠٠.

٨- إنَّ المستوى الثانيَ للنصّ، وكذلك الإبرازةُ الثانيةُ، ليس نسخة ثانية، بل هو كتابٌ ثانٍ.

٩- إن كثرةَ النُّسخ المعتمَدة في التحقيق تشبهُ ما سمّاه أبو منصور الثعالبيُّ: تحسين القبيح وتقبيح الحسن، أعني: كثرةُ النسخ خطرٌ بقدر ما هي أمانٌ من الخطر، فعليك ألّا تتخذَ منَ النُّسخ إلا بقدر ما يُقيم نصَّك.

١٠- إنَّ الأربعة مقدارٌ جيدٌ، وما فوق الخمسة تزيُّدٌ، والنسخُ الجيادُ ممّا سوى المعتمَداتِ لا ترمى، بل تُترك للاستئناس بها والاحتكامِ إليها حين تنازعِ النسخِ المعتمدة، وتعذُّرِ المرجِّحِ بينها.

١١- الوعيُ بمادة النصِّ.

١٢- اعتمادُ نسخةٍ لتكون هي النصُّ المستنسَخُ وفقَ ضوابط وأصول الاختيار.

١٣- الاطّلاعُ على تجارب أساتذةِ المحقَّقين، والاستفادةُ من كتاباتهم في هذا الخصوص.

١٤- الوقوف على مناهج وطرقِ النسخ، ومشاكلِها، وكيفيةِ معالجتها والتغلّبِ عليها.

١٥- إنَّ ما قبلَ آخرِ خُطواتِ ما قبلَ النسخ، وهي مع الخطوة الأخيرة أهمُّ الخطوات على الإطلاق، أو من أهمِّها، هي إقامةُ صداقةٍ مع النصِّ قيدِ التحقيق، ومع خطوط النسخ، وبخاصة النسخة الأعلى التي قرّرتَ اعتمادَها النصَّ المستنسَخَ منه، ومع المصنِّفِ كذلك.

١٦- إنَّ إقامةَ صداقةٍ مع النصِّ، ومع خطِّ الناسخ، وبخاصة ناسخ النسخة الأعلى، لا يتأتّى بقراءة واحدةٍ للنصّ، بل هي قراءاتٌ ثلاث، قراءةُ استكشاف، فقراءةُ استنطاق، فقراءةُ تقييد، وهذه القراءات الثلاثة مقدمات للنسخ، بخلاف قراءة التحقيق، وبخلاف قراءة الدراسة والنقد والتكشيف، على ما مر معناها سابقًا.

١٧- الإيمان التامُّ أنه لا يمكن أن تنتج قراءة صحيحة من غير:

أ- استصحابِ مقاصد النص ب- والوعيِ بمادته ج- ومعرفةِ عائلته وعلاقاته النصية د- وحسنِ توظيف ثقافة المحقّق وثقافة التخصّص هـ- واستجداءِ تجارب الآخرين قبل تجاربك.

١٨- الخطوةُ الأخيرةُ اعتمادُ طريقةٍ ومنهجٍ للنسخ من جملة المناهج والطرقِ التي وقفتَ عليها من كتابات وتجارب المحقّقين، ولا تخدعنَّكَ نفسُك فتقول: سأبدأ بالنسخ كيفما اتفق حتى أستقرَّ بعد شيء من الممارسة والمعاناة على الطريقة التي تناسبني، فلا يصحُّ أن تجعل النصَّ ميدانًا للتدرب والتعلم.

(ب) وأما ما يرافقُ النسخَ:

قبل أن تعزم على الشروع في النَّسخ عليك أن تكون قد استكملتَ ضوابطَ وخصائص ومقتضياتِ ما قبلَ النسخ، وعليك في الوقت نفسِه أن تستحضرَ ضوابط ما يرافق النسخ، وهي:

١- الاستنساخُ من النسخة الأعلى، وإنْ لم تكن نسخةَ المصنف، أو نسخةَ تلميذه، أو ما هي بمنزلتهما، وليس من النسخة الأوضحِ خطًّا أو الأجملِ خطًّا.

٢- على المحقّق أنْ يلتزمَ بنصّ النسخة الأعلى، ولا يجوز له أن يمزجها بغيرها، ولا أن يتحوَّلَ عنها إلا لغرض تبيّنِ قراءةٍ ما لم تتبينْ لك قراءتُه بحال من الأحوال، فاستعن بالنسخ الأخرى، وبما يعينك من خارج النسخ، والتزم بوضع ملاحظةٍ عند هذا الموضع لمراجعته ومقابلته فيما بعد، لأنَّ وقتَ إثباتِ قراءةٍ ما واعتمادَها لم يأتِ بعدُ.

٣- وعليه أن يتنبّهَ هنا إلى موضوع الإملاءات المتعدّدة للنص، فعليه أن يلتزم بإملاءة معينة، ومثلُها النسخُ الحديثية، والرواياتُ المختلفة.

٤- ليس منهجًا مقبولًا ولا صحيحًا ما يراه بعضُ الباحثين، ومنهم الدكتور عبد المجيد دياب في كتابه **تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره**، أنه إذا لم توجد نسخةُ المؤلفِ فيُستحسنُ أنْ تَعتبرَ جميعَ النسخ التي بعدها أصولًا يُكملُ بعضُها

بعضًا، وعليك في هذه الحالة على هذا المذهب اختيارُ الصيغةِ الصحيحة وإثباتُها في صُلب النصِّ، ثم تُوضع فروقُ النسخِ في الحاشية.[١]

ويعيب هذا المنهجَ أمورٌ، وهي:

أ- إنَّ جميعَ ما سوى نسخةِ المصنف، أو تلميذه، أو ما هو بدرجتهما، ليس بمنزلة واحدة، بل هي على منازل يجب أن تُعتبر وتُحترم.

ب- هذا المنهجُ يعتمدُ مبدأَ التوفيق، أو التلفيق، بين النسخ، وهذا المبدأ لا يُعتمد على إطلاقه، بل له ضوابطُه، وهي أن تتساوى جميعُ النسخ في السوء أو في الجودة، ولا مرجِّحَ لإحداها على جميعها بحالٍ من الأحوال، ولا باعتبار من الاعتبارات، والواقعُ وفقَ منهجِ مَن يَعتبر أنَّ ما سوى نسخةِ المصنفِ بمنزلة واحدة أنها ليست بمنزلة واحدة، ففسد وبطل هذا المنهجُ من هذا الوجه.

ج- مَن يعتمد هذا المنهجَ يُقدِّم لنا نصًا وفقَ فهمِه هو للنص، ويُلزمنا بفهمه له، وليس بالضرورة أن يكون فهمُه صحيحًا، ولا أن تكون قراءتُه للفظة أو العبارةِ المشكلةِ سليمةً، ووالله لقد صدق القائلون: إنّ كثيرًا من النصوص تقدَّم وفقَ مقصودِ المحقّقِ، وليس وفقَ مقصودِ المصنّف.

١ وهذه الملاحظات والتقييمات حول ما يسمى "منهج الترجيح" أو "منهج النص المختار" رأي خاص بالمؤلف لا يمثل ما عليه مركز البحوث الإسلامية. ومنهج المركز في إثبات الصواب والخطأ مبين في **أسس تحقيق المتون** (مادة **١٣**) كما يلي:

عند عدم وجود نسخة نسخة المؤلف أو نسخة مقروءة على المؤلف لا يتخذ نسخة من النسخ أصلا بل يجب اتخاذ كلّ النسخ المعتمدة التي اختيرت حسب المعايير المشار إليها (مادة: **٦، ٩**) أصولا، ومن ثم يُعمَل على اظهار متن هو أقرب للنسخة المكتوبة من قبل المؤلف بواسطة منهج الترجيح (أو منهج النص المختار). هذا المنهج يعتمد على أساس الحفاظ على العبارات المشتركة بين النسخ المختارة؛ أما عند اختلاف العبارات فيعتمد على ترجيح التعبير الأصح وتصحيح الأخطاء من قبل المحقق.

وفي هذه الحالة يجب اختيار نسخة من النسخ المعتمدة للتحقيق للإشارة إلى أرقام ورقاتها وتكتب هذه الأرقام إلى جانب المتن. وجمل التعظيم والأدعية مثل "تعالى" و"صلى الله عليه وسلم" يجب درجها أيضا كما وردت في هذه النسخة المختارة للإشارة إلى أرقام الورقات. ولا تجب الإشارة إلى الفروق في مثل هذه الجمل بين هذه النسخة وبين النسخ الأخرى.

٥- انسخ بنفسك، وبمفردك، ولا تركنْ إلى غيرك ليساعدَك في النسخ، وإن كان ممّن يوصف بجودة النسخ ومهارة قراءة المخطوطات، لأنه قد يكون ممّن ابتلي ببعض عيوبِ وعاهات النساخ، والتي ليس من أقبحها سبقُ أو انتقالُ النظرِ، ثم إنّ هذا النصَّ أمانةٌ وضعتْ بين يديك، وأنت وحدَك المطالبُ بأدائها كاملةً على الوجه الأكمل الأتمِّ، ولكنْ لا بأس باستشارة من تثق به في هذا الميدان، بل هذا من أوجب الواجبات.

٦- لا تنس أن تجعل منسوخَك مفقّرًا، ولا تسردْه متتابعًا من غير تفقير.

٧- ولا تنس وأنت تنسخ أن تُديم النظرَ في اللحق المثبت في حواشي نسختك الأعلى، وحواشي غيرها، وتَوَثَّقْ ممّا هو من النص وما ليس منه، وما هو تصويبٌ أو غيرُه من متمّمات النص.

٨- عليك وأنت تنسخُ أن تكون حاضرَ الذهن، مستيقظَ القلب، صافيَ البال والخاطر، فالواقع أن القارئَ والناسخَ لا يقرأ إلا جزءًا من الكلمة ويكملُ الباقيَ بالحَدْس والتخمين.

٩- وعليك إن استوقفَك لفظٌ، أو استرابَك تركيبٌ، وخصوصًا إن لم تكن بين يديك نسخةُ المصنف أو ما بمنزلتها، ولم تسعفك النسخُ أو غيرُها، أن تقدِّم الشكَّ على اليقين، فالله وحده هو العالمُ بموقع نسخِك من شجرة نسبِ النص، مِن حيثُ ترتيبُ تفرُّعِها عمّا قبلها من النسخ.

١٠- وعليك أيضًا، إن استوقفَك لفظٌ، أو استرابَك تركيبٌ، أن تستنطقَ السياقَ، فالسياقُ بقدر ما يرشدُك إلى الصواب يشجعُ الناسخَ على الخطأ، فإنْ تنبهتَ إلى أنَّ سياقك من هذا النوع في الموضع المشكل سهُلَ عليك الوصولُ إلى الصواب.

١١- إنْ لم يسعفْك السياقُ، ولا النسخُ، ولا غيرُها:

أ- ارجع إلى الفهرس الذي وضعتَه وقتَ قراءةِ التقييد، فلعل هذا أحدُ مفرداتِه ومواضعه.

ب- فتّشْ نصَّك واستنطقْ حروفه، وبخاصة في السياقات اللغوية المشابهة، والمسائل العلمية المناظرة، واستجلبْ تلك الصداقة التي أقمتها مع خطّ الناسخ، ومع النص كذلك..

ج- استحضرْ ثقافتَك الخاصّةَ، ولكنْ حَذارِ من أن تخدعك.

د- استعنْ بمكتبة نصّك وعائلته، وقد سبق أن اتضح لك أنّ ممّا يسبق النسخَ معرفةُ العلاقات النصية. (راجع: المحاضرة السادسة)

١٢- إذا كانت بين يديك نسخةُ المصنّف، أو ما هي بمنزلتها، وصرتَ على يقين أنّ لفظةً فيه، أو تركيبًا ما، خطأ لا يَحتمل الصحةَ بوجه من الأوجه، وقد أجمعت النسخُ عليه، فماذا تصنع:[1]

أ- أول الأمور: المصنفُ بشرٌ، والبشرُ يخطئون، ومفهومُ قدسية النصّ أمرٌ له ضوابطُه، وليس على إطلاقه.

ب- وثانيها: الخطأ ليس نمطًا واحدًا، بل أنماطٌ، وفي التعامل معها منهجان:

أول هذيـــن المنهجـــين: أنْ تتركه على لفظه، سواء وقعَ في نصٍّ قرآني، أو حديثي، أو شعري، أو غيرها من أنماط الكلام المنقول، أو في كلام المصنف نفسه وإنشائه نفسه، وعلّلو ا لذلك بعلل:

أولاها: ليكون هذا أبينَ في الكشف عن حال المصنّف، ودقّته، وثقافته.

وثانيتها: أن الزمخشري روى في كتابه **ربيع الأبرار** أنه «قرئ على ثعلب من كتابٍ بخطِّ ابنِ الأعرابي خطأٌ فرَدَّه، فقيل: أفتغيره، فقال: دعوه ليكون عذرًا لمن أخطأً»، بمعنى: ليفهم اللاحقون أنه إن كان من بمنزلة ابن الأعرابي يخطئ، فمن باب أولى هم، فلا يستكبرون ولا يصرّون.

وثالثتها: ما علّل به القاضي عياض، قال: يترك ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضبيب عليه، فإن ذلك أجمع للمصلحة، وأنفى للمفسدة.[2]

ورابعتها: ما يرونه من قدسية النص، وليس من الجائز أن تغير فيه، وإنْ بيّنتَ ذلك، وأوضحتَ ما صنعتَ وغيّرت.

---

١ والمنهج الذي اتبعه المركز البحوث الإسلامية في الحالة المذكورة مبين في أسس تحقيق المتون (مادة **١٥**) كما يلي:

> في حالة تحقيق المتن بالاعتماد على نسخة المؤلف أو على النسخة التي قرئت عليه يجب الحفاظ في النص على الأخطاء الموجودة في النسخة الأم والإشارة إليها في الهامش (ما عدا الأخطاء التي ارتكبت في كتابة الآيات القرآنية).

٢ انظر الإلماع للقاضي عياض، ص**١٨٥**.

والمنهـج الثـاني: أننا نتعامل مع الخطأ بحسب أنماط نصوص وجوده، فالخطأ في النص القرآني يغيّر، ما لم يكن قراءة محتملة، وكذا الخطأ في الحديث والشاهد الشعري والمثل ما لم يكن رواية واردة، ومثله الخطأ النحوي ما لم يكن له وجه، ولو ضعيف، أما التصحيف أو التحريف الراجع إلى غفلة أو سبق قلم، وقد أجمعت باقي النسخ على الصواب فيه فلا يلتفت إليه.

١٣- لا تَجعلِ المقاطعَ المنقولةَ من النص إلى العقل طويلةً، فهذا من أشيع مسبِّبات الخطأ.

١٤- إن التحليل السيكولوجي لعملية النسخ دعا أحد علماء الفيلولوجيا، وهو دي روسو (Di Rosso)، إلى تمييز أربع عمليات في فعل الناسخ المعايِنِ تحدثُ في الوقت نفسِه، وهي: **١**- قراءةُ النص بعينيك **٢**- حفظُ النص في ذاكرتك **٣**- الإملاءُ الداخليُ من الذاكرة إلى اليد لنسخه ورسمه **٤**- تنفيذُ عمليةِ الكتابة. ولا بدَّ حين ممارسة أربع عمليات في الوقت نفسه من أن تُوقعَ ممارسَها في الخطأ. [١]

١٥- فإذا اجتمع مع ما بينتُه في النقطة السابقة من تراكب أربع عمليات في الوقت نفسه طولُ المقاطع المنقولة للذهن، وأن الواقع العلمي قد قرَّرَ أيضًا أن القارئَ والناسخَ لا يقرأ إلا جزءًا من الكلمة ويكملُ الباقي بالحدس والتخمين، كانت دواعي ومسبِّبات الخطأ أكثر وأقوى.

١٦- إنْ سألتني: هل أنسخُ كاملَ النصِّ، صغيرًا كان أو كبيرًا، قبل الشروع في عملية المقابلة؟

فالجواب: نعم، وذاك لأمور، بعضها يرجع للناسخ، أو النساخ، وبعضها يرجع للمصنِّف نفسه، وهذه الأمور هي:

أ- لأنك في البدايات قد تتوهّم أن رسمًا ما خطأ، ويأتي لاحقًا ما يتبين لك به أن ما خطّأته كان صوابًا.

ب- ولأنك أيضًا قد تتوهّم أن تركيبًا ما من تراكيب المصنف، أو لغة هو عليها، أو أسلوبًا انتهجه خطأ، ثم يتضح لك لاحقًا أنه صحيح، وأنه شائع في كتابه في مواضع عديدة.

١ انظر: علم المخطوطات والتحقيق العلمي لشوقي بنبين ص ٤٠.

ج- ولأنك قد تحسب المصنف قد وهم في مسألة ما، أو مذهب ما، أو رواية ما، ثم يأتي لاحقًا ما يوضح لك أنه ليس بواهم، وهذا مرة ثانية يوضّح ما سبق أن بيّنتُه من أهمية القراءة التقييدية من جملة أنواع القراءات الثلاث السابقة للنسخ.

١٧- ولو سألتَ أيضًا: هل أتجنَّبُ سائرَ النسخ إن كنت سألتزم نصّ النسخة الأعلى، ولا أنظر إليها إلا وقت المقابلة؟

فالجواب: لا، بل اجعل سائرَها يمينك وأدم النظر فيها، ولسوف تجدها نِعمَ المعين على حلّ كثير من صعوبات نسختك الاعلى.

(ت) وأمّا ما يَلحقُ عمليةَ النسخ ويسبق عملية المقابلة:

١- ضرورةَ أن تراجعَ بنفسك، وبمفردك أو بمشاركتك ومراقبتك ووجودك، كاملَ ما نسخته بيدك على كامل نسختك الأعلى التي انتسخت منها.

قال القاضي عياض: (فليقابلْ نسختَه من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا حتى يكونَ على ثقة ويقين من معارضتها ومطابقتها، ولا ينخدعَ في الاعتماد على نسخِ الثقةِ العارفِ دونَ مقابلةٍ، نعم، ولا نسخِ نفسِه بيده ما لم يقابل ويصحّح، فإنَ الفكرَ يذهبُ، والقلبَ يسهو، والنظرَ يزيغُ، والقلمَ يطغى).[١]

٢- وإنْ سألتَ: أفلا أستعين بأحدٍ؟

فالجواب: إن كان، ولا بدَّ، فبشروط ثلاثة، وهي على هذا الترتيب:

أولها: أن يكون يقظًا حذرًا لبيبًا.

وثانيها: أن يكون عارفًا من أهل هذا الفن، أو من أهل العلم.

وثالثها: أن يقرأ هو ما نسخته أنت، فيكون هذا كالعين الثانية، وتتبع أنت معه من المخطوط، فيكون هذا بالنسبة لك المراجعة الأولى.

٣- فإن قلتَ: ولم قدمتَ في هذه الشروط الثلاثة "اليقظ الحذر" على "العارف" المشارك؟

١ انظر الإلماع للقاضي عياض، ص **١٥٩**.

قلتُ: لأن يقظتَه وحذرَه لك، وقلةُ علمه لا تضرُّك ما دمتَ أنت يقظًا حذرًا مستوثبًا، أما العارفُ المشارك فعلمه له في غالب أحوال المراجعة، ولكن غفلته إن لم يكن يقظًا حذرًا، هي بالمطلق عليك.

٤- فإن قلتَ: ولم لا نستعين بالعالم اليقظ الحذر المستوثب؟

قلتُ: هاته ولك تُفّاحتان.

٥- وإن سألتَ: هل الاستعانة بأحد تتعيّن في بعض الأحوال؟

فالجواب: نعم، وسبق تعليله.

٦- وإنْ سألتَ: أيّ أحد أفضل وأصبر؟

فالجواب: زوجتك إن كانت ممّن تتحقّق فيه الشروط السابقة.

٧- وإن قلتَ: وما حكم نسخةٍ انتسختَها، ولم تراجعها على أصلك الذي نقلتَ منه.

قلتُ: أمّا أولًا فهي نسخة ساقطة علميًا، لأنها أضافت إلى أخطاء النسخ السابقة أخطاء نفسها.

وأمّا ثانيًا: فإنّ أهل العلم، وبالأخص في النسخ الحديثية، قد اختلفوا في صحّة الرواية عن الناسخ إن لم يقابل نسخته مطلقًا، لا بالأصل المنقول عنه ولا بغيره، بين مانع ومجيز ومشترط.

٨ - وإنْ سألتَ: وهل ترافقُ عمليةَ النسخِ عمليةُ المقابلة؟

فالجواب: لا، بل هما عمليتان منفصلتان، ولكنْ سبق أن بينتُ لك أنه عليك حين تصادف ما أشكلَ أو أعجزَ أن تستعين بغير نسختك من النسخ الأخرى أو من الأصول والمصادر للنصّ.

٢: عملية المقابلة:

١- المقابلة أنماط تترتّب اللاحقة فيها على السابقة، وهي:

أ- أن تقابل منسوخك بالأصل الذي نسختَ منه، بمفردك أو بمعونة أحد مع وجودك ومشاركتك، وقد مضى الكلام في هذا النوع.

ب- ثم تقابل نسخَك الأخرى، بمفردك أو بمعونة أحد مع وجودك ومشاركتك، واحدةً واحدةً، بنصّك الذي استنسخته من النسخة الأعلى، بعد تمام الاستيثاق منه، والاطمئنان إلى سلامته، مع كونِ جميعِ النسخِ تحت عينيك للاستئناس والتقاضي وقتَ الإشكال.

ج- ثم تقابل بمفردك ما كان مشكلًا في جميع، أو أغلب النسخ، بأصوله ومصادره للتوثق والتحقّق.

٢- وإذا اتفقت النسخُ كلُّها على قراءة معيّنة فلا يجوز تغييرُها إلا بدليل قاطع.[١]

٣- إذا وجدنا في النسخة الأصل لفظة أو نصًّا مغلقًا، ومقابله في نسخة أو في النسخ الأخرى لفظةٌ أخرى واضحةٌ، فينبغي ألا ننخدعَ بذلك، فنختارَ النصَّ الواضح، فكثيرًا ما يكون النصُّ الغامض هو الصحيح، وإنما عمد نساخ النسخ الأخرى إلى استبدالها حين عجزوا عن قراءتها.

٤- يرى برجستراسر أن النصَّ الأصعب هو الصحيحُ، وهذه القاعدةُ صحيحة إلى حدٍّ ما، وليست على إطلاقها.[٢]

٥- من المحقِّقين من يرى أن تعرض النسخ الأخرى واحدة واحدة على النسخة الأعلى، وليس على نسختك التي استنسختها أنت، فيكون هذا أدعى إلى التوثق ثانية من صحة قراءتك وانتساخك للنسخة الأعلى، على أن يكون نصّك المنتسخ تحت عينيك تنظر إليه كلما دعا إلى ذلك داعٍ.

٦- يجدر بنا أن نقابل كلّ النسخ بأصل واحد، هو نصّك الذي نسخته أنت، أو نص النسخة الأعلى، لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تدعو إلى الغلطات، وإني أفضّل كما سبق أن يكون الأصل الذي اخترناه أساسا للمقابلة هو النسخة المعتمدة أصلًا، وهذا أوثق من اختيار النسخة التي استنسخناها نحن من الأصل، وإن قوبلت عدّة مرات، لأن الاستنساخ لا يخلو من غلط.

١ جاء في **أسس تحقيق المتون** (مادة **١٦**) حول هذا الموضوع:

أما في المتون التي كونت عن طريق الترجيح فيجب مبدئيًا الحفاظ على الأخطاء المشتركة في جميع النسخ المستعملة ويتم الإشارة إليها في الهامش. أما الأخطاء الواضحة جدًّا فيمكن تصويبها من خلال اتفاق المحقّق ومحرّر التحقيق لدى مركز البحوث الإسلامية (مركز البحوث الإسلامية).

٢ انظر أصول نقد النصوص للبرجستراسر، ص**٨٦**.

أقصد هنا أنه لا يجوز أن نقابل النسخة الثانية مثلا بالأولى، والثالثة بالرابعة، ونكتفي بهذا.

٧- هل تقابل كاملَ نصِّك الذي استنسخته أنت، أو النسخة الأعلى، بكامل النسخة الثانية، ثم بكامل النسخة الثالثة، وهكذا؟

والجواب: لا، بل قابل كلّ فقرة مستقلّة بمفردها بجميع النسخ، فقرةً فقرةً ونسخةً نسخةً، وذاك لكي يبقى الذهن مستحضرًا صورةَ رسم كلّ نسخة، ويبقى العقل محيطًا بمادة الفقرة، على أن تكون الفقر صغارًا.

٨- وإن قلتَ: هل للمقابلة أصول وقواعد متّفق عليها بين أهل العلم، لا يحيد عنها حائد؟

فالجواب: لا، بل فيها آراء واجتهادات.

٩- وإن قلتَ: وهل لها طريقة هي المثلى في رأيك؟

فالجواب: كلُّ محققٍ يرى أن طريقته هي المثلى، والطريق المثلى في رأيي هي أن تقابل جميع النسخ فقرة فقرة مستعينًا بآخر معك، على ما مضى وصفه، وبُيِّن علله.

١٠- وإن سألتَ: هل من طريقة لهذه المقابلة المثلى بوجود هذا الآخر المساعد ذي الصفات الموضحة؟

فالجواب: نعم، هو يقرأ من المنسوخ المقابَل وأنت تتابع في المخطوط، مراجعًا النسخ كلَّها فيما يستوقفك، أو يثير في نفسك شكًّا ما.

١١- وإن سألت: هل لهذه المقابلة من مقدّمات ومتمّمات؟

فالجواب: نعم، أما المقدمات فقد مضى بيانها، وأما المتمّمات فسوف تأتي في جواب التساؤل التالي.

١٢- وإن سألتَ: هل للمقابلة مرحلة زمانية ذات ابتداء وانتهاء؟

فالجواب: بدايتُها مع انتهاء نسخك لنص النسخة التي ارتأيتَ أنها الأعلى، وليس ما ترجع إليه من النسخ وأنت تنسخها لتبين قراءة ما مقابلةً، بل هو استئناسٌ واستيضاحٌ، ومن مقدّمات المقابلة.

وأما نهايتها فمع آخر دقيقة ترى فيها أن تحقيقك قد اكتمل بكلِّ ما يتطلبه من مقدّمات تسبقه ومتمّمات تلحقه، بما فيها الدراسة والفهارس.

١٣- وإن سألتَ: هل من منهج للمحقِّقين في معالجة فروق النسخ؟

فالجواب: للمحقِّقين مناهج في معالجة فروق النسخ:

- **أمّا المنهج الأول**: فإهمالها بالكليّة: وهو منهج أوائل السادة المحقّقين لأوائل المطبوعات العربية، والمقصود هنا أنهم يثبتون ما يرونه القراءة الصحيحة، ولا يشيرون إلى ما سواها، فيخرجون النص وفق ما يوصف بأنه التوفيق بين النسخ، أو التلفيق بينها، ولا يقتضي هذا عدم اعتماد نسخة تكون محل التقديم والترجيح، لكونها هي الأصل أو الأمّ أو النمط الأعلى.

وأما المنهج الثاني فإثباتها بالكليّة: وهو مذهب معظم المستشرقين، وعليه أغلب متقدميهم، وكثير من متأخريهم.[١]

وبعضهم يبالغ في إثبات جميع الفروق وإن كانت خطأً واضحًا، أو رسمًا لا يقرأ ولا معنى له.

وأما المنهج الثالث فإثبات ما هو جدير بالإثبات: وعلى هذا معظم التحقيقات المتأخّرة، وعليه أيضًا شيوخ التحقيق، وهو المتبع عند السواد الأعظم حاليًا من غير المستشرقين، وبدأ عدد من المستشرقين المتأخرين ينتهجه.

١ هذا ما ذهب إليه الباحث. لكن هذا المذهب هو ما رجحته أيضا مركز البحوث الإسلامية (İSAM) في أسس التحقيق المتبعة لديها مع بعض الاختيارات الخاصة في التفاصيل كعدم الإشارة إلى الأخطاء الواردة في كتابة الآيات القرآنية والأخطاء الإملائية والأخطاء الكتابية الواضحة جدًّا شريطة موافقة محرّر التحقيق. وهذا المنهج ليس هو مذهب المستشرقين فحسب، بل عددٍ من المحقّقين المسلمين من العرب وغيرهم وخصوصا من يقوم بالتحقيق من خلال الدراسات العليا كرسائل الماجستير والدكتوراه يتبعونه لكونه يُظهر عمل المحقّق ومعاناته وترجيحاته في قراءة النص وسبره للأخطاء بصورة واضحة، ويترك مجالا للقارئ في التفكير حول صحّة ترجيح المحقّق من خلال ما يثبته في الحواشي. فإن كثيرا مما يُظَن أنه خطأ يظهر أنه صواب أو يختلف الترجيح من شخص لآخر. ولا يمكن التحقّق من ذلك إلا بإثبات جميع الفروق وإن ظننا أنها خطأ وغير جديرة بالاهتمام. فهذه الطريقة تجمع بين الموضوعية وإظهار اجتهاد المحقّق بكيفية لا يراها مركز البحوث الإسلامية في الطريقتين الأخريين (مركز البحوث الإسلامية).

١٤- وإن سألتَ: وهل للمحقّقين مناهج في مواضع إثبات الفروق في النصّ المحقَّق عند من يثبتها.

فالجواب: نعم، وهذه المناهج هي:

المنهج الأول: إثباتها مفردة وحدها أسفل كلِّ صفحة من النصّ، والاكتفاء بها، ولا يسبقها في مقدمة الكتاب أو يلحقها في آخره شيء من التعليقات والحواشي، وهذا مذهب من يرى أن التحقيق إخراج مجرّد النص سليمًا، والتنبيه إلى فروق نسخه، وليس غير ذلك. انظر مثلا:

أ- **الدستور البيمارستاني** لابن أبي البيان الإسرائيلي المعروف بالشيخ السديد، اعتنى بنشره الكاهن السرياني الحلبي: بولس سباط (Paul Sbath) عام **١٩٣٣**م، نشر: المعهد الفرنسي بالقاهرة.

ب- وانظر أيضًا: **قهوة الإنشاء** لتقي الدين أبي بكر بن علي بن حجة الحموي الأزراري: تحقيق رودلف فيسيلي (Rudolf Veselý)، بيروت **١٤٢٦**هـ - **٢٠٠٥**، نشر كلاوس شفارزتس، برلين (Klaus Schwarz - Berlin).

المنهج الثاني: إثباتها مفردة وحدها أسفل كلّ صفحة من النصّ، والاكتفاء بها، ولا يسبقها في مقدمة الكتاب أو يلحقها في آخره شيء من التعليقات والحواشي، مع ترقيم أسطر الصفحة والإحالة إلى أرقام الأسطر.

انظر مثلا مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه تحقيق ج. برجستراسر (Bergsträsser).

المنهج الثالث: إثباتها مفردة وحدها أسفل كلّ صفحة من النص، والاكتفاء بها، ولا يسبقها في مقدمة الكتاب أو يلحقها في آخره شيء من التعليقات والحواشي، إلا أن المحقّق قد يصحّح أو يوثّق الفرق من مظانّه الأصول، أو من المصادر الأخرى، انظر مثلا الكتاب التالي، ويلاحظ فيه أن المحقق أحال في بيان الفرق إلى رقم السطر الذي وقع فيه، ولم يعط كل فرق رقمًا خاصًا به:

نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني، اختصار أبي المحاسن يوسف بن أحمد اليغموري، تحقيق رودلف زلهايم (Rudolf Sellheim)، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن (Franz Steiner - Wiesbaden)، **١٩٦٤**م - **١٣٨٤**هـ.

المنهج الرابع: إثباتها مفردة وحدها أسفل كلّ صفحة من النص، ثم يلحق في آخر الكتاب، أو آخر كلّ جزء التعليقات والحواشي والشروحات وما أشبهها من التوثيق والتخريج، مع إعطاء كلّ فرق في الصفحة الواحدة رقمًا خاصًا به واستقلال كلّ صفحة بأرقام إحالاتها.

انظر مثلا: **المنصف** لابن جني بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

المنهج الخامس: إثباتها وحدها في ملحق بآخر الكتاب، وخلو صفحات النص من أي تعليق أو تحشية، لا في الفروق ولا في غيرها، مع إعطاء الفروق في جميع الكتاب أرقاما تسلسلية قد تبلغ في آخر الكتاب عدة آلاف. انظر مثلا: **كنز الفوائد في تنويع الموائد**، بتحقيق مانويلا مارين، وديفيد واينر (Manuela Marin & David Waines)، دار النشر فرانتس شتاينر شتوتكارت (Franz Steiner - Stuttgart)، بيروت **١٣١٣**هـ - **١٩٩٣**م.

المنهج السادس: إثباتها أسفل كلّ صفحة من النص مستقلّة عما ليس فروقًا، ثم يليها تحتها في ذات الصفحة الشروح والتعليقات والتوثيقات وجميع ما ليس فرقًا.

ومَن مذهبه هذا له طرق فيه، ومنها:

أ- أن يرقم أسطر الصفحة، وتكون الإحالة في كلّ من الفروق والحواشي الأخرى إلى رقم السطر. انظر مثلا تحقيق **طبقات المعتزلة** لأحمد بن يحيى بن المرتضى للمستشرق سوسنّه ديفلد-فلزر (Susanna Diwald-Wilzer).

وانظر أيضًا: **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** لأبي الحسن الأشعري، تحقيق هلموت رُيتر (Helmutt Ritter)، دار النشر كلاوس شفارتس فرلاغ برلين (Klaus Schwarz Verlag - Berlin)، طبعة بيروت **١٤٢٦**هـ - **٢٠٠٥**م.

ب- أن يرقم أسطر الصفحة، وتكون الإحالة في الفروق إلى الأسطر، ويعطي كلّ تحشية سواها رقمًا، وتستقلّ كلّ صفحة بأرقامها. انظر **علم الجذل في علم الجدل** لنجم الدين الطوفي تحقيق فولفهارت هاينريتس (Fulfhārt Hāyinrīshs)، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن (Franz Steiner - Wiesbaden)، **١٤٠٨**هـ - **١٩٨٧**م.

ج- ألّا يرقم الأسطر، غير أنه يعطي الفروق أرقامًا بالعربية، والتعليقات باللاتينية، أو العكس.

المنهج السابع: أن يجعل فروق النسخ وسائر التعليقات والتحشيات أسفل الصفحة، بلا فاصل بينهما، وتستقل كل صفحة بأرقام إحالاتها، وتعطى كلّ تحشية في الصفحة فرقا كانت أو غيره رقمًا، والإحالات إلى أرقام التحشيات وليس إلى أرقام الأسطر.

وهذا هو الذي عليه معظم المحقّقين من غير المستشرقين، والأنماط السابقة عليها معظم المستشرقين.

١٥- عليك أن تستحضرَ أن تصحيح الكتب وتحقيقها من أشقِّ الأعمال وأكبرها تبعة، ولقد صور أبو عمرو الجاحظ ذلك أقوى تصوير في **كتاب الحيوان** فقال: ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاءُ عشرِ ورقات من حُرِّ اللفظ وشريفِ المعاني أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقصِ حتى يردَّه إلى موضعه من اتصال الكلام، فكيف يطيق ذلك المعارِضُ المستأجَرُ، والحكيمُ نفسُه قد أعجزه هذا البابُ، وأعجبُ من ذلك أن يأخذ بأمرين: قد أصلح الفاسدَ وزادَ الصلاح صلاحًا، ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر، فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية، والأعراض المفسدة، حتى يصير غلطًا صرفًا، وكذبًا مصمتًا، فما ظنّكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد، وتتعاوره الخطّاطُ بشرٍّ من ذلك أو بمثله، كتاب متقادم الميلاد دهريّ الصنعة.

المحاضرة الثامنة: ضبط النص

د. فخر الدين قباوة

مقدمة في تحرير المصطلحات ذات الصلة: د. محمود مصري

لعل مصطلحات **تحرير النص، إصلاح النص، معالجة النص، ترميم النص** من المصطلحات التي لم تأخذ حقّها من التحرير في سياق علم تحقيق النصوص. ولذلك فمن الطبيعي أن نرى تباينات في استعمال هذه المصطلحات قديما وحديثا. فمنهم من عمّم الاستعمال في واحد من هذه المصطلحات بناء على المعنى اللغوي، ومنهم من خصّصه ببعض العمليات الإجرائية التي يقوم بها المحقّق. وهذا الذي أعطى اضطرابا في تحديد المصطلحات.

ولو عدنا إلى المعنى اللغوي للكلمة لوجدنا أن المعاجة تأتي بمعنى التعامل والمزاولة والممارسة والإصلاح والمعاناة. تقول: «عالج الصندوق حتى فتحه». ومن الواضح أنه باعتبار هذه المعاني اللغوية العامة استُعمل مصطلح المعالجة بمعنى التحقيق، أو بمعنى جزئية من جزئياته.

تحرير مصطلح المعالجة: نرى أن مصطلح **معالجة النصّ** يعبّر عن العمليات التي نجريها على النصّ لتصل به إلى أقرب ما يكون من الصحّة.

فقولنا: «العمليات التي نجريها على النصّ» يعني أن يكون عندنا النصّ الجاهز أولا، والنصّ نحصل عليه من عملية المقابلة وإثبات فروق النسخ. فيخرج بهذا القيد **مقابلـة النـصّ** وإثبات الفروق التي تكون قبل المعالجة. فلا يعدّ هذا من معالجة النص.

ثم إن حصر غرض المعالجة بقضايا تصحيح النص يجعلنا نجعل المعالجة جزءا من تحرير النص الذي يعني تقديمه بصورته النهائية، فيشمل التحريرُ بناء على ذلك: المعالجة وترجيح فروق النسخ وضبط النص. ويخرج من المعالجة ترجيح الفروق (التي لا تدخل في تصحيح النص من جهة التصحيف والتحريف واللحن)، ويخرج ضبط النص لأنه مما يساعد على قراءة النصّ، وليس تصحيحا للنصّ، وتخرج بهذا أيضا **خدمـة النـص** بالتعليق والتخريج والتكشيف، فتكون تالية للتحرير مستقلّة عنه. ولا ينبغي أن ندخل التعليق مثلا في معالجة النصّ كما رأيناه عند بعضهم.

وبناء على ما تقدّم يمكن أن نميّز هنا بين أربعة أنواع من المصطلحات تندرج تحت مصطلح **معالجـة النص**:

الأول: مصطلح **إصـلاح النـصّ** الذي يعني **معالجـة** النقص أو معالجة الزيادة أو معالجة التكرار من النسخ المخطوطة.

الثاني: مصطلح **إقامـة النـصّ** الذي يعني **معالجـة** الخطأ (التصحيف والتحريف) أو اللحن (فساد اللفظ أو الإعراب) من النسخ المخطوطة.

الثالث: مصطلح **ترميـم النـصّ** الذي نعني به إصلاح النص من المصادر الخارجية، وليس من النسخ المخطوطة.

الرابع: مصطلح **تقويـم النـصّ** الذي يعني **معالجـة** الزيادة أو النقص أو التكرار أو الخطأ أو اللحن في حال كون تلك المعالجة من اقتراح المحقق، وليست من النسخ المخطوطة (كما في إصلاح النص وإقامته) أو من المصادر الخارجية (كما في ترميم النص).

وهكذا فإن مصطلح **معالجة النص** هو الأوسع من بين المصطلحات السابقة، إذ يشمل الحالات الأربع: إصلاح النصّ، وإقامة النصّ، وترميم النصّ، وتقويم النصّ.

وتندرج **معالجة النصّ** فيما نرى تحت ما يسمّى **بتحرير النصّ**، حيث تبدأ عملية التحرير بعد نسخ النص وإثبات فروق النسخ (**مقابلة النصّ**). وتضم عملية **تحرير النصّ** ثلاثة عناصر:

- **معالجة النصّ**: وتشمل إصلاح النص، وإقامته، وترميمه، وتقويمه.
- **لحاظ الفروق**: ويشمل الفروق التي يجب إهمالها، والمفاضلة بين الفروق.
- **ضبط النص**: ويشمل الشكل، والترقيم، والتفقير.

ومن الناحية العملية فإن المحقّق بعد إثبات الفروق يجري معالجة النص والمفاضلة بين الفروق (التي هي من تحرير النصّ) في آن معا.

تحرير مصطلح ترميم: هو تجميع ما تفرّق من النص، أو إتمام النقص فيه، أو إصلاح الخلل، بالرجوع إلى مصادر أخرى.

فبقولنا **جمع ما تفرّق من** النص شملنا الحالة **الأولى** التي غاب فيها الكتاب الأصلي، سواء أنه لم يكن له وجود أصلا، لأن صاحب النص لم يضعه في كتاب، أو كان موجودا، غير أنه فقد.

وبقولنا: **أو إتمام النقص فيه، أو إصلاح الخلل** شملنا الحالة **الثانية** التي وجد فيها الكتاب، مع نقص فيه أو اضطراب، سواء كان النقص أو الخلل في نصّ المؤلف، أو في النقول التي أوردها عن العلماء.

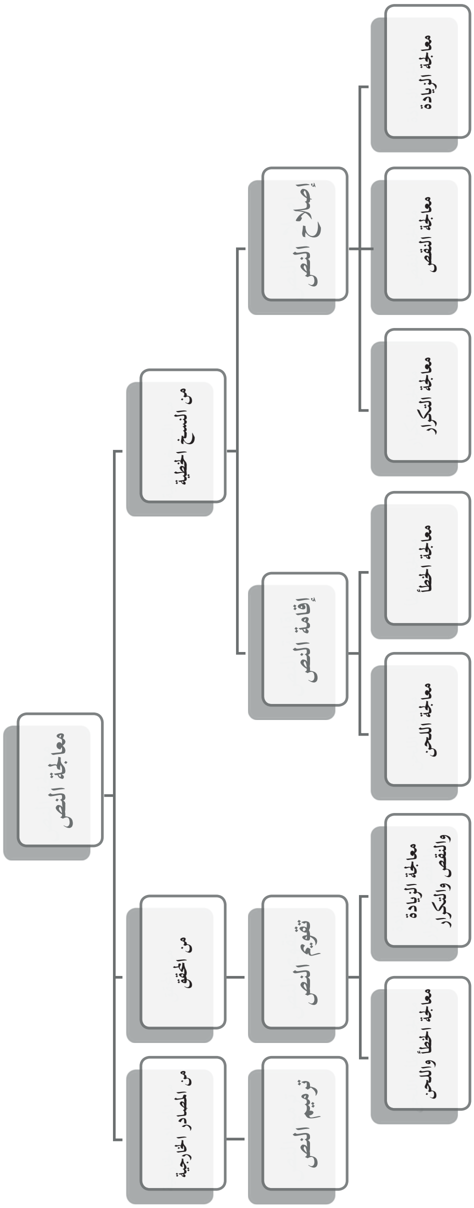
وبقولنا **بالرجوع إلى المصادر الأخرى** خرج ما يأتي:

أولا: التلفيق بين النسخ: جمع ما تفرّق من النصّ في النسخ المخطوطة المتعدّدة للكتاب نفسه، التي لا يحمل واحد منها النصّ كاملا، ونضطرّ للتلفيق بين النسخ للحصول على نسخة كاملة من الكتاب.

ثانيا: إصلاح النص وإقامة النصّ: معالجة النقص والاضطراب في النصّ بالرجوع إلى مخطوطات الكتاب نفسه.

ثالثا: تقويم النص: معالجة النقص والاضطراب في النص من قبل المحقّق.

وبناء على ما تقدم نوضح موقع «ترميم النص» من «معالجة النص» المطلوبة في عملية التحقيق، بالمخطط الآتي:



انتهت المقدمة

ضبط النص

د. فخر الدين قباوة

التمهيد للبحث:

كان العربي في الجاهلية يحفظ ما يُهِمّه من النصوص في ذاكرته، وقد يكتب بعض ذلك بما تعلّمه من وسائل التسجيل في قبيلته، فيُلحِق به قليلًا من الإشارات والرموز الدالّة على ضبط حروف أو إعجامها ممّا هو مُشكِلٌ لتثبيت الصور اللفظية المقصودة، أو يُهمل ذلك لأنه قد أَلِفَ تعرّف دلالات ما يكتب. وعندما تلقّى النبي ﷺ الوحي الكريم من سيّد الملائكة جبريل عليه السلام صار يُمليه على الكَتَبة من الصحابة رضي الله عنهم، فيسجّل كلّ منهم ذلك بالأسلوب الذي اعتاده في حياته. هكذا استمرّت العمليات الكتابية في عهد النبوّة بأشكال إملائية تمثّل الصوَر المتعدّدة بين القبائل العربية.

ولَـمّا أمر أبو بكر بجمع القرآن الكريم قام زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما بتتبّع الآيات، ما سُجِّل في الصحف والجريد واللِّخاف والرِّقاع والأكتاف والأضلاع والعُسُب والظُّرَر والخَزَف،[1] وما حُفظ في صدور الرجال بالشهادات

[1] واللخاف: جمع لَخْفة، حجارة بيض رقاق. والرقاع: جمع رُقعة. والأكتاف: جمع كتِف. وهو عظم عريض. والعسب: جمع عَسيب. وهو جريد النخل نُزع عنه خوصه. والظرر: حجر له حد كحد السكين، جمعه ظِرار.

الشرعية، ليكون ما سيُجمع عينَ ما كُتبَ بين يدَي النبي ﷺ لا من مجرّد الحفظ.[١] وعلى هذا صار يُملي أُبَيُّ بن كعب ما يتلقّاه محقَّقًا مشهودًا له ومُزَكًّى، ويكتب زيدٌ الآيات الكريمة بالقراءات والرسوم والدلالات التي يتلقّاها مع ما فيها من علامات الضبط والإعجام، حتى صار لديه القرآن الكريم مُصْحَفًا منسَّقًا في صُحف بين لَوحَين.[٢]

وفي عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ظهر خلاف بين الناس في التلاوة، فجَمع الخليفةُ علماء الصحابة رضي الله عنهم ووَضع بين أيديهم ذلك المُصحف، وأمرهم أن ينسخوا منه ومما يحفظه القُرّاء مَصاحفَ تشمل جميع القراءات الصحيحة، كما جاءت بتوقيف من رسول الله ﷺ في نسَق السُّوَر والآيات أيضًا.

وهكذا صار يُملي الآياتِ أفصحُ العرب سعيد بن العاص، ويكتبها أجودهم خطًّا زيد بن ثابت، والبقيّة من العلماء شهود ضابطون، والخليفة مُشرف على ذلك بنفسه يوجّه ويسدّد بإلهام الرحمن. والقضية الجديدة بين أيديهم حينئذ هي تعدُّد القراءات والرسوم واللهجات والدلالات. فكيف يكون استيفاء ذلك؟ لقد رأَوا أن التحقيق الموثَّق يقتضي توزيعَ ذلك التعدُّدِ على أكثرَ من نسخة، وتجريدَ الحروف مما كان في بعضها من النَّقط والشكل،[٣] للحِفاظ على جميع الصور والأنماط والقراءات.[٤]

فكان لهم بهذا جُهد عظيم نقلَ إلينا الصُّوَر الخطّية المختلفة لرسم الآيات بين بعض قبائل العرب حينذاك، فإذا هو وثيقة تاريخية لِكتابِ الله بقراءاته المتعدّدة ولِاختلافِ بعض اللهجات والإملاء. وبذلك سجّلوا بإجماع الأُمّة أربع نسخ، على الأشهَر، هي على غِرار ما كان في عهد النبوّة مفرّقًا وفي عهد أبي بكر مُصْحَفًا وموزّعًا في الصدور والسطور، مع خلافات مخصوصة في الرسم بين النُّسخ تستوفي القراءات الصحيحة بلهجاتها وصورها الإملائية ودلالاتها المعنوية، في أُسلوب من

١ فتح الباري لابن حجر ٩/١٧.

٢ المُقنع في معرفة مرسوم المصاحف للداني ص ٢-٥؛ وتفسير القرطبي ١/ ٥٠؛ والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٢٣٣-٢٣٤. والصواب أن المقنع فيه كتابان: الهجاء في المصاحف، والنقط. وكلاهما بعنوان واحد هو: المقنع. انظر ص ١٣ من مقدمته وص ١٢٢-١٢٥ منه.

٣ النشر في القراءات العشر للجزري، ١/٧؛ والمحكم في نقط المصاحف للداني، ص ٣؛ و١٢٦وفتاوى ابن تيمية ١/٣١٩.

٤ النشر في القراءات العشر للجزري، ١/٧ و ٣١-٣٣.

التحقيق الكتابي الجماعي. قال أبو بكرِ بنُ العربي:[١] «وكان نقل المُصحف إلى نُسَخِه، على النحوِ الذي كانوا يكتبونه لرسول الله ﷺ وكتابةِ عثمان وزيد وأُبَيّ وسواهم، من غير نقط ولا ضبطٍ [أي: إعرابيٍّ وصرفيٍّ]، واعتمدوا هذا النقل ليبقى بعدَ جمعِ الناس على ما في المُصحف نوعٌ من الرفق في القراءة باختلاف الضبط».

هكذا أَلهمَ الله عز وجل الخليفة الثالث والصحابة الكرام رضي الله عنهم جمع القراءات الصحيحة المتعدّدة في نُسخ محدودة، بما وجّههم إليه من الرسم المبارك، فكان إعجازًا إنسانيًّا مع الإعجاز الربّاني، لا يتحصّل مثله لكتاب آخَر ولو استُعملت كلّ الوسائل الفنية والآلية والكَترُونية (الألكترونية)، ثم وُزّعت تلك المصاحف الشريفة على العواصم المشهورة، وأُتلف ما بقي من متفرِّقات بين أيدي الناس مع مصاحف للصحابة وغيرهم.[٢] أضف إلى هذا أن النُّسخ المُرسلة كان مع كلّ منها قارئ مُتقِن، يعلّم الناس صحّة القراءة، مبالغةً في تحقيق القراءات وضبط الألفاظ والصيغ والتراكيب، واستيضاح المعاني والمقاصد. ولكي تعمّ الفائدة من ذلك وتكون المصاحف بين أيدي الناس ميسّرة القراءة على الصواب، قام أبو الأسود الدُّؤَلي بتعميم نَقط الإعراب والصرف في مصحف واحد، ونصر بن عاصم بتعميم نَقط الإعجام أيضًا، وصار الناس يأخذون من ذلك ما يحتاجون إليه في مصاحفهم.

ثم أضاف الخليل بن أحمد على نَقط الدُّؤَلي تعديلات مقتبسة من أحرف المدّ وغيرها فصار الضبط أوسع مدى وأيسر منالًا، وأضاف العلماء ما يميّز الحروف غير المعجمة أيضًا وأشكالًا من التجويد للخطوط والضبط تناسب البيئات العربية المتعدّدة، فأصبحتَ ترى في المصاحف حينذاك بعض ذلك تبعًا لاختيار الناسخ

١ العواصم من القواصم لابن العربي ٢/١٩٦-١٩٧. وانظر مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٣٧٣-٣٦٥.

٢ الأحاديث: ٣٣١٥ و ٣٦٥٢ و ٤٧٠٢ في البخاري، والمقنع للداني، ص ٧-٩، والمحكم في نقط المصاحف للداني، ص ١٨-٢٣، وفضائل القرآن للقاسم بن سلاّم، ص ٢٢، والبرهان للزركشي، ١/ ٢٤٠، والإتقان للسيوطي، ١/٢٣٥-٢٣٥، وجمال القراء لعلم الدين السخاوي، ص ١٦٤-١٦٥، ومناهل العرفان للزرقاني، ١/ ٢٦٢ و٢٨٢، وتفسير القرطبي، ١/ ٥١-٥٤، والفهرست لابن النديم، ص ٢٧-٢٨. وقيل: «إن المصاحف كانت خمسة، أو سبعة». والله أعلم بالصواب.

ما يحتاج إليه هو وأمثاله، ثم انتقل شيء منه إلى التعبير عن الحركات والرموز في النصوص التراثية، وأُضيف إليه أشكال جديدة:

كالكسرة تكون تحت الحرف خطًّا عموديًّا أو مائلًا نحو اليمين، والشدّة هي والفتحة والضمّة تحتها فوق الحرف، وهي كذلك والكسرة تحت الحرف، ثم هي في الخط المغربي قد تكون زاوية ضلعاها نحو الأعلى فوقها الفتحة أو تحتها على شكل سبعة بالخط الغربي، وتحتها الكسرة والضمة، أو زاوية فوق الحرف للفتحة ضلعاها للأعلى أيضًا، وللضمّة ضلعاها للأسفل على شكل ثمانية بالرقم العربي كذلك، وللكسرة تحت الحرف وضلعاها للأسفل أيضًا. ومع هذا فإن الصورة العامة للحرف العربي كانت واحدة، باختلافٍ طفيف في أشكال زواياه وانحناءاته وأطرافه المنفصلة بين الخطّاطين والنساخ، وكونِ الفاء في الخط المغربي نقطتها من أسفل، والقاف لها نقطة واحدة من فوق.

ثم إن النُّسّاخ قد يختلفون في رسم بعض مواقع الحروف. فالألف المتطرّفة أو الوسطى قد لا تكون كما اصطلحنا في عصرنا هذا، فترى مثل: فتا، رما، ألقا، اصطفا، دعى، سمى، صفى، ضحى، ذرى، سليمن، إسحق، الحرث، إبرهيم، ملك، هرون. بل ربما كان رسم المدّ على نحو: ألم، تأأزر، ءاخذ، يَلقيك، نَرضيه. وقد يغفل الناسخ زيادة الألف الفارقة في مكانها اللازم أو يضعها في غير موضعها نحو: حضرو، لم ينجحو، اذهبو، لاتسألو، وطالِبوا الحقِّ، والمقيموا الصلوة. وأحيانًا تُرسم تاء تأنيث الأسماء مبسوطة: حِكمت، رَحمت، عِزّت، تبعًا لبعض اللهجات اليمنية المعروفة.

والأحرف المعجمة بنقطة أو ثنتين أو ثلاث كثيرًا ما يُهمَل إثبات نقطها، إذا كانت في كلمات واضحة الدلالة، ولا سيما أحرف المضارعة من نون وتاء وياء. أما الحروف غير المعجمة فلها إشارات مختلفة بين الخطوط والنساخ. فقد يضعون تحت الحرف صورة منه أو من رأسه مصغرة، أو فوقه خطًّا أفقيًّا صغيرًا أو نصف دائرة مفتوحة إلى أعلى أو زاوية إلى أعلى أيضًا.

وإذا كان الحرف له وجهان صحيحان في قراءة الكلمة ضُبط بالوجهين والإشاراتِ اللازمه وإضافة «**معًا**» أو «**جميعًا**» فوقه تحقّق ذلك. وإن احتمل ثلاثة أوجه عُبّر عنها بالإشارات مع كلمة «**جميعًا**» للتوكيد. وقد يُعبّر عن ذلك بكلمة «**مثلّثة**» أو حرف: **ث**. ثم قد يُضبط الحرف باللفظ البيّن، كأن يقال: بالباء

الموحَّدة، وبالتاء المثنّاة من فوق، أو بالياء المثنّاة من تحت، أو بالثاء المثلّثة، أو بالحاء المُهملة، أو بالغين المُعجمة، أو بالدال المُهملة، أو بالصاد المُعجمة، أو بالتحتانية، أو بالفَوقانية..

وكذلك شأن ما هو ملتبس فيه التشديدُ والتخفيف أو المدُّ والقصر، إذ يُرسم فوق الحرف «**شـد**» للأول، و «**خـف**» أو «**خ**» للثاني، و «**مـد**» للثالث، و «**قـصر**» للرابع. وأحيانًا يُبيَّن لفظ حركات الإعراب وما كان آخره ممدودًا أو مقصورًا، بزيادة عبارة توضح اللفظ، من مثل: يا هذا، يا فتى، يا رجل، كما ترى.. وكثير من المستشرقين وأدعياء التحقيق يظنّون مثل هذه الرموز والعبارات جزءًا من تمام كلام النصّ، فيسجلونه ضمن العبارة، ويلحقون به في المعنى ما يفسد المراد.

١ : الضبط اللغوي:

بعد مراعاة ما رأينا من الأوضاع العامة والخاصّة في كتابات النُّسّاخ، نستطيع أن نقف أمام الضبط في عمليات التحقيق لنرى أنه تابع لمحتوى النصّ وموافق لِما في مجموعه من العبارات المتشابهة، وللسياق الذي ترد فيه المفردات، ولمستوى القُرّاء المخاطَبين به. والحُكم العامّ هنا أن يكون ضبط الحروف قليلًا ما أمكن يلبّي حاجة الفهم خلافًا لما ألفه المستشرقون بجهلهم نقلًا عن حروف لغاتهم العجماء، لئلاّ تُثقَل العبارات بما هو فائض من الحركات والسكونات المجهدة للكاتب والطابع والقارئ من دون جدوى أو فائدة. فالحركة والسكون كلٌّ منهما يشبه الحرف، فيما يقتضيه من الجهود المبذولة لدى كل هؤلاء الثلاثة معًا.

وإن حضور العنصر الواحد مما ذكرتُ يتطلّب من الكاتب بذل جهود متعدّدة ومعقّدة: عصبية وحركية وعقلية وبصرية، تضاف إلى ما يقتضيه الحرف الذي يُضبط. وهذا يعني ازدواج العمليات وتراكُبها في إثبات الحرف مع الضبط، فيكون النص الواحد ضِعفَه أو كالضِّعف، من حيث استهلاك الطاقة النفسية والجسدية، عدا التكاليف المادية والزمانية المعروفة. والأمر نفسه يتكرّر عند راصف حروف الطباعة والقارئ لها، هذين اللذين ابتُلِيا بتزيّدات أرباع المحقِّقين وجهَلة الناشرين. فكلٌّ من الراصف والقارئ يبذل طاقاته ويبذّر قدراته في تتبّع تلك الصور الفائضة من الضبط غير اللازم، ليدرك لفظها وما في دلالتها من فائدة.

وإلاّ فما جَدوى تكرار السكونِ فوق الألِفات آلاف المرّات، والفتحةِ قبلها وقبل تاء التأنيث المربوطة في الاسم، وإثباتِ فتحة الهمزة فوق الألف أيضًا وكسرتها تحتها، ورسم همزة الوصل فوق الألف أيًّا كانت حركتها، وحشد الحركات في الأماكن المَعروفة بداهة، والسكوناتِ الكثيرة المعلومة لدى أبسط القرّاء، ولا سيما إذا كانت فوق لام التعريف وفي أوساط الكلمات المألوفة من النصوص التراثية الثقيلة؟ بل ما قيمة ضبط المفردات كلِّ المفردات، في مثل هذه الأسطر والصفحات التي بين يديك الآن؟ حسْبُنا في النص العسير أن نضبط ما يلزمه ذلك من الأحرف المُشْكِلة والمفردات الغريبة، ونترك الباقي عُطلًا من أثقال التقحّمات المفتعلة، والتزيّدات المُرهقة لكلِّ من له صلة بالتراث. وهذا المطلوب بإلحاح هو ما تراه ماثلًا هنا في الأسطر والصفحات المتوالية.

ثم إن تلك التقحُّمات والتزيّدات التعسّفية، لاختلاطها بأشكال الحروف مرّة ومحاصرتها إياها غالبًا، تكون مادّة لأوهام الأطراف الثلاثة المذكورة قبلُ في اتصالها بالنصّ التراثي المحقّق. فكلٌّ من هؤلاء، إذا كان يخطئ بنسبة ٥٪ مما يتناول، تحصّل عنده احتمال تضاعف النسبة في متابعة الضبط الكامل بالعناصر كلّها. ذلك لأن تراكب الحروف والضبط يعقّد العمليات اللازمة ويعرقل السير في سبيل وعر متعدّد العثرات والمتاريس والمزالق والمنعطفات.

وهذا يعني أنه ستكون النسبة أكثر من ١٠٪ على أقلّ تقدير، فيتحصّل عدد وافر من الخطأ والتصويب، على حين أن التخفّف من تلك الأثقال الفائضة يزيل تفاقم الاحتمالات ويهوّن على الناس إنجاز الأعمال، بأحسن ما يكون من الدقّة والسلامة والوفاء، مع إزالةِ الترهيب من التراث وتوفيرٍ للتكلفة من إهدار الزمن والمال والقدرات الإنسانية.

ثم إن إغراق النصّ بالضبط التام الكامل، كما هو ظاهر في كثير من الاستشراقيات والمنشورات التراثية التجارية، يحمل في ضمنه احتقارًا للقارئ واستخفافًا له. لكأنك تستصغره أن يكون على اقتدار لمعرفة ما هو مبتذل ميسور، فتضع له حركات وهمَزات وصل وسكونات عائمة، هو يستحضرها في قراءته ويتقن ملاحظة مواضعها ووظائفها، على الرغم من غياب صورها الخطية.

ففي هذا، بالإضافة إلى الإرهاق وإزهاق القدرات، احتقار له وإشعار بأنه صغير جاهل عاجز عن السير بلا عَكاكيز تحيطه بها في كلِّ خطوة ونأمة ونفَس.

بل إن في ذلك أيضًا احتقار الكاتب أو الناشر لنفسه، إذ يبدي أنه جاهل بقُدرات من يخاطب، وهو بعينه أيضًا يحتاج إلى تلك العَكاكيز فيظنّ في الناس ما هو فيه من قصور وعجز، أو هو غبيّ غافل عما يكفي من الضبط الإيجابي اليسير ولا يحسن اختيار ما هو لازم فعلًا، فيلقي بالأثقال فوق الأثقال على المظلومين من الناشرين والقُرّاء.

فالتبسُّط في الضبط هو حُكم النصوص المعروفة في كلام العلماء والأدباء والفلاسفة. ثم يكون اهتمام خاص بالمفردات الغريبة والأسماء الأعلام المُشكِلة، ونصوص القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والشعر والنثر القديمين، لِما قد يُتوقَّع من الوهم والسهو في قراءة ذلك وفهم مقاصده بدقة وكمال. فيحسن هنا أن يكون الضبط أظهر وأوفى، مع إغفال ما ذكرناه قبل من الفتحات والكسرات والهمَزات والسكونات التي هي بديهية حاضرة في ذهن أبسط القُرّاء والعلماء والدارسين والباحثين والمحقّقين. ولكننا نرى كثيرًا من كتب التفسير المنشورة إمّا أن تُضبط الآيات الكريمة فيها بفائض من الأشكال والرموز، كما غُذِّي الكبتار (الكومبيوتر)، وإمّا أن يُهمل فيها الضبط تمامًا، وتُلقى أمام القُرّاء غُفلًا من كل عون أو بيان. وفي الأمرين إجحاف وخلاف لأصول النشر التراثي، كما ذكرنا منذ قليل. بل إن الإهمال الكامل للضبط يوقع القارئ في الأوهام، إذ يقرأ الآية على ما حفظ، أو على ما يقدّمه النصّ المُصحفي المرافق للتفسير، مع أن المفسِّر قد يكون له قراءة تخالف ذلك. وفي هذا الإغفال تضليل وإفساد وتشويه لحقائق الكتاب المنشور.

ولقد ضاق قارئ العربية بهذه المتاهات من الإهانة والاحتقار أو الإهمال والاعتباطية، واستقرّ عنده أن اضطراب الكُتّاب والناشرين في مستويات الضبط وأنماطه المختلفة قد أخلّ بمقاصد التوضيح والبيان، وأفسد عليه ما كان يبتغيه من العون والتوجيه. ولذلك أعرض عن تتبُّع رموزه ودلالاتها، واعتاد أن يقرأ النصوص بما تيسّر له من الفهم، ليخفّف عن نفسه عناء التدقيق والتكهّن والهداية المعمّاة. هذا ما اعترف به القرّاء أنفسهم، فكان ردًّا لإهانة الناشرين وتضييعًا لجهودهم الغبية سُدًى بالعودة إلى النصوص صُمًّا بُكمًا عُميًا. ولكي نتجنّب هذه المهازل الخطيرة، فلا بدّ من مراعاة ما ذكرنا من الأصول في الضبط، لنعطي كلّ نصّ حقّه من النقل والأداء.

وبذلك تُنقل النصوص للتحقيق، في بساطةٍ ودقة واحترام للذات وتقديرٍ وعون للآخَرين، فيكون كلٌّ منها مشرق الوجه ودودًا محبَّبًا للنفس، خالصًا من شوائب التعالم والتفاصح والإتاوات المفروضة على رُوّاد تراثنا الكريم. ولا شكّ أن النجاح في تلك العمليات الكتابية يقتضي الإلمام بكثير من العلوم العربية. ومن ذلك معرفة تامّة بألفاظ المفردات ودلالاتها، في الوضع والمجاز والفنّ والاصطلاح والتفرّد والخصوص. وهذه المعرفة تجعل النَّسخ والضبط في طريق مأمون، بعيد عن الشطط والتكهّن والضلال، إذ يُقرأ النصّ كما أراده له مؤلفه، ويُنقل كما وضعه ناسخه الأمين.

٢: التوزيع الفني (التفقير):

يضاف إلى هذا أن نقل النصّ المذكور يتطلّب توزيعًا يناسب موضوعه مع مراعاة نهج صاحبه. فالواجب يحتّم علينا احترام التقسيمات التي وضعها المؤلف لكتابه، من أبواب وفصول وفروع وأشكال ورسوم وجداول وحقول ورموز ومعادلات.. ومعنى هذا ألّا نتدخل في هيكلية النص، مادام الأمر يسير بوضوح وبيان وانتظام، وإذا حصل اقتضاء للتدخّل كان خفيفًا يساهم في حركة الفكر، ولا يعرقل مراحل المتابعة والاسترسال.

وخير ما نذكره هنا تلك الجهود الكريمة التي قدمها علماؤنا الأجلاّء، لجمع القرآن العظيم في مصاحف. فقد حافظوا على تنسيقه، كما جاء في المصاحف العثمانية الشريفة، مفصولًا بين السور بذكر اسم كلٍّ منها قبل بدئها، ثم وضعوا أرقامًا لها متتابعة فكانت في **١١٤** سورة، مع أرقام داخليّة خاصة لعدد الآيات في كلٍّ منها. ثم أضافوا إلى ذلك تقسيم النصّ القرآني إلى أحزاب وأجزاء وأرباع وأعشار وأخماس، بإشارات وعلامات في الهامش أو المتن، لا تُخلّ بالنسق الرباني الكريم، حتى إنه ليكاد القارئ لا يشعر بها.

وقد يَضطَرُّك النص إلى التدخل في التقسيم، لتُقحِم بعض عناوين أساسية أو فرعية داخلية قليلة ضمن أقواس معقوفة، تفصل الأقسام المتباينة الكبرى بعضها عن بعض. وهذا ما يقدمه لك أمثال كتاب **الوافي في العروض والقوافي**، من فصلٍ بعباراتِ عنونةٍ بين كل من: العِلمين، وعيوب الشعر، وما تجب معرفته

من صنعة الشعر، وبين كلٍّ من: الدوائر العروضية، وأبواب البحور، وألقاب العروض.

وقد يتطلّب توزيعُ النص وضع عناوين قليلة أيضًا تبين أقسامه و تفرعاته، إذا كان المصنّف قد أغفل ذلك، وتدفّقت موضوعاته كثيرة الصفحات متلاحقات الأجناس والأنواع والأصناف والتفرّعات. وفي هذه الحال، نضيف ما يفرضه علينا العمل من عبارات، بين أقواس معقوفة تميّزها من مضمون الكتاب. وهذا ما تراه في مثل كتاب **الممتع الكبير** لابن عصفور الإشبيلي من عناوين فرعية، لأن موضوع الصفحات وما حولها مديد جدًّا، تتقطع أنفاس من يتابعه وتتعذّر الإحاطة به دُفعة واحدة، ولا بدّ من محطّات ذهنية يلتقط فيها القارئ أنفاسه قبل المتابعة والاتصال.

على أن ذلك يقتضي أن تُجعل للعناوين درجات، في اختيار المواضع والحروف المناسبة لمكانتها من التوزيع الهيكلي للنصّ. وهذا يعني تدرُّجًا في صغر الحروف وكثافتها، وفي توضُّع العبارات وتوزُّعها. فللعناوين الرئيسية وسط الصفحة بحرف غليظ، وللفرعية حرف أصغر في يمين الصفحات، ولتفرعاتها ما هو أدقّ موصولًا بما بعده، مع مراعاة أن يكون للنصّ نفسه حرف يناسب تلك الدرجات ويتميّز عنها، في نثره وشعره وآياته وأحاديثه واقتباساته أيضًا.

ولا يَغِب عن ذهنك أن كلَّ نص أو مؤلَّف له ما يناسبه، من التوزيع بين الصفحات، في فقر وسطور وعبارات. فقد يكون ذا سور ونصوص قرآنية أو نبوية، أو وجوه وجُمل أو أبواب وفصول أو قصائد ومقطعات، أو تراجم ومعلومات أو أخبار وروايات أو تعريف بالبلدان والأماكن والألفاظ والتراكيب، أو عبارات مفسَّرة ومعلَّق عليها، أو موضوعات متسلسلة أو متفرقة في الفنون والعلوم والفلسفة. ولا مفرّ من مراعاة طبيعة هذه المواد التراثية المختلفة، في توزيع التقسيمات والفقرات والعبارات.

أما كتاب التفسير فيوزّع نصه تبعًا لسُوَره، ثم يكون توزيع المضمون لكلّ سورة بحسب ارتباط آياتها في موضوعات فرعية متمايزة، ليشعر القارئ بوحدة الجزئيات المكوّنة لكلِّ موضوع منها، وبتسلسل الفرعيات ضمن الموضوع العام الجامع لها. غير أنك إذا تصفّحت ما نشره الزملاء الكرام، من طبعات غفيرة

لـ **تفسير الجلالين** مثلًا، وقفت فيها على العجب العُجاب. فالنصّ التفسيري لديهم يكون له ضربان من التقسيم:

إمّا أن يوزّع مِزَقًا متفرّقة قُربَ كلّ آية تفسيرها على حدة مع ختمه بنقطة، كأنّ القرآن العظيم هو مجموعة آيات لا صلة بينها في النظم الكريم، وإمّا أن تُورد صفحات الكتاب كلّه في فِقرة واحدة، لا يفصل بينها إلاّ أسماء السور وما يلحق بها، مع تقحّمات من الأقواس المختلفة والتعليقات والحواشي المتقطّعة التي لا صلة لها بعبارات المتن في الصفحات نفسها. وفي كلتا الحالين إجحاف واعتساف وتضليل.

ثم إن الكتاب الذي يقوم على أبواب، وكلٌّ منها يسير في نسق تعبيري متميّز متصل، توزَّع أبوابه توزيعًا داخليًّا تحت أرقام تشمل الكتاب كلّه، دون أن يُخلّ ذلك بترابط أجزاء الكلام أو يجعله مِزَقًا وأشلاء مبعثرة وعبارات متمايزة متباعدة. وإنك لترى خلافَ ما يقرّره النهج القويم كثيرَ الشيوع في النصوص التراثية، من أمثال مطبوعة **الرسالة** للإمام الشافعي بدار الفكر، و**طبقات فحول الشعراء** لابن سلّام.

وكذلك شأن المصنَّف على المجالس والأقسام والأبواب والفصول والقصائد والمقطعات والأبيات والتراجم، يجب أن يميَّز بعضها من بعض في النقل للتحقيق، ويُعطَى كلٌّ منها أرقامًا متسلسلة تبيّن نسقَها ومكانتها في سياق الكتاب. وهذا تلقى بعضه في نحو: **كتاب الألفاظ**، و**الجُمل في النحو**، و**الجنى الداني**، و**إصلاح المنطق**، و**شرح اختيارات المفضّل**، و**شعر الأخطل**، و**شرح شعر زهير**، و**شرح المعلقات العشر**، و**شرح الملوكي في التصريف**، و**الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه**.

ولنا أسوة حسنة فيما جاء عن أجدادنا العلماء، إذ كان بعضهم يسجّل أرقامًا قليلة محدودة لضبط النصوص. فالخطيب التبريزي (ت **٥٠٢**) مثلًا يحصي أبيات القصائد المفضليات في القرن الخامس، ويثبت بقلمه في آخر أكثرها عداد أبياتها. فهذه خمسة وأربعون بيتًا، وتي سبعة وثلاثون بيتًا، وتيك أحد عشر بيتًا، وتلك خمسة وتسعون بيتًا. ترى هذا في النسخة التي وصلت إلينا بخطه، ثم انتقل ذلك إلى النسخ التي نقلت عنها أيضًا.

ولو رجعت إلى **الأمالي الشجرية** لرأيت صاحبها ابن الشجري هبة الله ابن علي (ت **٥٤٢**) قد وزّعها على مجالس مرقّمة، فيها: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس... والموفي على العشرين.. والموفي على الثلاثين... والتاسع والسبعون. وقد يكون في أول المجلس تعيين للتاريخ الذي كان فيه، ومن ذلك: المجلس العاشر، وهو مجلس يوم السبت الثاني والعشرين من جُمادى الأُولى سنة أربع وعشرين وخمسِمائَة. والمجلس السابع والعشرون، وهو مجلس يوم الثلاثاء سابع رجب سنة ست وعشرين وخمسِمائَة.

وإذا تصفّحت الأوراق الأخيرة من نسخة **تهذيب إصلاح المنطق**، وعليها خط التبريزي نفسه، وجدت أبواب الكتاب متوالية في فهرس دقيق، سُردت فيه عناوين الأبواب، وبجانب كلٍّ منها رقمه الذي يكون له في التسلسل المقرَّر.

أما عبد القادر البغدادي فقد التزم ذلك الترقيم فيما صنّف من شروح على الشواهد الشعرية لكتب النحو. فهو يضع لشواهد كلّ كتاب أرقامًا متسلسلة، فيذكر قبل البيت رقمه، ثم إذا تكرّر وروده بعدُ أحال عليه بذكر رقمه المخصّص، ليربط الكلام بعضه ببعض، ويصل ما بين أجزاء الكتاب أيضًا. تجد هذه العمليات الإحصائية في: **خزانة الأدب**، و**شرح شواهد شرح الشافية**، و**شرح أبيات مغني اللبيب**.. وقد تبلغ الأرقام هذه في الكتاب الواحد حَواليَ الألف عددًا.

ثم إن مراحل التوزيع والتقسيم قد تتفرّع في الموضوع الواحد، فيكون لدينا أنواع من الترقيم والتفريع. وأول ذلك يكون بالأرقام المعهودة: **١** و **٢** و **٣** و **٤**.. ويلي ذلك ما كان داخل هذه الأقسام مفرَّعًا تُعطى فروعُه حروفَ الأبجدية: أ، ب، ج، د.. فإن حصل تفريع ثالث ضمنيّ أيضًا وُزِّع تحت: أولًا و ثانيًا و ثالثًا. ولا بدّ من مراعاة التسلسل بين هذه التوزيعات، حتى لا يختلط بعضها ببعض وتضيع معالم التفكير والتعبير.

ولكنّك ترى مع هذا أن المستشرق بروخ (Broch) نشر سنة **١٨٥٩** كتاب **المفصّل** للزمخشري كلّه في **٢٠٠** صفحة متلاحقة من دون تقسيم أو تفريع أو بيان، إلاّ أرقامًا جانبية لمجموع الفصول والأبواب وفواصلَ ونجومًا وفراغات بالمئات مبعثرة على غير وعي أو قصد، مع تداخل النثر والشعر والآيات الكريمة بلا تميّز أو وضوح.

يضاف إلى تلك الأساليب المنهجية، في التوزيع الفني والتنسيق والترقيم، أن النصّ قد يحوي متنًا وشرحًا له. وهذا غالبًا ما يتميزان فيه فينفصل كلٌّ منهما عن الآخر في التعبير والسياق، وقد يُستخدم في ذلك حرف «ص» لنص المتن وحرف «ش» للشرح، أو «قال الشيخ» أو «قال صاحب الكتاب» أو «قال الشارح» وما أشبه ذلك. وقد يكون المجموع ممزوجًا في تعبير واحد متساوق متصل.

وفي الحالين يحسن تمييز المتن بحرف أظهر من الشرح. نحو ما تراه في: المفصَّل في تفسير القرآن الكريم، وكتاب الاختيارين، وشعر زهير، وشرح قواعد الإعراب. غير أنه قد يكون المزج شديدًا، يُخفِي المصنِّف فيه معالم الفصل بين المتن وشرحه، فلا يتسنّى لك التمييز بينهما في اختيار الحروف كالذي في: تهذيب إصلاح المنطق، وتهذيب الألفاظ.

وإذا ضمّ الكتابُ حاشية على المتن وجب جعلهما في حقلين أُفقيَّين، وقد يكون معهما شرح أيضًا. مثال ذلك تقف عليه في كتاب«مُبرِز القواعد الإعرابية من القصيدة المِجرادية» للرسموكي الجزولي (ت **١٠٤٩**)، إذ هو شرح لقصيدة ابن المجرادي (ت **٧٧٨**)، وعلّق عليه العمراني الوزّاني (ت **١٣٤٢**) حاشية تفسر المتن والشرح معًا. ولذا كان للقصيدة وشرحها حقل، وللحاشية آخر، وللتعليق عليهما آخر أيضًا، مع درجات متوالية في حجم الحروف المناسبة لكل منها، وربط الحقول الثلاثة فيما بينها بتسلسل النصوص وتساوق المعاني وتعاونها للعطاء والبيان.

والقاعدة الأصولية بشكل عام أنّ كلَّ نص يقتضي في التنسيق والتوزيع صورة تناسب محتواه والعلومَ والمعلومات التي يتضمنها، مع الحفاظ على نهج المؤلف الذي أعطاه الشكل الأخير. ثم يتحكّم نسق المضامين والتفكير والتعبير في تفصيل الفِقرات والحقول والرسوم والأشكال والمعادلات والرموز واختيار الحروف شكلًا ونوعًا ولونًا.

٣: الترقيم التعبيري:

هو استخدام إشارات كتابية بين التراكيب والجمل والمفردات تساعد على تعيين المقاصد الدقيقة وتنغيم الكلام عند القراءة مما لا يُفصح عنه التسجيل بالخط. والحقّ أن كلّ متكلّم واع يستخدم في خطابه وحواره ما يعبّر عن دلالات

هذا الترقيم، بشكل تلقائيّ ملحوظ ودقيق مفهوم،[١] من التباطؤ والتوقّف والتلبّث والمدّ والتفخيم والنبر والتنغيم، للإشعار بما يريد من قَطع واستئناف وتفصيل واعتراض وخبر وإنشاء..

فهو يصل ما يجب وصله، ويتلبّث قليلًا في موضع الفصل، ويبدي تباطؤًا وتخفيضًا للصوت ليقف أكثرَ بعدَما يتمّ لديه معنى في فكرة ما، ثم يستأنف الكلام بخلاف ما كان من تباطؤ وتخفيض مُشعِرًا بابتداء فكرة جديدة لها صلة بما مضى. وإذا أقحم ما يعترض بين عباراته تلبّث برهةً في أوله وثانيةً في آخره، وقد يعبِّر عن ذلك باللفظ قائلًا: (بين قوسين) أو ما يشبه ذلك. وفي خلال هذا كلّه يلوّن تعبيره بالمقاصد الخبرية والإنشائية، هادئًا مسترسلًا فيما هو تقرير ووصف وتحليل، ومنغِّمًا العبارات بتوتّرات النداء والإنكار والزجر والتوبيخ والتهكم والاستبعاد والنهي والأمر والتعجّب والاستفهام والمبالغة في المعنى المراد...

وكان في القديم بُزُرجُمهُر يقول:[٢] «إذا مدحتَ رجلًا وهجوت آخر فاجعل بين القولين فصلًا، حتى يُعرف المدح من الهجاء، كما تفعل في كتبك إذا استأنفت القول، وأكملت ما سلف من اللفظ». وفي هذا بيان لتمييز الفقرات الكلامية والكتابية بعضها من بعض. أمّا الحارث بن أبي شَمر الغساني فقد جاء عنه في القديم أيضًا وجوبُ تمييز العبارات أو الجُمل بفاصلٍ مّا يكون فيه وضوح معبّر، إذ كان يقول للشاعر المرقِّش: «إذا نزع بك الكلام إلى الابتداء بمعنًى غيرِ ما أنت فيه فافصل بينه وبين تبيعتِه من الألفاظ. فإنك إن مذقتَ ألفاظك بغير ما يَحسن أن تُمذَق به نفَّرتَ القلوب عن وعيها، وملَّته الأسماع واستثقلَته الرواة».

هذا قبل الإسلام، ثم ازداد الأمر وضوحًا بتعاليم الإيمان والتبليغ والدعوة والإصلاح وكثرة الاهتمام بالبيان في الخَطابة والإرشاد، فظهرت تجارب جديدة تُزوّد القواعد تفصيلًا وتِبيانًا. قالت السيدة عائشة رضي الله عنها:[٣] «ما كان

---

١ انظر مشكلة العامل النحوي لقباوة، ص ١٨٠ – ١٨٦.

٢ كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، ص ٤٤٠.

٣ سنن الترمذي ٩/٢٥٧. وانظر صحيح البخاري، ص ١٣٠٧–١٣٠٨، وصحيح مسلم ص ١٩٤٠.

رسول الله ﷺ يسرد سردَكم هذا، ولكنّه كان يتكلّم بكلام، يُبينُه فصلٌ، يحفظه مَن جلس إليه». وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه يقول: «لقد عشنا بُرهَة من دهرنا وأحدُنا يؤتَى الإيمانَ قبل القرآن، وتنزّل السورة على محمّد ﷺ فنتعلّم حلالها وحرامها وآمِرَها وزاجِرَها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها وما يُدرى من أمره زجره».[١]

ذلك ما أنشأه الرسول الأعظم من سُنّته المشرّفة في ميادين العلم والعمل وتيسير نشرهما بين الناس لتكوين أُمّة ناهضة بالمعرفة والخير والصلاح. وقال معاوية بن أبي سُفيان رضي الله عنه لكاتبه الأشدق: «ليكن التفقُّد لمقاطع الكلام منك على بال. فإني شهدت رسول الله ﷺ أملى على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه كتابًا، وكان يتفقّد مقاطع الكلام كتفقُّد المُصرِم صَرِيمتَه».[٢] وأنت ترى في هذا اهتمامًا دقيقًا، بفصول واضحة لتمييز التراكيب والعبارات، وتمييزًا عامًّا يشمل جميع أشكال التعبير.

وقال الأحنف بن قيس: «ما رأيتُ رجلًا تكلّم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام ولا عرف حدوده إلاّ عَمرَو بن العاص رضي الله عنه، كان إذا تكلم تفقّد مقاطع الكلام، وأعطى حقَّ المَقام.. حتى كان يقف عند المقطع وقوفًا، يحول بينه وبين تبيعتِه من الألفاظ».[٣] وقد أضافت هذه المقولة تمايز الناس في ذلك مع مراعاة حقّ المَقام، وما يكون فيه من أساليب الخبر والإنشاء.

هذا في الخطاب الكلامي ترى بين أجزائه محطّات لطيفة تساعد الألفاظ والتراكيب والجمل على أبعد ما يمكن من البيان. وكذلك كان شأن الكتابة من الاهتمام بالمحطّات التعبيرية. فقد رُوي عن أكثم بن صيفي أنه كان إذا كاتبَ ملوك الجاهلية يقول لكُتّابه: افصلوا بين كل معنًى مُنقضٍ، وصلوا الكلام معجونًا بعضُه ببعض.

ولذا صار أمر الإتقان لأساليب التمييز بين التراكيب مقرّرًا بين الكُتّاب، يراعون شأنه وأصوله ويعطونها حقوقها في الثقافة المِهنية. حتى إن عبد الحميد الكاتب كان يمتحن المرشّح للعمل بين يديه، فإذا كتب: «خبرُك، وحالُك

١ الحديث ٦٠٢٧ في مصنف عبد الرزاق، ٣/ ٣٨٠، وسنن البيهقي الكبرى، ٣/ ١٢٠، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، ١/ ٣٤٢، والإتقان للسيوطي، ١/ ١٨٠، وعلامات الترقيم في اللغة العربية لقباوة، ص ٢٢.

٢ كتاب الصناعتين للعسكري، ص ٤٣٩. والمصرم: من تلفتْ إبله فبقي عنده منها قطعة صغيرة.

٣ كتاب الصناعتين للعسكري، ص ٤٣٨.

وسلامتُك»، ففصل بين هذه الكلمات كما هنا، يقول عما فعل: «قد استكمل كلُّ حرف منه آلته، ووقع الفصل عليه».[١] وقد ذكروا أيضًا، من مظاهر الفصل الواجب، ما كان بمثل: إنّ و حتَّى و بل و بلى وليس.. مع إشارات خاصة تميّز نهاية الجملة أو العبارت أو الفقرة.

ونقلُ مثل هذه الأخبار في مصادر التراث يعني أنها حاضرة في الأذهان والألسنة والأقلام، تقتضي المراعاة بما يناسب المَقال والمَقام. ولذلك فقد لاحظ علماء القرآن أهمية هذه الوسائل الدلالية، وهم يستخدمونها في القراءات عمليًّا، فوضعوا لها تقاليد معيَّنة تساعد على الأداء، ومصطلحات محدَّدة لتمييز بعضها من بعض، ورموزًا مخصوصة ضابطة ميسِّرة. وإليك ما كان لديهم من رموز تقابل المصطلح أو الحُكم في القراءة:

الوقف الممنوع = لا

الوقف اللازم = مـ

الوقف الجائز = ج

الوقف الجائز والوصل أولى منه = صلى

الوقف الجائز وهو أولى من الوصل = قلى

تعانُق الوقفين بحيث يوقف على أحدهما ويجب وصل الآخر = ⸫ ⸫

يضاف إلى ذلك ما يُشار به إلى نهاية الآية بدائرة مرقومة، تفيد الوقف أحيانًا. وفي مجموع هذا وغيره كما ترى بعضُ ما لا يعرفه الترقيم المعاصر، وهو السكتة اللطيفة والوقف الممنوع وتعانُق الوقفين وما كان فيه الوصل أو الوقف أولى، ثم ما جدّ من حروف ونَقط وخطوط لأنواع الوقف على: السكون والروم والإشمام والتضعيف، وما ميّزوا فيه الإمالة والتفخيم والترقيق، وكلاًّ من: الاستثباتي والإنكاري والتذكُّري والترنُّمي.[٢]

١ كتاب الصناعتين للعسكري، ص ٤٤٠ – ٤٤١.

٢ الترقيم وعلاماته لأحمد زكي، ص ١٠. وأغرب ذلك جعل الضمة مقلوبة للدلالة على الإشمام. إصلاح المنطق لابن السكيت، ص ٤٢٠.

وللعلماء والقُرّاء أبحاث وإجراءات عملية، تبيّن تحرّي الدلالات المعنوية في الوقف والوصل لبيان المقاصد والمراد،[١] مع التزام التنغيم المعبِّر عن أساليب القول والبيان. وكان عبد الله بن عمر قد أوضح ذلك قديماً بنصٍّ أوردناه فيما مضى،[٢] ذكر فيه أن الصحابة يتعلّمون ما ينبغي أن يوقف عليه من النصّ القرآني، وما يكون في ذلك من أمر وزجر.. وهذا يعني، بالإضافة إلى أحكام الوصل والوقف والابتداء، وجوبَ مراعاة النبر والتفخيم والتلبّث لبيان مقاصد الخطاب.

فقد كان لأجدادنا القدماء أيادٍ ناصعة ورموز محدّدة في هذا الميدان، يتجاهلها المستشرقون وتلاميذهم من العرب والمسلمين،[٣] ليزعموا أن ما نستعمله نحن اليوم هو من إنجازات الغرب ورجالات الاستشراق، وأن أول من تنبّه إلى ذلك هو أرسطوفان من علماء القسطنطينية في القرن الثاني قبل الميلاد،[٤] ثم تراهم حين يعبثون بتراثنا زاعمين التحقيق يضطربون بين التكثّر من الرموز المتشعبة والإهمال الكامل لكل علامة مفيدة بدون ضابط منهجي أو أسلوب عملي نافع. ولـمّا كثر الخلاف في ذلك طلب ناظر المعارف المصرية من أحمد زكي باشا (ت **١٣٥٣**) إحياء أساليب الترقيم العربية عند علماء القراءات والمحدّثين والنُّسّاخ،[٥] فكان أن استنبط طريقة لوضع علامات تناسب العصر.

ثم عدّل ذلك بعض المتأخّرين، لضبط الكتابة والقراءة والفهم، فتحصّل أن وُضعتْ لتلك المقولات النظرية والعملية رموز تختصر الدلالة، وتعبّر عن المفهوم الاصطلاحي. ونحن مُلزَمون باستخدامها في التحقيق، لتيسير الاستفادة من النص التراثي على كلّ قاصد أو قارئ. فهي توضّح معالم النصوص وارتباط بعضها ببعض، وتبيّن توزيع المعلومات الرئيسية والفرعية، والتراكيب المتواصلة

١ جمال القراء لعلم الدين السخاوي، ص **٦٦٧ - ٧٣٠**، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، **١/ ٣٤٢ - ٣٧٥**، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، **١/ ١٨٠- ١٩٤**، ومصنفات الوقف والابتداء والتجويد من نحو: القول المفيد في علم التجويد.

٢ انظر الإتقان للسيوطي، **١/ ١٨٠**، و البرهان للزركشي، **١/ ٣٤٢**.

٣ انظر المساعد على بحث التخرج لمختار بو عناني، ص **٧٨ - ٩٠**.

٤ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي، ص **٤-٦**.

٥ الترقيم وعلاماته لأحمد زكي، ص **٦-٧**.

والمتمايزة ودلالات أساليب الخطاب، وما هو من المؤلّف أو منقول عن الغير[١] وما سقط أو أُقحم في التعبير..

ولكنّك إذا تتبّعت ما نُشر من النصوص التراثية، لترصد أنماط التوظيف لهذه الرموز، أخذك العجب والدهشة والدُّوار لما تراه من تخبّط واعتباطية واضطراب. ذلك لأنك لا ترى صفحتين من كتاب واحَد لناشر مفرد، تتفقان في توزُّع علامات الترقيم. بله أن تتصفّح كتابين لهذا المفرد الكريم. فما قولك في النصوص ينشرها المتطفّلون في الشرق والغرب؟

ولقد فُجع القُرّاء لهذا التراث الكريم في آمالهم ومقاصدهم، لكثرة ما اصطدموا به من الفوضى والعشوائية والتناقص في توضّع علامات الترقيم. حتى إنهم ضاعت بين أعينهم وخبرتهم ومفاهيمهم بما لقوا من الاضطراب دلالات تلك الرموز، وأصبحوا يتجاهلون وجودها بين التراكيب والمفردات، يقرؤون النص على أنه مجرّد منها ولا علاقة له بها.

هذا ما اعترف لي به بعض أصدقائي الكرام، وهو أمر عجيب عجيب أن تفقد علامات الترقيم وظيفتها، وتصبح ضربًا من الزخرفة الاعتباطية والزينة الشخصية، يقحمها الكاتب والناشر وراصف الأحرف. ومن ثَمّ يعود القارئ المفجوع إلى التكهُّن والظنّ في فهم النصوص، وهي كالأغفال من كلّ مَعلمة أو منارة. ونحن هنا نعيد إلى الأذهان مفاهيم العلامات الدقيقة، ونقدّم إليك أشهر هذه الرموز الفنية في الكتابة العربية:

١ - البدء في كل فِقرة بفراغ مقدار كلمة قبل كتابة أوّلها، إشعارًا بفكرة جديدة أو فرعية في الموضوع.

٢ - الفاصلة أو الفصلة أو الشَّولة (،) بين الجمل والتفريعات المتعاطفة، والتراكيب الكبيرة في الجملة المديدة، وبين المنادَى وجواب النداء، والقسم وجوابه، ولا يجوز أن تقع بين المتلازمين، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والشرط وجوابه. إلاّ أنه إذا طال ما بين العنصرين من هذه المتلازمات في التعبير وجبت إذ ذاك فاصلتان تميّزان ما هو مطوّل، ليعود اتصالهما في التعبير والتفكير.

١ لا مانع من دخول «أل» على «غير» خلافًا لمن زعم المنع. انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ٢/ ٦٥-٦٦.

٣ – النقطة (.) في ختام الكلام الذي يتمّ به المعنى وفي ختام الفقرة، ولا تكون في الشعر أو في آخر البيت، إلاّ إذا كرِّرت متوالية فتكون ثلاثًا للتعبير عن سقط أو نقص في البيت.[١]

٤ – النقطتان (:) بعد قول أو ما يشبهه أو إجمال، يليه المَقول والمحكيّ والتفصيل والتفسير والتمثيل، وتقعان كثيرًا في التحليل النحوي بين جزأيِ المعادَلة منه.[٢]

٥ – الشرطتان أي: خطا الاعتراض (–   –) تُحصر بهما الجملة الاعتراضية فقط، ويحسن ألاّ يكونا في الشعر.

٦ – الاستفهام (؟) يكون بعد تمام العبارة الاستفهامية فحسب.

٧ – التعجب (!) يقع في ختام العبارة التعجبية فقط.[٣]

٨ – النجم (*) يكون إشارة للتهميش في عناوين الموضوعات، وقد يقع بين اثنين منه الشطرُ المفرد من الشعر في وسط السطر، وتكون ثلاثة منه فاصلًا بين الموضوعات المتباينة، ولا يجوز وضعه في وسط البيت الشعري.

....

١ وهناك علامة ترقيم تسمى بالفاصلة المنقوطة (؛)، يستعملها أغلب المحقّقين، ويمكن إجمال مواضع الفاصلة المنقوطة بالآتي: **١**. بين جملتين ثانيتهما سبب للأولى، أو كالنتيجة لها. **٢**. قبل ثاني المتلازمين إذا طال الفصل بينهما، كالمبتدأ والخبر، الشرط وجوابه، القسم وجوابه، الحال وصاحبه، مثل: سعد، على الرغم من كثرة ثرثرته، وسوء أدبه، وجلافة طبعه، وإعجابه بنفسه؛ أنفع أقرانه في موضوعنا. **٣**. بين جملتين تامتين إذا جمعت بينهما أداة ربط، مثل: العاقل يتعظ بغيره؛ أما الجاهل فيتعظ بنفسه. **٤**. بين جملتين تامتين مرتبطتين بالمعنى دون الإعراب، مثل: إذا رأيتم الخير فخذوه؛ وإن رأيتم الشر فدعوه. **٥**. قبل الأدوات التالية إذا وقعت في صدر جملة تالية: أيْ التفسيرية، بل، لكنْ، لكنّ، لأنّ، (لذا ، لهذا ، لذلك ، وما أشبهها). **٦**. وبين عدد من المصادر ضمن حاشية واحدة. **٧**. وبين عدد من فروق النسخ ضمن حاشية واحدة. (المحرر).

٢ التعبير في التحليل النحوي هو في الحقيقة معادلات رياضية، كقولك في إعراب الجامعةُ جديدةُ البناءِ: «الجامعة: مبتدأ مرفوع. وجديدةُ: خبر مرفوع ومضاف. والبناء: مضاف إليه مجرور» جمل ثلاث كل منها معادلة لها طرفان بينهما علامة المساواة. انظر كتابنا: تكوين المهارات النحوية.

٣ ما يذكر في هذا المقام من الانفعال عند بعض المستغربين هو رجم بالغيب وليس له علامة في الترقيم العربي.

٩ – القوسان المعقوفتان [ ] لِما يزيده المحقِّق عنوانًا مساعدًا أو تكملة للعبارة، أو نقلًا من النسخ المساعدة والردائف.

١٠ – النقاط الثلاث (...) للتعبير عن بياض أو خرم في النص.

١١ – الخط المائل (/) لتحديد بدء كلّ ورقة من ورقات الأصل، وقد يقع هذا أيضًا بين الأرقام التاريخية: تاريخ اليوم والشهر والسنة.

١٢ – الهلالان المزهَّران ﴿ ﴾ غير المُصلَّبَين، ويقال لهما: الهلالان العزيزيّان أو القوسان العزيزيّتان، لحصر الآيات الكريمة.

١٣ – الهلالان المزدوجان، أي: الأهلّة أو القُوَيسات. وهي علامات الاقتباس والتنصيص « »، للمحكيّ من العبارات وللكلام المنقول، كالحديث الشريف وأقوال العلماء والأدباء والأمثال والعبارات المأثورة والحِكَم،[١] ولبعض أسماء الكتب إذا لم تكن كثيرة في مكان واحد.[٢]

١٤ – الهلالان، أي: القوسان الكبيرتان ( )، ويحصر بهما ما هو محكي من المفردات والتركيب، إذا وقع في نصّ ضمن الهلالين المزدوجين، والموادُّ المعجمية التي يحال عليها في المتن أو الهامش.

١٥– الخط الأفقي الصغير (–) يكون بعد الأرقام التي يكون فيها تعداد لعناصر فكرة واحدة، وهو يفصل بين الرقم والكلام.

١٦– الخطان الأفقيان الصغيران (=) يقعان مرتين متواليتين: في آخر هامش الصفحة إذا لم يستوعب التعليقةَ الأخيرة، ثم في أول هامش الصفحة التالية للدلالة على اتصال التعليقة في الصفحتين.

١ ههنا تفصيل في **أسس تحقيق المتون** (مادة **٥٥**) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM) كما يلي:
الاقتباسات ما عدا الآيات القرآنية (بما يشمل نصوص الأحاديث النبوية) التي لا تزيد عن ثلاثة أسطر يجب وضعها بين علامتي التنصيص «...». أما النصوص التي يزيد طولها عن ثلاثة أسطر فتكتب على شكل إزاحة الاقتباس دون استعمال علامتي التنصيص. (مركز البحوث الإسلامية).

٢ وفي **أسس تحقيق المتون** (مادة ٦٠) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM): أسماء الكتب في المتن الأساسي تكتب بحروف غامقة. (مركز البحوث الإسلامية).

وعلى هذا فخلال الإجراءات التحقيقية المختلفة وأنت تسجّل النصّ وتراعي ما فيه من المقتضَيات العامّة والخاصّة من الضبط، يجب عليك أن تُلحق به علامات الترقيم التعبيري المناسب بدقّة وخفّة في المتن أو التعليقات، تيسّران للقارئ متابعة تسلسله وما بين عباراته وجمله ومفرداته من علاقات دلالية ونحوية ومعنوية. وقد تُضطرّ إلى مخالفة بعض ذلك حين تطول العبارات جدًّا، أو تجتمع علامات مختلفة أو متماثلة، أو تتداخل في أمكنة متقاربة من العبارة. إنك مطالَب بما ذكرنا في عمليات الضبط ولو كان النصّ آيات قرآنية. بل إنه ليجوز لك وضعه في المصاحف الشريفة وهي بالرسم العثماني التوقيفي المعروف.

فقد طُرح هذا الموضوع على لجنة الفتوى في الجامع الأزهر الشريف منذ ثمانين سنة، حين كان للأزهر رجال يتكلّمون من قلوبهم عن تقوى وصلاح وجهاد، فصدر عنها الجواب أن اللجنة لا ترى مانعًا منه، شريطة ألاّ يسبِّب لَبسًا على القارئ، واحتجَّتْ لذلك بما أُضيف إلى المصاحف من علامات التجويد والإعراب والإعجام والوقف والتعشير، وبقول الزيلعيّ من علماء الحنفية في مثل ذلك: هو وإن كان مُحدَثًا فمستحسن، وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان!

ثم لا تنس أن الإكثار من توزيع هذه العلامات[1] يسبب عرقلة التفكير والفهم ويشوّه النصوص بزخرفات اعتباطية، وأن توظيف هذه الرموز يتوقّف

١ مجلة الرسالة المصرية تحت الرقم **٢١٦** في **٢٣** آب عام **١٩٣٧** وعلامات الترقيم في اللغة العربية ص ٧٠.
انظر مشكلة العامل النحوي لقباوة، ص **١٨٧–١٨٩**. ويستحسن عدم وقوع: الأقواس والأهلة في أول الفقرة، والفاصلة والنقطة والنقطتين وعلامتي الاستفهام والتعجب في أول السطر، ونقاط الحذف في آخر ما بين قوسين. ويجب إغفال الفاصلة المنقوطة بواحدة أو اثنتين، والخط الصغير مع نقطتين عموديتين، وكثرة النجوم في المتن، وورود النقطة في البيت الشعري أو آخره، وخط الاعتراض في الشعر أو بين ركني الجملة المديدة وفي أوائل الفقرات، والبدء بفقرة جديدة بعد الشعر فيما ليس بانقطاع، والأشكال الهندسية من مثلث ومربع وأسهم وخطوط مائلة وشاقولية وأفقية وزوايا وبقاع سود، والتفنن في توزيع العلامات على غير هدى ولا سيما علامة التعجب والفاصلة، لكثرة الخلاف في ذلك بين التنظير والتطبيق. وكذلك ما يقترحه بعض الزملاء من أنواع الأقواس للأرقام وأسماء المصادر والمؤلفين، والرموز الكثيرة المعقّدة المبعثرة التي تُزيغ الأبصار والبصائر.

عليه الاستيعاب الدقيق لِما في النص من معلومات ومفاهيم وأحكام واحتجاج واستدلال ونتائج علمية أو فنية، توحّد بين ما يستفيده القُرّاء الذين هم متساوون في الثقافة والمعرفة والخبرة والذكاء.

وقد بدا لي أن علامات الترقيم هذه تُشبه في كثير من دلالاتها إشاراتِ المرور وما يرافقها في إنشاء المدن والشوارع والأرصفة وتوزيع مرافق الحياة، واستخدامُها بنجاح كفيل بالعطاء الجزيل والخدمة الوفية لمقاصد المؤلفين والعلماء والأدباء ويمنع اصطدام الأفكار وتنازعها في النصوص. فالنقطة مثلًا تعني عِدّة جُمَل: قف قليلًا وانتهت العبارة وسترد عبارة مستأنفة، أو قف طويلًا انتهت الفكرة والفِقرة وسيأتي ما بعدهما، أو لن يأتي شيء بعدُ لانتهاء الباب أو الفصل أو الكتاب. والعجيب حقًّا أن النقطة هذه تستطيع أداء تلك المقاصد الدلالية المختلفة، وهي صورة وهمية لأنها في الحقيقة لدى العلماء مكان التقاء خطّين متقاطعين وليس لها طول ولا عرض ولا مِساحة إلاّ في الذهن والخيال.

وأعجب منها في الدلالة هذا الفراغُ الذي خلّفناه الآن هنا في أول السطر ويكون في كلّ فِقرة. إنه صورة سلبية صمّاء عجماء، تقدّم للقارئ بِصمْتها معلومة واضحة دقيقة، هي أن الفكرة التالية متميزة واردة ضمن البحث أو الباب أو الفصل. وقد يكون قبلها تمام فكرة أيضًا أو اتصال جانبي بها أو فراغ كبير يعني أنك في أول البحث المقصود. فقد استطاعت هذه الصورة الرمزية

....

أما بعض المستشرقين فيرون أن استخدام هذه الرموز غير مناسب في الكتب العربية، ويرون أنها غير معروفة الدلالة، ثم يقترحون أقواسًا مزوّاة لحصر الزيادات وترقيمات وتقطيعات متعددة أيضًا. ومنهم من نشر كتابًا كاملًا في ٢٠٠ صفحة، من دون فِقر أو علامات عدا الفاصلة والنجم والفراغ.

انظر قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها للمنجد، ص ٥٠ - ٥٤، وأصول نقد النصوص لبرجستراسر، ص ١٠٤ - ١٠٥، وقواعد تحقيق المخطوطات للمنجد، ص ٢٣، والترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي، مطبوعة ١٩١٢، وحروف التاج وعلامات الترقيم ومواضع استعمالها لعبد القادر عاشور، مطبوعة ١٩٣١، ومناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين لرمضان عبد التواب، ص ١٩٧ - ٢١١ والمساعد على بحث التخرج لمختار بو عناني، ص ٨٣ - ٩٠، وكيف تكتب بحثًا ص ١٦١ - ١٦٦، والمفصل للزمخشري في المطبوعة الاستشراقية.

الخفية أن تزوّد القارئ بمعان كما رأيتَ تحتاج للتعبير عنها إلى كلام حقيقي يستغرق سطرًا أو أكثر. ومع هذا كلّه فقد أصبح بعض المستغربين يتجاهلون تفرّغ ما هو أول الفقرة، ليخلطوا الحابل بالنابل، ويفسدوا على الناس التفكير الواعي المنتظم. فليس لك بعد هذا أن تستخفّ الأمر، وتتّخذ علامات الترقيم زُخرفًا اعتباطيًّا لا ضابط له ولا مَرام، أو أن تقلّد أساليب الشرق والغرب في متاهاتها المتراكبة والمتشعّبة.

المحاضرة التاسعة: إضاءة النص

د. محمود مصري

يمكن أن نصنّف أغراض التهميش في سياق إجراءات تحقيق النصوص ضمن مجموعات أربع:

الأولى: تثبيت إجراءات **معالجة النصّ**:

- إقامة النصّ: اثبات فروق النسخ بالاستعانة بالنسخ المستعملة والنسخ الثانوية.
- تقويم النصّ: من قبل المحقّق.
- ترميم النص: من المصادر الخارجية.
- **الثانية: التعليق على النص**، ويتضمن:
- إزالة الإبهام.
- ربط أفكار المؤلّف ببعضها.
- التصويبات.
- التنبيه على أوهام.
- التعليقات العلمية التي لا يمكن تأجيلها للدراسة.

الثالثة: إضاءة النص: وتشمل:

- التعريف بمواد المخطوط (اللغة، المصطلحات، الأعلام، الأماكن، البلدان، الوقائع، الكتب..)
- الإحالات: إذا وردت مسألة مقتضبة نحيل إلى مكان ذكرها مفصَّلة. وكذلك فإن القدامى يحيلون إلى مسألة مفصّلة حين يوردونها مقتضبا أو إلى قاعدة غير مستوفية الشرح أوردوا الاستيفاء في مؤلفاتهم الأخرى، وكذلك الإحالات في الكتاب نفسه، فالمحقّق يدقق تلك الإحالات ويعزوها إلى أماكنها.
- تخريج النصوص: تخريج الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار والنصوص المقتبسة.

وسوف يكون موضوع هذه المحاضرة إضاءة النص من خلال: التعريف بمواد المخطوط، وتخريج النصوص.

أولا: التعريف بمواد المخطوط:

- يؤكَّد دائما أن التحقيق المختصر في تعليقاته أشقّ على المحقّق من التحقيق المطوّل في تعليقاته، ويدلّ على إتقانه وفهمه وامتلاكه ناصية العلم. فالصعوبة تكمن في انتقاء المعلومات المميّزة التي من المستحسن تقديمها لقارئ الكتاب، وهذا لا يتأتّى إلا من العلم والخبرة.

- بالنسبة لتعريف الأعلام لا نعرّف المعروف المشهور من الرجال، كالعشرة المبشرين بالجنة، أو من البلدان كحلب ودمشق ومكة والمدينة، وكذلك باقي الأعلام.

- نراعي الاختصار في الترجمة، ففي تراجم الرجال نكتفي بسنة الوفاة، وعلوم المترجَم له، ومكانته العلمية، وبلده، وتنقلاته، وأهم ثلاثة شيوخ، وأهم ثلاثة تلاميذ، وأهم ثلاثة كتب، وثلاثة مصادر للترجمة على الأكثر، بحيث لا تزيد الترجمة على ثلاثة أسطر.

- التعريف بالمـوادّ من المصادر الأصلية ولا تقبل الفرعية، فمحقّق كتاب **المنهاج** للباجي أحال ترجمة ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مقال لمستشرق في دائرة المعارف البريطانية.

- لا يجوز العزو إلى مصادر حديثة يوجد مصادر أقدم منها ترجمت للعلَم المطلوب الترجمة له، فلا يجوز العزو للأعلام ومعجم المؤلفين مثلا، فهما يُستخدمان فقط كمفتاح لمعرفة كتب التراجم التي ترجمت للعلَم المقصود بالترجمة.

- تراجم الصحابة لا تؤخذ إلا من كتب طبقات الصحابة، كالاستيعاب وأسد الغابة والإصابة، وتراجم المفسّرين لا تؤخذ إلا من كتب طبقات المفسّرين، وكذلك تراجم المحدّثين والفقهاء والنحاة والصوفية والشعراء والقرّاء..

- لشرح مفردة غريبة نلجأ إلى المعاجم اللغوية ونختار من المعاجم ما فيه من المعنى والصيغة المناسبين للسياق، وليس ضروريًّا أن نُلزم أنفسنا بمعجم واحد.

- بالنسبة لغريب القرآن نلجأ إلى كتب غريب القرآن وليس إلى معاجم اللغة، وكذلك في الحديث نلجأ إلى كتب غريب الحديث.

- نعتني عناية خاصّة بالمصطلحات، وهذا يهمله كثير ممن يعمل في التحقيق، فلكلّ علم من العلوم كتب خاصة باصطلاحاته يجب الرجوع إليها.

- نعتني بالتعريف بالكتب الواردة بالمخطوط، وهل هي مطبوعة أو مخطوطة أو مفقودة.

- نعتني بالتعريف بالحوادث التاريخية والإشارات التاريخية والاجتماعية والدينية.

- لا نعتمد أكثر من هامش، كما يفعل بعضهم فيضع هامشا مرقما لفروق النسخ، وآخر للتعليقات، أو واحدا للمتن وآخر للشرح، لأننا دائما نفضّل الإجراء الأيسر على القارئ.

- في حال كون تراجم الأعلام كثيرة أو المصطلحات كثيرة، نفرد لها ملاحق آخر الكتاب ولا نثقل بها الهوامش.
- عند العزو في الهامش لا نبدأ باسم المؤلف، وإنما باسم الكتاب: مثلا: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير **٢/ ١٥٠**. لا نضع فواصل إلا إذا أضفنا مصدرا آخر: مثلا: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير **٢/ ١٥٠**، والفائق في غريب الحديث للزمخشري **٤٦٠**،[١] ولا بدّ من الواو، ولا تكفي الفاصلة. وهذا في ذكر عنوان الكتاب للمرّة الأولى، ثم نكتفي بذكره مختصرا: النهاية، الفائق. وإذا كان العزو لمعلومة في الهامش نضعه بين هلالين عاديين. مثلا: الخُشكار: الخبز الأسود غير النقي، فارسي (المعجم الوسيط خ ش ك ر **١/ ٢٣٦**).
- لا نضع البيانات الكاملة للمصدر في الهامش، لا عند المرة الأولى لذكر المصدر ولا عند غيرها، وإنما نؤجل ذلك إلى فهرس المصادر، فلا مبرّر لتكرار البيانات، والقاعدة دائما تخفيف الهوامش. ويُستثنى من ذلك استعمال أكثر من طبعة لكتاب واحد، فلا بدّ من بيان الطبعة في موضع العزو في الهامش، كيلا تختلط بالطبعة الأخرى.
- إذا تكرّر الرجوع إلى مصدر معيّن أشار المحقّق إلى ذلك بقوله: "المصدر نفسه"، إذا كان التكرار في الصفحة ذاتها، وإلا نكرّر ذكر المصدر، وفي حال اختلاف الصفحة نشير إلى رقم الصفحة الجديدة.

ثانيا: تخريج النصوص: نعرّف تخريج النصوص بأنه الدلالة على موضع النصّ في مصادره الأصلية.

والعمدة في التخريج تكون دائمًا على الرواية الأصلية، التي تتميّز عن الرواية الفرعية بقدم التصنيف غالبًا.

فإذا نقَل مصدرٌ من المصادر عن مصدر أقدم منه، وكان المصدر الأقدم موجودًا فالمصدر الأقدم مصدرٌ أصلي والآخر فرعي، وأما إذا لم يكن المصدر الأقدم موجودًا فيكون المصدر الذي نقل عنه مصدرًا أصليًّا.

١ وفي **أسس تحقيق المتون** (مادة: **٦٣**) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM): عند ذكر أكثر من مصدر واحد يجب استعمال الفاصلة المنقوطة (؛) بين كل مصدر. مثل: صحيح البخاري، بدء الخلق **٨**؛ صحيح مسلم، الجنة **٢**. (مركز البحوث الإسلامية).

فإذا روى الإمام أحمد مثلًا حديثًا عن عبد الرزاق، وكان الحديث في مصنف عبد الرزاق فالعمدة في تخريجه على **مصنف عبد الرزاق** الذي يكون هو مصدرًا أصليًّا، ويكون المسند مصدرًا فرعيًّا لوجود الأصل، وأما إذا لم يكن الحديث في نسخة المصنَّف التي بين أيدينا فيكون **مسند الإمام أحمد** مصدرًا أصليًا لعدم وجود الأصل.

بشكل عامّ لا يجوز عزو النص إلى مصدر أحدث مع وجود المصدر الأقدم الذي ورد فيه النصّ.

أهمية التخريج: ربما تكاسل بعض المحققين عن مراجعة النص، واستخراج ما يشهد له بالصحة من بطون الكتب، وذلك بسبب توهمهم لوضوحه وعدم حاجته إلى التخريج. وهذا مما يزيد في إمكانية وقوعهم بأخطاء، دون أن يشعروا بها.

فقد ورد مثلًا في كتاب **الجَنى الداني في حروف المعاني** للمرادي: «وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى: ﴿وإن كان مكرهم لِتزول منه الجبال﴾ [سورة إبراهيم، ١٤/٤٦] لام الجحود، على قراءة الكِسائي».

وكان واجب المحقّق أن يتتبع قراءة الكسائي في المصادر المعروفة للقراءات. فلو فعل ذلك لوجد أن هذه هي قراءة غير الكسائي، لأن قراءة الكسائي (لَتزولُ)، فيكون النصّ ناقصًا كلمة (غير). وصواب العبارة: «على قراءة غير الكسائي».

فوائد التخريج:

- عزو النص إلى صاحبه إذا لم يكن منسوبًا إليه.
- تصحيح النصّ إذا كان فيه خطأ أو اضطراب.
- إكمال النصّ عند وجود النقص، وذلك عند الحاجة.
- ضبط النص لإزالة المشكل والمشتبه من الأسماء وغيرها.
- الدلالة على مصادر المؤلف ونقوله.

١: تخريج نصوص القرآن الكريم:

على المحقّق ألا يثق بحفظه لكتاب الله تعالى، فإن الآيات تتشابه، ممّا يؤدي إلى حدوث السهو والخلط لدى المؤلّف أو الناسخ أو المحقّق.

فقد جاء في مخطوطة الحيوان للجاحظ نص الآية: «فلما أتوا على وادي النمل»، والصواب: ﴿حتى إذا أتوا على وادي النمل﴾[سورة النمل، **٢٧/١٨**].

ومن الفهارس التي وضعت لمعرفة موضع الآية في القرآن الكريم:

- **نجوم الفرقان في أطراف القرآن** لجوستاف فلوجل.
- **مصباح الإخوان لتحري آيات القرآن** الذي أصدرته نظارة المعارف العثمانية.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** لمحمد فؤاد عبد الباقي الذي نشره عام **١٩٥٤**. وقد اقتبس طريقته من (نجوم الفرقان) بعد إدخال التعديلات والتصويبات عليه.

ويمكِّننا هذا المعجم من معرفة الآية وموقعها في القرآن الكريم إذا عرفنا كلمة واحدة منها. ويفضَّل اختيار الكلمة الأقل ورودًا في القرآن الكريم من أجل سهولة البحث.

ويعتمد المؤلف على تجريد الكلمة وردِّها إلى أصلها الثلاثي، ثم ترتيب الكلمات ترتيبًا ألفبائيًّا مراعيًا الحرف الأول ثم الثاني ثم الثالث.

أما بالنسبة لترتيب مشتقّات الكلمة الواحدة فقد راعى البدء بالفعل المعلوم في الماضي ثم المضارع ثم الأمر، ثم الفعل المجهول في الماضي ثم المضارع، ثم المصدر، ثم المشتقات.

وطريقته في الدلالة أن يورد الكلمة ثم نصّ الآية التي وردت فيها، ثم رقم الآية من السورة، ثم الإشارة إلى كونها مكية برمز (ك) أو مدنية برمز(م)، ثم اسم السورة، ثم رقمها في ترتيب سور المصحف. مثال:

نحيي: وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون.................... **٢٣** ك الحجر **١٥**

كيفية التخريج: يُذكر اسم السورة ورقم الآية.

ويُستحسن إضافة رقم السورة لأن جمهور المثقّفين اليوم لا يعرف موقع السورة في المصحف.

نكتب التخريج في المتن بحرف أصغر من حرف الطباعة المستعمل، بين معقوفتين، مثلا: [المائدة: **٥/٤٥**].

وهذا هو الاستثناء الوحيد في التخريج حيث نجعله في المتن دون الهامش. ولا يجوز الاكتفاء برقم السورة والآية **(٣/١٢٠)** كما يفعله كثير من المستشرقين، لأن ذلك لا يكون مفهومًا لدى كثيرين.

وينبغي ألا يسارع المحقّق في تخطئة نصّ الآية الواردة في المخطوط بناء على المصحف الذي بين أيدينا، وإنما يجب البحث في كتب القراءات المختلفة، مثل:

- **كتاب السبعة في القراءات** لابن مجاهد.
- **التيسير في القراءات السبع** لأبي عمرو الداني.
- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** للبنا الدمياطي.
- كذلك ينبغي البحث في كتب القراءات الشاذة، مثل:
- **مختصر شواذ القرآن** لابن خالويه.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** لابن جني.

وإذا ورد خطأ في نصّ الآية يصحح في المتن، ولا يشار إليه في الهامش.[١]

ثم يجب أن يتنبّه المحقّق أنه أمام شاهد قرآني لا يتطلّب منه مجرّد توثيق السورة والآية، بل ربما توجب عليه الرجوع إلى التفاسير أو إلى كتب علوم القرآن

---

١ وفي **أسس تحقيق المتون** (مادة: **٢٠**) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM): «يجب على المحقّق تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في كتابة الآيات القرآنية في صلب المتن ولكن لا يشار إليها كفرق بين النسخ. أما مثل هذه الأخطاء الموجودة في نسخة المؤلف فيجب تصحيحها في المتن والإشارة إليها في الهامش» (مركز البحوث الإسلامية).

أو أسباب النزول أو الناسخ والمنسوخ أو الوقف والابتداء أو تناسب الآيات والسور. فعليه أن يوظّف ثقافة تخصّصه في عمله في التحقيق.

هناك قوائم معروفة من هذه العلوم، ينبغي التعامل معها والتدريب على استعمالها في سياق عملية التحقيق. وتناسب الآيات والسور من الفنون اللطيفة التي لا يعتني بها كثيرون، وهي مبثوثة في التفاسير، غير أن كتاب البقاعي: **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، من التفاسير المتميّزة في هذا الفن. ومن الكتب المميزة التي حوت فوائد جمة، ولا يتنبه للإفادة منها كثير من المحقّقين كتاب **بصائر ذوي التمييز** للفيروزبادي.

أيضا هناك مبهمات القرآن، وهي غير غريب القرآن. هي التي تبين لنا أسماء أشخاص ذكروا بوصفهم وليس باسمهم. ﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى﴾: هناك كتب مختصّة تقول لك: من هو الرجل، وما هي المدينة، ومن أشهر كتب التعريف بالمبهمات:

- **التعريف والإعلام** للسهيلي.
- **التكميل والإتمام لكتاب التعريف المتقدّم** لابن عسكر الغساني.
- **غرر التبيان ويسمى غرر البيان** لبدر الدين ابن جماعة.
- **مفحمات الأقران** للسيوطي، والسيوطي جمع في كتابه هذا، كتاب السهيلي المتقدّم، وكتاب ابن عسكر، وكتاب ابن جماعة، مع الاستدراك، كما أنه أسقط بعضًا مما فيها.
- **التعريف والإعلام** لبَحْرق اليماني.
- **الاستدراك والإتمام** لابن فرتون.
- **الاستدراك على التعريف** لابن عبد الله الشامي محمد بن علي بن يحيى الغرناطي الأندلسي.
- **الياقوت والمرجان في تفسير مبهمات القرآن** للباكستاني عبد الجواد خلف عبد الجواد، وهو أوسعها في ثمانية أجزاء، طبع في كراتشي.

وهناك كتب معاني القرآن، وإعراب القرآن ذات الصبغة اللغوية والنحوية والصرفية، مثل: **معاني الفراء، معاني الأخفش، معاني الزجاج، معاني النحاس**.. وإعراب القرآن لابن خالويه، والتبيان للعُكبري الخ مما هو معروف.

ومن أشهر كتب الفروق اللغوية:

- **الفروق اللغوية** لأبي هلال العسكري، هذا الكتاب في غاية الشهرة وطبع عدد من الطبعات، لكنه لم يحقّق التحقيق العلمي.
- **الفروق** لإسماعيل حقّي، صاحب روح البيان في التفسير، اسم كتابه في التركية (فروقي حقي).
- **فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات** لنور الدين الجزائري.

هناك كتاب مهمّ جدا هو كتاب **معجم المعاجم** لأحمد شرقاوي هذا الكتاب في غاية النفاسة، فيه تعريف بنحو ألف ونصف ألف لكتب في فنون وعلوم شتى.

وقد نشرته دار الغرب الإسلامي في بيروت، عام **١٩٨٧**م. مثلًا ذكر في معجم غريب القرآن **٦٣** عنوانا، وفي معجم غريب الحديث **٧٠** عنوانا.

ومن الكتب المهمّة التي يُحتاج إليها من أجل تحديد المقصود من الألفاظ المشتركة في القرآن الكريم مؤلفات (الوجوه والنظائر)، ومعناها: أن تكون الكلمة واحدة، ذكرت في مواضع من القرآن على لفظ واحد وحركة واحدة، وأريد بكل مكان معنى غير الآخر، فلفظ كلّ كلمة ذُكرت في موضع نظير للفظ الكلمة المذكورة في الموضع الآخر هو "النظائر"، وتفسير كلّ كلمة بمعنى غير معنى الآخر هو "الوجوه". فالنظائر: اسم للألفاظ، والوجوه: اسم للمعاني.

ومن المؤلَّفات في هذا الموضوع وفق التسلسل الزمني:

- **الوجوه والنظائر في القرآن العظيم** لمقاتل بن سليمان البلخي (ت: **١٥**).
- **الوجوه والنظائر في القرآن الكريم** لهارون بن موسى (ت: **١٧٠**).
- **التصاريف** ليحي بن سلام (ت: **٢٠٠**).
- **تحصيل نظائر القرآن** للحكيم الترمذي (ت: **٣٢٠**).

- **وجوه القرآن** للحيري (ت: ٤٣٠).
- **الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز** للدامغاني (ت: ٤٧٨).
- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر** لابن الجوزي (ت: **٥٩٧**).
- **كشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر** لابن العماد (ت: **٨٨٧**).

■ ومـن **الكتـب التي رصـدت لنا المصـادر والمراجـع في المكتبة العربيـة، والتي مـن خلالهـا نصـل إلى المصادر الأصليـة التي يسـتعملها المحقّـق في التخريج:**

- **مصادر الدراسة الأدبية** ليوسف أسعد داغر.
- **نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب** للدكتور أمجد الطرابلسي.
- **المكتبة العربية: دراسة لأمّهات الكتب في الثقافة العربية** للدكتور عزّة الحسن.
- **منهج التأليف عند العرب** للدكتور مصطفى الشكعة.
- **المراجع العربية** لعبد الله إسماعيل الصاوي.
- **دليل المراجع العربية والمعربة** لعبد الجبار عبد الرحمن.
- **المكتبة ومنهج البحث** لعبد الجبار عبد الرحمن.
- **المصادر العربية والمعربة** للدكتور محمد ماهر حمادة.
- **مصادر التراث العربي** للدكتور عمر دقاق.
- **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر** للدكتور محمد عجاج الخطيب.
- **المراجع ودراستها في علوم المكتبات** للدكتور سعد الهجرسي.
- **الدليل البيبليوغرافي للمراجع العربية بالعالم العربي** للدكتور سعد الهجرسي.
- **مدخل لدراسة المراجع** لعبد الستار الحلوجي.
- **دليل المراجع العربية** لعبد الكريم الأمين.

- **المصادر الأدبية واللغوية** للدكتور عز الدين إسماعيل.
- **دراسات في المكتبة العربية** للدكتور محمد أحمد خلف الله.
- **دراسة في مصادر الأدب** للدكتور طاهر أحمد مكي.
- **مراجع في أصول اللغة والأدب** للعوضي الوكيل.
- **المراجع العربية العامة** لمحمد علي القاسم نزار.
- **مصادر المعلومات** لأحمد أنور عمر.
- **تراثنا بين الماضي والحاضر** للدكتورة عائشة عبد الرحمن.
- **الدليل البيبليوغرافي للقيم الثقافية العربية**: مراجع للدراسات العربية: مركز تبادل القيم الثقافية باليونسكو / القاهرة.
- **عيون المؤلفات** لعبد الوهاب الصابوني.
- **مصادر التراث والبحث في المكتبة العربية** لمحمود فاخوري.
- **موسوعة المصادر والمراجع** لعبد الرحمن عطبة.

٢: تخريج الأمثال:

يجب تخريج الأمثال من أجل التأكّد من سلامة روايتها وضبط كلماتها.

وأهم كتب الأمثال: **مجمع الأمثال** للميداني، **المستقصى** للزمخشري، **جمهرة الأمثال** لأبي هلال العسكري، **فصل المقال** لأبي عبيد البكري، **أمثال العرب** للمفضل الضبي، **الأمثال** لمؤرج السدوسي، **الأمثال** لأبي عكرمة الضبي.

كتاب **الأمثال العربية دراسة تاريخية وتحليلية** للدكتور عبد المجيد قطامش، وهو كتاب مهمّ تتبعَ فيه الأمثال من العصر الإسلامي، بما فيها أمثال القرآن والحديث. وأشار إلى ما وقف عليه من المخطوط والمطبوع. وكتابه طبع الطبعة الأولى سنة **١٤٠٨**هـ في دار الكتب بدمشق.

المثَل يجب أن يكون تشبيه قصة بقصة، وإجراء واقعة على واقعة سابقة، فيجب تفريقه عن الحكم وأقوال العرب.

٣: تخريج المأثورات والنصوص المقتبَسة:

نخرّج النصوص المقتبسة كالخطب والرسائل والوصايا والحكم وأقوال العلماء من كتب أصحابها إن كانت مطبوعة ومحقّقة، وإلا نخرجها من المخطوط أو من أقدم مصدر وردت فيه. وهذه النصوص تكشف لنا عن مصادر المؤلّف والكتب التي نقلت عن المؤلّف. وعلى ضوء هذه المصادر يوثّق النص ويصحّح ويبين ما فيه من زيادة أو نقص أو تغيير. ويستفاد من كتب الأدب والأمالي والمجالس والكتب التي طابعها جمع الأخبار والحكايات والنوادر والأيام.

يذكر الدكتور حاتم الضامن الذي حقّق كتاب **مشكل إعراب القرآن** لمكي بن أبي طالب أنه عانى كثيرًا من تخريج الأقوال المنسوبة في **الكتاب** إلى الخليل وسيبويه، لأن **فهرس الكتاب** لعبد السلام هارون لم يكن قد صدر، وعندما قابل هذه النقول بعد صدوره وجد اضطرابا عند المكي مؤلّف **مشكل إعراب القرآن،** فكان أحيانًا ينسب قول الخليل إلى سيبويه وقول سيبويه إلى الخليل، فأشار إلى ذلك بحاشية كتابه المحقَّق.

٤: تخريج الأشعار:

وهذا مما لا يستغني عنه المحقّق أيضًا، فلا يعتمد في ذلك على حفظه أو مهارته في أسلوب العربية، وإنما يرجع إلى الدواوين في حال وجودها، وإلا يرجع إلى المجامع الشعرية المختلفة كـ **الأصمعيات** و**المفضيات** و**جمهرة أشعار العرب** و**حماسة أبي تمام** و**حماسة البحتري** و**الحماسة البصرية** و**حماسة ابن الشجري** و**الأشباه والنظائر** للخالدي.

كما يرجع إلى كتب الأدب والنحو والنقد والبلاغة والتاريخ والبلدان التي تستشهد بالشعر.

وفائدة ذلك في نسب الشعر إلى قائله إن لم يكن منسوبًا، والتأكّد من صحّة النسبة إليه إذا كان منسوبا، وبيان اختلاف الرواية إن وُجد، وتصحيح النصّ إن وُجد فيه خطأ، وتقويم البيت إذا كان مكسورا، والاطلاع على الشروح المصاحبة للأبيات الشعرية.

ومن المستحسن ذكر الوزن الشعري للبيت.

فمثلا: محقّق المجمل لابن فارس (١/١٢٨) جاء بأحد الأبيات على النحو الآتي:

وثَبَّيْتُ على الشيء:[١] أدمت عليه. قال لبيد: يُثَبِّي ثناءً من كريم

وقوله: ألا انعَم على حسن التحية واشرب

فلو راجع بيت لبيد في ديوانه لعرف أن كلمة (وقوله) التي ابتدأ بها السطر الجديد جزء من الشطر الأول. وأن البيت هو على النحو الآتي:

يُثَبِّي ثناء من كريم وقوله ألا انْعَمْ على حُسن التحيةِ واشربِ

وهناك من المحقّقين من يبالغ ويتوسع في تخريج النصوص الشعرية، وهذا لا ينبغي. ويجب عدم الإسراف في التخريج، فهذا شيء لا فائدة منه.

والمقدار المطلوب في التخريج يكون بحيث يطمئنّ المحقّق إلى صحّة البيت وضبطه ونسبته، فإن حصل ذلك فلا داعي للمبالغة. خاصّة إذا كان الاعتماد على نسخة من ديوان الشاعر محقّقة تحقيقًا جيّدًا. وإذا لم يكن كذلك فلا بدّ من التوسع حتى لا يدّعي المحقّق الخطأ في نسبة بيت ورد في مصادر لم يرها هو، وحتى لا يقع في القول بتصحيف أو تحريف في رواية لم يجهد نفسه في البحث عنها، أو ربما ترك المحقّق التصحيف كما هو لعثوره عليه مصحَّفا ومحرَّفا في مصدره الذي اكتفى بالرجوع إليه أثناء التخريج.

فإذا ورد البيت الشعري في ديوان الشاعر، وكان الديوان محقَّقا تحقيقا جيدا، لا يخرج من غيره. ومن المضحك أنك تجد من يدّعي التحقيق قد خرّج البيت من سبعين مصدرا، ثم قال، وهو في ديوانه المطبوع.

هل نكمل البيت الشعري إذا استشهد المؤلف بشطر منه؟

من الجميل والمفيد إتمام البيت الشعري، لكن يُفضّل إتمامه في الهامش، لأنه ليس من نصّ المؤلف، وحتى لو وضعناه بين معقوفتين، فإن هذا غير جيد، لأنه لا نلجأ للإضافة بين معقوفتين إلا في حال الضرورة.

١ ثبى الشخص: كرر الثناء عليه.

الشاهد الشعري إما أن يكون شاهدا منسوبا لشاعر معين، فيكون الأمر سهلا، إذا حدّده وعينه كأن يقول: قال زهير، قال النابغة..، أو أن يكون شاعر قبيلة يتكلم عن لغة من اللغات، يقول: وربيعة تقول كذا، قال أحدهم، أو جاء على لغتهم، أو قال قائلهم، وهذا شاهد على لغة ربيعة، إذا على المحقِّق أن يرجع إلى تآليف، مثل: كتب المعاجم، والموسوعات الشعرية، لكن إن لم يسعفه شيء منها وأراد طريقا مختصرا فهناك عدد ضخم من التآليف القديمة والحديثة اختصّت بأشعار قبيلة معيّنة كما هو معلوم، مثلا: **شرح أشعار الهذليين** لأبي سعيد السُكري، كتاب في ثلاث مجلدات، وشعر طيء وأخبارها، شعر أسد، شعر قُضاعة، وشعر باهلة.. الخ

وقد يكون شاعر طائفة ما، ولذلك تآليف أيضا، مثل: شعراء النصرانية، شعر الخوارج، أو غير ذلك مثل: شعراء الصعاليك.

وقد يكون مثلًا شعر عصر معيّن، كما صنع نوري حمودي القيسي، مثل: شعراء أمويون، شعراء إسلاميون، شعراء عباسيون.. الخ.

وقد يكون شاهد كتاب معيّن، ونحن نعلم أن مدار النحو العربي بمعظمه على ستّة كتب هي التي اشتهرت وقامت عليها مئات الدراسات: **كتاب سيبويه**، و**الجمل** للزجاج، و**منحة الإعراب** للحريري، و**المفصل** للزمخشري، و**الكافية** لابن الحاجب، و**الشافية** لابن الحاجب، و**ألفية ابن مالك**، ودونها بقليل: **ألفية ابن معطي**.

فإذا جاء شاهد شعري من هذه الكتب الستّة التي قامت حولها آلاف الدراسات، وعشرات الشروح، مثل: **خزانة الأدب** للبغدادي التي شرحت شواهد الكافية، وشروح أبيات سيبويه، وشروح أبيات الكافية، وشروح أبيات المفصل، فهذه تساعدنا جدًّا، وهذه نقطة مهمّة عند التوثيق، فتوثيق الشاهد -إذا كان شاهدا من واحد هذه الكتب- أن تقول: وهو من شواهد الجمل، فتكون بهذا قدّمت عشرات الفوائد للقارئ، لأن هناك عشرات الكتب تناولت شواهد الجمل، يعني: أنت أحلت إلى عشرات المراجع بهذه الجملة، فاحرص على مثل هذه العبارة إذا كان الشاهد من شواهد كتاب مشهور وهذه فائدة مهمّة جدًّا.

وقد يكون الشاهد شاهد عِلْمٍ معيّن، يعني شاهدا نحويا بحتا، أو بلاغيا بحتا، أو صرفيا بحتا، فهناك تآليف في شواهد الشعر النحوية، وشواهد الصرف..

كذلك درسوا شواهد التفاسير بكتب مستقلّة، مثل شواهد أبي حيان، وشواهد القرطبي، وشواهد ابن كثير، وشواهد الكشاف...

فمثلا عبد العال سالم مكرم درس شواهد القرطبي بأربع مجلدات. فعلى المحقِّق أن يعرف من الشاهد هل هو يرجع إلى أمر بلاغي، أو أمر نحوي، أو أمر صرفي.

- هناك كتب حسب معنى البيت، فتستطيع أن ترجع إلى كتب تُعنى بمعنى هذا البيت، وموضوع البيت يرشدك إلى نوع معين من المراجع. فإذا كان البيت في بكاء على ميت، في التعازي والمراثي، ولم تجده، ففي التعازي والمراثي كتاب خاص بعنوان: **التعازي والمراثي** للمبرّد مطبوع.

وهناك شعر الطرد، أي الصيد والقنص، والوقوف على الأطلال، وفيه كتاب بهذا العنوان، أخرجه النادي الثقافي بمكة، والصداقة والصديق لأبي حيان.

- شعر الحكمة، جمع فيه كتابا جيّدا (أحمد قَبِّش الدمشقي)، فيه آلاف الأبيات في شعر الحكمة.

- شعر الحماسة والحماسات، وهي كثيرة: حماسة أبي تمام، حماسة المرزوقي... الخ

- كتب الزهد والرقائق: إذا كان بيتا شعريا هذا موضوعه، ارجع إلى موسوعات الزهد والرقائق، مثل: **الفرج بعد الشدة**.

وهناك شعر الفتوح، شعر جهاد الروم، أشعار النساء..

وهناك موسوعات يجب ألا تُغفل، مثل: **نهاية الأرب ومنتهى الطلب، صبح الأعشى، العقد الفريد، الأغاني، الأمالي، ريحانة الألِبَّة، نفح الطيب.**

- وهناك كتاب مهمّ عاش صاحبه أكثر من ثلاثين سنة وهو يؤلف فيه، لأنه كان برنامجا إذاعيا، يسأله الناس: من القائل؟ وهو كتاب: قول على قول، لحسن سعيد الكرمي، عدد مجلّداته أكثر من ست عشر مجلدا.

ملاحظتان في التخريج:

- يجب مراعاة التسلسل الزمني في ذكر مصادر التخريج، لأن الفضل للمتقدّم، والمتأخّر إنما اعتمد في أخباره على المتقدّم.

فلا نكتب في تخريج بيت من الشعر: **خزانة الأدب، الأغاني، طبقات فحول الشعراء**.

وإنما نكتب: **طبقات فحول الشعراء، الأغاني، خزانة الأدب**.

وذلك لأن ابن سلام صاحب **طبقات فحول الشعراء** توفي **٢٣٢**هـ، والأصبهاني صاحب **الأغاني** توفي **٣٦٢**هـ، والبغدادي صاحب **خزانة الأدب** توفي **١٠٩٢**هـ.

ولهذا السبب نحرص على ذكر وفاة المؤلف في قائمة المصادر والمراجع.

- يجب الاعتماد على الطبعات المحقَّقة تحقيقًا علميًّا وإسقاط غيرها في التخريجات.

فهناك كتب نُشرت من غير تحقيق، وكان فيها تصحيفات وتحريفات، ثمّ نشرت محقّقة تحقيقًا علميًّا، فلا حجَّة للمحقّق بأن يتذرّع بعدم حصوله على النسخة المحقّقة، فبعد صدور تحقيق دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لمحمود محمد شاكر لم يبق مجال لاستعمال الطبعات السابقة، لأنها سقطت من الناحية العلمية.

٥: تخريج الحديث الشريف:

يعدّ تخريج الحديث في المخطوطات الشرعية لونا من ألوان التوثيق ينبغي على المحقّق العنايةُ به، واتباع المنهج العلمي السليم في التعامل معه.

ويكاد ألا يخلو نصّ من نصوص التراث من الاستشهاد بنصّ من الحديث الشريف، ولذا كان من واجب المحقّق أيًّا كان تخصّصه أن يتقن هذا الفن، ويتمرّس في عزو النصوص الحديثية إلى مصادرها الأصلية، ويتدرب على استخراج الحكم على الحديث، من مظانّه في كلام العلماء عليه.

١:٥: تعريف تخريج الحديث الشريف: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية، وبيان مرتبته.

يقول المناوي في شرح قول السيوطي: «وبالغت في تحرير التخريج»: اجتهدتُ في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرّجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد.

والعمدة في التخريج تكون دائمًا على الرواية الأصلية، التي تتميز عن الرواية الفرعية بقدم التصنيف غالبًا.

والمصادر الأصلية هي التي تروي الحديث بالإسناد إلى رسول **الله** ﷺ.

بعضهم يفصل بين التخريج والحكم على الحديث، وهذا غير جيّد، لأن الهدف من تخريج الحديث هو التوثيق. أي أن هذا من كلام رسول **الله** ﷺ. وهذا يستلزم الحكم على الحديث، لا مجرّد عزو الحديث.[١]

٢:٥: أنواع التخريج:

التخريج الوجيز: لا يُتوسّع فيه بالتخريج: **تخريج العراقي للإحياء**.

التخريج الوسيط: يُتوسّع فيه قليلا: **تلخيص الحبير** لابن حجر.

التخريج البسيط: يُبسط فيه بالتخريج: **نصب الراية** للزيلعي.

٣:٥: صياغة التخريج: تكتب المعلومات المستخرجة من الكتب المسنَدة بطريقة تسهّل على القارئ الرجوع إلى موضع الحديث المخرَّج.

وذكر المعلومات بشكل أكمل يمكّن القارئ من الرجوع للحديث في الطبعة التي يملكها، والتي ربما تختلف عن طبعة المحقّق. وعلى ذلك فيجب ذكر اسم الكتاب والباب لأنهما لا يتغيران باختلاف الطبعات، بينما تتغير العناصر الأخرى كرقم الحديث والصفحة ورقم الكتاب والباب:

فنذكر: اسم المؤلِّف، اسم المؤلَّف، الكتاب والباب، الجزء والصفحة، رقم الحديث.

١ وفي **أسس تحقيق المتون** (مادة **٣٢**) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM): «في تخريج الأحاديث النبوية... يجب اجتناب التعليق على درجة صحّة الحديث إلا إذا اقتضى الأمر ذلك» (مركز البحوث الإسلامية).

مثال: حديث: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق. فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله».

أخرجه من حديث البراء بن عازب: البخاري في الإيمان (باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان)، **١/٨٥**، ح **١٢٩**، والترمذي في المناقب (باب في فضل الأنصار وقريش)، **٥/٧١٢**، ح **٣٩٠٠**.[١]

طريقة كتابة بيانات الطبعة: الجامع الصحيح، للبخاري، باعتناء محمد منير الدمشقي، عالم الكتب، بيروت، ط**٢**، **١٤٠٢**هـ/**١٩٨٢**م. ومكانها في ثبت المصادر والمراجع، وليس الهامش.[٢]

٤:٥ : ملاحظات حول التخريج:

- العمدة في التخريج أصل الحديث، وليس لفظ الحديث الذي يختلف من مصنف لآخر، ومن رواية لأخرى، فحديث «إنما الإعمال بالنيات» له ألفاظ منها: «إنما الأعمال بالنية»، واختلاف اللفظ لا يضرّ، ولا يجعل

١ وفي **أسس تحقيق المتون** (مادة: **٣١**ج، **٣٢**) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM):
عند كتابة مصادر الأحاديث النبوية (مرجعين على الأقل إن أمكن) يرجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لفنسنك، ويجب وضع فاصلة بعد مصدر الحديث. أما بين اسم المصدر ورقم بابه فلا تستعمل فاصلة. (في صحيح مسلم وموطأ مالك يجب ملاحظة رقم الحديث النبوي المذكور في كل كتاب من كتبهما على حدة) مثل: صحيح البخاري، بدء الخلق **٨**.
في تخريج الأحاديث النبوية تجب الإشارة إلى مواضعها في المصادر (ويكتفى بالكتب التسعة كمصادر إن ورد الحديث بها) ويجب الاجتناب من التعليق على درجة صحة الحديث إلا إذا اقتضى الأمر ذلك. (مركز البحوث الإسلامية).

٢ وفي **أسس تحقيق المتون** (مادة: **٤٤**) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM):
تكتب أسماء الكتب بالكامل بحروف غامقة في أول السطر بعد وضع شرطة طويلة أمامها وفاصلة منقوطة بعدها هكذا:
- **الأدب المفرد؛**
تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت **١٤٠٩**هـ/**١٩٨٩**م.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور؛**
تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت **١٩٩٣**م. (مركز البحوث الإسلامية).

الحديث حديثًا آخر، إذا كان مرويًا عن الصحابي نفسه. فالراوي عن الصحابي قد يحفظ لفظ الحديث فتأتي الألفاظ متطابقة، وقد يرويه بالمعنى فتختلف الألفاظ والمعنى واحد.

- تخريج الأحاديث يكون بالرجوع إلى صحيحي البخاري ومسلم والموطأ أولًا، فإن لم توجد فيها يرجع إلى كتب السنن الأربعة، فإن لم توجد يرجع إلى كتب المسانيد، وغيرها من المصادر الأصلية.[١]
- نرتب الكتب الستة في هامش التخريج حسب الأصحية: البخاري، مسلم، الموطأ، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه. ثم نرتب باقي الكتب حسب تواريخ وفاة المصنفين.[٢]
- يثبت المحقِّق نصّ الحديث كما ورد في النسخة الأم، ويخرجه على هذا الأساس، فإن وجدت روايات مختلفة أخرى أثبت ذلك في الهامش بمقدار ما يحقّق لنا الفائدة من تحقيق النص الأصلي وخدمته فقط، ولا يكون ذلك مطّردا.
- تخرَّج الأحاديث من المصادر الأصلية، فلا يجوز التخريج من كتب المجامع مثلا، كـ **جامع الأصول** لابن الأثير، إلا في حال فقدان الكتاب الذي أخرج الحديث، ووجود الإشارة إليه في كتاب آخر، مثل كنز العمال أو كتب الزوائد، مع عدم وجود الحديث في أحد المصادر الأصلية، أو وجوده فيها والحاجة إلى تخريجه من مصدر آخر لفائدة معينة.
- لا نعيد نقل النصّ المخرَّج في الهامش إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بسبب تصرّف المؤلف الكبير في النص، وعدم وقوعنا على الرواية التي ساقها المؤلف، وهذا يتطلب جهدا كبيرا في الرجوع إلى المصادر، وعدم التسرع بالحكم.

١ وعلى ما في **أسس تحقيق المتون** (مادة: **٣٢**) لمركز البحوث الإسلامية (İSAM): «يكتفى بالكتب التسعة كمصادر إن ورد الحديث بها» (مركز البحوث الإسلامية).

٢ وفي **أسس تحقيق المتون** (مادة: **٣٧**) عند مركز البحوث الإسلامية (İSAM): «يجب ترتيب المصادر المذكورة في الهامش وفقًا لتواريخ وفاة مؤلفيها (يشمل ذلك الكتب التسعة التي يفهرسها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)». فعلى هذا ترتيب الكتب التسعة يكون هكذا: الموطأ، مسند أحمد، الدارمي، البخاري، مسلم، ابن ماجه، أبو داود، الترمذي، النسائي (مركز البحوث الإسلامية).

٥:٥ : أهمية التخريج:

- توثيق الحديث بمعرفة مكان الحديث في مصادره الأصلية. وبالتالي الدلالة على مصادر المؤلف.
- معرفة سنده ومتنه بدقّة فنكتشف مدى الدقّة في نقله (تصحيحه وإتمامه وضبطه لإزالة المشكل والمشتبه من الأسماء وغيرها).
- معرفة رتبة الحديث: وجوده في البخاري ومسلم تعني صحته، والترمذي يبين جميع الأحاديث، وكثير من الأئمة يحكمون على الحديث.
- تتبّع طرق الحديث فنعرف هل هو آحاد أو عزيز أو مشهور أو متواتر.
- معرفة الشواهد والمتابعات وبالتالي إمكانية تقوية الحديث.
- معرفة الطرق تمكّن من التوصل إلى علل الحديث إن وجدت: شذوذ، اضطراب، إدراج...
- معرفة أسباب ورود الحديث التي تُذكر في طرق دون أخرى.
- معرفة غريب الحديث الذي ربّما يرد شرحه في بعض الطرق.
- جمع الطرق تمكّن من معرفة الشروح والرجوع إليها ومعرفة ما استنبطه العلماء منها.
- فوائد أخرى مثل: معرفة الاسم الكامل للراوي، أو تعيين المبهم أو علو الإسناد أو تصريح المدلّس بالسماع.

ومعرفة الاسم الكامل للراوي مطلوب في التحقيق، فإذا لم يصرّح به في طريق فربما يصرّح به في الطريق الآخر الذي خرّجناه من مصدر آخر، فنعرف اسمه وكنيته ولقبه، وإذا كان الراوي مبهمًا أيضًا تكون الفائدة أكبر فنعرف من هو، ثم نعرف من روى عن هذا الراوي، وتظهر لنا طبقة الأقران الذين اشتركوا في كلّ طبقة من طبقات الإسناد لهذه الرواية، ويكتمل اطلاعنا على شيخ الراوي وتلامذته من خلال الأسانيد، وكذا معرفة صيغ الأداء في كلّ طريق، كالعنعنة أو التحديث أو غير ذلك.

٥:٦: تاريخ التأليف في التخريج:

- لم يكونوا قديما بحاجة إلى التخريج لأنّهم كانوا يروون الأحاديث مسنَدَة.
- ظهرت الحاجة إلى التخريج في القرن السادس بظهور كتب الفقه والتصوف والحديث التي تذكر الأحاديث بغير إسناد.
- من أوائل كتب التخريج بالمعنى الاصطلاحي: كتاب الحازمي (ت **٥٨٤** هـ): **تخريج أحاديث المهذب في الفقه الشافعي للشيرازي**.
- ثم صنّف الزيلعي (ت **٧٦٢** هـ): **نصب الراية لأحاديث الهداية**.
- ثم صنّف العراقي (ت **٨٠٦** هـ): **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**.
- ثم صنّف ابن حجر (**٨٥٢** هـ): **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للرافعي** (على الوجيز للغزالي).
- ثم صنّف السيوطي (**٩١١** هـ): **مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للقاضي عياض**.
- وذكر كثير منها الكتاني في الرسالة المستطرفة.

٥:٧: من الكتب المؤلفة في قواعد التخريج:

- **أصول التخريج ودراسة الأسانيد** لمحمود طحان.
- **تخريج الحديث الشريف** للبقاعي.

٥:٨: طرق تخريج الحديث: يمكن إجمال الطرق المنهجية المتبعة في تخريج الحديث إلى الأنواع الآتية:

٥:٨:١: تخريج الحديث بمعرفة موضوعه: نستخدم في هذه الطريقة الكتب الحديثية المرتبة على الموضوعات. وتعتمد هذه الطريقة على أن يخمِّن الباحث الكتاب والباب اللذين يمكن أن يرد فيهما الحديث المراد تخريجه. ونستعمل هذه الطريقة عندما يُذكر من الحديث ما يدلّ على موضوعه، أو عندما يذكر الحديث بالمعنى.

والكتب المستعملة في هذه الطريقة هي الكتب المصنَّفة على الموضوعات: تنقسم إلى: كتب أصلية وكتب ملحقة وكتب ثانوية.

▪ **الأولى**: وهي التي تجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد تحت عنوانٍ جامعٍ، ثم تتوزع الأحاديث ضمنه على أبواب. وتقسم إلى نوعين:

الأول: جمع المرفوع والموقوف والمقطوع من الأحاديث، وقد أخذت ثلاث صيغ:

الجوامع: منها جامع معمر بن راشد (**١٥٤هـ**)، وجامع سفيان الثوري (**١٦١هـ**)، وجامع سفيان بن عيينة (**١٩٨هـ**).

المصنّفات: منها مصنف حماد بن سلمة (**١٦٧هـ**)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (**٢١١هـ**)، ومصنف ابن أبي شيبة (**٢٣٥هـ**).

الموطآت: وقد بلغ عددها أربعين موطأ، أشهرها موطأ مالك (**١٧٩ هـ**).

الثاني: وهو الذي عُني بجمع الأحاديث المرفوعة، وجاء التصنيف فيها على صيغتين:

الصيغة الأولى: **الجوامع**: وكان فيها الاهتمام بالتبويب وفق موضوعات الدين الثمانية كلِّها: العقائد، والأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراط الساعة، والمناقب، وكان هذا سببا في تسميتها بالجوامع. وتختلف هذه الجوامع عن الجوامع عند المتقدمين في القرن الثاني التي جمعت المرفوع والموقوف والمقطوع.

ومنها ما التزم فيها المصنف بالاقتصار على ما صحّ من الحديث، مثل الجامع الصحيح للبخاري، والجامع الصحيح لمسلم، ومنها ما لم يلتزم مؤلفها بذلك، مثل جامع الترمذي.

الصيغة الثانية: **السنن**: وانحصرت فيها العناية بجمع أحاديث الأحكام. مثل كتب السنن الأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

▪ **والثانية: كتب المصادر الملحقة: كالمستدركات، والمستخرجات، والزوائد، وكتب التخريج.**

■ **والثالثة: كتب المصادر الثانوية، كالأجزاء والمجامع**: وهي التي تجمع أحاديث عدد من الكتب. مثالها: جامع الأصول وكنز العمال.

ويُلحق بها **كتب أحاديث الأحكام**: وهي التي تجمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام الموجودة في عدد من الكتب، كبلوغ المرام. وكتب **المختارات** كرياض الصالحين والترغيب والترهيب.

إذًا فالكتب المرتبة حسب الموضوعات بعضها يعدّ مصادر أصلية يروي الأحاديث بأسانيدها، وبعضها يعد مصادر فرعية يعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية دون روايتها بالسند، فتُستعمل هذه الكتب كمفاتيح مساعدة للتخريج، ولا يُعزى الحديث إليها، وإنما يُعزى إلى المصادر الأصلية، فإذا وجدنا حديثًا في **كنز العمال** أو **رياض الصالحين** لا نعزوه إلى هذه الكتب، لكن نستفيد منها بالرجوع إلى الكتب الأصلية التي تعزو إليها.

والأيسر في العمل أن نبدأ بالنظر في **جامع الأصول**، فإن لم نجد فيه الحديث ننظر في **مجمع الزوائد** (الزوائد على **مسند أحمد**، **مسند البزار**، المعاجم الثلاثة، **مسند أبي يعلى**)، فإن لم نجد ننظر في **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** لابن حجر (الذي تمّم عمل **مجمع الزوائد** فجاء بزوائد لكتب جديدة هذه الزوائد على الكتب الستة و**مسند أحمد**، وهي: **مسند الطيالسي** و**الحميدي** و**مسدد بن مسرهد** و**محمد بن يحيى العدني** و**ابن أبي شيبة** و**ابن منيع** و**عبد بن حميد**)، فإن لم نجد ننظر في **كنز العمال**. وكلّ هذه الكتب تستعمل كمفاتيح للمصادر الأصلية.

٥:٨:٢: تخريج الحديث بمعرفة راويه: تعتمد هذه الطريقة على معرفة راوي الحديث من الصحابة، أو معرفة السند كاملًا.

- فإذا عرفنا راوي الحديث نلجأ إلى كتب المسانيد أو كتب المعاجم أو الأطراف.
- إذا كان الراوي مقلًا في الرواية فإن هذا يقصِّر البحث، وإذا كان مكثرًا يطول البحث.
- إذا عرف كامل السند أو التابعي يسهُل البحث باستخدام كتب الأطراف.

المسـانيد: كتب حديثية تذكر أحاديث كلّ صحابي على حدة، وترتّب الصحابة حسب السابقة في الإسلام أو حروف الهجاء، كمسند الإمام أحمد ومسند أبي يعلى ومسند البزار.

المعاجـم: كتب حديثية رُتِّبت أحاديثها على الشيوخ. والغالب اتباع أحرف الهجاء، أهمّها معجم الطبراني الكبير الذي رُتِّبت رواته من الصحابة على حروف المعجم.

عندما نقول أخرجه الطبراني في **المعجم** فينصرف قولنا إلى **الكبير**، ولو قلنا **المعجم** فقط بدون أن نقول الطبراني فينصرف إلى **المعجم الكبير** للطبراني أيضا. وهو من أهم المعاجم، فيه **٦٠٠٠٠** حديثا. وفي الأوسط **٣٠٠٠٠** حديثا، وهو على الشيوخ، وفي **الصغير** حرص على أن يذكر لكلّ شيخ من شيوخه حديث أو حديثين فكان فيه ما يقرب من **١٢٠٠** حديثا لألف من شيوخه، مع أن عدد شيوخه **٢٠٠٠**. وفي **الأوسط** أخرج لـ **٢٠٠٠** من شيوخه. وقد يوجد الحديث في **الصغير** ولا يوجد في **الكبير** لأنه جاء بالأحاديث الغرائب عن شيوخه. أما **الكبير** فكان له منهج آخر فلم يأت بالغرائب التي جاء بها في **الصغير**.

الأطـراف: كتب حديثية تختصّ بأحاديث كتب معينة، رُتِّبت فيها أحاديث كلّ صحابي على حدة، ورُتِّبت فيها الصحابة على حروف المعجم. ولا يُذكر متن الحديث كاملًا وإنما طرفه الذي يدلّ عليه. أهمها: **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للمزي، وهو يجمع أطراف أحاديث الكتب الستة وبعض لواحقها، ويسوق أطراف أحاديث كلّ صحابي على حروف المعجم، ثم يرتّب الرواة عنهم من التابعين على حروف المعجم، وهكذا أتباع التابعين.

مثال: عن أسامة بن زيد، قال رسول الله ﷺ: أدخِل عليّ أصحابي، فدخلوا عليه، فكشف القناع ثم قال: لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجدَ.

أحمد، **المسند**: **٥/ ٢٠٤**. الطبراني، **المعجم الكبير**: **١/ ١٦٤**، ح **(٣٩٣)**.

مثال من **تحفة الأشراف** للمزي: حديث (خ م د ت س) مالك عن إسحاق بن عبد الله الأنصاري عن أنس رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام فتطعمه.. الحديث. خ في (الجهاد **٣**)، وفي (الرؤيا **١٢**) عن عبد الله بن

يوسف وفي (الاستئذان **٤١**) عن إسماعيل، **م** في (الجهاد **٢٢**) عن يحيى ين يحيى، **د** فيه (الجهاد **١٠**) عن القعنبي، **ت** فيه (الجهاد **١٥**) عن إسحاق بن موسى، عن معن، **س** فيه (الجهاد **٤٠ : ١**) عن محمد بن سلمة والحارث بن مسكين كلاهما عن عبد الرحمن بن القاسم، ستتهم عنه به. وقال **ت**: حسن صحيح.

٣:٨:٥: تخريج الحديث بمعرفة طرفه الأول: هذه الطريقة من أسرع الطرق، لسهولة تتبّع الترتيب الألفبائي للحديث بشرط العثور على لفظ الطرف الأول من الحديث.

فمثلًا حديث «الحلال بيِّن والحرام بيِّن» رُوي برواية «إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن». فإذا كان الحديث في الكتاب باللفظ الثاني، وأنت تبحث بالأول، ولا تعرف الرواية الثانية فلا تستفيد من هذه الطريقة، فيجب تقليب اللفظ على وجوه الرواية التي ورد فيها الحديث.

تنبيهات:

– بعض الفهارس يهمل (ال) من الترتيب، ويرتّب حسب الحرف الأول الذي يليها، وبعضها يجعل المحلى بالألف واللام في نهاية كلّ حرف كالجامع الصغير. وبعض الفهارس تجعل اللام ألف (لا) حرفًا قبل الياء، وبعضها يضعها قبل الميم في اللام.

– هناك فهارس خاصّة وفهارس عامّة، فالخاصة ترشد للحديث في المصدر الأصلي. أما العامة فهي مفاتيح ترشد للكتاب، فنستعمل الفهارس العامّة ثم نستعمل الفهارس الخاصة.

– كلّ كتاب حديثي تقريبًا له فهرس ألفبائي في نهايته، كالصحيحين وكتب السنن.

– الفهارس العامة تشمل أحاديث عدة كتب كـ **جامع الأصول** و**كنز العمال** و**موسوعة أطراف الحديث** و**فهارس كنز العمال** و**الجامع الكبير** و**الصغير** وكتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

– نستعمل الفهارس العامة أولًا.

مثال: حديث «الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء من الإيمان».

فهرس **جامع الأصول** يرشدنا إلى الجزء الأول ص**٢٣٥**. وهناك نجد: أخرجوه إلا الموطأ، وأسقط الترمذي من روايته « والحياء شعبة من الإيمان».

ثم بالعودة للفهارس الألفبائية الخاصة لهذه الكتب نتمّم التخريج.

٤:٨:٥: تخريج الحديث بمعرفة إحدى صفات السند:

– إذا عرفنا أن الحديث متواتر بحثنا عنه في كتب المتواتر، كـ **قطف الأزهار المتناثرة** للسيوطي.

– إذا عرفنا أن الحديث قدسي بحثنا مثلًا في **مشكاة الأنوار** للشيخ محي الدين بن عربي.

– إذا عرفنا أنه صحيح بحثنا في البخاري ومسلم، فكلّ ما فيهما صحيح. ثم في المصادر الثرّة للصحيح كـ **الموطأ** و**ابن خزيمة** و**ابن حبان** و**المختارة** للمقدسي و**الإلزامات والتتبع** للدارقطني.

– إذا عرفنا أن الحديث ضعيف بحثنا في كتب الضعفاء، كـ**الكامل في الضعفاء** لابن عدي.

ملاحظة: نصّ السيوطي على أن هناك مصادرَ إذا تفردت بالحديث فهو أمارة على ضعفه. مثل: **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي و**تاريخ دمشق** لابن عساكر و**نوادر الأصول** للترمذي و**مسند الفردوس** للديلمي وهكذا.

– الأحاديث الموضوعة نبحث عنها في **الموضوعات** لابن الجوزي مثلًا.

– الأحاديث المسلسلة نبحث عنها في **المسلسلات الكبرى** للسيوطي مثلًا.

– الأحاديث المعلّة نبحث عنها في **العلل الكبير** للترمذي مثلًا.

– المراسيل نبحث عنها في **مراسيل أبي داود** مثلًا.

– الأحاديث المشتهرة نبحث عنه في **كشف الخفاء** للعجلوني مثلًا.

٥:٨:٥: تخريج الحديث بمعرفة لفظة من ألفاظه: إذا عرفنا لفظة أو أكثر من الألفاظ التي يقلّ دورانها على الألسنة، أو لفظة أو أكثر من غريب الحديث نخرّج الحديث على هذه الطريقة.

ونستخدم في ذلك المعاجم المفهرسة لألفاظ الحديث وكتب غريب الحديث.

فهناك معجم مفهرس لسنن الدارقطني ولأبي داود ولمسلم ولأبي يعلى.

وهناك معجم مفهرس لتسعة مصادر أساسية من مصادر السنة وهو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الذي وضعه لفيف من المستشرقين على رأسهم فنسنك.

- رموزه: خ البخاري، م مسلم، د أبو داود، ت الترمذي، ن النسائي، جه ابن ماجه، ط الموطأ، حم أحمد، دي الدارمي.
- في صحيح مسلم والموطأ يذكر اسم الكتاب ورقم الحديث. في مسند أحمد يذكر الجزء والصفحة. في الكتب الباقية يذك اسم الكتاب ورقم الباب.
- يبدأ بالأفعال قبل الأسماء فيبدأ بالفعل المجرد الماضي المعلوم ثم المجهول ثم المضارع ثم الأمر بالطريقة نفسها، ثم ينتقل إلى الفعل المزيد، ثم إلى الأسماء المفردة فالمثنى فالجمع، ثم المشتقات.

مثال: وهب، وهبه، وهبها، وهبتْ، وهبتْه، وهبتْها، وهبتُ، وهبتُه، وهبتُها، وهبا، وهباه، وهباها، وهبوا، وهبوه، وهبوها، وهبنَ، وهبنَه، وهبنها، وُهب، يَهبُ، تهب، يوهب، توهب. هَب، هبي. اتّهب، استوهب. هبة، هبته، هبتها. وهّاب، موهبة.

- من عيوب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث:

• قد يرشد إلى مواضع الحديث كلّها في كلمة من الحديث، ثم لا يرشد إلى المواضع كلّها في كلمة أخرى.

• قد يوجد الحديث في كلمة واحدة أو كلمتين من كلماته الكثيرة دون بقية الكلمات.

• قد يسقط الحديث كليًّا فلا يذكر كلمة من كلماته.

• فيه إحالات مخلّة تؤخر كثيرًا في البحث.

• فيه أخطاء لغوية من حيث معرفة جذر الكلمة.

٥:٨:٦: تخريج الحديث بوساطة البرامج الرقمية: ومنها: «مكتبة الحديث الشريف» من إنتاج شركة العريس، وتحتوي على **١٥٠** كتابا تقريبا. و«موسوعة الحديث الشريف» من إصدار شركة صخر، وتضم الكتب التسعة. و«المحدِّث»، الذي صدر في واشنطن، ويضم مجموعة من الكتب التي تساعد على تخريج الحديث. و«المكتبة الألفية للسنة النبوية» و«الموسوعة الذهبية للحديث الشريف» من إصدار مركز إحياء التراث لأبحاث الحاسب الآلي في الأردن.

وهناك برامج صدرت فيما بعد مثل: «برنامج جوامع الكلم»، من إصدار شركة أفق، وهو موسوعة حديثية شاملة تضم بين جنباتها **١٤٠٠** مصدرا حديثيا، منها **٥٤٣** مخطوطا لم يسبق طبعها أو تحقيقها، إضافة إلى تراجم سبعين ألف راو للحديث الشريف، يتميز البرنامج بتحقيق المصادر وتدقيقها، وضبطها بالشكل ووضع علامات الترقيم، وحصر عدد الأحاديث المسندة في كلّ مصدر.

ومن أهم خصائص هذا البرنامج: ضمّ الحديث الواحد إلى مكرراته وتخريجاته وشواهده، وبذلك اجتمع لدينا ألفاظ الحديث برواياته المختلفة، وكلّ طرق رواية الحديث وأسانيده المتعدّدة.

وهناك في البرنامج خدمات حديثية متنوعة، يبلغ عددها **٦٩** خدمة، موضحة في الملف المرفق بالتعريف بالبرنامج.

وهناك خدمة تخريج الرسائل العلمية التي توفّر الجهد والوقت على الباحث، حيث يستدعي الباحث ملف رسالته من خلال قسم تخريج الرسائل في جوامع الكلم، والذي يبدأ في قراءة الرسالة وتخريج آياتها وأحاديثها بطريقة آلية، كما يحدّد للباحث الأخطاء الموجودة في إدخال نصوص القرآن والسنة ضمن رسالته، وينقل الآية مشكولة شكلًا كاملًا، وغيرها من الخدمات.

وهناك برنامج «الجامع الكبير» من إصدار مؤسسة التراث، و«جامع الحديث النبوي»، وهو برنامج خيري موسوعي يضمّ في قاعدة بياناته أكثر من أربعمائة كتاب مسندٍ من الأحاديث النبوية والسنن والآثار. ويحمل بين طياته أكثر من عشرين وخمسمائة ألف حديث وأثر مسندٍ، بدءًا من الصحاح والسنن والمسانيد ومرورًا بالمستدركات والمعاجم والمشيخات وانتهاء بالمنتخبات والأجزاء. ويعرِّف

بأكثر من ثلاثة ملايين موضع للرواة. ويشرح أكثر من خمسمائة ألف كلمة. ويقسم الأحاديث والآثار تقسيمًا موضوعيًّا لأكثر من عشرين ألف ترجمة تمّ التنسيق بينها حتى تبدو كأنها كتاب واحد للسُّنَّة.

المحاضرة العاشرة: التعليق على النص

د. فيصل الحفيان

يحلّ التعليق والمساحة التي يشغلها إشكالية مهمَّة هي دخول طرف غريب إلى حرم نصّ ليس له، ولولا ذلك لاختلطت أنساب المعرفة وما استطعنا تبيُّن كلام المؤلِّف من كلام المحقِّق.

ويُعَدُّ التعليق على النَّصِّ فنًّا قائمًا بذاته، يستلزم حِسًّا مُرهفًا، ويتطلّب مهارة أو مهارات، يفتقر إليها كثير ممن يمارسون التحقيق.

إنه يكشف وعي المحقِّق بوظيفته من جهة؛ ويُظهر قدراته على التعامل مع النصّ من جهة ثانية؛ ثم إنه هو الذي يقدّم العدّة لمن أراد نقد النَّص ودرسه وتحليله من جهة ثالثة.

ولذلك فإن بإمكاننا أن نُعِدَّه نصًّا موازيًا يعكس قراءة للنَّص الأصل (المحقَّق)، وقدرة على حلّ إشكالياته، ومدى الفهم والاستبطان له.

ومما يؤسف له أنه لم ينل حظّه من الدرس، فظلّ شأنًا متروكًا للارتجال والاجتهاد، بعيدًا عن التأطير النظري والتقعيد الذي يمكن أن يفتح عين المحقِّق، ويوفّر عليه كثيرًا من الجهد والوقت.

ونهدف هنا إلى التلبّث عند التعليق؛ مفهومه، وأهميته، ثم صياغة أُسس نظرية عامَّة له، وأيضًا صياغة أُسس نظرية لعملية تحرير التعليقات، ومن بعد تحديد الإجراءات والضوابط اللازمة لذلك، وهي ضوابط تقوم على فلسفة خاصة ينبغي أن تكون واضحة في ذهن المحقِّق، حتى لا يذهب بعيدًا، ويخرج عن أداء وظيفته المحدَّدة المنوطة به، وأخيرًا الوقوف على وظائف التعليق.

١ : التعليق: المفهوم والأهمية:

التعليق مصدر (عَلَّق) وهو مصطلح حاضرٌ ضمن منظومة مصطلحات (نظرية التحقيق)، كما تتجلى في الكتب التي بين أيدينا اليوم، ولا يعني ذلك أن القدماء لم يعرفوا هذا اللفظ، ويعملوا بمقتضاه في خدمة النصوص.

ولكي نستبطن مفهوم هذا المصطلح على أساس، فإن من الضروري العودة إلى المعنى اللغوي الأصل الذي أُخذ منه، وهو - في ما رأينا - يدلّ على الإمساك أو الارتباط بالشيء وملازمته، وإذن فإن التعليق - إذا ما صرفنا اللفظ عن معنى الحدث (المصدر) إلى معنى الاسم - هو ما يكتبه المحقِّق عالقًا بالنصّ مرتبطًا به من جهتين: جهة وثاقة صلته به، ومباشرته له من الناحية الموضوعية، فهو جزء منه أو مكمّل به؛ وجهة مجاورته له في الحيز المكاني، فهما معًا في الصفحة نفسها غالبًا.

وليس (التعليق) وحده في الدلالة على هذا المعنى، فثمّة ألفاظ أخرى تاريخية، وقد استمرّت حتى اليوم، وإن تفاوتت في درجة انتشارها تبعًا لأسباب وظروف مختلفة، ومن هذه الألفاظ:

- **الحاشيةُ**: لعلّ هذا المصطلح هو أكثر المصطلحات التاريخية ذيوعًا، فقد استخدمه القدماء بكثرة، لكنّنا لا بدَّ أن نلحظ أنه قد خرج من إهاب الدلالة المحدودة؛ دلالة التعليق على النصّ، إلى دلالة جعلت منه نمطًا تأليفيًّا مستقلًّا، يُقصد قصدًا، ومن هنا عرفنا ظاهرة الحواشي التاريخية التي وَسَمَ بها بعضهم - على سبيل الانتقاص - القرون المتأخّرة من قرون الحضارة الإسلامية. كما أننا نلاحظ أن (الحاشية) مصطلح مكاني، مرتبط بمساحة محدودة من الصفحة، إذ من المعلوم أن الحاشية هي الفراغ الذي يحيط بالنصّ المكتوب في قلب الورقة على

شكل مستطيل قائم بحسب الشكل الذي هو أكثر ذيوعًا للكتاب منذ وقت مبكّر في تاريخ الكتاب الإسلامي، والكتاب بصفة عامة.

وما زال هذا اللفظ الذي يُجمَع على (حواشي) مستخدمًا، بل لعلّه أكثر ذيوعًا على ألسنة المحقّقين اليوم، مرادًا به التعليقات التي تكون في أسفل الصفحة.

- **الطُّـرَّةُ**: هذا أيضًا لفظ تاريخي، وهو أقل انتشارًا من (الحاشية) ويشترك معه في أنه (مكاني) إذ إنه يدلّ على الفراغ أو المناطق الفارغة المحيطة بالنصّ.

ويأتي إطلاقه وسابقه على ما هو مكتوب في الحواشي أو الطُّرَر من باب كونه محلًّا له، والعلاقة - بحسب علماء البلاغة - هي من قبيل ما يسمونه: المجاز.

- **التقييد**: هذا اللفظ كسابقيه، أعني أنه ينتمي إلى التاريخ، لكنه يختلف عنهما في أنه ليس مكانيًّا، فهو يدلّ دلالة أكثر مباشرة على المكتوب، وإن كان مأخوذًا من الجذر (قيد) الذي يشير إلى أن هذا المكتوب قد جرى اقتناصه من مصدر، أو من خاطر ما، لِيُلْحَقَ بالنصّ.

وعودة إلى التعليق الذي اعتمدناه عنوانًا، فإنه يشارك الألفاظ السابقة في انتمائه للتاريخ، فقد رأيناه فيه، بل رأيناه عنوانًا على بعض الكتب، فلدينا مثلًا (التعليقة على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي (ت**٣٧٧**هـ) وهو كتاب كبير في **٦** مجلدات؛ لكن حياته استمرّت على ألسنة المحقّقين، وفي كتب النظرية، ربما لأنه جمع إلى أصالته التاريخية مَعْنًى مهمًّا هو المعنى الذي يشدّ المكتوب في الحواشي إلى النصّ، ويدلّ على الصلة الوثيقة التي تجمع، أو ينبغي أن تجمع بينهما.

وبعيدًا عن أسرار استمرار اللفظ وشيوعه للدلالة على عمل المحقِّق في خدمة النصّ من جهة، وعلى المادة التي هي ثمرة هذا العمل، فإننا لاحظنا أنه - على الصعيد الاصطلاحي - زاحم المصطلح الرئيس (التحقيق) واقترن به على أغلفة الكتب المحقَّقة، فرأينا مَن يستبق اسمه بالقول: حَقَّقه وعلَّق عليه، أو قرأه وعلَّق عليه، وقد يقترنان (التحقيق والتعليق) بالفهرسة، فيقال: حَقَّقه وعلَّق عليه ووضع أو صنع فهارسه.

وفي ذلك دلالة على مدى أهمّية التعليق ضمن عمل المحقِّق، وأنه هو الذي يضيف إلى النصّ المحقَّق قيمة، تميّزه عن عمل محقِّق ومعلِّق آخر.

إن التعليق ركن أساس في عملية التحقيق، وهو -في رأسنا- قسيم ضبط النصّ، ونستدلّ هنا -وإن كان الاستدلال من جهة عكسية- بأن الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف قد ألَّف كتابًا صغير الحجم جعل عنوانه: ضبط النص والتعليق عليه. إن الضبط والتعليق هما الركنان اللذان تقوم عليهما العملية العلمية التي نقارب من خلالها النصوص التراثية بهدف نقدها ونشرها.

وللدكتور بشار رأي خاص مفاده أن التعليق صنفان:

- صنف وثيق الصلة بالنص، فهو مُلْحَق به لا يصحّ التحقيق بدونه؛ لأنه يضبط ويقوِّم النصّ ذاته.
- وصنف آخر ليس وثيق الصلة بالنص، كأنه نوع من الرفاهية أو الزيادة التي تُقبَل بضوابط، لكن الاستغناء عنها لا يضير كثيرًا. وهذا هو الذي يستحقّ عنده اسم (التعليق).

هل تصحّ هذه القسمة أو لا تصحّ؟ هذا أمر يحتاج وقفة أخرى غير هذه الوقفة.

على أنني لا أستطيع أن أنتقل إلى النقطة التالية قبل أن أقول:

إن التعليق جزء من (التحقيق) سواء بمفهومه النظري، أو التطبيقي والإجرائي. وعلى الرغم من أهمية ضبط النصّ وتحريره، وكلّ القضايا النظرية والإجرائية المتصلة به، فإن هذا الجزء (التعليق) أصبح ركنًا من أركان العلم بمفهومه الاصطلاحي المستقرّ بيننا اليوم.

٢: التعليق: الأسس النظرية العامة:

يقوم التعليق على النصّ على أسس نظرية مشدودة إلى النظرية العامة للتحقيق، ويمكن إيجازها في أمور:

أولها: أن النصّ حرم، وأن التدخّل فيه ومزاحمة صاحبه بأية صورة من الصور لا يصحّ، حفاظًا على النص في ذاته من جهة، وعلى حقّ صاحبه من جهة أخرى.

وثانيها: أن حرم النصّ يتجلى في صورتين: صورة ظاهرة هي تلك المساحة التي يشغلها بعد نقله إلى الصورة العصرية (المطبوعة بالآلة)، وصورة خفية تقوم على أنه لا يجوز التصرّف فيه، لا بالزيادة ولا بالحذف، ولا بالتبديل ولا بالنقل.. ولا بأية صورة من الصور.

وثالثها: أن عملية نقد النصّ التي يقوم بها (المحقِّق) تتطلّب مساحة يتحرك فيها بشيء من الحرية دون أن يجرح النصّ، أو يؤذي صاحبه.

لهذا كان لا بدّ من مساحة أخرى مستقلّة (منفصلة) هي التي تجري فيها عمليات خدمة النصّ، بعيدًا عنه، ويأتي في صُلب هذه العمليات معالجات مختلفة، تشمل: الرصد والجمع والمفاضلة والتقويم... وأمورًا أخرى.

ورابعها: هذه المساحة (الضرورية) ذات الوظائف المهمَّة لا ينبغي أن تأخذ أكثر من حقّها، أو تتجاوز حدودها، إذ هي في الأساس خادمة للقضية الرئيسة (النصّ) دون أن يقلّل ذلك من خطرها.

وحتى يتحقّق استثمارها استثمارًا مثاليًّا كان لا بدّ أن يقوم العمل فيها - الذي يتمثّل في (التحرير) - على فلسفة أيضًا، تكون امتدادًا لفلسفة الفكر الرئيسة التي كانت من أجلها.

٣: التعليق: الأسس النظرية للتحرير:

قد ينصرف الذهن إلى أن المراد بالتحرير هو ما يتعلَّق باللغة فحسب، وليس هذا صحيحًا، فـ(التحرير) -في ما نريد- مفهوم عام، يشمل -إضافة إلى الصياغة اللغوية- التنظيم، والحجم (الكم)، والضوابط المنهجية، على أن الكلام في هذه النقاط جميعًا محكوم بالأسس النظرية لهذا العمل، وهو ما نركّزه في أمور أيضًا:

- **أولها**: أن محدودية المساحة (المكانية) المخصَّصة للتعليق تَستلزم -بالضرورة- ترشيدها، وهو ترشيد يقوم على:
- الترابط الوثيق مع أفكار النص وقضاياه، فلا يجوز أن تنشغل مساحة التعليق، أو تُشغل بأية إقحامات فكرية أو استطرادات معرفية تنفكّ أدنى انفكاك عما هي مرتبطة به.

- الاقتصاد اللغوي، وهو ما يعني إحكام العبارات وضبطها، حتى لا يكون هناك فضول في القول، ولا ثرثرة لفظية، فلا يسوغ أن توجد عبارة ولا لفظ ولا حتى حرف يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه يمثّل استنزافًا للمساحة الضيقة من جهة، وعبئًا على النص وإشغالًا عنه من جهة أخرى.

- **وثانيها**: أنه على الرغم من محدودية مساحة التعليق، فإن لها وظائف لا بدّ أن تتمحور حول النص، وتدور في فلكه، بمعنى أن هذه الوظائف وثيقة الصلة بـ(المحقِّق) فليس هناك متّسع لاستعراض القدرات اللغوية ولا لإثبات سعة الثقافة والمعرفة بالمصادر، وبعبارة مباشرة وقريبة: إن التعليق لخدمة النص، وليس للمحقِّق فيه نصيب، إلا إذا كان الأمر مرتبطًا بالنصّ ذاته.

- **وثالثها**: أن هذه الوظائف متنوعة:

منها ما يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالنص لا ينفكّ عنه، حتى إنه لولا الخوف من الاضطراب والتداخل الذي يؤدي إلى تعذّر القراءة والفهم للنصّ لكان مكانه داخل النص، ونعني به فروق النُّسَّخ واختلاف الروايات.

ومنها ما يخدم النص من جهات عدة: الربط، والتوجيه، والتفسير، والإضاءة، والاستدراك.

ومنها ما يتجاوز الخدمة إلى النقد، فالنصّ قد يسهو، وقد يلتبس عليه الأمر، وقد يخطئ، وقد يتوهّم.

ولكل من الأعمال التي تندرج تحت هذه الوظائف ضوابطه من جهة التحرير، ففي سياق النقد –مثلًا– تظهر شخصية المحقِّق (المعلِّق) لكنه يظل ظهورًا محكومًا بالضوابط التي أشرنا إليها، وبخاصة من جهة الاقتصاد اللغوي، وإلا أصبحت مساحة التعليق مساحة درس، وهذه الأخيرة مكانها في الدراسة التي تكون بين يدي النص (تسبقه) وربما في دراسة مستقلّة برأسها.

٤: التعليق: إجراءات (التحرير) وضوابطه:

إذا كان التعليق أنواعًا، فإن لكلّ نوع إجراءات وضوابط تناسبه، سواء على مستوى الصياغة اللغوية، أو على مستوى البنية الداخلية للتعليق، أو على

المستويات الأخرى التي قد يصعب الإحاطة بها وتصنيفها، على أننا سنقارب هذه الأمور قدر الإمكان من خلال المداخل العامة الآتية:

٤ : ١ : التنظيم: حمل العصر الحديث تقنيات وأدوات وإمكانات جديدة أدّت إلى ظهور (الكتاب) بهيئته الجديدة التي اختلفت -بالتأكيد- سواء في مادته أو في تقاليده، ومن البدهي أن يطال الاختلاف (التعليق) على النصوص التراثية، فقد ظهرت رؤية جديدة، فرضت اختيار مكان أو أماكن جديدة أكثر مناسبة للتعليق في إطار (الكتاب) بشكله العصري.

غابت التعليقات عن الفراغ المحيط بالنص (الحواشي أو الطُّرَر) وأصبح لها مكان أو أماكن أخرى، مما يعني أن هناك عملية إعادة بناء جديدة للصفحة خاصة، وللكتاب في مجمله.

المكان الجديد هو - كما هو معروف- الجزء الأسفل من الصفحة، أي أسفل النص، وإنما ضبطنا الأمر بهذه العبارة الأخيرة؛ لأن التعليقات تشاركت مع النصّ في المساحة التي يشغلها من الصفحة، وتركت الحواشي المحيطة فارغة، فأصبحت كأنها تتمّة للنصّ، لا يميزها منه سوى أمرين:

الأول: وجود خط فاصل، أو مساحة فارغة بينهما.

والآخر: اختلاف حجم الحرف (البنط) فهي (التعليقات) تُكتَب بـ(بنط) أقل، لتحقيق ثلاثة أغراض:

- التمييز من النص.
- التنسيق الجمالي الذي يضيفه اختلاف أبناط (أحجام) الحروف.
- الاستثمار الأمثل للمساحة التي تشغلها التعليقات.

وليس بالإمكان تحديد القدر الذي تشغله التعليقات من الصفحة، وذلك لأن لكلّ نصّ ظروفه وخصوصيته في القضايا التي يثيرها من جهة، ولكلّ محقِّق منهجه ولغته من جهة أخرى.

ثم إن الصفحة بوصفها وحدة جغرافية للنصّ (بعض النص) والتعليقات، إما أن تقسم قسمين: أولهما -أو بالأحرى أعلاهما- للنصّ، وآخرهما -أو أسفلهما- للتعليقات.

وثمة وجهة أخرى تتمثّل في أن تكون الصفحة مقسومة إلى ثلاثة أجزاء: جزء للنص، وجزء للفروق؛ فروق النُّسَّخ، وجزء للتعليقات. وفي هذه الحالة فإن الأرقام، أو نوع الأرقام يختلف، فتعطى أرقام **١، ٢، ٣** للفروق مثلًا، وتعطى 1، 2، 3 للتعليقات، وذلك منعًا للاختلاط والتداخل.

ولربما اختلف توزيع أجزاء الصفحة الثلاثة، مراعاة لخصوصية النصّ، كأن يكون مقسومًا إلى وِحدات تاريخية، أو جغرافية، أو لغوية، أو فقهية.. إلخ، يعطيها المحقِّق أرقامًا، ثم يرى أنها تحتاج توثيقًا أو تخريجًا أو ربطًا بوجه ما، بمصادرها، فيكرّر أرقام وحدات النص في هذا النوع من التعليقات، ثم يفرد المساحة الأخرى (الثالثة) من الصفحة للتعليقات العامة المتصلة بها في ثنايا الوحدات الرئيسة من مادّة علمية.

وثمة رؤى أخرى لتقسيم الصفحة والتعليقات فيها نضرب صفحًا عنها اكتفاء بما قدمنا، على أننا نفضّل الهامش الواحد.

٢:٤: التكثيف اللغوي: ارتباطًا بما سبق أن أشرنا إليه في الفقرة السابقة، فإن مسألة التكثيف في الصياغة اللغوية هي روح التعليق.

إن التعليق الذي يمكن أن يُستغنى فيه عن جملة أو كلمة أو حتى حرف هو تعليق غير منهجي، ويكشف عن عدم رسوخ المحقِّق في أدائه لعمله، أو عدم وعيه بالخصائص اللغوية للتعليق والوظيفة التي يؤديها.

المحاضرة الحادية عشرة: دراسة النص

د. فيصل الحفيان

مقدمة:

انشغل كثيرون بمسألة كتابة البحوث والدراسات والأُطروحات الجامعية، لكن اتجاهاتهم دارت -غالبًا- في فَلَك الإجراءات والآليات والخطوات التي عليهم القيام بها، هذا إضافة إلىٰ أن المسألة بقيت -غالبًا أيضًا- في الإطار العامّ، أي البحث مطلقًا بغض النظر عن موضوعه، أو مقيّدًا بإطار عريض من التصنيف المعرفي العامّ، مثل: الدراسات الإنسانية، أو التاريخية، أو اللُّغوية.. إلخ.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يركّز تركيزًا علىٰ الدرس الذي يقوم به المحقِّق لنصّ تراثي ما، فيلفت إلىٰ المناهج الذي عليه أن يفيد منها، ويحلِّل له العناصر أو المقرّرات التي يجب أن يتحدّث عنها، واللُّغة المناسبة التي يصوغ بها أفكاره، دون أن يعني ذلك تكبيل اجتهاده، أو تقييد حَراكه الفكري والمنهجي.

دراسة النص التراثي - بإطلاق - إذن هي موضوع البحث، ولا بدّ هنا من تأكيد أن هذه الخارطة التي يرسمها البحث لا تُصادر المساحة الخاصّة التي هي مرتَهَنَةٌ بالدارس، ومتروكةٌ له، لا ينازعه فيها أحد، فهي حِمًىٰ خاصّ به؛ هو أدرىٰ به، وبما يحتاجه، وما يطرأ علىٰ عمله من طوارئ قد تستلزم تصرُّفًا أو إجراءً جديدًا خارجًا عن المخطّطات السابقة.

١: تمهيد: النص التراثي موضوع درس:

الحديث عن النصّ التراثي حديث عن معرفة عامّة تشتمل علىٰ كثير من الموضوعات، فقد عَدَّ حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) أكثر من ثلاث مئة علم، مثّلت النشاط الغني للعقل العلمي العربي والإسلامي تاريخيًّا، وكانت الحصيلة مئات الآلاف، وربما الملايين من الكتب (المخطوطات) التي ننشرها وندرسها اليوم، علىٰ أن هذا التنوع المعرفي لا يُخرجه من أن يكون (موضوعًا) بإطلاق لدرس خاصّ له أدواته ومنهجه وضوابطه وتفصيلاته واتجاهاته التي تستند إلىٰ خصوصيته، كونه وعاءً تاريخيًّا، له تقاليده في الصنعة، من جهة، وكونه معرفة تاريخية -كذلك- وإن اختلف موضوعها، لديها قواسمُ مشتركة، تتمثّل في اللُّغة والمصطلح والفكر والمنهج والتقاليد العلمية، من جهة أخرىٰ. وهذا وذاك هما اللذان فرضا له طريقًا أو طرقًا علمية في التعامل معه، وتأسّست تبعًا لذلك علوم: علم التحقيق أو الفيلولوجيا الذي يُعْنَىٰ بالنصّ (المعرفة)، وعلم المخطوط أو الكوديكولوجيا الذي يُعْنَىٰ بالوعاء، وأمور أخرىٰ علىٰ تفصيل لسنا في صدد التلبُّث عنده.

وعلىٰ الرغم من أن موضوعنا (النصّ) لا (الوعاء) فإن هذين الركنين لا يمكن الفصل أو وضع حدود فاصلة بينهما، لهذا فلا حرج من إشارتنا العجلة إلىٰ (الوعاء)، إذ إنه (أي الوعاء) جزء حيوي لا يقوم درس النصّ التراثي بالقفز عليه.

إن كون النصّ التراثي موضوع درس إذن ينبع من تاريخيته، ولا شكّ أن التاريخ ليس أمرًا هيّنًا يمكن تجاوزه والتغاضي عن أي شيء يتصل به، وليس بالإمكان الدخول إلىٰ عالمه بسهولة.

ليس (النص التراثي) إذن موضوعًا معرفيًّا (لغة، تاريخ، أدب،..) لكن يمكن عدُّه -كما سلف- محدّدًا، أو قيدًا ذا أهمية، ذلك أن التراث أو المعرفة التراثية معرفة ذات طبيعة خاصة، تفرض أن تكون لها معالجة (درس) خاصة. وما (التحقيق) الذي نعرف إلا طريقة للمعالجة، لكنه ليس درسًا بالمعنىٰ القريب، بل هو نوعٌ من التعامل مع النصّ، يكون فيه المحقِّق وسيطًا بين النصّ والقارئ، ويكون غرضه إخراج هذا النصّ ونشره علىٰ صورة أقرب ما تكون إلىٰ صورته التاريخية الأصلية. التحقيق إذن درس؛ لكنّه درس خاص، وما إليه قصد هذا البحث الذي

نكتبه اليوم، بل إن هذا البحث يتوقّف عند جزء محدَّد من مفهوم العملية الكلية: التحقيق، هو الجزء الخاص الذي يكتبه المحقِّق بين يدي النص، ويكون منسوبًا إليه، ويتصدَّر عادة النصّ، أو يسبقه، وهو فيه دارس أصيل، يكتب بلغته، ويتحرّك بحرية، ويقدِّم رؤية خاصة، خارجًا بذلك من كونه دارسًا (محقِّقًا وسيطًا) إلىٰ كونه دارسًا أصيلًا، وإن كان درسهُ وكانت حركته وكانت رؤيته مرتبطة بالنص التراثي (المحقَّق) ومشدودة إليه.

إن خصوصية النصّ التراثي: خصوصية وعائه المتمثّل في تقاليد صنعته، وخصوصية معرفته المتمثّلة في موضوعه ومنهجه المرتهَنتين بالمكان والزمان، تفرضان قضايا بعينها، تتطلّب تبادلًا ملائمًا، وفقهًا خاصًّا لذلك، مما يعني ضرورة تقنين هذا التناول.

ويبدو أن بريق النصّ في ذاته تحقيقًا ونشرًا، ومن ثَمَّ تنظيرًا، قد شغل الناس، فانصرفوا أو كادوا عن النص درسًا، ومن ثَمَّ أيضًا تنظيرًا، ولذلك فإنك لا تجد في كتب نظرية التحقيق -علىٰ كثرتها- شيئًا دالًّا عن هذا الجانب. وربما رجع السبب إلىٰ عدم التفرقة بين الدرس الصرف، والدرس المتعلّق بالنص مطلقًا من جهة، والدرس المشدود إلىٰ النص التراثي بخصوصيته التي أشرنا إليها.

٢: طبيعة (الدراسة) ووظائفها:

لقد خطفت العناصر الوثيقة بالنصّ في ذاته، ضبطًا وترقيمًا وتفقيرًا، وفي ما لا يستغني عنه تعليقًا وتكشيفًا، الجمع: المحققين للنصوص، والمنظَّرين لعملية التحقيق. ولذلك فإننا كثيرًا ما نجد نصوصًا منشورة: محقَّقة ومعلَّقًا عليها ومُكَشَّفَة، فإذا ما نظرنا إلىٰ الدراسة في مستهلّ النصّ، وجدناها متواضعة، لا تبلُّ صدىٰ، ولا تشفي غلّة. وهو ما يعكس مع المحقِّق (الصادق) في اكتفائه علىٰ الغلاف بـ(تحقيق) بدل (تحقيق ودراسة)، وكذلك الحال في نصيب الدراسة من كتب النظرية، هو نصيب يأتي -غالبًا- إشارات عرضية، وذلك علىٰ الرغم من أمرين:

أولهـما: أن الدراسة من الناحية الشكلية هي صنو التحقيق، فأغلفة النصوص المحقَّقة كثيرًا ما يُستبق فيها اسم المحقِّق بـ: تحقيق ودراسة، أو دراسة وتحقيق.

وثانيهما: أن الدراسة تقوم بوظائف مهمَّة للغاية، سواء لجهة النصّ، أو لجهة المسؤول العلمي (المحقِّق)، فمن جهة الأولىٰ تُعَدُّ جمعًا لما تفرَّق، وتفصيلًا لما أُجمل، وتوضيحًا لما أُبهم، وتحليلًا لما يحتاج إلىٰ تحليل؛ إذ لا يخفىٰ أن المساحة المتاحة لتعليق المحقِّق محدودة، وأن التعليق بطبيعته أفكار متناثرة مرتبطة ومعقّدة وتابعة للنصّ، وهذا التجزيء يحتاج إلىٰ ربط وسبك حتىٰ يمكن صياغة نتائج علمية، وهو ما تقوم به الدراسة.

ومن الجهة الأخرىٰ فإن المحقِّق يجد متسعًا للحركة بحرية؛ إذ إنه يجد في الدراسة مساحة مفتوحة، تمكّنه من أن يعبّر عن فكره، غير متحرّج من أن يخلّ بوظيفة التعليق الذي يلزم أن يكون مكثفًا حتىٰ لا يشوش علىٰ النص، ولا يزاحم صاحبه.

علىٰ أن ذلك لا يعني أن تخرج الدراسة عن وثاقة صلتها بـ (النصّ)، ولذلك فنحن نشبهها بالتعليقات التي يكتبها المحقِّق في حواشي النصّ، لكنها تعليقات طويلة من جهة المساحة التي تستغرقها، ومعمَّقة أكثر من جهات عدة: بروز شخصية المحقِّق، وحشد الأدلة والقرائن، بالاستناد إلىٰ استنطاق النصّ، وبالإفادة من المصادر والمراجع، وتوظيفها؛ لبيان اتفاقها أو اختلافها معها، أو حتىٰ احتمالها لهذا أو ذاك. ومرة أخرىٰ نؤكّد ضرورة أن تظلّ الدراسة محكومة بالنصّ.

وهذه مناسبة للتفرقة بين مستويين أو نوعين من دراسة النصّ:

الأول: الدراسة التقديمية للنصّ، وهذه هي التي نحن بصددها، والتي نعدّها جزءًا من المفهوم الكلّي للتحقيق كما نراه، لا يكتمل النصّ بدونها، شأنها في ذلك شأن التعليق والتكشيف، بل التفقير والترقيم والضبط.

الثـاني: الدراسة الحرة للنصّ، وهذه تخرج في طبيعتها عن الأولىٰ، ووظيفتها مختلفة عنها، فإذا كانت الأولىٰ محكومة أكثر بألفاظ النصّ وتهدف إلىٰ تحقيقه، فإن الأخرىٰ تنشغل أكثر بفكر النص، والكشف عن الجوانب الخفية فيه، ووضع تلك القضايا في سياقاتها التاريخية والمعرفية.

إن هذه التفرقة بين مستويي الدراسة أو نوعيها، ليست تفرقة حاسمة أو قاطعة، فقد يحدث بعض التداخل، وقد يعظم نصيب أحدها في أو من الأخرىٰ، تبعًا لقدرات المحقِّق أو الدارس وتوجُّهاته ومَلَكاته وأغراضه، لكننا أردنا من

هذه التفرقة أن نقول إن المستوىٰ الأول هو جزء من عمل المحقِّق، وإن المستوىٰ الثاني قد يكون عملًا مستقلاًّ، يقوم ربما بالاستناد إلىٰ المستوىٰ الأول وما توصَّل إليه من نتائج، ثم يذهب بعيدًا من خلال نظر أكثر انفتاحًا علىٰ المعرفة التي هي مشغَلة النص.

وهذه مناسبة -أيضًا- للإشارة إلىٰ أن كلّ مستوىٰ من هذين المستويين قد يحتاج شخصًا مختلفًا، **فالأول** شخص يهتم بالتفصيلات والجزئيات، ويصبر عليها، وعلىٰ حلّ رموزها ومشكلاتها، كما يصبر علىٰ التقليب في المصادر ومتابعتها، فيقضي أيامًا من أجل توثيق مسألة، أو نسبة أثر، أو تصحيح تركيب، أو ضبط جملة، أو حسم أمر حركة داخل بنية كلمة، أو ضبط حركة علىٰ آخر حرف فيها. أما **الثاني** فإنه ينظر إلىٰ النصّ من فوق، ويعالج قضاياه ومسائله في إطار الفكر والسياق التاريخي والمعرفي، ليتبين مكانه ومكانته فيه، وما أضافه إليه.

قد تجتمع هذه الخلال والقدرات في شخص واحد، لكن ذلك قد لا يتحقّق كثيرًا، فالمحقِّق الجيد قد لا يكون دارسًا مجلِّيًا، والدارس الجيّد قد لا يملك صبر المحقِّق علىٰ الدقائق، ولا جَلَده علىٰ تتبُّع التفصيلات، ولا تستهويه هذه الطريقة في العمل الذي يستغرق الوقت والجهد، وهو في النهاية مجرّد دوران في فَلَك جزئيات صغيرة متفرّقة.

٣: مفـــــردات الدراســـــة:

هناك عدد من المفردات تقوم عليها الدراسة، ويمكن حصرها في ستة مفردات، هي: النصّ في ذاته، والنصّ في تجلياته، وصاحب النصّ، والخاتمة (النتائج والتوصيات)، والتمهيد، والمقدمة. تلك هي المفردات العامة، وتحت كلّ مفردة ما تحتها. وعلىٰ الرغم من أن عادة الباحثين جرت علىٰ أن يكون ترتيب هذه المفردات علىٰ هذا النحو: المقدمة، التمهيد (إن وجد)، صاحب النص (المؤلِّف)، النص (وفي الثنايا تجلياته)، وأخيرًا الخاتمة والنتائج. فإننا آثرنا التحدث عنها مبتدئين بالنص، وموزّعين لحديث النص علىٰ فرعين، ومؤخرين حديثي التمهيد والمقدمة، لهذه الأسباب:

(أ) أن النص هو المقصود الأول عند المحقِّق؛ إذ صاحبه (صاحب النص) ربما تكون له نصوص أخرىٰ حُقِّقت وقد كُتِبَ عنه فيها، أو أن أحدًا كَتَبَ عنه

مستقلًّا. كما أننا نتحدّث عن التحقيق، والتحقيق متوجِّه إلىٰ النصّ، علىٰ أن ذلك لا ينفي وجاهة تقديم حديثه؛ إذ هو مصدر النصّ، والتوطئة به مقبولة، لكننا قدَّمنا حديث النصّ في بحثنا هذا لـما ذكرنا.

(ب) أن النُّسَخ الخطية للنصّ، والنشرات السابقة له، عمدتان من أعمدة الدراسة، علىٰ أولاهما تقوم عملية التحقيق، وبأخراهما (في حال وجودها) تتأكّد مشروعية التحقيق الجديد. ولهذا أفردنا حديثهما علىٰ الرغم من أن هذا الحديث بعض حديث النصّ، ويسوقه الباحثون في العادة ضمنه، ولربما جاء حديث النُّسَخ في مستهلّ القسم الخاص بالنصّ محقَّقًا.

(ج) أننا أخّرنا الكلام في التمهيد والمقدمة؛ لأن الغالب فيهما أن يكونا آخر ما يكتبه المحقِّق، وإن جرت العادة علىٰ أن تُستهل بهما الدراسة، أو يبدأ بهما الكتاب، ولربما أُدمج التمهيد ضمن حديث صاحب النصّ (المؤلِّف) والحقّ -في رأينا- أن يكون مستقلاً عنه، سابقًا له، لأسباب، نشير إليها لاحقًا.

١:٣ : النصّ:

١:١:٣ : النصّ (من جهة توثيقه): من المعلوم أن التوثيق عمود عملية التحقيق، وأول التوثيق الذي ينبغي أن يتوقف عنده المحقِّق ثلاثة عناصر، هي جوهر الحَراك التوثيقي وأساسه في النص، حتىٰ إنها تُعَدّ (نصوصًا) موازية للنص (المتن)، وهي:

- العنوان (عنوان النص).
- اسم المؤلِّف (صاحب النص).
- النسبة بين العنوان وصاحبه.

ولا بدّ أن تتضمّن الدراسة كلامًا علميًّا فيها، ولا يكتفي أن يقوم المحقِّق بأن يوثِّق هذه الأمور عمليًّا، ثم لا يتوقّف عندها، ببسط حتىٰ لو لم تكن محلّ شكّ أو خلاف، ذلك أن التوثيق يعني التدقيق في كلّ كلمة بل في كلّ حرف، بل في كلّ حركة، وفي ذلك كلّه مزالق وأشراك لا يقوىٰ علىٰ السلامة منها وتفادي الوقوع فيها إلا أولوا العزم من المحقّقين. وهي مزالق وأشراك توقع بالمحقِّق،

فينساق وراء إغراءاتها، فيتوهّم حرفًا معجمًا وهو غير معجم، أو العكس، وكلمة ملتبسة تغري بالقراءة علىٰ غير وجهها، وقد يكون الالتباس والوهم خفيًّا، فالكلمة: حرفًا، أو ضبطًا، والتركيب قد تحتمل جميعًا قراءتين: إحداهما قريبة والأخرىٰ بعيدة. ويكون الصواب في البُعد؛ لا القُرب! وتركيبًا يوهم بهيئة ليست هي حقيقية. وليس التغيير وحده، فهناك النقص ووراءه الاختزال أو الاختصار، والزيادة، ووراءها التوضيح أو التفسير.

إن عناوين كثيرة من النصوص ترد علىٰ عدَّة صور، علىٰ النُّسَخ الخطية، وفي المصادر، ومن واجب المحقِّق أن يرصد هذه الصور، ويخضعها للنقد، حتىٰ يصل إلىٰ الصورة التي اختارها المؤلِّف.

وكما هو الحال مع العنوان، الحال أيضًا مع الاسم؛ اسم المؤلِّف، فكم هي الأسماء المتفقة في اللفظ اتفاقًا كليًّا، وليس ما يفرّق بينها إلا علامة لا علاقة لها بالاسم أو أجزائه، وليس مثال ابن رشد عنا ببعيد، فهناك ابن رشد الجدّ، وابن رشد الحفيد، كلاهما: محمد بن أحمد، وكلاهما يُكْنىٰ بأبي الوليد، وكلاهما تولىٰ القضاء في قرطبة، وكلاهما اشتغل بالفقه، وليس ما يُفَرِق بينهما إلا تاريخ الوفاة، الجدّ توفي سنة **٥٢٠**هـ، والحفيد توفي سنة **٥٩٠**هـ. العسكري عندنا عسكريان، اسم كل منهما: الحسن بن عبد الله، وأحدهما خال الآخر، ولا فرق بينهما إلا في الكُنية، الخال أبو أحمد، وابن الأخت أبو هلال، وقد توفي الأول (الخال) سنة **٣٨٢**هـ، وتوفي الآخر بعد **٣٩٥**هـ.

وبسبب ذلك يحدث الخلط، فيُكتب علىٰ النسخة أو النُّسَخ أو في المصادر تاريخ وفاة لغير صاحبه. وتوضع كُنية أحدهما وهي للآخر. ويترتب علىٰ ذلك أن يُنْسَب نصٌّ لغير مَن هو له.

ثم إن لدينا غير الاتفاق في صورة الاسم؛ الاشتباه في الصورة، ومن المعلوم أن في التراث رصيدًا غنيًّا من الكتب التي ترصد الأسماء والكُنىٰ والنِّسب المتشابهة، ولا تختلف في نقطة أو حركة.

من هنا يجب التدقيق والاحتراز والتأني، وعدم الاستجابة لبادي الرأي، ولا ثانيه، ولا ثالثه، ذلك أن النصّ يقوم علىٰ تلك الأركان الثلاثة: العنوان، واسم صاحبه، والنسبة بينهما. والخطأ أو الوهم أو الاختلال في أحدهما يؤدي إلىٰ هدم

العلاقة بين النص ومصدره، وهو كبيرة في ثقافتنا الإسلامية؛ ثقافة السَّنَد، وهو كذلك في الثقافة بعامة؛ إذ لا يمكن بحال فكّ الارتباط بين المعرفة ومصدرها، لما في الفَكِّ من عوارٍ يهدِّد الثقة بالمعرفة، من جهة، ويهدم قيم المعرفة وأخلاقياتها من جهة أخرىٰ.

٣:١:٢: النصّ (من جهة مادته): نؤكّد هنا ما سبق أن ألمحنا إليه من أن دراسة النصّ التراثي جزء من مفهوم التحقيق، ونعلم أن ذلك ليس مسلَّمًا لنا، لكنها وجهة نظر، وتأتي في قلب هذه الدراسة دراسة النصّ في ذاته، فهي -إلىٰ أهميتها وكونها صلب الدراسة بمفهومها العام- يفترض أنها دراسةٌ بكرٌ إذا كان النص يُنشر لأول مرة، أو نُشر مبكِّرًا علىٰ طريقة التصحيح (لا التحقيق) علىٰ أن الدراسة الموضوعية التي ترتبط بالنص لا بدّ أن تختلف من محقِّق إلىٰ آخر، أما الدراسة المتعلقة بصاحب النص (المؤلِّف) فإنها بطبيعتها تاريخية، وثمّة مشتركات كثيرة يلتقي عندها المحقّقان أو المحقّقون، وإن اختلفت منازعهم.

كما أنها دراسة غنية، تتضمن أو ينبغي أن تتضمّن العديد من النقاط التي تختلف باختلاف النصوص، ويتفاوت نصيب كلّ نقطة باختلاف النصوص أيضًا، وعلىٰ الرغم من ذلك يمكن لنا أن نقارب النقاط الأساسية التي لا تقوم الدراسة من هذه الجهة من دونها:

(أ) في بيان فكرة النصّ ومنطلقاته والأسباب التي دعت صاحبه إلىٰ تأليفه، والظروف التي أحاطت بإنتاجه.

(ب) في موضوعه وتصنيفه تاريخيًّا، كذلك تقاطعاته المعرفية، وتصنيعه أو انتمائه معرفيًّا، سواء من الوجهة التاريخية، أو من الوجهة اليوم.

(ج) في المحاور الرئيسة له (أبوابه وفصوله ومسائله) التي يشتمل عليها، والقضايا التي انشغل بها.

(د) في طريقة بناء مادّته ومنهجه ومدىٰ اتفاقه أو اختلافه مع النمط السائد في التأليف في موضوعه من جهة، ومع ما خَطَّه صاحب النصّ في مقدِّمته، وقال إنه سيسير عليه.

(هـ) في جذوره وينابيعه (مصادره) التي رجع إليها، وأفاد منها وطرائق تلك الإفادة، نقلًا حرفيًّا، أو تصرُّفًا، تصريحًا بالنقل، أو سكوتًا عنه، اقتباسًا أو توظيفًا... إلخ.

(و) في امتداداته (تأثيراته) في النصوص المعاصرة والتالية التي أخذت منه، أو استندت إليه، أو استثمرته علىٰ أي صورة من الصور.

(ز) في لغته وخصوصيتها، ومصطلحاته، وانضباطها وتوافقها أو تخالفها مع اللغة العلمية المعتمدة في موضوعه، ورموزه ومدىٰ دقتها وأدائها لوظيفتها في خدمة أغراضه المعرفية.

(ح) في أصالته في موضوعه، والإضافات المعرفية أو المنهجية التي يمثِّلها؛ في سياقه التاريخي، وربما النظر إليها في ضوء الإنجازات المتحقّقة، والرؤية العامة التي تحكم حقلها المعرفي اليوم.

٣:١:٣: النصّ (من جهة تجلياته): للنصّ تجلياته التاريخية المتمثّلة في النُّسَخ الخطية التي تجاوزت الزمان، ووصلت إلينا، وتجلياته العصرية، ونعني بها النشرات أو الطبعات (إذا كان منشورًا أو مطبوعًا). أما التجلِّي التاريخي فهو أساس -كما نعلم- في تحقيق النصّ، ويلزم المحقِّق أن يبين وهو يتحدّث في الدراسة عن النُّسَخ الخطية أن يقف عند:

- حديث الرصد اعتمادًا علىٰ المصادر والفهارس وقواعد البيانات وما قد يكون قد وصل إليه بأية طريقة كانت.

- حديث الوصف للنُّسَخ وتصنيفها ودراستها ونقدها والمفاضلة بينها، والأسس التي جرىٰ بناء عليها (في حال كثرتها) اختيار ما اختير منها واستبعاد ما استُبعد، واعتماد نسخة أصلًا أو أمًّا، والرموز التي أُعطيت لكلّ نسخة.. إلخ.

في هذين الحديثين يقوم المحقِّق بوظيفة المفهرس، لكن علىٰ نحو أكثر تفصيلًا ودقّة وعمقًا. وهو تفصيل ودقّة وعمق لا يجري وراء حديث الفهارس أو قواعد البيانات، ولا يُسَلِّم بما قالتْه؛ إذ المفهرس أو الباحث يصف النسخة أو النُّسَخ بوصفها مفردة من مفردات عمله الذي يشمل مجموعة أو مجموعات من النُّسَخ، أما المحقِّق فهمُّه كلّه منصرف إلىٰ نُسَخ نَصِّه، ومن ثَمَّ فهو يفاتشها مفاتشة ويقف بحكم مهمّته أمام كلّ كلمة وكلّ حرف فيها.

أما التجليات العصرية للنصّ (في حال نشره وطباعته) فإن الحديث فيها هو الذي يقدِّم المشروعية للتحقيق أو النشر الجديد. وهنا - أيضًا - كما في النُّسَخ الخطية، ينبغي التوقّف عند التحقيقات أو النشرات السابقة، ليس للانتقاص منها، وإنما لبيان القصور الإجرائي أو العلمي أو المنهجي الذي يجعل العمل الجديد مسوغًا، علىٰ أنه يمكن أن يكون العمل الجديد ليس لقصور أيًّا كان نوعه، إنما لاختلاف في الرؤية: المنطلق والغرض والوظيفة، فالتحقيق في جوهره قراءة جديدة للنص التراثي، فإذا ما اختلفت القراءة لم يعد هناك إشكال في نشر النص الجديد.

٢:٣: صاحب النص (المؤلِّف): الدراسة لصاحب الناص تاريخية في المقام الأول، وفيها محذور -غالبًا- أن المحقِّق يكون مسبوقًا؛ إذ إن أي نصّ آخر للمؤلِّف نفسه سيكون متضمّنًا دراسة عنه، وكثيرًا ما يحدث تراكم دراسي عنه، مما يصعب الأمر علىٰ محقِّق النص الجديد، فهو من ناحية لا بدّ أن يقدم للنصّ بالتعريف بمؤلِّفه، ومن ناحية أخرىٰ لا بدّ أن يقع في التكرار والاجترار لما قبل. والخلاص من هذا المأزق إنما يكون في:

(أ) تكثيف الكلام في صاحب النص، والاعتماد علىٰ الإحالات في المصادر القديمة وللدراسات الحديثة التي استوفت الكلام على صاحب النص.

(ب) التركيز علىٰ النقاط التي لم تحظَ بدرس كافٍ، وإشباعها تحليلًا حتى تنجلي.

(ج) الإفادة من معطيات النصّ (المحقِّق) في ما يتصل بالمؤلِّف، وإبرازها، والتلبّث عندها؛ لأنها تمثل إضافة؛ خاصة إذا لم يطّلع السابقون علىٰ هذا النص.

(د) مراجعة النقاط الإشكالية في ما يتصل بصاحب النصّ، ومساءلة ما كُتب فيها عن طريق الموازنات، وبين ما قاله الدارسون الآخرون، ومفاتشة المصادر، فلربما تنكشف حقائق جديدة لم يُتوَصَّل إليها من قبل.

(هـ) النظر في المصادر والمراجع التي لم يطلع عليها الدارسون الآخرون ومحاولة الإفادة منها.

(و) الاعتماد علىٰ منهج في صياغة دراسة المؤلِّف، تتحقّق من خلاله حيدة عرض المادة وحُسن عرضها، وقربها من المتلقّي وإغراؤه.

وعلىٰ كُلٍّ فإن ثمّة خارطة لدراسة صاحب النص يمكن رسم خطوطها الرئيسة في:

(أ) ضبط اسمه (شكلًا) و(تسلسلًا). أما الشكل فيعني التقييد بالحركات؛ خاصّة إذا كان محتملًا، أو ملتبسًا، أو مشتبهًا مع اسم آخر. وأما تسلسلًا فيعني التأكد من أجزاء الاسم وتواليها: الأب، فالجد... والإحاطة بها: الكُنية، واللقب، والنسبة، وتفسير ما يحتاج منها إلىٰ تفسير. ويضاف إلىٰ ذلك فضّ التشابك بينه وبين غيره من الأسماء، إذا ما كان ذلك واردًا.

(ب) تحقيق ظروفه الزمانية: ولادته، ونشأته، والأحداث التاريخية المهمة في حياته، ووفاته.

(جـ) تحقيق ظروفه المكانية: حركته وتنقلاته، والأماكن التي له علاقة بها، أو كانت ذا بال في نشاطه وعطائه العلمي.

(د) علاقاته العلمية والإنسانية: شيوخه وأقرانه وتلاميذه ورجال عصره ممن اتصل بهم، أو كان لهم أثر في حياته.

(هـ) تراثه وما تركه من مؤلفات، وتحقيق عناوينها، ورصد نُسَخها، وتتبُّع طبعاتها.

(و) اتجاهاته الفكرية ومذاهبه. وهذه نقطة مهمّة تعظم فيها الإفادة من النص وتوظيفه، وعدم الركون كليًّا إلى ما تقوله المصادر، فقد يكون فيه ما يخالفها، أو يفترق عنها وجه افتراق.

والاختلاف أو الافتراق إما بسبب فهم غير صائب، وإما بـ(توظيف) متعمَّدٍ من خصوم لصاحب النصّ، أو مخالفين له، وإما لداعي الارتباط بالزمن، مما يشي أنه كان في مرحلة من حياته، مبكِّرة، أو متأخِّرة، متبنيًّا لهذا الاتجاه أو علىٰ ذلك المذهب.

(ز) خَلْقه وخُلُقه. وذلك بغرض استكمال صورته، والإحاطة بجوانبها المختلفة. وربما انكشف بذلك الجدل الذي حدث بين وجهه الإنساني، ووجهه المعرفي أو العلمي.

٣:٣: النتائج والتوصيات:

ليست هذه النقطة مما يُعْنَىٰ به المحقّقون كثيرًا، والحق أنها جديرة بالعناية، لأسباب؛ منها أن الدراسة تستغرق عشرات، وربما مئات الصفحات، تتناثر فيها أمور مهمَّة، ومن الضروري أن يقوم المحقِّق برصدها وتنظيمها وعرضها بصورة مركّزة، إنها عبارة عن أمور توصَّل إليها المحقِّق، ولا تخلو من أن تكون نتيجة، أو توصية. الأولىٰ توصَّل إليها المحقِّق أو قاربها، والأخرىٰ يرغب في أن يُتَوَصَّل إليها في المستقبل، هو أو غيره من الباحثين، أو المؤسسات التي تعمل في حقل البحث، أو ربما جماعة أو طائفة. وهو – ذلك– إنما يشرع باب البحث ويفتح آفاقه، حتىٰ تتكامل الجهود وتستمر.

وينبغي أن تشمل أنواع الجهد الذي بذله المحقِّق: في تعامله مع النصّ، وفي درسه له، وتحتهما ما تحتهما.

أما مكانها فهو آخر الدراسة، وقبيل بداية النص المحقَّق، ذلك أن الدراسة وإن جاءت في العادة قبل النصّ، إلا أنها تُكتب بعده، فهي ثمرة لمعاناته ومفاتشته وربطه بالمصادر، وليس بعد النص؛ إذ العبرة ليست بتسلسل الأوراق وحَيِّزها المكاني، وإنما في المنطق الحاكم لحراك العمل والأعراف التي استقرَّت لدىٰ أهل صنعة التحقيق.

ثم إن ما بعد النصّ خالص للملاحق والكشافات (الفهارس) بأنواعها.

ومما علىٰ المحقِّق أن يحْذَر منه الخلط بين النتائج والتوصيات، والمقدمة التي تتصدَّر عمله كلّه، فلكلٍّ منهما رؤية، وإذا كنا قد أشرنا إلىٰ رؤية النتائج، فإن للمقدمة رؤية أخرىٰ.

٤:٣ : المقـدمـة: تقوم الرؤية التي تصدر عنها المقدمة علىٰ أنها مساحة مخصَّصة للعناصر التالية:

(أ) السبب أو الأسباب التي دعته لاختيار النص. وفي هذا الإطار تأتي الإشارات إلىٰ قيمة النص ومكانته بين النصوص التي تنتمي إلىٰ الحقل العلمي نفسه.

(ب) الظروف التي أحاطت بوقوعه علىٰ النص، ومَن كان له فضلٌ في ذلك، والجهود التي بُذلت في تتبُّع النُّسَخ والعراقيل التي اعترضت ذلك.

(جـ) خطة العمل التي جرىٰ اعتمادها، وما وراءها مما دعا إلىٰ توزيع مادة الدراسة في أبواب وفصول علىٰ وَفْق منطق ما.

(د) يحسن في المقدمة العناية بالتواريخ المهمة التي ترتبط بالنص، ومن ذلك تاريخ اختيار النص، والعثور علىٰ النُّسَخ، وتاريخ بدء العمل في التحقيق، وتاريخ الانتهاء منه، والتواريخ التي كانت منعطفات، من مثل الانقطاع عن العمل، والاستئناف، والأسباب وراء ذلك كلّه.. إلخ.

(هـ) إرجاع الفضل إلىٰ أهله وكلّ مَن كانت له يد علىٰ المحقِّق، في أي جزء من أجزاء عمله.

٣:٥: التمهيــد أو المدخــل: مادّة يكتبها المحقِّق ليست من صلب عمله في التحقيق ولا في الدراسة، ولكنها تمهِّد له ولها، ومكانها بعد المقدمة.

قد تكون مفردة، وقد تكون فاتحة تُستَهلّ بها الدراسة، مندرجة تحت أول أبوابها أو فصولها. وليس بالإمكان أن نعيِّن أو نضع لها عنوانًا، أو نحدِّد لها محورًا، ذلك أنها تختلف باختلاف النص؛ موضوعه، ومنهجه، وهيئته (شكل تأليفه) وظِلاله المعرفية.. إلخ.

أما موضوعه فإن نصًّا ذا موضوع نادر، أو يشكّل نقلة معرفية جديدة، قد تمهِّد له بتتبُّع جذور هذا الموضوع، وإرهاصاته، وكذلك الحال إذا كان ذا منهج جديد أو مختلف، أو فيه جدَّة أو اختلاف، ونصًّا جاء في هيئة أو شكل تأليفي يمكن أن نستعرض في تمهيده تطوّر هذا الشكل ومناهجه وتاريخه.

وقد يكون التمهيد تاريخيًّا خالصًا بأن ينظر إلىٰ الحياة السياسية والعلمية التي وُلِد النص من رحمها، وخاصّة إذا كان صاحبه منخرطًا في هذه الحياة مؤثرًا فيها ومتأثرًا بها.

وقد يكون التمهيد لنصٍّ هو شرحٌ لمتن قامت عليه شروح كثيرة، استعراضًا لتاريخ هذا الحَراك العلمي حول النص، وتتبُّعًا لهذه الشروح، بداياتها واختلافاتها؛ وصولًا إلىٰ الشرح أو المرحلة الزمنية التي ظهر فيها.

ولربما ذهب التمهيد باتجاهات أخرىٰ، تعتمد علىٰ وعي المحقِّق وتقديره لما هو جديرٌ بأن يهيئ أساسًا مناسبًا للدخول إلىٰ عالَم النص.

٤: مناهج دراسة النصّ:

هذه نقطة محلّ بحث خاص، وذلك أن النصّ بطبيعته التاريخية، ومضمونه المعرفي، وطرائق التعامل معه، لا يمكن أن يعتمد لا في تحقيقه، ولا في تعليقه، ولا في دراسته، علىٰ منهج واحد. إنه يحتاج إلىٰ المنهج التوثيقي الذي يُعَدُّ عمود الدرس التاريخي في مختلف أجزاء الدراسة؛ في الرجوع إلىٰ المصادر، وضبط بياناتها، والحرص علىٰ التواريخ والأرقام. كما يحتاج إلىٰ المنهج الوصفي، وبخاصة في حديث النُّسَخ. ويحتاج -أيضًا- إلىٰ المنهج النقدي، فما التحقيق إلا نقد، وما الدراسة إلا نقد كذلك. إن الدرس التاريخي (التحقيقي) إذن يحتاج إلىٰ المنهج المتكامل حتىٰ يصل إلىٰ بغيته، ويحقِّق غرضه من الوصول إلىٰ الحقيقة التاريخية والنصية.

٥: خــــــاتمـة:

كان هذا مخطّطًا أو مقارَبة لمخطّط يستعين به المحقِّق ويستضيء به، وهو درس النصّ، ولا شك أنه يستلزم الإغناء من جهة، كما أن ثمّة هامشًا يظل -كما سلف- متروكًا للمحقِّق، يرىٰ فيه رأيه، يزيد، أو ينقص، أو يعدُل، علىٰ وَفْق رؤيته وظروف دراسته.

المحاضرة الثانية عشرة: تكشيف النص

د. حسن أحمد العثمان

إنّ العبء الملقى على عاتق المفهرس لا يقلُّ ثقلًا عن العبء الذي تحمّله المصنِّف، لأن المفهرس يتعامل مع مخطوطة تحمل تاريخًا كاملًا، فإذا لم يحسن التعامل معها، وفكَّ رموزها، وتجليةَ محتواها، انغلقت الأبوابُ على القارئ، وضعفت الفائدة منها أو انعدمت.

والفهرس كلمة معرّبة، ويقابلها في العربية: الثَّبَتُ، أو الكشّاف، أو السرد، أو المحتوى، أو الجريدة، أو المفتاح، أو الدليل، أو الإقليد، وبكلّ لفظ من هذه المقابلات لدينا في تراثنا تصنيف أو أكثر.

والفهرسة جزء لا يتجزّأ من عملية التحقيق، وليس من مكمّلات ومتمّمات التحقيق، كما هو شائع عند كثيرين، إذ لا يتجلّى النص إلا به.

ومحقّق النص هو الأقدر على فهرسته، لأنه الأخبرُ به، والأقربُ إليه.

والأفضل أن يفهرس المحقّق لما يستحقّ الفهرسة لكلٍّ ممّا جاء في المتن أو في الحاشية، والأفضل أيضًا أن يميّز أحدهما عن الآخر بعلامة تخصّه، كأن يضع أمام ما جاء في الحاشية من الشواهد بنجمة صغيرة قبله.

مقدمة:

متفق عليه أن فهارس كلّ كتاب بحسب ما يقتضيه هذا الكتاب، وليست الفهارس شيئًا واحدًا ونسقًا مكررًا.

ولربما تفوت المفهرسَ أنواعٌ من الفهارس هي أهمُّ ممّا اعتاد المحقّقون على ذكره من الفهارس، وتوضيحًا لذلك فهذه بعض الأمثلة:

١- **معجم الأدباء لياقوت الحموي**: فات المفهرسين أن يصنعوا فهرسًا لمثل ما يلي، ممّا شواهده كثيرة في معجمه، وفوائده عظيمة: أ- مسائل العلوم. ب- ما فعل بكَ ربُّك. ج- مجابو الدعوة. د- ألفاظ الحضارة والعمران. هـ- الأخلاق. و- نوادر ولطائف الأعلام. ز- غرائب الحكايات.

٢- **الثقاة لابن حبان**: أجمل من جميع فهارسه فهرس لم يذكر، وهو: (مجابو الدعوة)، وقد كانت قصص دعوات هؤلاء الثقاة، وأسباب إجابة دعواتهم، وكيفيات وقوعها، من الكثرة بمكان.

٣- **لسان العرب لابن منظور**: صنعوا له عشرة من الفهارس، وهي الفهارس المعتادة:

- فهرس القرآن الكريم - فهرس الحديث الشريف - فهرس الأشعار - فهرس الأمثال - فهرس الأعلام فهرس الأيام والوقائع والحروف - فهرس الخيل وأدوات الحرب - فهرس القبائل والأمم والفرق - فهرس الأماكن، البلدان، المنازل، الجبال، الأودية، الأنهار، الآبار، المياه، الأشجار - فهرس مصطلحات النبات والأحجار الكريمة، الأفلاك والنجوم.

لكنهم لم يفطنوا إلى ذكر عددٍ غيرها من الفهارس، بعضها أنفع ممّا ذكروه، وهو:

أ- مسائل تفسير القرآن، وغريبه. ب- مسائل شرح الحديث، وغريبه.

ج- مسائل والنحو والصرف. د- مسائل أصول النحو.

هـ- منازل اللغات. و- اللغات المنسوبة.

ز- ما ليس في كلام العرب. ح - التراجم العرضية الضمنية.

ط – غرائب العرب.
ي– تخاريف العرب.
ك – عاداتهم وتقاليدهم.
ل – أغاني ترقيص أطفالهم.
م– أهازيجهم.

أولًا: تعريف الكشّافات (Indexes):

هناك تعريفات اصطلاحية كثيرة للكشّاف. منها:

١– قائمة منهجية تعطي معلومات كافية عن كلّ مادة لإمكان الوصول إلى تلك المادة عن طريق رقم الصفحة الموجودة فيها أو أي رموز أخرى توضح موقع المادّة في تسلسل ما (المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات).

٢– دليل منهجي لموضع أو مكان الكلمات أو المفاهيم أو الوحدات الأخرى في الكتب أو الدوريات أو غير ذلك من المطبوعات (المواصفة البريطانية لإعداد الكشافات).

٣– دليل مرتّب وفق طريقة ما للمحتويات الفكرية لأوعية المعلومات باستخدام مؤشر لفظي أو رمزي للمحتوى، ومؤشر مادي لمكان المعلومات المرغوبة (د. محمد فتحي عبد الهادي).

٤– دليل منظم يرشد إلى ما يمكن البحث عنه من مفردات أو حقائق أو معلومات أو نصوص أو وثائق (د. حشمت قاسم).

٥– الكشاف هو إحدى أدوات استرجاع المعلومات، والتي ترتَّب وفق ترتيب محدّد يضمن كفاءة الاسترجاع ودقّته، ويمكّن المستفيد من الوصول إلى المعلومات المطلوبة عبر مصادرها المختلفة في أسرع وقت، وبأيسر طريق ممكنة (د. هاشم فرحات).

٦– محاكاة وتقليد لبعض خواصّ التذكّر والاسترجاع.

٧– اكتشاف وإضاءة للنصّ، وبنيان موازٍ له.

٨– دليل، أو مؤشر، إلى موقع المعلومات التي نبحث عنها.

٩– مفتاح للوصول إلى المعلومات التي نبحث عنها في كتاب ما.

١٠- ما ينبئك بكلّ ما في الكتاب، بحيث يمكنك الوصول إليه بأقصى سرعة.

والــذي أريــد أن أتوقــف عنــده من هذه التعريفات هي الثلاثة الأخيرة، والتي تشير إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أن الغاية والمقصود من هذه الكشافات هو القارئ، وكيفية تقديم المعلومة إليه، أو إرشاده إليها، بأوضح عبارة، وأخصر وقت.

ثانيًا: ما قبل التكشيف:

قبل أن تشرع بالتكشيف لا بدّ من أمور ثلاثة، وهي:

- الإحاطة بعناصر المحتوى الموضوعي للوعاء محلّ التكشيف.
- حسن الإدراك، أو الترجيح، للعناصر المستحقّة للإبراز، أو التنويه بها. ويجب التنبّه هنا إلى أنّ معايير المفاضلة والانتقاء والاختيار تختلف من شخص لآخر، ومن مكشِّف لآخر.
- ترجمة العنصرين السابقين إلى لغة التكشيف، وهي تلك المداخل والمفاتيح والرموز والألفاظ والطرائق المتعارَف عليها عند المكشّفين.

ثالثًا: أنواع الكشافات:

يمكن إرجاع الكشافات على الرغم من تعدّدها وتنوعها، واختلاف مناهجها وغاياتها إلى ثلاثة رئيسة:

١- كشافات الكتاب: وهي تلك التي نراها ونعهدها في أواخر الكتاب من نحو: كشافات القرآن، والحديث، والأشعار، والأمثال والحكم، والأعلام، والبلدان، وما أشبهها. وهذه تختصّ بكتاب معيّن هو ذاك الكتاب الذي ذكرت هذه الكشافات في آخره.

٢- كشافات النصّ: وهي كشاف هجائي للكلمات الرئيسة التي ترد في كتاب ما، أو في جميع كتب مؤلِّف بعينه، وربط هذه الكلمات بسياقاتها.

وبعض المكشّفين وفق هذا النوع يعمد إلى تكشيف جميع الكلمات الواردة في النصّ، وليس الرئيسة منها فقط، وعليه فإنه يمكن للكشّاف الكامل للنصّ

أن يخرج في حجم النصّ نفسه، أو ضعف حجمه، ولربما يخرج في عشرة أضعاف حجم النصّ إذا ارتأى المكشّف أن يذكر كلّ كلمة وردت في النصّ.

وبالطبع هذا النوع من التكشيف يعيبُه اختلافُ معايير المفاضلة، كما يعيبُه تضخّمُ الفهارس، إلا أن له إيجابيات ليس هنا موضع بيانها. مثاله كشّافات كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور التي صنعها محمد مصطفى.

٣- الكشافات الوراقية: هذا النوع من التكشيف أعقد، ويقصد به تكشيف كتب فنّ ما، أو نوع ما، كالدوريات والصحف والنشرات، في تاريخ ما أو مكان ما.

رابعًا: عناصر الكشافات الرئيسة:

إن جميع أنواع الكشافات تتكوّن من عنصرين رئيسين، هما:

أ- مؤشر المحتوى (يسمى المدخل)، وهو ما يدلّ على المحتوى أو المضمون باستخدام الكلمات أو الرموز، أي أن المدخل يمكن أن يكون لفظًا أو اسم علم، أو معلمًا جغرافيًا أو تاريخيًا.

ب - مؤشر المكان (يسمى الرابط)، وهو يبين الموضع أو الموقع الذي تتواجد فيه المعلومة التي يبحث عنها المستفيد، وعادة ما تكون رقم الصفحة أو رقمَ مسلسلٍ معينٍ.

خامسًا: تنبيهات وإيضاحات:

- الكشاف لجميع مصادر المعلومات هي وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حدّ ذاتها، فهي همزة الوصل بين مصدر المعلومة والمستفيدين.
- صناعة التكشيف ليست مقصورة على ذاك المفهوم الابتدائي الساذج، بل يتعيّن على المفهرس أن يذكر في فهرسه ما يعنيه لفظ أو مصطلح ما جاعلا ذلك بين قوسين.
- الكشّاف الجيّد يضمن الحصول على أفضل النتائج.

- التكشيف ليس صناعة استشراقية، بل للمسلمين السبق فيه، ولعلّ أوضح الدلائل على هذا ظهور ما يعرَف بتصانيف أطراف الحديث، والتي ترجع إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجريين.
- كثير من الباحثين يفرّق بين مصطلحي فهرس وكشاف ويجعل الفهرس للوحدات الكبيرة والكشاف للوحدات الدقيقة.
- التكشيف علم له أصوله النظرية وفنونه التطبيقية.
- التكشيف صنعة وتخصّص.
- التكشيف القدرة على تحليل الوحدات الدقيقة من المعلومات المتناثرة داخل النصّ، وجمع النظائر وجدولتها.
- صناعة الكشافات نوع من إنتاج المعرفة الكاشفة، لأنها تنتج مؤلّفات موازية للنصوص الأصلية، وتوصل إلى طاقاتها المختزنة الكاملة، وتوضح ما يمكن أن يوجد من العلاقات الغامضة بين محتوياتها.

سادسًا: أشهر كتب التكشيف:

- مدخل لدراسة التكشيف والاستخلاص: حشمت قاسم، القاهرة، مكتبة غريب، ط١، **٢٠٠٠**م.
- التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات: محمد فتحي عبد الهادي، جدّة، مكتبة العلم، ط١، **١٩٨٧**م.
- التكشيف والاستخلاص: محمد فتحي عبد الهادي، ويسرية محمد زايد، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، **٢٠٠٥** م.
- الفهرسة الموضوعية: محمد فتحي عبد الهادي، القاهرة، دار غريب، ط**٣**.
- تكشيف نصوص التراث العربي والأجنبي: كمال عرفات نبهان، القاهرة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ط٢، **١٤٣٣- ٢٠١٢** م.
- صناعة الفهرسة والتكشيف: بدر المقري.

- مناهج المستعمرين الفرنسيين في صناعة الفهارس (ليفي بروفنصال [Lévi-Provençal] نموذجًا).

سابعًا: دوافع ومبررات التكشيف:

كانت هنالك الكثير من الدوافع أو العوامل التي أدت إلى بروز دور الكشافات، ومن أهمّ هذه العوامل:

١- تضخّم الإنتاج الفكري وارتفاع معدّلات نموه.

٢- التشتّت الجغرافي واللغوي والنوعي لمصادر المعلومات.

٣- التغيّر المستمر في معالم خريطة المعرفة البشرية نتيجة تغيّر علاقة التخصّصات الموضوعية مع بعضها ونشأة التخصّصات البينية الجديدة.

٤- تغير أنماط الطلب على الإنتاج الفكري من جانب المستفيدين.

٥- تطور تقنيات المعلومات.

ثامنًا: وظائف الكشافات وأهميتها:

١- ترشد الباحثين أو المستفيدين إلى مصادر المعلومات التي يحتاجونها أو إحاطتهم بما نُشر أو ينشر في مجال اهتمامهم.

٢- تساعد الباحثين أو المستفيدين على الاختيار أو الانتقاء لمصادر المعلومات التي يرغبونها أكثر من غيرها كما ترشده إلى مصادر لم تكن تخطر بباله.

٣- تعين الباحثين أو المستفيدين على التحقّق من المعلومات والعمل على استكمالها أو تصحيحها؛ أي التحقّق من المعلومات التي يمكن أن تكون متّصلة بموضوع معيّن.

٤- يمكن أن تقدّم معلومات مفيدة عن شخص ما أو موضوع ما، حيث يمكن معرفة الاهتمامات الموضوعية لشخص من خلال كشّاف المؤلفين.

٥- تمكّن البحث من خلال مقارنة عدّة كشّافات من الوقوف على مدى تطوّر مصطلح ما، والوقوف على تاريخه وخريطته.

٦- تحديد موقع المعلومات التي تتضمّنها وثيقة أو مصدر معيّن أو مجموعة من المصادر.

٧- بيان ما بين الموضوعات من علاقات (من خلال نظام الإحالات).

٨- توجيه نظر الباحثين على موضوعات يمكن البحث عنها أيضًا وتتصل بالموضوعات التي يهتمّون بها (من خلال إحالات: انظر أيضا).

٩- معرفة خصائص الإنتاج الفكري في الموضوع ومدى الاهتمامات البحثية ومن ثمّ نقاط الاهتمام والتركيز في مقابل نقاط التهميش.

١٠- معرفة مدّة تطوّر الاهتمام بموضوع معيّن من خلال التحليل الزمني للإنتاج الفكري على فترات طويلة.

١١- معرفة حركة وجغرافية علم أو مصطلح أو فكر ما.

١٢- تقليل الجهد والوقت المبذولين في البحث عن المعلومات واسترجاعها.

تاسعًا: تقسيمات كشافات الكتاب:

تنقسم كشافات الكتاب إلى تقسيمين بنظرين مختلفين:

- **التقسيم الأول**: من الباحثين من يذهب إلى تقسيمٍ جميل، إلا أنه غير مشهور، ولا متداول كثيرًا، وفيه كلفة ومشقة أكثر من التقسيم اللاحق، فيقسمها إلى:

١- **فهارس لفظية**: آيات، أحاديث، أعلام، كتب، أشعار..

٢- **فهارس موضوعية**: فهارس الآيات التي شرحها المؤلف، الأحاديث التي شرحها المؤلف، المسائل العقدية، المسائل الأصولية، المسائل الفقهية، المسائل النحوية..

- **التقسيم الثاني**: بنظرٍ ثانٍ، وعليه عامّة المحققين والباحثين، وهو تقسيمها إلى:

١- **فهارس إجمالية**: والمقصود بها التقسيمات التي في الكتاب المحقّق، وهي عناوين الكتب والأبواب والفصول والمباحث والمطالب والمسائل.

٢- **فهارس تفصيلية**: وهي كلّ ما عداها بجميع أنواعها الكثيرة.

عاشرًا: مناهج فهرسة ما عُرف بالفهارس الفنية المعتادة:

١ : فهرس الشواهد القرآنية:

أ- من المحقّقين من يفهرسها بحسب ترتيب ورودها في النص المحقّق، لا يراعي غير هذا.

ب- ومنهم من يفهرسها بحسب ترتيب سور القرآن، ثم يرتب الآيات المستشهد بها داخل السورة الواحدة بحسب ترتيب آيات هذه السورة، وهذه الطريقة هي الأشهر والأكثر استعمالًا عند متأخري المحقّقين، وأعتقد أنها هي الأفضل.

ج- ومنهم من يفهرسها بحسب جذر أشهر ألفاظها، وهذه طريقة عبد السلام هارون، ويرى أنه قد اهتدى إلى هذه الطريقة الميسَّرة.

د- ومنهم من يفهرسها بحسب لفظ أشهر ألفاظها، لا بحسب جذره.

٢ : فهرس الحديث الشريف:

لفهرسة الأحاديث طرق ومناهج متعدّدة، ومنها:

أ- أن تفهرس بحسب أوائلها وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، وهذا ما يعرف بالترتيب بحسب الأطراف، وهي الطريقة الأفضل.

ب- ومنهم من يفهرسها بحسب المعاني، مراعيًا في ترتيبها ترتيب كتاب معين من الصحاح أو المسانيد أو كتب الفهارس وفق هذا الترتيب.

ج- ومنهم من يفهرسها بحسب الرواة، مراعيًا الترتيب الألفبائي لأسماء الرواة.

د- ومنهم من يفهرسها بحسب الرواة، مراعيًا ترتيب طبقات الرواة.

هـ- ومنهم من يفهرسها بحسب منازل الأحاديث.

و- ومنهم من يفهرسها بحسب ترتيب أبواب الكتاب قيد التحقيق، غير مراعٍ أي ترتيب آخر.

ز- ومنهم من يفهرسها بحسب ترتيب أبواب الكتاب قيد التحقيق، مراعيًا داخل هذا الترتيب طريقة من الطرق السابق ذكرها.

ح- ومنهم من يفهرسها بحسب أشهر ألفاظها، أو بحسب جذر أشهر ألفاظها، تمامًا على طريقة فهرسة الأمثال والحكم، ويستحسن عبد السلام هارون هذه الطريقة في فهرسة الشواهد القرآنية والحديثية.

٣: فهرس الشعر:

عليك قبل أن تبدأ بفهرسة الشعر معرفة أمرين:

الأول: معرفة ما يصلح وما لا يصلح أن يكون قافية:

أ - فمن الحروف ما يصلح أن يكون قافية (رويًّا) على الإطلاق.

ب - ومنها ما لا يصلح أن يكون قافية (رويًّا) على الإطلاق.

ج - ومنها ما لا يصلح إلا بشروط.

والكلام في النوعين الثاني والثالث دائر حول: هاء الغائب، وميم الجمع، وكاف الخطاب، وتاء التأنيث، وأحرف الإطلاق، والألف المقصورة، وياء المتكلم، وياء النسبة.

فكاف الخطاب مثلًا إن التزم الشاعر حرفًا قبلها كان ذلك الحرف الملتزَم هو القافية، وإن لم يلتزم بذلك كانت الكاف هي القافية، وغير المطّلع على هذه المسألة سيضع كلّ مختوم بالكاف، خطابًا كانت أو غير خطاب، مع فهرس الكاف.

الثاني: معرفة مناهج مفهرسي الشعر:

إذا كانت الشواهد الشعرية كثيرة بحيث يدعو الأمر إلى سردها وفق منهج معيّن، فإن للمكشّفين مناهج مختلفة، ومنها:

أ - من هؤلاء من يسردها بحسب أسبقية ورودها في الكتاب، ولا يراعي أي ترتيب آخر، وهذا أردأ أنواع تكشيف الشعر، وإنما يُحتمل هذا فيما لو كان عدد الشواهد الشعرية غايةً في القلّة.

ب - ومنهم من يسردها مراعيًا الترتيب الألفبائي للقافية، لا غير ذلك، بمعنى أنه لا يراعي أيًّا من الأمور التي يراعيها أصحاب المناهج التالي بيانُها.

ج - ومنهم من يراعي الترتيب الألفبائي للقافية، ويراعي في ترتيب القوافي الابتداء بالقافية المقيّدة الساكنة فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة، ولا يراعي ترتيبًا معينًا للبحور داخل القافية الواحدة.

د - ومنهم من يراعي الترتيب الألفبائي للقافية، إلا أنه يخالف ترتيب الضبط، فيبدأ بالقافية المضمومة فالمفتوحة فالمكسورة فالساكنة، ولا يراعي غير ذلك.

هـ - ومنهم من يراعي الترتيب الألفبائي للقافية، إلا أنه يبدأ بالقافية الساكنة فالمضمومة فالمفتوحة فالمكسورة، وعلى ذلك الدكتور إبراهيم الأبياري في تحقيقاته، وعلّل ذلك بأن اللغويين والنحاة بدؤوا بالمرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات.

و - ومنهم من يراعي الترتيب الألفبائي، ويبدأ بالساكن ثم المفتوح ثم المضموم ثم المكسور، ويراعي معه ترتيبًا معينًا للأبحر، وهو بحسب ترتيب دوائر الخليل، وترتيب الأبحر داخل كلّ دائرة، فيبدأ بالدائرة الأولى (دائرة المختلف)، وببحورها بحسب ترتيبها في دائرتها، وهي الطويل فالمديد فالبسيط، ثم بالدائرة الثانية (دائرة المؤتلف)، وفيها بحران هما على الترتيب الوافر فالكامل، ثم بالدائرة الثالثة (دائرة المجتلب) وأبحرها ثلاثة هي على الترتيب الهزج والرجز والرمل، ثم بالدائرة الرابعة (دائرة المشتبه) وأبحرها ستة، وهي على الترتيب السريع فالمنسرح فالخفيف فالمضارع فالمقتضب فالمجتثّ، ثم بالدائرة الخامسة (دائرة المتفق) وفيها بحران هما على الترتيب المتقارب فالمتدارك (المحدَث).

ز- ومنهم من يراعي جميع ما مضى في (و)، ويراعي معه ترتيبها داخل البحر الواحد بحسب أنواع أعاريض وأضرب هذا البحر.

ح – وجميع الذين يراعون الترتيب الألفبائي يبدؤون من الهمزة إلى الياء، وتتلوهما الألف اللينة، وأما الهاء فإن كانت هي القافية فتوضع في موضعها قبل الواو، وبعضهم يجعلها بين الواو والياء، وإن لم تكن هي القافية فتوضع مع حرف قافيتها، فنحو ثغورُها نسورُها قبورُها مع الراء في بحرها.

ط – ثم الأفضل في القافية الواحدة ذات الحركة الواحدة والبحر الواحد أن ترتَّب بترتيب ورودها في الكتاب، فمثلًا أبيات الراء المضمومة من بحر الطويل ترتب بحسب ورودها في الكتاب، وهكذا، ومنهم من لا يراعي هذا الأمر الأخير.

– أنصاف الأبيات وأجزاؤها:

أ – إذا كان الشاهد الشعري نصف بيت، أو أقلّ من النصف، أو أكثر دون التمام، وتتمّته معلومة، فمن المحقّقين من يكمله في موضعه من النصّ، إن وجد له تتمّة، ويضع تتمّته بين معقوفين، ويضعه كاملًا في موضعه من الشواهد الشعرية في الفهرس بحسب ما مضى تفصيله، ولا يصنع فهرسًا خاصًا بالأنصاف.

ب – ومن المحقّقين من يكمله في موضعه من النصّ، إن وجد له تتمّة، ويضع تتمّته بين معقوفين، نصف بيت كان أو جزء بيت، ثم يفهرسه مع أنصاف الأبيات وأجزائها.

ج – ومنهم من يبقيه على حاله في النصّ، ويكمّله في الحاشية، ثم يضعه كاملًا في موضعه من فهرس الأشعار، أو الأنصاف والأجزاء بحسب منهجه.

د – ومن المحقّقين من يفرد أنصاف الأبيات بفهرس خاص بها مستقلّ عن فهرس الأشعار، علمت تتمّتها أو لم تعلم، ويكون ترتيبها بحسب إحدى الطرق السابقة، ومراعاة الترتيب الألفبائي هنا، عند من يراعي ذلك، يكون بحسب أوائلها، لا بحسب أواخرها، لأن هذه الأنصاف قد تكون صدورًا لا تُدرى أعجازها.

هـ- فإن قلت: فإن كان النصف عجزًا علمت قافيته، أو علمت تتمته، فهل يوضع مع الأنصاف أيضًا عند من يفرد الأنصاف بفهرس مستقل، ولم لا يوضع مع الأبيات التامّة ويُفهرس بحسب ترتيب قافيته نظرًا إلى أن قافيته معلومة.

فالجواب: إن من يفرد الأنصاف بفهرس مستقلّ يضع هذا أيضًا مع الأنصاف، ليكون مع الصدور على وتيرة واحدة، ولأن بعض الأعجاز غير معلومة الصدور، وبعضها لا تكون صدورها يقينية، بل تغليبية.

و - الغالب أن تفهرس أجزاء الأبيات التي هي دون الأنصاف مع الأنصاف بحسب أوائلها، أو بحسب ترتيب ورودها في الكتاب.

ز - وبعض المحقّقين يفهرس للأجزاء بفهرس مستقلّ عن الأبيات التامّة وعن الأنصاف، وترتيبها بالطبع يكون بحسب أوائلها لا غير، أو بحسب ترتيب ورودها في الكتاب، ولا يمكن أن ترتّب بحسب البحور، إذ يعسُر جدًّا معرفة البحر من جزء بيت أقلّ من شطر.

ح - الغالب أن يسكت المفهرسون عن ذكر البحر في فهرس الأنصاف، لأن البحر قد يهتدى إليه من خلال شطر البيت، ولكن الغالب ألا يمكن الحكم على البحر من خلال الشطر، فبحر الكامل إن كان ساكن ثاني تفعيلته يختلط ببحر الرجز، ومجزوء الوافر كذلك يختلط إن كان ساكن الثاني ببحر الهزج.

- **الأرجاز:**

بحر الرجز سداسي التفعيلة، وتفعيلاته:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن   مستفعلن مستفعلن مستفعلن

أ- فإن جاء بست تفعيلات، واتحدتْ قافيةُ الشطر الثاني فقط، فهو الرجز التام، ويكتب على شطرين كبقية الأشعار.

ب- وإن جاءت جميع أشطره مقفاة بقافية واحدة، وكانت تفعيلات كلّ شطر ثلاثة، فهو الرجز المشطور، ويعتبر كلّ شطر بيتًا مستقلًّا، والأفضل في الفهرسة أن يكتب كلّ بيت (كل شطر) تحت البيت (الشطر) السابق، باعتبار كلّ واحد بيتًا مستقلًّا، مثل:

يا عجبا لقد رأيت عجبا

حمار قبان يسوق أرنبا

خاطِمَها زَأَمَّها أنْ تذهبا

فقلتُ أردفني فقال مرحبا

ج – وبعضهم يكتبه على شطرين كهيئة البيت الشعري المعتاد، هكذا:

يا عجبا لقد رأيتُ عجبا　　حمارَ قَبَّان يسوق أرنبا
خاطِمَها زَأَمَّها أنْ تذهبا　　فقلتُ أردفني فقال مرحبا

د – إن جاء الرجز بأربع تفعيلات، تفعيلتان في كلّ شطر، بمعنى أنه حذفت من كلّ شطر تفعيلة، فإن اتحدت قافية الشطر الثاني فقط، فهو مجزوء الرجز، ويعتبر كلّ شطرين بيتًا واحدًا، ويكتب بشطرين متقابلَين كما تُكتب بقية الأشعار، وذلك من نحو:

إني أراني عاجزًا　　وليس بي من جَلَدِ
فهل تمدّ لي يدًا　　وقد قلاني ولـدي

هـ – أما إن جاء الرجز بأربع تفعيلات، تفعيلتان في كلّ شطر، بمعنى أنه حذفت من كل شطر تفعيلة، وقد اتحدت قافية جميع الأشطر، فهو منهوك الرجز، ويعتبر كل شطر بيتًا مستقلًا، والأفضل أن يُكتب كلّ شطر مستقلًّا برأسه، على أنه بيت برأسه، وذلك من نحو:

هذا الأصيل كالذهبْ
يسيل بالمرأى عَجَبْ
على الوهاد والكُثُبْ
الرقص يبعث الطربْ

و– وبعضهم يكتب كلّ شطرين على هيئة البيت الواحد، هكذا:

هذا الأصيل كالذهبْ　　يسيل بالمرأى عَجَبْ
على الوهاد والكُثُبْ　　الرقص يبعث الطربْ

ز– وكثير من مفهرسي المحقّقين يفردون الأرجاز بجميع أنواعها بفهرس مستقلّ عن الأشعار.

ح– وكثير أيضًا يجعله مع سائر الأشعار، ويضعُه في موضعه الذي يقتضيه ترتيبُ موقعِه من دائرته بين سائر بحور الشعر، وهذا في رأيي هو الأفضل والأيسر.

- الإشارة إلى البيت:

قد يشير المصنِّف إلى شاهد شعري إشارة من غير تصريح، بكلمة منه أو أكثر، وأكثر ما يقع مثل ذلك في المقدّمات والمتون والمختصرات، فعليك أن توضّح الشاهد في الحاشية، وعليك أيضًا أن تفهرسه، بحسب المنهج الذي اخترته من مناهج فهرسة الأشعار.

٤ : فهرس الأمثال:

للمحقّقين طرق في فهرسة الأمثال، وهي:

أ- أن يفهرسه بحسب ترتيب وروده في الكتاب من غير أي اعتبار آخر.

ب - أن يفهرسه بحسب أوله بحسب الترتيب الألفبائي، ويشكل على هذه الطريقة أمور:

أولها: أن كثيرًا من الأمثال تختلف بداياتها.

وثانيها: أن البداية المعروفة هي بداية الرواية الأخرى للمثل، وليست بداية الرواية المستشهد بها.

وثالثها: أنّ المستشهَد به قد يكون جزءًا من مثلٍ، فبدايتها ليست ببداية حتى يصلح أن يفهرس استنادًا عليها.

ورابعها: أن بداية تمام المثل هي المعروفة التي تنصرف الأنظار إلى البحث عنها، والتفتيش وراءها.

ج- أن يفهرسه بحسب أشهر وأبرز ألفاظه، وليس بحسب أوله، ويشكل على هذه أن ما يراه بعضٌ أشهر وأبرز الألفاظ قد يرى بعضٌ آخر خلافه، فنحو قد سبق السيف العذل، قد يفهرس تحت كلمة السيف، أو تحت كلمة العذل.

٥ : فهرس أقوال العرب، وتراكيب النحاة، أو الفقهاء، وما أشبهها:

جميع هذه وما أشبهها فهرستها تكون:

أ- بحسب ترتيب ورودها في الكتاب، وهي أسوأ الطرق.

ب- أو بحسب جذر أبرز ألفاظها.

ج- أو بحسب أوائلها وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، وهذا أفضل الطرق.

٦: فهرس غريب اللغة:

لفهرسته ثلاثة طرق:

أ- بحسب ترتيب وروده في الكتاب، وهي أسوأ الطرق.

ب- أو بحسب جذر أبرز ألفاظها.

ج- أو بحسب أوائلها وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، وهي أفضل الطرق.

٧: فهرس الأبنية الصرفية:

لفهرستها طريقتان:

أ- بحسب ترتيب ورودها في الكتاب، وليست الطريقة الأفضل.

ب- أو بحسب أوائلها وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، وهي الطريقة الأفضل.

تنبيهان:

الأول: لا يمكن هنا أن تفهرس بحسب جذر أبرز ألفاظها، لأن كثيرًا من هذه الأبنية مختلف في جذرها.

الثاني: وليس صحيحًا كذلك أن تفهرس بحسب زناتها، كما يصنعه كثيرٌ من المفهرسين، وفهرستها بحسب الزنة معيبة من جهات:

أولها: لأن كثيرًا من هذه الأبنية مختلف في زنته على عدّة أقوال.

وثانيها: إنْ فهرستَه وفق إحدى الزنات ألزمتنا بما لا يلزم، وكان تحكّمًا إنْ كنتَ تقرُّ بوجود أكثر من قولٍ في زنته.

وثالثها: إن كنتَ تعلم بوجود خلاف في زنته فعليك أن تكرّر ذكره بحسب عدد الأقوال في زنته، وكان هذا زيادة لا معنى لها.

ورابعها: أن الباحث لربما يتوهّم إذا وقع نظره على إحدى الزنات في موضع من مواضع فهرستها أنها هي الزنة الوحيدة لهذا البناء، ويزداد الأمر سوءًا إن كانت هي الزنة الأضعف.

٨: فهرس الأعجمي والمعرَّب والمولَّد والدخيل والعاميّ:

أ- بحسب ترتيب وروده في الكتاب، وليست الطريقة الأفضل.

ب- أو بحسب أوائله وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، وهي الطريقة الأفضل.

تنبيه: ما ذُكر من تنبيهات في فهرس الأبنية الصرفية يذكر هنا أيضًا.

٩: فهرس البلدان:

ومثله فهرس المواضع، والجبال، والمياه، والنباتات، والأدوية، وألفاظ الحضارة والعمران، والمصطلحات، وما أشبهها: يقال فيها ما قيل في فهرس الأعجمي والمعرَّب والمولَّد والدخيل والعاميّ، ويُذكر مع هذه هنا ما ذُكر مع تلك من تنبيهات.

١٠: فهرس الأعلام:

على المفهرس أن يقف على مناهج فهرسة الأعلام:

أ- في المبدوء بابن، ابنة، بنت، أبو، أم، أداة التعريف، ذو، ذات.

ب- فيمن غلب عليه كنية أو لقب واشتهر به، حتى تنوسي اسمه وجهله أكثرهم.

- **المسألة الأولى**: مناهجهم في فهرسة المبدوء بابن، ابنة، بنت، أبو، أم، أداة التعريف، ذو، ذات.

- المنهج الأول، وعليه غالب المفهرسين، عدم الاعتداد بـ: ابن، ابنة، بنت، أبو، أم، أداة التعريف، ذو، ذات، فنحو (ابن قتيبة) في المبدوء بقاف، و (بنت الشاطئ) في المبدوء بشين، و (أم سلمة) في المبدوء بسين، و (العباس) في المبدوء بعين، و(ذو رعين) مع الراء، و(ذات النطاقين) مع النون.
- المنهج الثاني: الاعتداد بما تقدّم.
- المنهج الثالث: عدم الاعتداد بـ (ابن، ابنة، أبو، أم، المبدوء بأل)، والاعتداد بـ (ذو، وذات).
- المنهج الرابع: ابتداء فهرس الأعلام بالمبدوء بـ (ابن) ويليه المبدوء بـ (أبو)، ويليهما المبدوء بـ (أل)، ثم تأتي بقية الفهارس على المعتاد، أي المبدوء بالمدة (آ)، ثم بالهمزة، وهكذا.
- المنهج الخامس: الابتداء بـ (المحمّدين)، ويليهم بالمبدوء بـ (ابن) ويليه المبدوء بـ (أبو)، ويليهما المبدوء بـ (أل)، ثم تأتي بقية الفهارس على المعتاد، أي المبدوء بالمدة (آ)، ثم بالهمزة، وهكذا.
- المنهج السادس: الابتداء بـ (المحمّدين)،، ثم تأتي بقية الفهارس على المعتاد، أي المبدوء بالمدة (آ)، ثم بالهمزة، وهكذا.
- المنهج السابع: الاعتداد بالكُنى إن اشتهرت وغلبت على صاحبها بحيث تنوسي اسمه أو صار لا يعرف إلا بها.
- المنهج الثامن: فصل فهرس الأعلام عن فهرس الشعراء، وبخاصّة في التصانيف الأدبية، وما يُلحق بها.
- - **المسألة الثانية**: مناهجهم فيمن غلب عليه لقبٌ واشتهر به، حتى تنوسي اسمه وجَهِلَه أكثرُهم، وصار يُعرف بهذا اللقب أكثر ممّا يعرف باسمه، أو صار لا يعرف إلا بهذا اللقب.
- المنهج الأول: الألقاب التي لم يُعرف لصاحبها اسم يشتهر به فإنها توضع كما هي في ترتيبها، ويعتدّ بألفاظها التي هي عليه.
- المنهج الثاني: الاعتداد مطلقًا بالألقاب والألفاظ التشريفية، كالعادل والمنصور والأشرف والرشيد وصلاح الدين وزين العابدين ونور الدين.

- المنهج الثالث: عدم الاعتداد إلا بالألقاب التي لم يُعرف لصاحبها اسم يشتهر به.

- المسألة الثالثة: اعتماد مبدأ الإحالات:

يجب اعتماد وإتقان مبدأ الإحالات في الألقاب والكنى والأعلام للعلم الواحد، واعتماد الأشهر منها، والأوفق في الدلالة على العلم، وذلك من مثل:

أ- المازني = أبو عثمان، بكر بن بقية

ب - أبوعثمان = المازني، بكر بن بقية

ج - بكر بن بقية = المازني، أبو عثمان

وهذا وإن اقتضى التكرير، إلا أنه المنهج الذي عليه سادة المحققين.

١١ : فهرس الكتب الواردة في النص:

وهذه ليس لها من طريقة فهرسة إلا:

أ- بحسب أوائلها وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، وهي الطريقة الأفضل.

ب- بحسب أوائل أسماء مصنّفيها وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، وليست الطريقة الأفضل.

ج- بحسب أوائل أسماء مصنّفيها وفق الترتيب الألفبائي، مع مراعاة الثواني والثوالث من الأحرف وفق ذات الترتيب، ولكن مع تقديم اللقب على الاسم العلم، هكذا: - الصنعاني عبد الرزاق - الأصمعي عبد الملك بن قريب.

وهذه الطريقة معيبة من وجهين:

الأول: أنها ليست طريقة عربية.

الثاني: أنها تلبس في كثير من المواضع، فلا تقوى على التمييز بين الأول وغيره، مثل: - هارون عبد السلام - سركيس إليان.

وكثير ممن ينهج هذا المنهج يضع فاصلة بين الاسم والشهرة هكذا: - الأصمعي، عبد الملك - الصنعاني، عبد الرزاق.

ولكن مثل هذا أيضًا مشكل فيما لو كان للكتاب أكثر من مؤلِّف، فيوقع التزام هذا المنهج في لبس كبير. وبعضهم هربًا من هذا اللبس يجعل أول المؤلفين وفق طريقته من تقديم الشهرة على الاسم، وثاني المؤلفين وفق طرقتنا المعتادة، أي هكذا: **١**- الصنعاني، عبد الرزاق. عبد الملك بن قريب الأصمعي. **٢**- هارون، عبد السلام. إليان سركيس.

١٢: فهرس مصادر ومراجع التحقيق:

الكلام فيها كالكلام في فهرس الكتب الواردة في النص.

تنبيه: كثير من المحققين والباحثين يقسم هذا الفهرس أقسامًا ثلاثة، أو أربعة، وهي:

١- فهرس المخطوطات **٢**- فهرس الرسائل الجامعة. **٣**- فهرس المجلات والدوريات. **٤**- فهرس المطبوعات.

ومن يجعلها ثلاثة؛ يجعل المجلات والدوريات مع المطبوعات.

وهذا التقسيم إلى ثلاثة أو أربعة ليس بجيد، وتشتيت للقارئ الباحث.

١٣: الفهرس التفصيلي للموضوعات:

تنبيه: من الباحثين من يجعل هذا الفهرس هو ما قبل الأخير من الفهارس، وهذا أراه الأفضل، ومنهم من يجعله آخر الفهارس.

١٤: الفهرس الإجمالي للموضوعات:

غالب المفهرسين يجعله آخر الفهارس مسبوقًا بالفهرس التفصيلي، وهذا أفضل من أن يكون سابقًا للتفصيلي.

ومنهم من يجعل الفهرس الإجمالي في أول الكتاب، وهذا هو الأفضل في رأيي.

المحاضرة الثالثة عشرة: مكتبة النص والعلاقات النصية

د. حسن العثمان

ليس كلّ مخطوط أهلًا للتحقيق، وليس كلّ من عثر على مخطوط غير محقّق صار أهلًا للعمل على تحقيقه، وإليك قبل الشروع في بحثنا مقدّمتين، الأولى في امتلاك النصّ أهلية تحقيقه، أو قُلْ: دواعي التحقيق ابتداءً أو إعادةً، والثانية في أن امتلاكَ مقدّمات التحقيق سابقٌ الشروعَ فيه.

المقدمة الأولى: دواعي التحقيق ابتداءً أو إعادةً:

إذا توثّق لديك، وفق ما اتبّعتَه من طرق ومناهج البحث، أن النصَّ الذي بين يديك أهل للعمل على تحقيقه، أو إعادة تحقيقه، وذاك:

١- لأنه أول تآليف هذا الفن.

٢- لأنه من بواكير التآليف في هذا الفن.

٣- لأنه من أصول التأليف في هذا الفن.

٤- لأنه أصل لما بعده من تآليف هذا الفن.

٥- لأنه أول، أو من أوائل، أو أصل، أو من أصول، منهجٍ، أو فكرٍ، أو مذهبٍ، أو مدرسةٍ، في هذا الفن.

٦- لأنه يقدِّم إضافة جديدة لمكتبة فنه.

٧- لأنه يقدِّم إضافة مهمّة لمكتبة فنه.

٨- لطرافة فنّه، أو جِدّته، أو ندرته، أو غرابته.

٩- لندرة أو قلّة المحقَّق من مصنفات هذا الفن.

١٠- لأهمية مصنِّفِه.

١١- لكونه لم يُطبع قبلُ، مع مراعاة ما سبق من نقاط.

١٢- لكونه طُبع من قبل، ولكن الطبعةَ غاية في السوء، من أوجه عدَّة.

١٣- لكونه حُقِّق تحقيقًا جيدًا، إلا أنه لم يُطبع، وبقي حبيس خزائن الجامعات ومعاهد ومراكز البحث العلمية.

١٤- لكونه حُقِّق تحقيقًا علميًّا جيّدًا وطُبع، إلا أن محقّقه اعتمد على نسخة، أو نسخ، فيها بترٌ، ونقص، فقدَّم للناس نسخة غير تامة.

١٥- لكونه حُقّق تحقيقًا علميًا جيّدًا، وطُبع، إلا أنه لا يمثّل إلا جزءًا تامًا من مجموعة أجزاء لهذا الكتاب.

١٦- لكونه إبرازةً أخرى، وفرق ما بينها والإبرازة الأولى المحقَّقة كبير ومهمّ. وأكثر ما يكون ذلك في الأمالي والمجالس والنسخ الحديثية، وسيأتي تفصيل ذلك وأمثلته في النقطة الثانية من نقاط أنواع العلاقات النصية.

١٧- لكونه هو البسيط، أو الوسيط، أو الوجيز، أو تلخيص الوجيز، ونسختك واحدة من هذه المستويات والتدريجات المختلفة عن النسخة المحقَّقة، وسيأتي توضيح ذلك وأمثلته في النقطة الثالثة من نقاط أنواع العلاقات النصية.

١٨- لكونِكَ عثرت على عدّة نسخ أتمَّ وأصحّ وأعلى من النسخ أو النسخة التي اعتمد عليها المحقّق السابق، وفروق ما بين النسخ كثيرة ومهمّة.

١٩- لنفاد الطبعة، أو الطبعات السابقة، وعُسرِ إعادة طبعها.

٢٠- لكون الطبعة الصادرة طبعة خاصة أميرية أو وزارية طُبعت بأعداد غاية في القلّة، مع تعذر أو صعوبة وصولها إلى قرَّائها، وبقيت حبيسة مكاتب الخاصة.

٢١- لكونها طبعة شبه خاصّة، طُبعت بأعداد غاية في القلّة، على منهج أو صفة خاصّة، وغُولي في ثمنها، وضُيّق في الجهات القادرة على الحصول عليها، كطبعات الدكتور فؤاد سزكين للعديد من كتب التراث بمبدأ تصوير المخطوط الأصل ونشره، فبقيت كذلك حبيسة أرفف عدد قليل من مكتبات المخطوطات ومراكز التراث.

٢٢- لكون الطبعة التي بين أيدي القرّاء صدرت اعتمادًا على طبعة أو طبعات قديمة، وقد تيسّر لك الحصول على نسخة خطية، أو عدد من النسخ، تامّة جيدة.

٢٣- لكون الطبعة مغلوطة النسبة، أو العنوان، أو كليهما، مع شهرة هذه الطبعة، وكثرة الرجوع إليها، واستدعاء هذا شيوع الخطأ عند الباحثين واستمراره.

٢٤- لكون المتن لا يوافق العنوان، أو النسبة، أو كليهما، مع شهرة هذه الطبعة، وكثرة الرجوع إليها، واستدعاء هذا شيوع الخطأ عند الباحثين واستمراره، كما في الحاشية المشهورة بأنها **حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب في التصريف**، والمطبوعة أسفل **شرح الجاربردي** في طبعة دار الطباعة العامرة في استانبول سنة **١٣٢٠**هـ، والتي صورتها عالم الكتب في بيروت ونشرتها.

٢٥- لأن النصّ كان مطبوعًا في حاشية كتاب آخر، أو ملحقًا به، مع عدم شهرة ذلك، مع وجود ضمائم أخر.

٢٦- لأن النص كان مطبوعًا في حاشية كتاب آخر، أو ملحقًا به، وقد أعيدت طباعة الكتاب الأصل مجرّدًا من هذه الحاشية، ومما ألحق به.

٢٧- لكون الطبعة طبعة علمية جيدة، إلا أنها لم تُخدم من حيث الضبط والتحشية والتخريج والتوثيق، فقلّت الاستفادة منها.

٢٨- لكونها طبعة علمية جيدة، إلا أنها لم تُخدم بالفهارس الفنية المتعدّدة الكاشفة، فتعذرت أو صعبت الاستفادة منها.

المقدمة الثانية: امتلاكُ مقدّمات التحقيق سابقٌ الشروعَ فيه:

عليك قبل البدء في تحقيق المخطوط الذي بين يديك أن تستكمل مقدّمات التحقيق، والتي من أهمها:

١- امتلاك المخطوط أهلية العمل على تحقيقه، والتي تقدم الحديث فيها مفصّلا بعنوان (امتلاك النص أهلية تحقيقه).

٢- امتلاكك أهلية التصدي لهذا العمل.

٣- امتلاكك العوامل المساعدة على الشروع في العمل، والتي من أهمها:

أ- التهدّي إلى مظان المخطوط من معاهد ومجامع ومراكز ومكتبات ومواقع ومنتديات وفهارس، وحسن التعامل معها والاستفادة منها.

ب - استيفاء النسخ الخطية للنصّ، أو أغلبها، أو ما أمكن منها من غير تقصير، ومن غير الاقتصار على عدد منها على ما جرت عليه عادة الأكثرين، مع مراعاة نظرية النواقص المهمّة.

ج- امتلاكك لمكتبة خاصّة، أو عامة، خادمة لهذا النصّ.

د- الوقوف على العلاقات النصّية بين مخطوطك والتآليف الأخرى السابقة واللاحقة.

هـ - التهدّي إلى التآليف والمراكز البيبلوغرافية من معاهد ومجامع ومراكز ومكتبات ومواقع ومنتديات ومعاجم وموسوعات وفهارس وقواعد بيانات ودوريات ونشرات مختصّة وبحوث وتآليف، وحسن التعامل معها والاستفادة منها، للوصول إلى ما له صلة بمخطوطك، والإفادة منه في خدمة النصّ.

و- معرفة ما يوثق به وما لا يوثق به من المصادر والمراجع والبيبلوغرافيات على اختلاف أنواعها.

١ : مصادر النصّ المخطوط:

الحديث في المصادر غير الحديث في مصادر النصّ المخطوط، فالأول عام يشمل جميع أنواع وأنماط مصادر التراث والمعرفة ومراجعهما ومظانهما، والثاني خاص بمصادر المخطوط الذي بين يديك. ومحاضرتنا تتعلق بالنوع الثاني منهما.

والحديث في مصادر النص المخطوط ومراجعه يختلف عن الحديث في مصادر المحقِّق ومراجعه.

ومصادر المحقِّق ومراجعه نوعان: ما يتعلق بدراسة النص، وما يتعلق بتحقيقه، وهذان النوعان يلتقيان ويفترقان.

٢ : كيفية معرفة مصادر النص المخطوط والوصول إليها:

هذا الترتيب التالي للنقاط مقصود، وهو بحسب الأهمّ والأولى بالتقديم، وهو:

١- بالتفتيش في النصّ المخطوط موضوع الدراسة والتحقيق، فالغالب المعهود أن يصرّح المصنّف بمصادر كتابه ونقولاته عنها.

٢- بالتفتيش في مصنّفات صاحب النصّ، مع التنبّه إلى تواريخ التآليف، أقصد معرفة السابق واللاحق منها.

٣- بالرجوع إلى البحوث والدراسات المتعلّقة بالنصّ قيد التحقيق.

مثلا: الحديث عن كلٍّ من التصانيف التالية سبق تحقيقه: حاشية الطيبي على الكشاف، ألفية شعبان الآثاري في النحو والصرف، شرح السيرافي على كتاب سيبويه، شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك.

٤- بالرجوع إلى البحوث والدراسات الخاصة بصاحب النصّ من حيث دراسة: مذهبه، فكره، منهجه، تآليفه، شيوخه وأثباته وأسانيده، مصادره، وما أشبه هذا، وبالطبع أهم ما يعنينا في مثل هذه الدراسات هو الحديث عن مصادره، من مثل الدراسات المتعلّقة بمصادر السيوطي، وابن فهد المؤرخ المكي، والشيخ زكريا الأنصاري، والسخاوي، وسيأتي مزيد من الأمثلة في النقطة الرابعة في المرشد إلى العلاقات النصّية.

٥- عبر إدراك العلاقات النصّية بين مخطوطك وما سواه من تآليف فنه، وسيأتي الحديث مفصّلًا في العلاقات النصّية.

٦- بالرجوع إلى أهل العلم والتخصص.

٧- بالتفتيش في معاجم مصنفات هذا المذهب، وذلك من مثل:

- الكتب المعتمَدة في مذهب الشافعية (**المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية** لعلي جمعة ص**٦٥-٦٦**).

- الكتب المعتمَدة في مذهب الأحناف (**المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية** لعلي جمعة ص**١٦٠-١٧٢**).

- **معجم مصنّفات الحنابلة**: لعبد الله الطريقي (ثمانية أجزاء كبار شملت أكثر من أربعة آلاف عنوان).

- **المدخل المفصّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب** لبكر بن عبد الله أبو زيد، كتاب نفيس في بابه.

- **معجم المؤلفات الأصولية المالكية المبثوثة في كشف الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين** للدكتور ترحيب بن ربيعان الدوسري، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد **١٢٠**.

- **معجم المؤلفات الأصولية الشافعية المبثوثة في كشف الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين** للدكتور ترحيب بن ربيعان الدوسري، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد **١٢٢**، سنة **١٤٢٤**هـ.

- **الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي** د. محمد العلمي، المغرب، الرابطة المحمدية للعلماء، ط**١**، **١٤٣٣**هـ - **٢١٠٢**م.

٨- بالتفتيش في معاجم مصنفات هذا الفن، وذلك من مثل:

- **معرفة النسخ والصحف الحديثية** لبكر عبد الله أبو زيد.

- **دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة**، تأليف: محيي الدين عطية، وصلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف.

- **المعجم المصنّف لمؤلفات الحديث الشريف**، وهو تكملة ومستدرك على (دليل مؤلفات الحديث) تأليف: محمد خير رمضان يوسف.
- **معجم مصنفات القرآن الكريم** للدكتور علي شواخ إسحاق (جمع فيه أكثر من **٣٢٨١** عنوانًا).
- **معجم الدراسات القرآنية** لعبد الجبار الرفاعي، إيران، مركز الثقافة والمعارف القرآنية، ط**١**، **١٤١٣**هـ - **١٩٩٣**م.
- **دليل الكتب المطبوعة في الدراسات القرآنية** مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة ط**١**، **١٤٢٣**هـ - **٢٠١١**م.
- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة** لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني.
- **معجم ما طبع من كتب السنة** إعداد مصطفى عمار منلا، طبع بدار البخاري للنشر والتوزيع في المدينة المنورة سنة **١٤١٧**هـ/ **١٩٩٧**.
- **دليل المكتبة العقدية** إعداد محمد بن عبد العزيز بن محمد الشايع، طبع دار زدني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، **١٤٢٨**هـ/ **٢٠٠٧**م.
- **المؤلفات في مناهج العلماء في أصول الدين والعقائد** (رسائل علمية): أكثر من **٣٠٠** عنوان.
- **المؤلفات في مناهج العلماء في الحديث وعلومه**: أكثر من **١٥٠٠** عنوان معظمها رسائل علمية.
- **أسماء الرسائل الجامعية المتعلّقة بالشيعة وبعض الفرق**: أكثر من **١٥٠** رسالة جامعية.
- **المؤلفات الفقهية في نجد قبل نهاية القرن الثاني عشر الهجري** تأليف منصور بن عبد العزيز الرشيد.
- **آثار الحنابلة في علوم القرآن** تأليف سعود بن عبد الله الفنيسان.
- **الدليل إلى مراجع الموضوعات الإسلامية** أعدّه محمد صالح المنجد.

- **دليل المكتبة العقدية** معجم موضوعي للكتب والرسائل والبحوث المفيدة في العقيدة، أعدّه محمد بن عبد العزيز بن محمد الشايع، دار زدني للطباعة والنشر، ط ١، **١٤٢٨**هـ - **٢٠٠٧**م، **٧٠٢**ص.
- **مصادر الدراسة الأدبي** ليوسف أسعد داغر.
- **مصادر الأدب** للدكتور طاهر مكي مكتبة غريب.
- **معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما ألف فيها** تأليف عبد الله بن محمد الحبشي.
- **مصادر الفكر السياسي الإسلامي** لنصر محمد عارف مطبوع بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**: لعبد الله محمد الحبشي.

٩- بمعرفة روابط أهمّ وأنفع المواقع التراثية المختصّة بالمخطوطات والمطبوعات، مع إمكانية الحصول على نسخ خطية أو مطبوعة منها، ومن أشهرها:

- إليك كتابي: http://mybook4u.com
- جامع البحوث: http://b7oth.com
- جامع الكتب المصورة: http://kt-b.com
- جامع المخطوطات الإسلامية: http://wqf.me
- خزانة الفقيه: http://www.feqhbook.com
- رشف: http://rashf.com
- شبكة الألوكة: http://www.alukah.net
- شبكة مشكاة الإسلامية: http://www.almeshkat.net/books/index.php
- كتاب بيديا: http://www.ketabpedia.com
- مخطوطات جامعة الملك سعود: http://makhtota.ksu.edu.sa
- مدونة المساهم: http://almosahm.blogspot.com

- مركز ودود للفهارس وكتب التحقيق:
http://wadod.net/bookshelf/category/2
- مصورات النجدي: http://www.moswarat.com
- معهد المخطوطات العربية بالقاهرة: http://www.manuscriptsinstitute.org
- مكتبة الإمام الغزالي الإلكترونية: http://qaraa.blogspot.com
- المكتبة الرقمية لجامعة أم القرى: https://uqu.edu.sa/lib/digital_library
- المكتبة الشاملة: http://shamela.ws
- مكتبة قصيمي نت: http://www.qassimy.com/book
- مكتبة الكتب: http://download-pdf-ebooks.in/6502-free-book
- مكتبة لسان العرب: http://lisaanularab.blogspot.com
- مكتبة المجلس في شبكة الألوكة: http://majles.alukah.net/forum5
- مكتبة المصطفى: http://www.al-mostafa.com
- المكتبة الوقفية: http://waqfeya.com
- ملتقى أهل التفسير: http://vb.tafsir.net
- ملتقى أهل الحديث: http://www.ahlalhdeeth.com/vb
- ملتقى أهل السنة: http://ahlalsunna.com/forum/forumdisplay.php?f=32
- ملتقى أهل العلم: http://www.ahlalalm.org/vb
- ملتقى أهل اللغة: http://www.ahlalloghah.com
- الملتقى الفقهي: http://feqhweb.com/vb
- منتدى الأصلين (أصول الدين وأصول الفقه): http://www.aslein.net
- موقع الدكتور محمد سعيد ربيع الغامدي:
http://www.mohamedrabeea.com

- موقع كتابي: http://www.ktaby.com
- موقع كتب: http://www.kutub.info
- موقع المحجة: http://www.mahaja.com/blog/node

١٠- بالرجوع إلى المكتبات العامة.

١١- تسأل (Google)، وهو كثيرًا ما يحفظ لك وقتك ويرشدك، وفي الوقت نفسه كثيرًا ما يضيع عليك وقتك ويضلّلك.

٣: العلاقات النصّية:

إن موضوعات المعرفة قد تنفصل تصنيفًا، ولكنها متّصلة تأليفًا.

وإن المعرفة الإنسانية، والتآليفُ أكبر عناصرها وأوضحُها، مجرَّةٌ متصلة لمَن يملك قدرة الاستكشاف وبمَن يملك قدرة الاستكشاف، وليست دويلاتٍ منفصلةً بمن يؤثر الانتحاء موضوعًا ومنهجًا.

وإن العلاقات النصّية بين التآليف باعتبارها منظومةً متراكبة، أو عائلة واحدة، هي علاقات الفرع بالأصل، واللاحق بالسابق، والناتج بالمحرك، والتابع بالأساس، والنوع بالجنس، والجزء بالكل، والبعد بالقبل، والأخ بالأخ، والنظير بالنظير.

وليس عجبًا أن أقول: ومن أنواع العلاقات النصية عدم وجود علاقة، معلوم مثلا أن علامة الحرف عدم وجود علامة، وقديمًا قالوا: وبضدها تتميز الأشياء، ومعلوم أيضًا أن أحد أنواع القياس الأربعة حمل الضدّ على الضدّ، وتوضيح ذلك:

- إن فتّشت جميع مصنَّفات الأضداد عن لفظة تريد أن تعرف هل هي من الأضداد أو ليست منها، ولم تجد هذه اللفظة فيها، ترجَّح لك أنها ليست منها.
- وكذا لو فتّشت في مصنفات المؤنّثات السماعية مثلا، أو المذكّر والمؤنّث، أو المقصور والممدود، أو ما يكتب بالواو والياء، عن لفظة ما، ولم تجد هذه اللفظة في هذا النوع الذي فتّشته، ترجّح لك أنها ليست منه.

٤ : المرشد إلى العلاقات النصّية:

إن من أهمّ ما يرشدك إلى العلاقات النصّية:

١- تآليف الباحثين والمفتّشين عن مثل هذه العلاقات محورًا أصليًّا في تآليفهم، أو عنصرًا أصلًا من عناصر بحوثهم، ومن أفضل هذه التآليف:

- **عبقرية التأليف العربي** لكمال عرفات نبهان، ويمكنكم تحميله من هذا الرابط: http://www.mediafire.com/view/30wkd6t4au6v2x3

- **العلاقات بين النصوص في التراث العربي**، تأليف الدكتورة هيام علي علي مطر، رسالة دكتوراه بجامعة الإسكندرية، قسم المكتبات.

- **المدخل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب** لبكر بن عبد الله أبو زيد، وقد تقدم ذكر رابط تحميله.

- **المدخل إلى المذاهب الفقهية** لعلي جمعة، وقد تقدم ذكر رابط تحميله.

- **العلاقات النصّية في القرآن الكريم**. دراسة نحوية لجهود المفسرين، للدكتور مصطفى أحمد عبد العليم.

- **سلسلة المصادر الأصولية على طريقة المتكلمين** للدكتور محمد بن حسين الجيزاني.

- **سلسلة المصادر الأصولية على طريقة الفقهاء** للدكتور محمد بن حسين الجيزاني.

- سلسلة مصنفات المذهب الشافعي (ضمن كتاب **المدخل إلى المذاهب الفقهية** لعلي جمعة ص٦٧-٧٠).

- سلسلة مصنفات المذهب المالكي (ضمن كتاب **المدخل إلى المذاهب الفقهية** لعلي جمعة **٢٠٩-٢١٢**).

- **قراءة معرفية في منهج التصنيف الأصولي عند المالكية**، للدكتور محمد المنتار، باحث في الأصول والمقاصد، رئيس مركز الدراسات القرآنية - الرباط.

- **سلسلة الدراسات البلاغية**، للدكتور نميري سليمان.

٢- إيضاحات البيليوغرافيين أنفسهم، كحاجي خليفة في **كشف الظنون**، وبروكلمان في **تاريخ الأدب العربي**، وفؤاد سزكين في **تاريخ التراث العربي**.

٣- مساءلة أهل التخصص.

٤- المباحث والدراسات الواردة في تآليف الدارسين لكتاب بعينه، أو مؤلّف بعينه، أو فنّ بعينه، أو مصادر مؤلّف بعينه في كتاب بعينه أو بشكل عام، ومن أمثلة ذلك:

- **النويري وكتابه نهاية الأرب في فنون الأدب**: مصادره الأدبية وآراؤه.

- **ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتاب الإصابة** لشاكر محمود عبد المنعم، بغداد، دار الرسالة للطباعة، ط١، **١٩٧٨**م.

- **التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلاني** لمحمد كمال عز الدين، بيروت، دار اقرأ، ط١، **١٩٨٤**م.

٥- الإيضاحات الواردة في مقدّمات المحقّقين لكتب التراث، من مثل:

- مقدمة الدكتور عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه **للتخمير في شرح المفصّل**: لفضل الأفاضل الخوارزمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، **١٤١٠**هـ.

- مقدّمة الدكتور طارق عون الجنابي لتحقيق **الكافية في النحو** لابن الحاجب، جدة، دار الوفاء، ط١، **١٤٠٧**هـ.

- مقدّمة الدكتور حسن العثمان لتحقيق **الشافية في الصرف** لابن الحاجب، مكّة المكرمة، المكتبة المكّية، ط٢، **١٤٣٥**هـ.

- مقدمة الدكتور ياسين محمد السواس للمشوف المعلم في **ترتيب الإصلاح على حروف المعجم** لأبي البقاء العكبري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، **١٩٨٣**م.

- مقدمة الدكتور محمد يوسف البنوري لتحقيق **نصب الراية لأحاديث الهداية** للزيلعي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، **١٣٩٣**هـ.

- مقدمة الدكتور علي عبد الواحد وافي لتحقيق **مقدمة ابن خلدون**، القاهرة، دار نهضة مصر، ط٣، **١٩٧٩**م.

- مقدمة الدكتورة فوقية حسين في تحقيقها لكتاب **الكافية في الجدل** للإمام الجويني.

٦- عنوانات الكتب: من مثل:

- **منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات** للفتوحي (ت **٩٧٢**)
- **التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح** للشويكي (ت **٩٣٩**).
- **مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد** لعبد المنعم إبراهيم.
- **ترويح أولي الدماثة بمنتقى الكتب الثلاثة** للإدكاوي.
- **الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار** لابن زرقون الإشبيلي.

٧- الإشارات الواردة داخل النصّ الواحد إلى ما سواه من تصانيف صاحب النص مما يشاركه في الموضوع أو يتلاقى معه.

٨- الإشارات الواردة في التصانيف المشاركة لهذا النصّ مما يشاركه في الموضوع أو يتلاقى معه.

٩- التصانيف اللاحقة أو السابقة أو المعاصرة للنصّ، والمشاركة له في الفنّ، أو المتلاقية معه.

٥: أنواع العلاقات النصّية:

النوع الأول: فرع النصّ، أو ما هو بمنزلة الفرع: وأعني بذلك: الشرح، التفسير، الحاشية، التعليق، الطرر، التقريرات، التقييدات، التقريظات، التوشيحات، التنكيتات، القول عليه، الكلام عليه، الاستدراك، الذيل، الصلة، الفوات، التحرير، التتمّة، الإيضاح، الإعراب، الردّ، الاعتراض، المحاكمات، البناء عليه، الكشافات عليه، الترميمات.

وليس بشرط في هذه الأنواع جميعها أن يكون النصّ الأصل موجودًا فيها بتمامه، بل إن وجد كانت العلاقة أقوى.

النوع الثاني: أصل النصّ: وهو أن تعكس النوع الأول، فالمتن مثلًا أصل الشرح، والشرح فرع المتن.

النـــوع الثالـــث: صِنْـــوُ النـــصّ: وذلك مثل الشروح على كتاب معين فكل شرح على كتاب صنو الشرح الآخر عليه، كـ**عارضة الأحوذي** لأبي بكر بن العربي، و**تحفة الأحوذي** للمباركفوري، وكلاهما شرح على **جامع الترمذي**، وكـ**تحفة المحتاج في شرح المنهاج** لابن حجر الهيتمي، و**نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج** للرملي، ويُقال مثل هذا في الحواشي على النصّ فكلّ حاشية على كتاب صنو الحاشية الأخرى عليه، وهكذا الذيول عليه، والردود، وما أشبه هذا، مع مراعاة ألا يكون هذا النوع هنا متداخلًا مع الأنواع السابقة أو اللاحقة، أو راجعًا إلى واحد منها.

ويشترط في هذا النوع ألا يكون أحدهما متكئا على الآخر اتكاءً كليًا، أو بينهما علاقة غير علاقة الصنوية هذه.

النـــوع الرابـــع: الأخ التـــوأم: وهذا ألطف الأنواع، وأقصد به أن يكون للمصنّف نفسه كتابان في الفن نفسه، والفرق بينهما في المنهج والترتيب، وذلك مثل:

- **التمهيد** و**الاستذكار** لابن عبد البر فهما شرحان على **موطأ مالك** برواية يحيى الليثي: أما **التمهيد** فقد رتّبه على شيوخ مالك، ورتّب الشيوخ على الحروف، والصنعة الحديثية على **التمهيد** هي الغالبة، وأما **الاستذكار** فقد رتّبه على ترتيب أبواب **الموطأ** نفسه، والصنعة الفقهية على **الاستذكار** هي الغالبة.

- **التذييل والتكميل** لأبي حيان و**ارتشاف الضرب** له أيضًا: هذان الكتابان هما خلاصة ما انتهى إليه علم أبي حيان، أما **التذييل** فقد التزم بترتيبه على أبواب **التسهيل** لابن مالك لكونه شرحًا له، وعُني فيه ببيان الخلاف والأدلة، وأما **الارتشاف** فترتيبه مختلف، وعُني فيه بتقرير القواعد والأحكام.

النـــوع الخامـــس: الأخ الشـــقيق: وأقصد به سائر كتب المصنّف المشاركة لنصّك في فنه، ممّا ليس نوعًا من الأنواع السابقة أو اللاحقة.

النوع السادس: الإبرازة الثانية للنصّ، أو الثالثة، أو ما فوقهما: ومن أمثلة ذلك:

١- **الإبل** للأصمعي: عثر المستشرق أوغست هفنر على إبرازتين له مختلفتين اختلافًا كبيرًا، فنشرهما الواحدة بعد الأخرى، في مجموعته المسمّاة بالكنز اللغوي في اللسن العربي.

٢- **البيان والتبيُّن** للجاحظ (ت **٢٥٥**): له نسختان، قال ياقوت: الثانية منهما أصحُّ وأجود.

٣ - **الجامع الصحيح** للبخاري: كان يمليه ويسمعه منه تسعون ألف محدّث.

٤- **الجمهرة في اللغة** لابن دريد: أملاها غير مرّة من حفظه، في فارس وبغداد.

٥- **خلق الإنسان** للأصمعي: أملاه خمس عشرة مرة، وكلّ منها يخالف سائر الأمليات في نقص أو زيادة.

٦- **ديوان الأدب** للفارابي: وجدتُ في المكتبة السليمانية في استانبول نسخة لـ **ديوان الأدب** للفارابي، قديمة جدًا؛ بل ونفيسة جدًا، وفي حواشيها تعليقات كثيرة قيمة، وهذه النسخة تختلف اختلافًا كبيرًا عن النسخة المطبوعة لديوان الأدب.

٧- **الرسالة** للشافعي: صنّف الشافعي رحمه الله الرسالة مرتين، ثم قرئت عليه الثانية أربعين مرة، وكان يعتقد أن ذلك كلَّه غيرُ واف بالتلقي الكامل الدقّة والصحّة، فيقول: أبى الله أن يصحَّ إلّا كتابُه.

٨- **كشاف الزمخشري** رحمه الله: نسختان قديمة وجديدة.

٩- **الياقوت** في اللغة لأبي عمر الزاهد (ت **٣٤٥**): أملى رحمه الله الياقوت في اللغة ارتجالًا مرّات متفاوتة، وكان في كلّ إملاءة يرتجل يواقيت أُخر.

النوع السابع: مستويات النصّ المختلفة:

أي: كونه هو البسيط، أو الوسيط، أو الوجيز، أو وجيز الوجيز، ونحو ذلك، ومن أمثلته:

١- للأخفش الأوسط (ت **٢١٥**) كتب: **المسائل الصغير**، و**الأوسط في النحو**، و**المسائل الكبير**.

٢- لكلّ من الكسائي ومحمد بن الحسن الشيباني ثلاث مصنّفات في **النوادر**.

٣ - أبو تمام (ت **٢٣٢**) جمع من الاختيارات كتابين: **الحماسة الصغرى** وتسمى **الوحشيات**، و**الحماسة الكبرى**.

٤ - لأبي القاسم الزجاجي (ت **٣٤٠**) ثلاث أمالٍ: **الأمالي الكبرى**، و**الأمالي الوسطى**، و**الأمالي الصغرى**. واثنتان من هذه الثلاثة محقّقتان.

٥ - صنع الخطيب التبريزي ثلاثة شروح على حماسة أبي تمام: **شرح ديوان الحماسة الصغير**، و**شرح ديوان الحماسة المتوسط**، و**شرح ديوان الحماسة الأكبر**.

٦ - للشلَوبين (ت **٦٥٤**) ثلاثة شروح على المقدمة الجُزولية: شرح صغير، وشرح متوسط هو التوطئة، وشرح كبير.

٧- لكلّ من أبي العلاء المعري (ت **٤٤٩**) وابن بابشاذ (ت **٤٦٩**) وابن عصفور (ت **٦٦٩**) ثلاثة شروح على **جمل الزجّاجي** أيضًا.

٨ - وابن عساكر (ت **٥٧١**) ألف **تاريخ مدينة دمشق** مرّتين: إحداهما في **٥٧** مجلدًا، والأخرى في **٨٠** مجلدًا.

٩- للواحدي ثلاثة تفاسير: **وجيز**، و**وسيط**، و**بسيط**.

١٠ - لركن الدين الاسترابادي أيضا ثلاثة شروح على **كافية ابن الحاجب** هي أيضا: **وجيز**، و**وسيط**، و**بسيط**.

١١ - للشيخ النجيب بن محمّد شمس الدين التكداوي شرحانِ على مختصر خليل: **كبير** في أربعة أجزاء، و**صغير** في جزأين.

١٢ - لقاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي شرحانِ على **مختصر خليل**: كبير اسمه **فتح الجليل**، وصغير اسمه **جواهر الدرر**.

١٣- لشيخ المالكية الشيخ علي الأجهوري ثلاثة شروح على **مختصر خليل**، الصغير منها في أربعة مجلدات.

١٤- للشيخ محمد الخرشي شرحانِ على **مختصر خليلٍ**: كبير في ستّة مجلدات ضخام، وصغير مطبوع مع **حاشية الشيخ الصعيدي** عليه.

١٥- **الرعاية في فروع الحنبلية** لابن حمدان رعايتان: صغرى وكبرى.

١٦- للعيني تاريخان: كبير وهو **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، وصغير وهو **تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر**.

١٧ – للغزالي في الفقه الشافعي أربعة مستويات: **البسيط في الفروع**، والوسيط، و**الوجيز**، و**خلاصة الوجيز**.

١٨– للتفتازاني شرحان على تلخيص المفتاح للقزويني **مختصر** و**مطول**.

١٩– لابن رشد ثلاثة شروح على أرسطو: **أكبر**، و**أوسط**، و**أصغر**.

٢٠– **الكافي** و**الواضح** شرحان على **مختصر الخرقي** لأبي طالب عبد الرحمن بن عمر الضرير البصري (ت ٦٨٤ هـ).

٢١– لمحمد بن عبد الله (ت ٧٧٢ هـ) شرحان على **مختصر الخرقي**: **الشرح الكبير** المطبوع، وشرح آخر اختصره من **الكبير**، ولم يكمله، وبقي منه مقدار الربع، وأكمله بعض الحنابلة.

٢٢– الموفق بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) وضع أربعة كتب راعى فيها تدريجات التلقي والطلب للمذهب، وهي: أ – **العمدة**: للمبتدئين، بناء على رواية واحدة. ب – **المقنع**: لمن ارتفع عن درجتهم، فعدّد فيه الرواية وجرّده من الدليل. ج – **الكافي**: للمتوسطين، بناه على رواية واحدة مقرونة بالدليل، وذكر في مواضع منه تعدّد الرواية في المذهب للتمرّن. د – **المغني**: وفيه الدليل والخلاف العالي، والخلاف في المذهب، وعلّل الأحكام، ومآخذ الخلاف وثمرته.

٢٣– للفخر محمّد بن الخضر بن تيمية (ت ٦٢٢ هـ) ثلاثة تصانيف متدرّجة، وهي أ – وجيز، وهو: **بلغة الساغب وبغية الراغب**. ب – وسيط، وهو: **ترغيب القاصد في تقريب المقاصد**. ج – بسيط، وهو: **تخليص المطلب في تلخيص المذهب**.

٢٤– لأبي نُعيم حليتان **كبرى** و**صغرى**.

٢٥– للحاكم الجشمي أبي سعد المحسن بن محمد ثلاثة تفاسير على ثلاثة مستويات: **موجز** و**بسيط** و**تهذيب**، أما **البسيط** و**الموجز** فبالفارسية، وأما **التهذيب في التفسير** فبالعربية.

٢٦– للبخاري ثلاثة تواريخ بثلاثة مستويات: **صغير**، و**أوسط**، و**كبير**.

٢٧– لأبي الطيب الطبري تعليقتان في الفروع: أما **الصغرى** فمطبوعة، وأما **التعليقة الكبرى** فحُقِّقت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عدّة رسائل جامعية.

٢٨- للدماميني ثلاثة شروح على **مغني اللبيب** لابن هشام: أ- **الشرح الصغير**: ويسمى أيضًا **الحاشية المصرية**، **والتعليق**. له أكثر من تحقيق، وأكثر من طبعة. ب - **الشرح المتوسّط**، واسمه: **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب**، وهو أشهر هذه الثلاثة، وله أكثر من تحقيق. ج - **الشرح الكبير**، واسمه **شرح المزج**، لم يتمّه وإنما وصل فيه إلى حرف الفاء، وهو المعروف بـ **الحاشية الهندية**، طُبع بتحقيق عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي.

٢٩- لابن المنذر (ت **٣١٩**هـ): ثلاثة مستويات في الفقه: أ - **المبسوط في الفقه**. ب - **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، وهو مختصر **المبسوط**. ج - وأما **الصغير**: فهو **الإشراف على مذاهب أهل العلم**.

٣٠ - لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللَّبْلي شرحان على **الفصيح** لثعلب: أ - الأول موسّع مطول، واسمه: **تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح**. ب - الثاني مختصر من الأول، واسمه **لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح**. وكلاهما محقّق مطبوع.

٣١- لبحرق اليماني شرحان على لاميّة الأفعال لابن مالك: كبير وهو **فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال**، ويسمى أيضًا **فتح الأقفال وضروب الأمثال في شرح لاميّة الأفعال**، وشرح صغير.

٣٢- للبيهقي: **الدعوات الكبير** و**الدعوات الصغير**، و**السنن الكبير** و**السنن الصغرى**، و**الزهد الكبير** و**الزهد الصغير**.

٣٣- للسيوطي: **الجامع الكبير** و**الجامع الصغير**.

٣٤- التعليقات الأربعة للعلائي: **الكبرى**، و**الصغرى**، و**الوسطى**، و**المصرية**.

النوع الثامن: إعادة ترتيبه:

وذلك وفق اعتبار من اعتبارات متعدّدة، مع المحافظة على تمام نصّه، كأن يعيد ترتيب مواده ترتيبًا هجائيًا، أو بحسب الموضوعات، أو بحسب الأبواب الفقهية أو غيرها، ومن أمثلة ذلك:

١ - **كتاب إصلاح المنطق** لابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ): أعاد العكبري (ت ٦١٦) ترتيب مواده على حروف المعجم وسماه: **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم.**

٢ - **كتاب في الكُنى** للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥): أعاد الذهبي (ت ٧٤٨) ترتيبه على حروف المعجم، وسمّاه المقتنى في سرد الكُنى.

٣- **كتاب الكمال في أسماء الرجال** لعبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠): أعاد المزّي (ت ٧٤٢) ترتيبه على حروف المعجم، بعد أن كان مرتّبا على الطبقات، وسماه **تهذيب الكمال في أسماء الرجال.**

٤- **الجامع الصغير** للشيباني (ت ١٨٧): أعاد ترتيبه الزعفراني -تلميذ الشيباني-، والدبّاس البغدادي، وسمّاه: ترتيب الجامع الصغير.

٥- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للمزّي: أفضل كتاب في ترتيب أطراف الكتب الستة وبعض لواحقها، رتّب المزّي كتابه هذا على حروف المعجم في أسماء الصحابة، وذكر أحاديث كلّ صحابي على حدة على طريقة أصحاب المسانيد، وجمع أحاديث كلّ راوٍ عن الصحابي في مكان واحد، ورتّبهم على حروف المعجم.

٧- **لؤلؤ الأصداف بترتيب منتقى ابن الجارود على الأطراف** للحوينى رتّب فيه أحاديث الكتاب على الأطراف كطريقة المزّي في **تحفة الأشراف.**

٨- **ترتيب معرفة الثقات للعجلي** ترتيب الهيثمي والسبكي، طُبع بتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

٩- **ترتيب الموضوعات لابن الجوزي** للذهبي، وهو ترتيب وتلخيص في الوقت نفسه.

١٠- **ترتيب فروق القرافي في القواعد الفقهية** لمحمد بن إبراهيم البقوري.

١١- **المُغْرب في ترتيب المُعْرِب** لأبي الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي الخوارزمي المطرّزى.

١٢- **ترتيب غريب القرآن للسجستاني** قام بترتيبه الدكتور إبراهيم الشربيني.

١٣- **فتح العلام في ترتيب آيات الأحكام** لصباح عبد الكريم العنزي.

١٤- **ترتيب مسائل علي بن جعفر** لناصر بن محمد الجارودي القطيفي.

١٥- **تهذيب وترتيب الاتقان في علوم القرآن** للشيخ محمد بازمول.

١٦- **ترتيب التمهيد لابن عبد البر** للشيخ محمد المغراوي (المغربي).

١٧- **ترتيب شرح الموطأ**، شرح الشيخ عطية سالم موطأ مالك وفق ترتيب مخالف لترتيب **الموطأ**.

١٨- **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة** للطاهر أحمد الزاوي.

١٩- **الهداية في ترتيب فوائد البداية والنهاية للحافظ ابن كثير** تأليف أبي عمار ياسر العدناني.

٢٠- **بلوغ الآمال في ترتيب أحاديث ميزان الاعتدال للذهبي** لأبي عبد الرحمن محمود الجزائري.

٢١- **ترتيب المجموع وإظهار السرّ المودوع للكلائي** لسبط المارديني.

٢٢- **ترتيب علل الترمذي الكبير** لأبي طالب القاضي.

٢٣- **تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية للحافظ الهيثمي**: الكتاب يقع في مجلّدين، الأول بخطّ الحافظ الهيثمي، والثاني بخطّ الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢٤- **ترتيب إصلاح المنطق** لمحمد حسن بكائي.

٢٥- **ترتيب الأمالي الخميسية للشجري (ت ٤٩٩هـ)** رتّبها القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت ٦١٠هـ).

النوع التاسع: ما هو كالنسخة الثانية لهذا النصّ: ومن أمثلة ذلك:

١- **شرح مصطفى صدقي الأشتبي على الشافية** كالنسخة المكرّرة من **شرح الجاربردي**.

٢- **كتاب الهداية في النحو** لمحمّد بن عبد الله بن محمود **(ت٨١٩)** هو كالنسخة المكرّرة من الكافية لابن الحاجب **(ت٦٤٦)**.

٣ - **كتاب الكفاية** لمحمّد بن عبد الله بن محمود (ت**٨١٩**) هو كالنسخة المكرّرة من الشافية في الصرف لابن الحاجب (ت٦٤٦).

٤- **شرح الشيخ زكريا الأنصاري** (ت**٩٢٦**) **لألفية العراقي** في المصطلح (**٨٠٦**) كأنّه نسخة من شرح الناظم.

٥- **شرح الرملي** (ت**١٠٠٤**) المسمّى **نهاية المحتاج في شرح المنهاج** كالنسخة المكرّرة عن شرح ابن حجر الهيثمي (ت**٩٧٣**) المسمّى **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**.

٦- **شرح الشيخ زكريا الأنصاري** (**٩٢٦**) **على الشافية** كالنسخة المكرّرة من **شرح نُقْرَه كَار** عليها (**٧٧٦**).

٧- **الإقناع لطالب الانتفاع** للشيخ موسى الحجاوي كالنسخة المكرّرة عن **المستوعب** للسامر.

النوع العاشر: ما ليس بمنزلة النسخة المكرّرة، ولكنه كأنه إياها: ومن أمثلة ذلك:

١- **كافية ابن الحاجب** و**شافية ابن الحاجب**: هما بنتا **المفصل** للزمخشري لم تخرجا عنه، والأمثلة لذلك غيرهما كثيرة.

٢- **اللباب في علوم الكتاب** لابن عادل الحنبلي: استوعب فيه كامل الدرّ المصون للسمين الحلبي، مع غيره.

النوع الحادي عشر: ما استخرجه المصنّف من إحدى مصنّفاته: ومن أمثلة ذلك:

١- **تاريخ الإسلام** للذهبي (ت**٧٤٦**) استخرج منه:

أ - **العبر في خبر من عبر**. ب - **الإرشاد إلى وفيات الأعيان**. ج - **المنتقى من تاريخ الإسلام**.

٢- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي** (ت**٨٤٥**): استخرج منه:

أ - **البيان والإعراب فيمن دخل مصر من الأعراب**. ب - **عقود جواهر الأسفاط في أخبار مدينة الفسطاط**. ج - **اتعاظ الحنفا في أخبار الأئمة الخلفا**. د - **السلوك لمعرفة دول الملوك**. هـ - **الخبر عن البشر**.

٣- اتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢): استخرج منه:

أ - **أطراف الصحيحين**. ب - **إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي**.

٤- البداية والنهاية لابن كثير: استخرج منه:

أ - **قصص الأنبياء**. ب - **السيرة النبوية**. ج - **الفصول في سيرة الرسول**. د - **النهاية في الفتن والملاحم**.

٥- القائد إلى تصحيح العقائد للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: استخرجه من كتابه: **طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**.

٦- إعراب القرآن لأبي حيان الأندلسي: استخرجه من كتابه **البحر المحيط**.

٧- الإسفار عن النظائر في الأسفار لبكر عبد الله أبو زيد: هو جزء من كتابه **النظائر**.

٨- السنن الكبرى للنسائي: استخرج منه:

أ - **عمل اليوم والليلة** للنسائي ب - **تفسير النسائي**.

٩- تَناسُق الدُّرَر في تَناسُب السُّوَر للسيوطي: ذكر رحمه الله أنه استخرجه من كتابه **أسرار التنزيل**.

١٠- زيارة القبور لابن تيمية: مأخوذ من **مجموع الفتاوى**.

١١- كتاب أحكام الترجل لأبى بكر الخلال: هو جزء من كتابه **الجامع**.

١٢- سيرة محمد الفاتح للدكتور محمد علي الصلابي: استخرجه من كتابه **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**.

١٣- النهر المادّ لأبي حيان: استخرجه من **البحر المحيط** له.

١٤- البداية في أصول الدين لنور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني (ت **٥٨٠**هـ): استخرجه من كتابه **الكفاية في الهداية**.

النوع الثاني عشر: ما استلّه مصنِّفٌ لاحقٌ من مصنَّفٍ سابقٍ: ومن أمثلة ذلك:

١- النسب لأبي عبيد القاسم بن سلام: لخصه من **كتاب الجمهرة** لابن الكلبي، ويقارب عشر **الجمهرة**، وزاد عليها بعض أشياء، وخالفه في الترتيب.

٣- تأديب الناشئين بأدب الدنيا والدين لابن عبد ربه: ليس مصنّفًا من تأليف ابن عبد ربه، بل هو مصنّف انتقى محمد إبراهيم سليم مادّته من كتاب **العقد الفريد** لابن عبد ربه.

٤- كتاب التوبة لابن قيم الجوزية: تحقيق صابر البطاوي مكتبة دار السنّة، الدار السلفية للنشر، بالقاهرة الطبعة الأولى **١٤١٠**هـ. استلّه المحقّق من كتاب **مدارج السالكين** لابن القيم، والمطبوع في ثلاثة أجزاء.

٥- خصائص يوم الجمعة لابن القيّم: المطبوع في المكتبة القيّمة بالقاهرة هو فصل من زاد المعاد لابن القيم، أخرجه المحقّق بعنوان جديد موهمًا أنه كتاب جديد.

٦- حكم الإسلام في الغناء لابن القيّم: طبع في مكتبة الصحابة في طنطا **١٤٠٦**هـ، وهو ليس تصنيفًا مستقلًّا لابن القيم، بل فصل من كتاب **إغاثة اللهفان** لابن القيم، غير أن المحقّق، وهو أبو حذيفة إبراهيم بن محمد دلّس وزوّر.

٧- معجم التداوي بالأعشاب والنباتات الطبية لابن القيّم: طبع في مكتبة التراث الإسلامي لصاحبها عبد الله حجّاج، وهو ليس كتابًا مستقلًّا لابن القيم، بل صاحب المكتبة (عبد الله حجّاج) سلخه من كتاب **الطب النبوي** لابن القيم.

٨- السحر والكهانة والحسد للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني: أيضًا ليس كتابًا مستقلًّا لابن حجر، بل هو تصنيف جمعه عبد الله حجّاج صاحب مكتبة التراث الإسلامي من أبواب عدّة من كتاب **فتح الباري شرح صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني.

٩- **المسيح الدجال وأسرار الساعة** تأليف العلامة محمد السفارين: هو أيضًا ليس تأليفًا مستقلًّا للسفاريني، كما يوهمه العنوان، بل هو كذلك من تدليس صاحب مكتبة التراث الإسلامي عبد الله حجاج، والكتاب بأكمله مأخوذ من الجزء الثاني من كتاب **لوامع الأنوار البهيَّة** للسفاريني ص **٦٥** وما بعدها، ولم يُشر الناشر المدلّس إلى ذلك.

١٠- **الطب النبوي** لابن القيم: استلّه عبد الغني عبد الخالق من **زاد المعاد** لابن القيم.

١١- **المسند الضعيف** للعقيلي: صدر بتحقيق كامل عويضة، ونشرته مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، وهذا تدليس من كامل عويضة، فهذا الكتاب في حقيقته ترتيب وفق منهج مضطرب لأحاديث **الضعفاء** للعقيلي.

١٢- **السيرة النبوية من فتح الباري لابن حجر العسقلاني** (ت **٨٥٢**)، لمحمّد الأمين بن محمد بن محمود بن أحمد الجكني.

١٣- **كتاب من اختلف العلماء ونقّاد الحديث فيه** للإمام ابن شاهين: استخرجه طارق عوض الله من كتاب **تاريخ جرجان**، ونشره في مكتبة التوعية الإسلامية.

١٤- **نفائس المرجان في جمع قصص القرآن** لصفي الدين أحمد بن أبي بكر الموصلي: استخرجه من **معالم التنزيل** للبغوي.

١٥- **التفسير** لأبي سليمان فخر الدين النباكتي (ت **٩١٨**هـ): أخذه من **مجمع البيان لعلوم القرآن** للطبرسي.

النوع الثالث عشر: ما اعتمد عليه صاحب النصّ من الأصول السابقة، وأكثر من النقل عنه، واستوعب جزءًا كبيرًا من مادته، أشار إلى ذلك أو لم يشر:

ومثل هذه التصانيف تقتضي أصولُ التحقيق والتوثيق النسبةَ والعزوَ فيها إلى المصادر الأصول المنقول عنها، ومن أمثلة ذلك:

١- صديق حسن خان القنوجي (ت **١٣٠٧**): في أي كتاب من كتبه يعوّل على كتب الشوكاني (ت **١٢٥٠**) المناظرة لها.

٢- الحافظ ابن حجر (ت **٨٥٢**) في فتح الباري: عوّل على **التوضيح شرح الجامع الصحيح** لابن الملقّن (ت ٨٠٤).

٣- الوافي بالوفيات للصفدي (ت ٧٦٤): عوّل على **تاريخ الإسلام** للذهبي (ت ٨٤٨).

٤- ابن المبرّد (ت **٩٠٩**) في **الدر النقي**: عوّل على كتاب **المطلع** للبعلي (ت ٧٠٩).

٥- ابن الملقّن (ت ٨٠٤) في **شرح العمدة**: عوّل على كتاب **إحكام الإحكام** لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢).

٦- ابن القيّم (ت ٧٦١) في كتاب **بدائع الفوائد**: عوّل على كتاب **نتائج الفكر** للسهيلي (ت ٥٨١).

٧- السيوطي (ت **٩١١**) في كتاب **الإتقان في علوم القرآن**: عن **البرهان في علوم القرآن** للزركشي (ت ٧٩٤).

٨- الفيروز آبادي (ت ٨١٧) في كتاب **بصائر ذوي التمييز**: عن **مفردات القرآن** للراغب الأصفهاني (ت نحو ٥٠٠).

٩- الغزالي (ت **٥٠٥**) في **المستصفى**: عن **البرهان في أصول الفقه** للجويني (ت ٤٧٨).

١٠- كتب الغزالي (ت **٥٠٥**) الفقهية: عوّل فيها على كتاب **نهاية المطلب** للجويني (ت ٤٧٨).

١١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول للشوكاني (ت ١٢٥٠): عوّل على **البحر المحيط في أصول الفقه** للزركشي (ت **٧٩٤**)، فأكثر مادته منه.

١٢- القرطبي (ت ٧٦١) في **الجامع لأحكام القرآن**: عن **أحكام القرآن** لابن العربي (ت **٥٤٣**).

١٣- قبل أن تنقل مسألة فقهية من كتب الأندلسيين: راجع قبلها كتب ابن عبد البرّ (ت **٤٦٣**) فمدار فقه الأندلسيين عنه، حتى من مات قبل وفاة ابن عبد البر، كابن بطال (ت **٤٤٩**) وابن حزم (ت **٤٥٦**).

١٤- نيل الأوطار للشوكاني (ت **١٢٥٠**): عن **فتح الباري** و**التلخيص الحبير** لابن حجر (ت **٨٥٢**).

١٥- فتح القدير للشوكاني (ت**١٢٥٠**): عن القرطبي (ت **٧٦١**).

١٦- قبل أن تراجع مسألة مالكية في شروح **مختصر خليل** (ت **٧٧٦**): راجع **مواهب الجليل** (ت **٩٥٤**) للحطاب الرعيني، فالشروح المتأخّرة عالة عليه.

١٧- البداية والنهاية لابن كثير (ت **٧٧٤**): عن الكامل لابن الأثير (ت **٦٣٠**) فهو يكثر النقل عنه والتعويل عليه.

١٨- الجصّاص أبو بكر الرازي (ت **٣٧٠**): عن أبي جعفر الطحاوي (ت **٣٢١**) فهو كثير الاستفادة منه.

١٩- كثير من النقولات والإجماعات عن ابن رشد الحفيد (ت **٥٩٥**) في **بداية المجتهد**: أصلها مستفاد من ابن عبد البر (ت **٤٦٣**).

٢٠- السيوطي (ت **٩١١**) في **الدر المنثور**: عن **التسهيل لعلوم التنزيل** لابن جزي (ت **٧٤١**).

٢١- الثعالبي (ت **٧٨٦**) في **الجواهر الحسان**: استفاد كثيرًا من **معالم التنزيل** للبغوي (ت **٥١٦**).

٢٢- ابن أبي العز الحنفي (ت **٣١١**) في **شرح العقيدة الطحاوية** لأبي جعفر الطحاوي (ت **٣٢١**): عوّل كثيرًا على كلام الإمامين ابن تيمية (ت **٧٢٨**) وابن القيّم (ت **٧٥١**).

٢٣- عبد الرحمن بن قدامة (ت **٦٨٢**) في **الشرح الكبير على المقنع**: عن **المغني** للموفق ابن قدامة (ت **٦٢٠**).

٢٤- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية للطف الله بن محمد بن الغياث (ت **١٠٣٥**): يكاد يكون اختصارًا لـ **شرح الرضي** عليها (ت **٦٨٦**)، مع إضافات قليلة من **شرح الجاربردي** (ت **٧٤٦**) عليها كذلك.

٢٥- العبارات الوافية في شرح الشافية بالعبائر الوافية لأحمد بن عبد الكريم الترمانيني (ت **١٢٩٣**): عوَّل فيه كثيرًا على **شرح الشيخ زكريا الأنصاري** (ت **٩٢٦**)، و**شرح الأنصاري** كالنسخة المكرّرة من **شرح نُقْرَه كَار** (**٧٧٦**).

٢٦- السمين الحلبي في **الدر المصون** (ت **٧٥٦**): عن أبي حيان (ت **٧٤٥**) في **البحر المحيط**.

٢٧- كتابا ابن الحاجب (ت **٦٤٦**) **الكافية في النحو** و**الشافية في الصرف**: هما تهذيب **مفصل الزمخشري** (ت **٥٣٨**) بقسميه النحوي والصرفي، مع شيء من الاستدراكات.

٢٨- شرح المفصل لابن يعيش (ت **٦٤٣**): اعتمد فيه كثيرًا، بل استوعب مادة **شرح كتاب سيبويه** للسيرافي (ت **٣٦٨**).

٢٩- المحصّل في شرح المفصل للورقي (ت **٦٦١**): استوعب شروح المفصّل لابن الحاجب (ت **٥٧١**)، وصدر الأفاضل الخوارزمي (ت **٦١٧**)، والعكبري (ت **٦١٦**).

٣٠- الشيخ محمد بن علي البركوي (ت **٩٨١**): ينقل كثيرًا من كلام الشيخين ابن تيمية (ت **٧٢٨**) وابن القيّم (ت **٧٥١**).

٣١- المعلّمي (ت **١٣٨٦**) في **القائد إلى تصحيح العقائد**: أخذ كلام ابن تيمية (ت **٧٢٨**) برمّته.

٣٢- السيوطي (ت **٩١١**) في **صون المنطق**: أخذ كلام ابن تيمية (ت **٧٢٨**) برمّته.

٣٣- القسطلاني (ت **٩٢٣**): استفاد كثيرًا من مصنفات السيوطي (ت **٩١١**) **المعجزات الكبرى، الخصائص الصغرى، مسالك الحنفاء، كتاب الطيلسان**، وعوّل عليها.

٣٤- ابن العربي (ت **٥٤٣**) في **ترتيب الرحلة**: نقل عن الغزالي (ت **٥٠٥**) كثيرًا.

٣٥- عبد الرحمن بن قدامة (ت **٦٢٠**) في **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**: عوّل على **المستصفى** للغزالي (ت **٥٠٥**).

٣٦- بدر الدين العيني (ت **٨٥٥**) في **عمدة القاري**: عن **فتح الباري** لابن حجر (ت **٨٥٢**).

٣٧- ابن هشام (ت **٧٦١**) في مغني **اللبيب عن كتب الأعاريب**: عن المرادي (ت **٧٤٩**) في **الجنى الداني في حروف المعاني**.

٣٨- السيوطي (ت **٩١١**) في **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: استوعب **تسهيل الفوائد** لابن مالك (ت **٦٧٢**)، و**ارتشاف الضرب** لأبي حيان (ت **٧٤٥**).

٣٩- السيوطي (ت **٩١١**) في **المزهر**: أخذ غالب **الإبدال** لابن السكيت (ت **٢٤٤**).

٤٠- الخَبيصي (ت **٧٣١**) في **الموشح على الكافية في النحو** لابن الحاجب (ت **٥٧١**): اعتمد على **المفصّل** للزمخشري (ت **٥٣٨**)، و**شرح المفصل** لابن الحاجب، و**شرح الكافية** لابن الحاجب أيضًا (ت **٥٧١**)، و**شرح التسهيل** لابن مالك (ت **٦٧٢**).

٤١- **الأصول في النحو** لابن السّراج (ت **٣١٦**): يكاد يكون اختصارًا لـ **كتاب سيبويه**.

٤٢- **التبصرة والتذكرة** للصيمري (من أعيان القرن الرابع): يكاد يكون اختصارًا لـ **كتاب سيبويه**.

٤٣- ابن عادل (ت **٧٧٥**) في تفسيره الكبير **اللباب في علوم الكتاب**: قد سبك كتاب **الدر المصون** للسمين الحلبي (ت **٧٥٦**) بأكمله في تفسيره، وعوّل كثيرًا على **معالم التنزيل** للبغوي (ت **٥١٦**)، و**مفاتيح الغيب** للرازي (ت **٦٠٦**)، و**الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي (ت **٧٦١**).

٤٤- السيوطي (ت **٩١١**) في **الاقتراح في أصول النحو** استوعب كامل **لمع الأدلّة**، و**الإعراب في جدل الإعراب** وكلاهما لأبي البركات الأنباري (ت **٥٧٧**).

٤٥- **المغني في الفقه** لابن قدامة (ت **٦٢٠**) هو الأصل في **شرح مختصر الخرقي** (ت **٣٣٤**).

٤٦- **حاشية الروض المربع** لابن قاسم (ت **١٣٩٢**) اعتمد فيها على **حاشية ابن فيروز** (ت **١٢٠٥**).

٤٧- **بدائع الصنائع** للكاساني (ت **٥٨٧**)، هو في الأصل شرح لـ **تحفة الفقهاء** للسمرقندي (ت **٥٣٩**).

٤٨- **بداية المبتدي** للمرغيناني (ت **٥١١**) جمع فيه بين **مختصر القدوري** (ت **٤٢٨**) و**الجامع الصغير**، وشرحه في **الهداية**.

٤٩- **الذخيرة** للقرافي (ت **٦٨٤**) اعتمد فيه **المدونة**، و**الجواهر الثمينة**، و**التلقين**، و**التفريع** لابن الجلاب (ت **٣٧٨**)، و**الرسالة** لابن أبي زيد القيرواني (ت **٣٨٦**).

٥٠- **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير** للشيخ الدردير (ت **١٢٣٠**) استقى أكثرها من كتب كبار المالكية، ورمز عليها برموز، كـ **حاشية البنائي على الزرقاني**، و**شرح الحطاب لمختصر خليل**، و**شرح الخرشي**، وغيرها.

٥١- **البسيط** للغزالي (ت **٥٠٥**) هو تلخيص لكتاب **نهاية المطلب** للجويني (ت **٤٧٨**)، و**الوسيط** مختصر **البسيط**، و**الوجيز** مختصر **للوسيط**، كلاهما للغزالي.

٥٢- **المحرّر** للرافعي (ت **٦٢٣**) اختصره من **الوجيز** للغزالي (ت **٥٠٥**)، ثم شرحه في **فتح العزيز**، ثم اختصر الشرحين الإمام النووي (ت **٦٧٦**) في **الروضة**.

٥٣- النووي (ت **٦٧٦**) في **منهاج الطالبين** اختصر **المحرّر** للرافعي، ابن حجر الهيثمي (ت **٩٧٣**) **شرح المنهاج في تحفة المحتاج**، والشربيني (ت **٩٧٧**) في **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، والرملي (ت **١٠٠٤**) في **نهاية المحتاج**.

٥٤- **المستوعب** للسامُرِّي (ت **٦١٦**)جمع فيه **مختصر الخرقي** (ت **٣٣٤**)، و**التنبيه** لغلام الخلّال (ت **٣٦٣**)، و**الهداية** لأبي الخطاب (ت **٥١٠**)، و**التذكرة** لابن عقيل (ت **٥١٣**).

٥٥- **الإقناع لطالب الانتفاع** للشيخ موسى الحجاوي (ت **١٠١٢**)، مادته هي **مختصر الخرقي** (ت **٣٣٤**).

٥٦- **شذا العرف في فن الصرف** للحملاوي (ت **١٣٥١** هـ) أخذه بكامله من صرف **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام (ت **٧٦١**) مع شيء يسير جدًّا من الإضافات.

٥٧- ابن نجيم (ت **٩٧٠**) في **الأشباه والنظائر** عوّل كثيرًا على **الأشباه والنظائر** للسيوطي (ت **٩١١**).

٥٨- سبل السلام للصنعاني (ت **١١٨٢**) و**نيل الأوطار** للشوكاني (ت **١٢٥٠**) كلاهما عن **فتح الباري** لابن حجر (ت **٧٧٣**).

٥٩- القواعد والفروق في الأصول لابن رشد (ت **٥٢٠**) عن **المستصفى** للغزالي (ت **٥٠٥**).

٦٠- المغني لابن قدامة (ت **٦٢٠**): عمدته **شرح القاضي أَبي يعلى للخرقي** (ت **٤٥٨**).

٦١- التعليقة للعكبري (ت **٤٨٦**): لخّصها من كتاب **التعليق** لشيخه أَبي يعلى (ت **٤٥٨**).

٦٢- الإقناع للحجاوي (ت **٩٦٨**): استمده من **المستوعِب** للسامري (ت**٦١٦**).

٦٣- الشرح الكبير للمقنع لابن أَبي عمر ابن قدامة (ت **٦٨٢**) استمدّه من شرح عَمِّه الموفق: **المغني**.

٦٤- كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي (ت **١٠٥١**) مشى فيه على طريقة الشمس ابن مفلح (ت**٨٨٤**) في شرحه: **الممتع**.

٦٥- شرح منتهى الإرادات للبهوتي (ت **١٠٥١**) استمدّ غالبه من **شرح الفتوحي** المذكور.

٦٦- شرح تصريف العزي لعلي القاري (ت **١٠١٤**) لا يعدو كونه نسخة مختصرة من **شرح سعد الدين التفتازاني** (ت **٧٩١**) لهذا المتن.

٦٧- الغنية لبدر الدين العيني (ت **٨٥٥**) استمد غالبه من **البيان والتحصيل** لابن رشد الجدّ (ت **٥٢٠**).

٦٨- شهاب الدين الخفاجي (ت **١٠٦٩**) **في حاشيته على تفسير البيضاوي** استمدها من **حاشية ابن التمجيد** مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي (ت **٨٨٠**).

٦٩- الخطيب التبريزي في **شرح المعلقات** اعتمد على **شرح المعلقات** للزوزني.

٧٠- الزمخشري في تفسيره **الكشاف** اعتصر تفسير الحاكم الجشمي المسمّى **التهذيب في التفسير**.

٧١- الطيبي في **حاشيته على تفسير الكشاف** للزمخشري جمع فيه غالب ما سبقه من حواش على الكشاف، واعتمد على حاشيته جميع من لحقه من أصحاب الحواشي على الكشاف.

٧٢- **المجيد في إعراب القرآن المجيد** للصفاقسي عوّل فيه كثيرًا على كتاب شيخه أبي حيان الأندلسي المسمّى **البحر المحيط**.

٧٣- **تسهيل المنافع في الطب** للأزرق إبراهيم بن عبد الرحمن اليمني: أخذ مادّته من كتاب **الرحمة في الطب والحكمة** للشيخ مهدي بن علي بن إبراهيم الصبنري وكتاب **شفاء الأجسام** لجمال الدين محمد بن أبي الغيث الكمراني (ت ٨٥٧هـ).

٧٤- الخطيب التبريزي في **شرح الحماسة** أغار على **شرح المرزوقي على الحماسة**.

٧٥- **النكت على كتاب سيبويه** للأعلم الشنتمري يكاد يكون اختصارًا لـ **شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه**.

٧٦- **معظم ما في كتاب البيان في غريب القرآن** لأبي البركات الأنباري مأخوذ من كتاب **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** للباقولي.

٧٧- الخطيب التبريزي في كتابه **الملخّص**، وهو في إعراب القرآن، عوّل فيه على كتاب **مشكل إعراب القرآن** لمكي بن أبي طالب.

٧٨- الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك (**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**) نقل معظم شرح ابن أم قاسم المرادي على الألفية (**توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك**)، ونسبه لنفسه.

٧٩- الجبرتي في **تاريخه** أكل **المعجم المختصّ** للسيد المرتضى الزبيدي أكلًا لـمّا، ذكر ذلك الكتاني في **فهرس الفهارس**، وقال: فلو شئت أن تقول: إن جميع تراجم العلماء من أهل القرن الثاني عشر التي فيه مأخوذة باللفظ من هذا المعجم، لم يبعد، حتى إنه ينقل قول السيد: حدثني فلان، بلفظه ولا يتنبه، ويسوق الترجمة بنصّها، ويكون السيد لم يذكر وفاته لكونه عاش بعده، فإذا جاء للوفاة غلط فيها وأخطأ.

٨٠- بدر الدين العيني عوّل على **تاريخ ابن دقماق**، قال الحافظ ابن حجر في **إنباء الغمر**: إن العيني يكتب من **تاريخ ابن دقماق** الورقة بعينها متوالية ويقلّده فيما يَهِمُ فيه حتى في اللحن الظاهر؛ مثل أخلعَ على فلان، وأعجبُ منه أن ابن دقماق يذكر في بعض الحوادث ما يدلّ على أنه شاهدها، فيكتب البدر كلامه بعينه، وتكون تلك الحادثة وقعت بمصر وهو بعد في عينتاب.

٨١- ابن عادل الحنبلي في تفسيره **اللباب في علوم الكتاب** اعتمد على أربعة تفاسير، وهي: **تفسير البغوي**، و**القرطبي**، و**الرازي**، و**السمين الحلبي**، وأخذ كامل مادّة **الدرّ المصون** للسمين الحلبي.

النوع الرابع عشر: إدماج وجمع هذا الكتاب مع غيره من الكتب المناظرة له في كتاب واحد، مع التمييز بين كلّ كتاب وآخر برمز كاشف، أو عدم التمييز، ومن أمثلة ذلك:

١- كنز العمّال في صنع الأقوال والأفعال لعلاء الدين الهندي (ت **٩٧٥**) جمع فيه ثلاثة كتب في الحديث للسيوطي (ت **٩١١**).

٢- بداية المبتدي في فروع الحنفية للمرغيناني (ت **٥٩٣**) جمع فيه بين **الجامع الصغير في الفروع** للشيباني (ت ١٨٧)، و**المختصر في فروع الحنفية** للقدوري (ت ٤٢٨).

٣- مشارق الأنوار النبوية في صحاح الأخبار الصفوية للصاغاني (ت **٦٥٠**) جمع فيه بين **صحيحي البخاري ومسلم**.

٤- التجريد للصحاح والسنن للسرقسطي: جمع فيه بين الأصول الستة للحديث وهي **صحيحا مسلم والبخاري** وسنن **أبي داود** و**الترمذي** و**النسائي** وموطأ **مالك**.

٥- أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح للتجيبي (ت **٦٤٦**) جمع فيه بين الأصول الستة السابقة.

٦- لسان العرب لابن منظور: جمع فيه بين **صحاح الجوهري** و**تهذيب اللغة** للأزهري و**محكم ابن سيده** و**نهاية ابن الأثير** و**حاشية ابن بري** عليه.

٧- **المستوعب** للسامرّي: جمع فيه **مختصر الفرق**، و**الإرشاد** لابن أبي موسى، و**الجامع الصحيح** للقاضي أبي يعلى، و**الخصال** له أيضًا، و**الخصال** لابن البنّاء، و**الهداية** لأبي الخطاب، و**التذكرة** لابن عقيل.

٨- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف** لابن أيبك الصفدي: جمع فيه بين تسعة كتب ذكرها في مقدمته، وهي: **ما يقع فيه التصحيف** لأبي أحمد العسكري، و**التنبيه على حدوث التصحيف** لحمزة الأصفهاني، و**لحن العوام** للزبيدي، و**درّة الغواص في أوهام الخواص** للحريري، و**تكملة درّة الغواص** للجواليقي، و**تقويم اللسان** لابن الجوزي، و**تثقيف اللسان** للصقلي، و**ما صحّف فيه الكوفيون** للصولي، و**أوراق الضياء موسى الناسخ**.

وقد رتّب الصفدي موادّ هذه الكتب التسعة على حروف المعجم، وجعل لكلّ كتاب رمزا، وشرح هذه الرموز في مقدمته للكتاب، وأثبتها في بداية كلّ مادّة، ونصّ على أن الرمز الأخير منها، في حالة تعدّد الرموز، يشير إلى الكتاب الذي أورد نصّ عبارته في المادة، وأن الرموز التي قبله تشير إلى الكتب الأخرى التي جاءت فيها المادة ولم تثبت نصّ عبارتها، وكان الصفدي إذا أراد التعليق على مادّة ما ميّز تعليقه بقوله (قلت) فاصلة بين المادة المنقولة وتعليقه.

٩- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز** للفخر الرازي: هو اختصار لـ **دلائل الإعجاز** و**أسرار البلاغة** لعبد القاهر الجرجاني.

١٠- **الكافي** للحاكم الشهيد جمع فيه كتب محمّد بن الحسن الستة.

١١- **منهاج الوصول** للبيضاوي جمع فيه **المحصول** للرازي، و**الحاصل** للتاج الأدفوي، و**التحصيل** للسراج الأدفوي.

١٢- **الكنّاش في النحو** لأبي الفداء جمع فيه بين **المفصل** للزمخشري، و**الكافية** لابن الحاجب.

١٣- **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)** لفخر الدين الرازي: قال الإمام الشاطبي رحمه الله في **الإفادات والإنشادات** (ص١٠٠-١٠١): حدثني الأستاذ أبو علي الزواوي عن شيخه الأستاذ الشهير أبي عبد الله المفسّر أنه قال: إن **تفسير ابن الخطيب** (يعني **مفاتيح الغيب** للرازي) احتوى على أربعة علوم نقلها من أربعة كتب مؤلفوها كلّهم معتزلة: فأصول الدين نقلها من **كتاب الدلائل**

لأبي الحسين، وأصول الفقه نقلها من كتاب **المعتمد** لأبي الحسين أيضًا وهو أحد نظّار المعتزلة، وهو الذي كان يقول فيه بعض الشيوخ: إذا خالف أبو الحسن البصري في مسألة صعب الرد عليه فيها، قال: والتفسير من **كتاب القاضي عبد الجبار**، والعربية والبيان من **الكشاف** للزمخشري.

١٤- ترويح أولي الدماثة بمنتقى الكتب الثلاثة للإدكاوي: وهو موسوعة للأسماء والأعلام المبهمة في القرآن الكريم: جمع فيه مؤلفه بين الكتب الثلاثة، وهي:

أ - **التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام** للسهيلي، المتوفى سنة **٥٨١**هـ.

ب - **التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام** للسهيلي، وهو لابن عسكر الغساني، المتوفى سنة **٦٣٦**هـ.

ج - **صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل** لأبي علي البلنسي، المتوفى سنة **٧٨٢**هـ، والكتاب طبع في مجلدين في مكتبة العبيكان، في السعودية.

١٥- مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد لعبد المنعم إبراهيم: جمع فيه عشرة شروح لـ **كتاب التوحيد** للشيخ محمد بن عبد الوهاب في سياق واحد وبترتيب جيد، مع اهتمامه بنقل أقوال المفسرين على الآيات حسب قدمهم وكلام الشراح السابقين وتخريج الأحاديث الواردة في المتن والشروح ونقل شروح المحدثين على الحديث.

١٦- الجامع في كتب آداب المعلمين لعادل بن عبد الله آل حمدان: جمع فيه ستة كتب، وهي:

أ - **آداب المُعلِّمين** لمحمد بن سحنون (**٢٥٦**هـ)، ب - **مسائل في التربية والتعليم** لابن أبي زيد (**٣٨٦**هـ)، ج - **الرِّسالة المُفصَّلة لأحوالِ المُتعلِّمين وأحكام المُعلِّمين والمُتعلمين** للقابسي (**٤٠٣**هـ)، د - **المنتقى من كتاب المدخل في أبواب التربية والتعليم** لابن الحاج (**٧٣٧** هـ)، هـ - **جامعُ جوامعِ الاختصارِ والتِّبيانِ فيما يَعرِضُ بينَ المُعلِّمين وآباءِ الصِّبيانِ** للمغراوي **٨٩٨**هـ، و- **وصايا الأمراء والآباء لمُعلِّمي الأبناء** لعادل بن عبد الله.

١٧- الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار لابن زرقون الإشبيلي.

١٨- منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات للفتوحي (ت **٩٧٢**).

١٩- التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح للشويكي (ت **٩٣٩**).

٢٠- معجم غريب القرآن للإمام ابن قطلوبغا: جمع فيه مُصَنِّفُهُ بين **البيان في غريب القرآن** للإمام الفرغاني و**تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب** لأبي حيان الأندلسي، وأضاف إليهما ما وجده من فوائد في غيرهما.

النوع الخامس عشر: تحويل النص:

ويتمثل ذلك في أوجه متعدّدة:

١- نظمه: وأمثلته من الكثرة بمكان.

٢- نثره: وأمثلته أيضًا أكثر من أن تحصى.

٣- جدولته: ومن أمثلة ذلك **كتاب بطليموس** الفلوزي في الجغرافيا (حوالي **١٥٠**م) صاغه الخوارزمي (ت **٢٣٢**) في كتابه **صورة الأرض** على هيئة جداول.

٤- تعريبه.

٥- ترجمته.

دليل مركز البحوث الإسلامية (İSAM) لتحقيق النصوص

التعريف:

١. التحقيق هو عملية محاولة التوصل إلى نصّ متن مخطوط على حالتها التي كتبت فيها من قبل المؤلف بالاستناد على نسخته الوحيدة أو نسخه العديدة لإعداده للنشر. أما عملية إنشاء متن جديد بواسطة جمع الروايات الموجودة في المصادر التي تنقل عن المصدر الأصلي عند غياب نسخ المتن فلا تسمّى تحقيقا.

الهدف:

٢. الهدف من التحقيق هو محاولة الوصول إلى المتن على حالته التي كتب فيها من قبل المؤلف أو أملي من قبله.

مقدمة المحقّق / قسم الدراسة:

٣. يجب أن تدرج في مقدمة المحقّق / قسم الدراسة المعلومات أدناه:

أ. التعريف بالمؤلف.

ب. نسبة الكتاب إلى المؤلف.

ج. التعريف بالكتاب: مكانته بين الكتب المؤلفة في نفس الموضوع، أهميته، الدراسات السابقة حول الكتاب (بما في ذلك الطبعات السابقة)، مصادرالكتاب،

بيان الخصوصيات اللغوية والإملائية المميّزة -إن وجدت-، الاصطلاحات الخاصة التي استعملها المؤلف.

د. التعريف بالنسخ المخطوطة: بيان عدد نسخ الكتاب وتحديد أماكنها وحالتها.. الخ

هـ. التعريف بالمخطوطات والنسخ المطبوعة -إن وجدت- التي اعتمد عليها أثناء عملية التحقيق: يجب وصف النسخ المعتمدة من حيث ظروفها المادية من خط، وجلد، وورق...الخ وينبغي تأريخ النسخ قدر الإمكان وعرض الروابط التي بينها - إن وجدت - في إطار هذه الميّزات.

و. المنهج المتبع أثناء عملية التحقيق:

١. يُذكر أن المحقّق قد اعتمد مبدئيا على أسس مركزالبحوث الإسلامية في التحقيق.

٢. ينبغي الإشارة إلى الأسس المتبعة خصوصًا لكلّ كتاب -إن وجدت- على حدة.

٣. تحديد معايير للاختصارات والرموز المستخدمة أثناء التحقيق وبيانها.

ز. تقديم لوحات مصورة للصفحات الأولى والأخيرة لخمسة نسخ في الأكثر من النسخ المعتمدة عليها.

٤. لا ينبغي إطالة المعلومات المعيارية المتعلِّقة بالأسس المشار إليها أعلاه والتي تُطلب من المحقّق في كلّ عملية تحقيق بما يزيد على القدر المطلوب. ويجب الالتزام في قسم الدراسة، بحجم الكلمات التي تقدّر من طرف هيئة التحرير وفقًا لحجم الكتاب وصفته وأهميته.

٥. من الممكن نشر التحليلات والدراسات المفصَّلة في مقدمة الكتاب والتى تم إعدادها من قبل محقِّق خبير بالكتاب أوالمؤلّف أو الموضوع بشرط الموافقة على ذلك من طرف هيئة التحرير.

أصول / منهج التحقيق:

أ. اختيار النسخة:

٦. أثناء اختيار النسخة يجب في الدرجة الأولى محاولة الوصول إلى النسخة التي كتبها المؤلف بخطه أو النسخة / النسخ التي قرئت عليه (أو قوبلت معه). ويجب التأكّد من أن نسخة المؤلف هي آخر نسخة قد كتبت من قبله (مراعاة لحقيقة أن بعض المؤلفين قد أعادوا كتابة مؤلفاتهم عدّة مرات طيلة حياتهم) وأنها ليست بنسخة مسوّدة قد خُطّت بقلم المؤلف. ويجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار أن بعض المستنسخين قد يحاولون رفع قدر النسخة بإعطاء انطباع بأنها «نسخة المؤلف». ومع ذلك يجب أيضًا الأخذ بعين الاعتبار أن النسخة المسوّدة التي كتبها المؤلف لها قيمة وأنه يجب الانتباه إلى العلاقة بين هذه النسخة والنسخ الأخرى التي كُتبت من قبل المستنسخين. إذا كانت هناك نسخة مسوّدة واحدة فقط يجب تقييمها على أنها «نسخة المؤلف». وإن كان هناك نسخ عديدة للمؤلّف يجب دراسة وتقييم كلّ نسخة على حدة، ويجب على المحقّق وعلى محرّر التحقيق لدى مركز البحوث الاسلامية أن يعملا معًا للتوصّل إلى تقدير معين.[١]

٧. يجب اختيارالنسخ المعتمدة لعملية التحقيق من خلال تحديد العلاقة بين النسخ في إطار منهج محدّد سواءٌ وُجدت نسخة المؤلف أو النسخة التي قُرئت عليه أم لم توجد.[٢]

٨. في مرحلة تحديد النسخ المعتمَدة في ما عدا نسخة المؤلف أو النسخة التي قرئت عليه، ينبغي من حيث المبدأ أن يتمكّن من الوصول إلى جميع نسخ الكتاب.

١ بالنسبة إلى هذا الموضوع يجب على هيئة التحرير ومحرّر التحقيق لدى مركز البحوث الاسلامية أن يعملا معًا وذلك خصوصًا من أجل تدريب محقّقين جدد وفتح المجال لهم كي يتخذوا قرارات صحيحة. ويجب على الباحثين المحقّقين الحصول على موافقة هيئة التحرير ومحرّر التحقيق في موضوع النسخ بعد القيام بعرض تقديمي حول الموضوع.

٢ إن المنهج الشائع في عملية تحديد العلاقة بين النسخ هو منهج التشجير (Stemmatik) الذي يهدف إلى الوصول إلى تحديد العلاقة بين النسخ بالتركيز على الأخطاء المشتركة والمميزة بين النسخ المخطوطة.

أما في الكتب التي يوجد لها نسخ كثيرة جدًّا بحيث يستحيل الوصول إلى جميعها يُكتفى بعدد معقول وممثّل لأصل الكتاب.

٩. يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار في مرحلة تحديد النسخ المعتمدة فيما عدا نسخة المؤلف أو النسخة التي قرئت عليه معايير الترجيح أدناه:

– أن يكون مستنسخًا من نسخة المؤلف.

– أن يكون مستنسخًا من قبل أحد من تلاميذ المؤلّف المعروفين.

– أن يكون متقدّمًا من ناحية التاريخ. خصوصًا أن يكون مستنسخًا أثناء حياة المؤلف أو قريبا من زمان تأليفه لكتابه أو في البلد الذي عاش فيه المؤلف.

– أن يكون مقابَلا.

– أن يكون المستنسخ عالمًا مدققًا.

– أن تكون النسخة قد قرئت من قبل عالم و/ أو تحمل تعليقاته.

– أن يكون عليه سماع.

– أن يكون التصحيف والتحريف نادر الوقوع فيه.

– أن يكون كاملًا.

– أن يكون مقروءًا.

– أن يكون معدًّا باهتمام خاصّ (كالنسخ السلطانية).

١٠. إن معايير الترجيح وترتيبها المشار إليها أعلاه قد لا تكون مطلقة. ويجب على المحقّق أن يقيّم جميع الخصائص المشار إليها لوجود احتمال كون النسخة الأحدث تاريخًا أو الأقل وضوحًا أقرب لمتن المؤلف.

١١. يجب علاوة على نسخ الكتاب الذي يُراد تحقيقه أن يؤخذ بعين الاعتبار الشروح والحواشي والردود على الكتاب والاقتباسات منه وترجماته إلى اللغات الأخرى في العصور القديمة وطبعاته السابقة المميّزة (خصوصًا المطبوعات التي نشرت من قبل مطبعة بولاق، والمطبعة العامرة...الخ علاوة على الطبعات العلمية المعتبرة التي اعتمدت على نسخ لا يمكن الوصول إليها).

ب. ضبط المتن:

١٢. اثناء عملية ضبط المتن إن وجدت نسخة المؤلف فيجب اتخاذها أصلا (النسخة الأم)، وإذا لم توجد نسخة المؤلف فيُتخذ النسخة التي قُرئت عليه أصلا في هذه الحالة. أما عند وجود عدّة نسخ للمؤلف أو نسخ قد قُرئت على المؤلف فيجب ترجيح واحدة من هذه النسخ، ومن ثَمّ الإشارة إلى الاختلافات التي بينها وبين النسخ الأخرى في الهامش.

١٣. عند عدم وجود نسخة من الأنواع المشار إليها أعلاه (أي نسخة المؤلف أو نسخة مقروءة على المؤلف) لا يُتخذ نسخة من النسخ أصلا بل يجب اتخاذ كل النسخ المعتمدة التي اختيرت حسب المعاييرالمشار إليها أصولا، ومن ثم يُعمَل على إظهار متن هو أقرب للنسخة المكتوبة من قبل المؤلف بواسطة منهج الترجيح (أو منهج النصّ المختار). هذا المنهج يعتمد على أساس الحفاظ على العبارات المشتركة بين النسخ المختارة؛ أما عند اختلاف العبارات فيُعتمد على ترجيح التعبير الأصحّ وتصحيح الأخطاء من قبل المحقق.

وفي هذه الحالة يجب اختيار نسخة من النسخ المعتمَدة للتحقيق للإشارة إلى أرقام ورقاتها وتكتب هذه الأرقام إلى جانب المتن. وجمل التعظيم والأدعية مثل «تعالى» و«صلى الله عليه وسلم» يجب درجها أيضا كما وردت في هذه النسخة المختارة للإشارة إلى أرقام الورقات. ولا تجب الإشارة إلى الفروق في مثل هذه الجمل بين هذه النسخة وبين النسخ الأخرى.

١٤. على المحقق -مبدئيا- أن لا يتدخّل في متن النسخة إلا في حالات ضرورية.

١٥. في حالة تحقيق المتن بالاعتماد على نسخة المؤلف أو على النسخة التي قرئت عليه يجب الحفاظ في النصّ على الأخطاء الموجودة في النسخة الأم والإشارة إليها في الهامش (ما عدا الأخطاء التي ارتكبت في كتابة الآيات القرآنية).

١٦. أما في المتون التي كُوّنت عن طريق الترجيح فيجب مبدئيًا الحفاظ على الأخطاء المشتركة في جميع النسخ المستعملة ويتمّ الإشارة إليها في الهامش. أما الأخطاء الواضحة جدًّا فيمكن تصويبها من خلال اتفاق المحقّق ومحرّر التحقيق لدى مركز البحوث الاسلامية.

١٧. الأخطاء المتكرّرة بشكل مستقرّ في النسخ المستعملة في التحقيق والاستعمالات الموصوفة بالخطأ حسب قواعد اللغة العربية المستعملة اليوم إن كانت تلقي الضوء على لغة العصر الذي كتبت فيه أو أسلوب المؤلف فيجب أن تُترك كما كانت، ويجب التنبيه على هذه الخصوصية في مقدّمة الكتاب.

١٨. يجب تقسيم النصّ إلى فقرات من قبل المحقّق عند تحول الموضوع في المتن أو عند تقسيم الآراء المطروحة من قبل المؤلف. ويجب الاعتدال في تقسيم النصّ إلى فقرات واجتناب الفقرات الموجزة جدًّا.

١٩. بإمكان المحقّق استعمال عنوان رئيسي أو عنوان فرعي بوضعه بين قوسين معقوفين [ ]. ويجب إدراج هذه العناوين في صلب المتن دون كتابتها في الهامش.

٢٠. يجب على المحقّق تصحيح الأخطاء التي ارتُكبت في كتابة الآيات القرآنية في صلب المتن؛ ولكن لا يشار إليها كفرق بين النسخ. أما مثل هذه الأخطاء الموجودة في نسخة المؤلف فيجب تصحيحها في المتن والإشارة إليها في الهامش.

٢١. الأمور التي تُرى كأخطاء في كتابة الآيات القرآنية إن كان سببها الاختلاف بين القراءات تُترك كما كانت، ويشار إليها في الهامش.

٢٢. إن كان متن الحديث الذي أُدرج من قبل المؤلف من قبيل الرواية بالمعنى أو لم يمكن العثور عليه كاملًا في مراجع الحديث فيجب أن يُترك كما كان ويشار إلى ذلك في الهامش، مع ذكر رواية قريبة من حيث المعنى مع الإشارة إلى مصدرها.

٢٣. إذا كان هناك شعر مذكور في المتن، وكان هذا الشعر معروفا بالنسبة إلى شاعر مشهور، ولكن يوجد بين هذا الشعر وبين نصّه الموجود في ديوان الشاعر المطبوع اختلاف فإنه يجب تركه كما كان والإشارة إلى هذه الفروق في الهامش.

ج. الاختلافات بين النسخ والتعليقات:

الاختلافات بين النسخ:

٢٤. يجب على المحقّق أن يرمز إلى كلّ نسخة برمز يشير إلى المكتبة التي تحتوي على النسخة المخطوطة التي ستحقّق مثل (أ، ب، ت). على سبيل المثال ترمَّز النسخة الموجودة في مكتبة الشهيد علي باشا بحرف (ش). عند مماثلة أسماء

المكتبات يجب إيجاد رمز يمنع الإشكال. في حالة كتابة رموز أكثر من نسخة واحدة في نفس المحلّ يجب ترتيب الرموز حسب تاريخ الاستنساخ. أما في حالة عدم معرفة تاريخ الاستنساخ فترتيب النسخ يجب أن يكون موافقًا للترتيب في الترجيح بين النسخ المذكور في قسم «المقدمة/الدراسة».

٢٥. إذا كان الاختلاف بين النسخ عبارة عن عدّة سطور فيجب كتابته حرفيًا في الهامش باستخدام إشارة (+) أو (–):

ث – وقوله عز وجل وقد أنزلنا آيات بينات أي آيات تبين حدود الله من غير حدوده أو ما يبين الحق من الباطل أو الرسول من غيره أو المحاد من غير المحاد.

ن + وقد ضعف هذا القول ابن عباس رضي الله عنه والصحيح من الأقوال أن حم خبر مبتدأ محذوف وتنزيل الكتاب خبره من الله صفة الكتاب والتقدير هذا حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الرحيم.

٢٦. في حال كون اختلاف النسخ أطول من ذلك يجب تحديد السقط عن طريق كتابة بدايته ونهايته، أما الزيادات فتُكتب بالكامل.

ن – لكنهم.. ويلبسون عليهم.

٢٧. عند الإشارة إلى زيادة أو نقصان حروف المعاني والاختلاف بين النسخ في ذلك يجب اجتناب كتابة هذه الحروف منفردة؛ بل تكتب مع الكلمة التي تليها. على سبيل المثال إن كانت كلمة «البيت» في المتن رُجّح كتابتها بدون ذكر حرف من حروف المعاني ولكن قد وردت قبلها في نسخة (ن) حرف العطف (واو) أو حرف الجر (في) فيجب كتابة الاختلاف الذي في نسخة (ن) على شكل (ن: والبيت) أو (ن: في البيت)، وليس على شكل (ن + و) أو (ن + في). أما إذا رُجّح في المتن كتابة حروف المعاني مثل (والبيت) أو (في البيت) ولم ترد تلك الحروف في نسخة (ن) فإنها لا تكتب على شكل (ن – و) أو (ن – في)؛ ولكن تكتب هكذا (ن: البيت). وفي كلتا الحالتين يجب ادراج رقم الحاشية عقب الكلمة التي وردت بعد حروف المعاني.

٢٨. الأخطاء الكتابية التي صحّحها المستنسخ بالشطب فوق الكلمة ثم كتابتها صحيحا في السطر نفسه لا يُشار إليها.

أما العبارات التي صُحِّحت بين السطور أو في هامش الصفحات لوجود خطأ في كتابتها أو لعدم كتابتها أصلا فيشار إليها كاختلاف بين النسخ على هذا الشكل:

ن – أن يصير، صح هـ.

(بمعنى أن عبارة «أن يصير» غير موجودة في نسخة (ن) ولكنّها قد صُحِّحت في الهامش).

٢٩. إذا كان ينبغي نقل معلومة من هامش إحدى النسخ فتجب كتابة ذلك على هذا الشكل:

وفي هامش ن:

التعليقات:

٣٠. الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي وردت أو أُشير إليها في المتن بشكل جزئي بغرض الاستدلال يجب إتمامها في الهامش لتحقيق الهدف المقصود.

أ. لا تُذكر عبارة «يقول الله تعالى» (أو يقول النبي صلى الله عليه وسلم) أو ما في معناه عند تكملة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في الهامش. أما في التلميحات الواضحة إلى الآيات والأحاديث بدون ذكر نصّها والتي تجدر الإشارة إليها فيجب كتابتها في الهامش بعد عبارة (لعلّه يشير إلى قوله تعالى) أو نحوها.

ب. لا تُكتب علامة الثلاث نقط (علامة الحذف) قبل أو بعد الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية التي كُمّلت في الهوامش.

ج. لا يكتب تمام الآيات القرآنية أوالأحاديث النبوية الطويلة في الهامش؛ ولكن يجب كتابة القسم الذي يحتوي على محلّ الاستشهاد والذي يكمّل معنى العبارة.

٣١. عند كتابة المعلومات المتعلّقة بالآيات القرآنية أوالأحاديث النبوية التي وردت في الهامش يجب مراعاة الأمور التالية:

أ. تجب كتابة اسم السورة، ورقم الآية بين قوسين دون وضع فاصلة بينها وبين الآية المكتوبة التي قبلها والتي وضعت بين قوسين مزهَّرين. ويجب وضع فاصلة بعد اسم السورة ووضع علامة التقسيم (/) بين رقم السورة ورقم الآية:

﴿ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية﴾ (سورة الرعد، **١٣/٣٨**)

ب. لا يُستخدم القوسان عند عدم كتابة نصوص الآيات القرآنية أوالأحاديث النبوية، والاكتفاء بذكر أماكنها أو مصادرها فقط:

سورة الرعد، **١٣/٣٨**.

ج. عند كتابة مصادر الأحاديث النبوية (مرجعين على الأقل إن أمكن) يرجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لفنسنك ويجب وضع فاصلة بعد مصدر الحديث. أما بين اسم المصدر ورقم بابه فلا تستعمل فاصلة. (في صحيح مسلم وموطأ مالك يجب ملاحظة رقم الحديث النبوي المذكور في كلّ كتاب من كتبهما على حدة) مثل:

صحيح البخاري، بدء الخلق ٨.

٣٢. في تخريج الأحاديث النبوية تجب الإشارة إلى مواضعها في المصادر (ويُكتفى بالكتب التسعة كمصادر إن ورد الحديث بها) ويجب اجتناب التعليق على درجة صحّة الحديث إلا إذا اقتضى الأمر ذلك.

٣٣. يجب إعطاء معلومات مختصرة عن الأشخاص غير المعروفين، والكتب،والفرق، والمذاهب، والقبائل، وأسماء الأماكن... الخ التي وردت في النصّ، كما يجب شرح الكلمات الغريبة باختصار. وتجب الإشارة إلى مصادر الأبيات الواردة في النصّ.

٣٤. التعليقات التي قيدت بعبارة «منه» (جمعها منهوات) على هامش المتن تجب كتابتها دائمًا في الهامش إن كانت صادرة من المؤلف. أما إذا كانت صادرة من غير المؤلف فتُكتب إذا اقتضى الأمر ذلك.

٣٥. الاقتباسات من المصادر والتي تكتب في الهامش يجب وضعها بين علامتي التنصيص «...». أما عند وجوب استعمال علامتي التنصيص مرة أخرى في المتن المقتبس فيفضّل استخدام علامة تنصيص مفردة '...'.

٣٦. عند الإشارة إلى مواضع الكلمات التي شُرحت معانيها عن طريق المعاجم في الهامش لا يُكتب رقم المجلد والصفحة، ويجب كتابة جذور الكلمات التي أوضحت معانيها بين علامتي التنصيص مثل «بث»، «كتب»، ولا تكتب قبلها كلمات مفسرة مثل (مادة) وما شابهها.

٣٧. يجب ترتيب المصادر المذكورة في الهامش وفقًا لتواريخ وفاة مؤلفيها (يشمل ذلك الكتب التسعة التي يفهرسها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي).

٣٨. يجب البحث عن مصادر الإحالات المذكورة في النصّ والتي تحقّقت بصورة ذكر أسماء الأعلام أو الكتب، والإشارة إليها في الهامش. أما في الإحالات التي لم تُذكر فيها أسماء الأعلام أو الكتب فليس من الضروري ذكر مصدرها في الهامش. ويجب تفضيل المصادر المطبوعة على المخطوطة. كما يجب بذل أقصى الجهد للتحقّق من الإحالات إلى الكتب المخطوطة التي لم تحقّق بعد. ويجب الإشارة إلى رقمي السورة والآية إضافة إلى رقمي الجلد والصفحة في حال الإشارة إلى التفاسير التي لها عدّة طبعات.

٣٩. عند مصادفة اختلافات النسخ وتعليقات المحقّق في كلمة واحدة من المتن يجب ذكر الجميع تحت رقم هامش واحد بدلًا عن ترقيمها تحت هامشين.

٤٠. عند الإحالة إلى أحد المصادر في الهامش يُكتفى بذكر اسم المؤلف والكتاب المعروفين ورقم المجلد والصفحة. أما الاسم الكامل للمؤلف فيجب كتابته في قسم المراجع.

المراجع والفهارس:

٤١. يجب اختتام الكتاب بفهارس مستوفية للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار، والأعلام، والفرق، والمذاهب، وأسماء الأماكن، والكتب، وأيضًا المصطلحات عند الحاجة.

٤٢. في قسم المراجع، يجب تغطية جميع المصادر التي ذُكرت في الهوامش.

٤٣. يجب أن يكون الترتيب في قسم المراجع على أساس أسماء المصادر المرتبة ترتيبًا هجائيًا.

٤٤. تُكتب أسماء الكتب بالكامل بحروف غامقة في أول السطر بعد وضع شرطة طويلة أمامها وفاصلة منقوطة بعدها هكذا:

- الأدب المفرد؛

تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت **١٤٠٩**هـ/ **١٩٨٩**م.

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور؛

تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت **١٩٩٣**م.

٤٥. الكتب المذكورة في الهوامش باسمها المعروف تجب إعادة كتابتها في قسم المراجع بنفس الطريقة، ثم يجب أن يليها اسم الكتاب بالكامل بإضافة كلمة «المسمّى» أمامها هكذا:

- تفسير الطبري؛

المسمّى جامع البيان في تأويل آي القرآن؛ تأليف أبي جعفر محمد بن جعفر بن جرير الطبري، دار المعارف، القاهرة **١٩٦٩**م.

٤٦. جب كتابة كنية و/أو لقب المؤلف المعروفين بعد اسم الكتاب ثم اسم المؤلف واسم أبي المؤلف (واسم جد المؤلف عند الحاجة) ثم نسبة المؤلف واسم المحقّق أو المترجم -إن وجدا- بما فيه الكفاية، والمؤسسة الناشرة للكتاب، ودار النشر (يكتب اسم المطبعة إن لم يوجدا)، ومكان النشر، وتاريخ الطبع.

٤٧. تاريخ الطبع هو العبارة عن التاريخ الموجود على الكتاب، ولا يُزاد ولا يُنقص منه شيء أثناء كتابته. في حال وجود التاريخ الهجري والميلادي معًا يُكتب أولًا التاريخ الهجري ثم التاريخ الميلادي على التوالي ويرمَّزان بحرفي (هـ)و(م).

أما في حال وجود التاريخ الهجري الشمسي كتاريخ للطباعة يجب استخدام رمزي (هـ. ش) في آخر التاريخ.

٤٨. يجب ذكر عبارة «بدون تاريخ» عند عدم ورود تاريخ الطبع في الكتاب. ولا توضع فاصلة بين مكان الطباعة وتاريخ الطبع أو عبارة «بدون تاريخ» هكذا:

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛**

تأليف أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت بدون تاريخ.

٤٩. يجب تنظيم قسم آخر للمراجع تحت عنوان «مصادر غير عربية» لذكر الكتب غير العربية عقب فصل المراجع العربية. ويُطبّق في هذا القسم قواعد المراجع لدار نشر مركز البحوث الاسلامية.

الإملاء:

٥٠. يجب الاعتماد على الرسم العثماني في كتابة الآيات القرآنية ولكن أيضًا يجب الحفاظ على الاختلافات التي تنشأ عن اختلاف القراءات.

٥١. يجب اتباع قواعد الإملاء الحديثة المتبعة في كتابة اللغة العربية في الكتاب الذي يجري تحقيقه. ولكن يجب إيضاح خصائص الإملاء المتبع في الكتاب بذكر النماذج -إن وجد هناك فرق- في المقدّمة/فصل الدراسة. أما كلمة «بسم» والكلمات مثل «الرحمن، وعمرو، وداود، وطه، وأولئك، وهؤلاء» التي جرت على هذا الإملاء الخاصّ فيجب الحفاظ على إملائها الوارد في النصّ.[1]

٥٢. يجب الاعتماد على القرار الوارد بعنوان «ضوابط رسم الهمزة» لمجمع اللغة العربية في سنة **١٩٧٩** (فترة **٤٦**) في موضوع قواعد كتابة الهمزة (انظر الملحق ١). ولكن يستثنى كلمات (لأن لا: لئلا) و(لإن: لئن) من هذه القواعد لغلبة كتابتها بهذا الشكل.

١ من الممكن الاستفادة من كتاب الإملاء والترقيم في الكتابة العربية لعبد العليم إبراهيم، ومن المعجم الوسيط الذي نُشر من قبل مجمع اللغة العربية، ومن كتاب الأعلام لخير الدين الزركلي في إملاء اللغة العربية الحديثة.

٥٣. الكلمات التي تنتهي بألف مقصورة (جرى، سعى، موسى، كبرى، مصطفى، حتى، على، إلى) يُكتب حرف الألف الذي يقع في آخرها على هيئة حرف الياء (ى) بدون نقط. أيضًا النبرة (حرف الياء) التي تستعمل لكتابة الهمزة في آخر الكلمة في بعض الأحيان تكتب غير منقوطة مثل (شاطئ مكافئ، لم يجئ). فيما عدا هذه الحالات فإن حرف الياء (ي) التي تقع في أواخر الكلمات يجب أن تكتب بوضع نقطتين تحتها مثل: (بريء، تركي، كتابي، المشتكي، يرمي، في، هي).

٥٤. يجب ترك فاصل بعد كلّ كلمة أثناء الكتابة بما يشمل حروف المعاني باستثناء حرف الواو وأداة الاستفهام «أ».

٥٥. في النصوص والهوامش:

أ. يجب كتابة الآيات القرآنية بين قوسين مزهّرين ﴿ ﴾.

ب. الاقتباسات ما عدا الآيات القرآنية (بما يشمل نصوص الأحاديث النبوية) التي لا تزيد عن ثلاثة أسطر يجب وضعها بين علامتي التنصيص «...». أما النصوص التي يزيد طولها عن ثلاثة أسطر فتُكتب على شكل إزاحة الاقتباس دون استعمال علامتي التنصيص.

ج. لا توضع الحركات على الحروف في جميع النصوص بما يشمل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية إلا عند الضرورة.

٥٦. تُستخدم علامة التنصيص الفوقانية "..." للمصطلحات والكلمات التي يُراد الإشارة إليها خصوصًا عند اللزوم.

٥٧. يجب وضع رقم الهامش في المتن عقب علامات الترقيم. ولا توضع أرقام الهامش جنبًا إلى جنب في النصّ. عند الحاجة (مثلًا في حالة الإشارة إلى الاختلاف بين النسخ وأيضًا إضافة المزيد من المعلومات) يجب ترك ستة أضعاف الفراغ الكائن بين كلمتين في النص ثم كتابة المعلومات الإضافية في نفس السطر من الهامش.

٥٨. في حال استعمال كلمة «الآية» بعد الآيات الواردة في النصّ، يجب أن يوضع رقم الهامش قبل هذه الكلمة وتضاف فاصلة قبلها وبعدها.

٥٩. يجب اجتناب الاستعمال المفرط لعلامات الترقيم. نصوص اختلافات النسخ التي تذكر في الهامش لا يُكتب فيها علامات الترقيم وما شابه ذلك.

٦٠. أسماء الكتب في المتن الأساسي تُكتب بحروف غامقة.

٦١. عند الإحالة إلى الكتب التي تحتوي على أكثر من مجلد واحد كمصدر، يجب المراعاة فيها للصيغة التالية:

الدرّ المنثور للسيوطي، **٢/٥٦٧**.

٦٢. يجب استعمال رمز «ص» عند كتابة رقم صفحات المصادر ذات المجلد الواحد مثل:

التعريفات للجرجاني، ص ٧٨.

٦٣. عند ذكر أكثر من مصدر واحد، يجب استعمال الفاصلة المنقوطة بين كل مصدر مثل:

صحيح البخاري، بدء الخلق ٨؛ صحيح مسلم، الجنة ٢.

٦٤. لا تُستعمل عبارة «انظر»وعلامة القوسين عند بيان المصدر فقط دون نقل أية معلومة في الهامش. أما في ذكر مصادر الاقتباسات والمعلومات المنقولة عن المعاجم مثل لسان العرب تُستعمل علامة القوسين دون استعمال عبارة «انظر». وفي الحالات الأخرى تُكتب أسماء المصادر دون علامة قوسين؛ ولكن بإضافة كلمة «انظر» قبلها مثل:

لروايات الحديث المختلفة انظر: صحيح البخاري، بدء الخلق ٨.

٦٥. لا يُترك فراغ بين علامات الترقيم والكلمة التي قبلها.

٦٦. لا يُترك فراغ بين الكلمات التي توجد قبلها وبعدها علامات التنصيص، والقوسين، والشرطة.

٦٧. لا يُترك فراغ بين طرفي الشرطة القصيرة التي توضع بين الأرقام.

٦٨. عند ذكر اختلافات النسخ في الهامش يُترك فراغ قبل وبعد إشارتي الزائد والناقص (+، –). ولا يترك فراغ قبل النقطتين ولكن يُترك بعدها.

٦٩. علامة الحذف (النقط الثلاث: ...) التي تشير إلى العبارات المحذوفة من أول العبارة المقتَبسة يُترك بعدها فراغ. أما علامة الحذف التي توضع عند نهاية الجملة المحذوفة آخرها فلا يُترك فراغ بينها وبين الجملة التي قبلها.

٧٠. الكلمات الواردة في النصّ والتي تُنسب إلى المؤلف مثل «قال – يقول» توضع بين قوسين متعرّجين {...} إشارة إلى احتمال عدم نسبتها للمؤلف.

٧١. تُكتب تواريخ وفيات الأعلام على شكل: (ت. **٣٠٣**هـ/ **٩٠٦**م).

٧٢. الإضافات التي تُدرج في النص من قبل المحقِّق توضع بين قوسين معقوفين [ ].

٧٣. أرقام ورق المخطوط توضع في جانب الصفحة إن أمكن. أما عند عدم الإمكان فتدرج الأرقام داخل النص على شكل: [**١٢٢**و] أو [**١٢٢**ظ]، ولا يُترك فراغ بين الرقم والحرف.

ملحق
ضوابط رسم الهمزة
(كما أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة
في الدورة السادسة والأربعين ١٩٧٨م-١٩٧٩م)

أولًا: تقوم هذه الضوابط على الدعائم التالية:

١- تتجنب الكتابة العربية توالي الأمثال، فيُكتب الحرف المضعّف حرفًا واحدًا في مثل «قدَّم»، وكتب الحجازيون قديمًا (داوود) و(رؤوس) و(شؤون) بواو واحدة هكذا (داود) و(رؤس) و(شؤن).

٢- تعدّ من الكلمة اللواصق التي تتصل بآخرها مثل: الضمائر وعلامات التثنية والجمع، وألف المنصوب، ولا يعدّ منها ما دخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم.

٣- الحركات والسكون في الكلمة تُرتّب من ناحية الأولوية ترتيبًا تنازليًّا على النحو التالي: الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون.

ثانيًا: تتلخّص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك في القاعدة التالية:

تُكتب الهمزة في **أول الكلمة** بألف مطلقًا.

أما في **الوسط** فإنه يُنظر فيها إلى حركتها وحركة ما قبلها، وتكتب على ما يوافق أَولى الحركتين من الحروف. فتكتب الهمزة على ياء في مثل: المستهزئين، والمنشئين، وتطمئن، وأفئدة، وفئة، وجئتنا، لأن الكسرة أولى من كلّ الحركات والسكون. وتكتب على واو في مثل: يؤذي، ويؤدي، وسؤل، وأولياؤهم، لأن الضمة أولى من الفتحة والسكون، وتُكتب على ألف في مثل: سأل ويسأل وكأس، لأن الفتحة الأولى من السكون.

وأما في **الآخر** فتكتب بحسب ما قبلها فإن كان ما قبلها مكسورًا كتبت على ياء مثل: برِئَ وقارئ، وإن كان مضمومًا كتبت على واو مثل جرؤ وتكافؤ، وإن كان مفتوحًا كتبت على ألف مثل: بدأ وملجأ. وإن كان ما قبلها ساكنًا تكتب منفردة مثل: بطء وشيء وجزاء وضوء وبطيء ومضيء.

ملحوظة: إذا ترتّب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالي الأمثال في الخطّ، كُتبت الهمزة على السطر، مثل: يتساءلون ورءوس إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده فإنها تكتب على نبرة، مثل: بطئها، وشئون، ومسئول.

استثناءان من القاعدة:

١ – إذا اجتمعت الهمزة وألف المدّ في أول الكلمة أو في وسطها اكتفي بعلامة المدة فوق الألف مثل:آدم، وآكل، وآخر، والآن، ومثل مرآة، وقرآن.

٢ – تعدّ الفتحة بعد الواو الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة السكون، ولذلك تكتب الهمزة منفردة في مثل، مروءة وشنوءة، ولن يسوءك، وإن ضوءها. كما تعدّ ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة، ولذلك تكتب الهمزة على نبرة في مثل: خطيئة، ومشيئة، وبريئة.

معجم الرموز والمصطلحات[1]

١. ـ : خط صغير أفقي يوضع بين السطرين يوضع فوق الكلمة إشارة إلى وجود تحشية عليها، أو يوضع فوق الحرف علامة على أنّه مهمَل غير معجم .

٢. ـــــ : خطّ كبير متصل علامة يوضع بين السطرين قريبًا من السطر الأسفل على أن ما تحته من كلام المتن، أو هو محل التحشية أو الشرح، أو التعليق.

٣. ﴿ ﴾: الهلالان المزهَّران غير المُصلَّبَين، ويقال لهما: الهلالان العزيزيّان أو القوسان العزيزيّتان، يُستعملان لحصر الآيات الكريمة فقط.

٤. « »: الهلالان المزدوجان (الأهلّة أو القُوَيسات): وهي علامات الاقتباس والتنصيص، للمحكيّ من العبارات وللكلام المنقول، كالحديث الشريف وأقوال العلماء والأدباء والأمثال والعبارات المأثورة والحِكَم، ولبعض أسماء الكتب.

٥. ۛ ۛ : تعانُق الوقفين بحيث يوقف على أحدهما ويجب وصل الآخر.

٦. (– –): الشرطتان، أي خطّا الاعتراض، تُحصر بهما الجملة الاعتراضية فقط.

٧. ( ): الهلالان (القوسان الكبيرتان)، ويُحصر بهما ما هو محكي من المفردات والتركيب؛ إذا وقع في نصّ ضمن الهلالين المزدوجين، والموادُّ المعجمية التي يحال عليها في المتن أو الهامش.

٨. (!): التعجُّب: يقع في ختام العبارة التعجُّبية فقط.

---

١ معاني المصطلحات مأخوذة من محاضرات في تحقيق النصوص للأساتذة، بصياغة د. محمود مصري، ومن كتاب مصطلحات الكتاب العربي المخطوط لأحمد شوقي بنبين ومصطفى الطوبي، وكتاب تقاليد المخطوط العربي لآدم جسك، وكتاب المرجع في علم المخطوط العربي لآدم جسك. (المحرر).

٩. (–): الخط الأفقي الصغير يكون بعد الأرقام التي يكون فيها تعداد لعناصر فكرة واحدة، وهو يفصل بين الرقم والكلام.

١٠. (*): النجم: يكون إشارة للتهميش في عناوين الموضوعات، وقد يقع بين اثنين منه الشطرُ المفرد من الشعر في وسط السطر.

١١. (.): النقطة: توضع في ختام الكلام الذي يتم به المعنى وفي ختام الفقرة.

١٢. (...): النقاط الثلاث: توضع للتعبير عن بياض أو خرم في النص.

١٣. (/): الخط المائل: يوضع لتحديد بدء كلّ ورقة من ورقات الأصل، وقد يقع هذا أيضًا بين الأرقام التاريخية: تاريخ اليوم والشهر والسنة.

١٤. (:): النقطتان: توضعان بعد قول أو ما يشبهه أو إجمال، يليه المَقول والمحكيّ والتفصيل والتفسير والتمثيل.

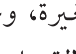
١٥. (،): الفاصلة أو الفصلة أو الشَّولة: توضع بين الجمل والتفريعات المتعاطفة، والتراكيب الكبيرة في الجملة المديدة، وبين المنادَى وجواب النداء، والقسم وجوابه.

١٦. (؛): الفاصلة المنقوطة: الفاصلة المنقوطة بالآتي: بين جملتين ثانيتهما سبب للأولى، أو كالنتيجة لها. وقبل ثاني المتلازمين إذا طال الفصل بينهما، كالمبتدأ والخبر، الشرط وجوابه، القسم وجوابه، الحال وصاحبه. وبين جملتين تامتين إذا جمعت بينهما أداة ربط. وبين جملتين تامتين مرتبطتين بالمعنى دون الإعراب. وقبل الأدوات التالية إذا وقعت في صدر جملة تالية: أيْ التفسيرية، بل، لكنْ، لكنّ، لأنّ، (لذا، لهذا، لذلك، وما أشبهها). وبين عدد من المصادر ضمن حاشية واحدة، وبين عدد من فروق النسخ ضمن حاشية واحدة.

١٧. (؟): الاستفهام: يكون بعد تمام العبارة الاستفهامية فحسب.

١٨. (=): الخطان الأفقيان الصغيران: يقعان مرتين متواليتين: في آخر هامش الصفحة إذا لم يستوعب التعليقةَ الأخيرة، ثم في أول هامش الصفحة التالية للدلالة على اتصال التعليقة في الصفحتين.

١٩.  : ترقيم آخر للحواشي.

٢٠.  : تستعمل فوق الحواشي الصغيرة، وغالبًا ما تكون بين الأسطر للدّلالة على أنها لصاحب الحاشية الكبيرة في هوامش الكتاب.

٢١.  : دائرة كبيرة مغلقة داخلها ثلاث نقاط على استقامة واحدة علامة على أن اللفظة رسمت خطأً، وأن الكلام من حديث أو غيره متصل.

٢٢.  : دائرة كبيرة مغلقة غير مطموسة داخلها خطٌّ صغير علامة على أن اللفظة رسمت خطأً، وأن الكلام من حديث أو غيره متصل.

٢٣.  : دائرة مفرغة غير منقوطة توضع بعد كل عدة فقرات داخل المتن لتنقط فيها بعد الفراغ من النسخ علامة على بلوغ المقابلة هذا الموضع. أو تستعمل كالفاصلة.

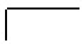
٢٤.  : دائرة مفرغة منقوطة بنقطة داخلها علامة على بلوغ المقابلة إلى هذا الموضع، وهي تلك المشار إليها في الفقرة السابقة.

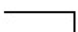
٢٥.  : علامة تشبه الدائرة المنقوطة أحد طرفيها حادٌّ والثاني دائري، علامة على أن ما قبلها رأس فصل أو مطلب أو فقرة أو سطر.

٢٦.  : علامة تشبه الرقم ثمانية توضع فوق الحرف في الخط المغربي علامة على أن الحرف مضموم.

٢٧.  : علامة توضع بين السطرين بين كلمتين بينهما سقط علامة على وجود لحق في الحاشية، وإشارة إلى جهة اللحق المتمّم للكلام أو المصحّح له، وأنه في الحاشية اليمنى للصفحة.

٢٨.  : علامة توضع بين السطرين بين كلمتين بينهما سقط علامة على وجود لحق في الحاشية، وإشارة إلى جهة اللحق المتمّم للكلام أو المصحّح له، وأنه في الحاشية اليسرى للصفحة.

٢٩.  : علامة توضع بين السطرين بين كلمتين بينهما سقط علامة على وجود لحق في الحاشية، وإشارة إلى جهة اللحق المتمّم للكلام أو المصحّح له، وأنه في الحاشية اليمنى للصفحة.

٣٠.  : علامة توضع بين السطرين بين كلمتين بينهما سقط علامة على وجود لحق في الحاشية، وإشارة إلى جهة اللحق المتمّم للكلام أو المصحّح له، وأنه في الحاشية اليسرى للصفحة.

٣١.  : علامة توضع بين السطرين بين كلمتين بينهما سقط علامة على وجود لحق في الحاشية، وإشارة إلى جهة اللحق المتمّم للكلام أو المصحّح له، وأنه في الحاشية اليمنى للصفحة.

٣٢.  : علامة توضع بين السطرين بين كلمتين بينهما سقط علامة على وجود لحق في الحاشية، وإشارة إلى جهة اللحق المتمّم للكلام أو المصحّح له، وأنه في الحاشية اليسرى للصفحة.

٣٣.  : علامة على أن موضع الحاشية في الصفحة السابقة أو اللاحقة.

٣٤.  : لملء فراغ في آخر السطر أو الصفحة علامة على أن الفراغ لا يتسع لكلمة.

٣٥.  : هلال برأس حاد يشبه الرقم سبعة يوضع فوق الحرف علامة على إهماله، وأكثر ما تستعمل فوق السين، أو هلال برأس حاد يشبه الرقم سبعة يوضع بين السطرين علامة على وجود لحق في الحاشية لسقط أو تصحيح أو بيان أو تحشية أو غير ذلك.

٣٦. **نغيق**: إن كان الحرف يقرأ بالإهمال والإعجام معًا رسم نقطة فوق الحرف وأخرى تحته.

٣٧. **تشميت**: إن كانت الكلمة تقرأ بالسين وبالشين معًا، كتسميت العاطس وتشميته، رَسم تحت السين وفوقها ثلاث نقاط.

٣٨.  : بدله.

٣٩.  : له، أي بدله.

٤٠.  : نسخة.

٤١. ، ،  : ترقيم للحواشي.

٤٢. [ ]: القوسان المعقوفتان: توضعان لِما يزيده المحقِّق عنوانًا مساعدًا أو تكملة للعبارة، أو نقلاً من النسخ المساعدة والردائف، أو لما يرمَّم به النص من خارج النسخ المخطوطة.

٤٣. ͦ : نقطة مدوّرة مفرغة مسدودة فوق الهمزة الثانية علامة على تسهيلها بينَ بينَ، كتسهيلها في: أأعجميّ؟

٤٤. ؏ : همزة (رأس العين) توضع فوق الحرف علامة على إهماله.

٤٥. **الإبرازة:** المرّة التي يظهر فيها أو يبرز الكتاب المخطوط، وتقابل في زمننا الطبعة.

٤٦. **الإجازة:** هي الإذن من المحدِّث لمن يروي عنه أن يروي عنه حديثا أو كتابا أو كتبا من غير أن يسمع منه أو يقرأ عليه ما يرويه لوثاقة المجاز. وتعني: إقرار المؤلِّف بنسبة الكتاب إليه وأنه روي عنه، وأن هذه النسخة موثوقة.

٤٧. **الإحالة**: تنبيه القارئ في مكان من الكتاب بالرجوع إلى مكان آخر يعالج ما يتّصل بالموضوع قيد الدرس، وذلك لربط نواحي الموضوع الواحد بعضها ببعض، أو بالرجوع إلى مصدر آخر للمؤلف أو غيره لاستكمال الموضوع أو التوسع فيه. وقد تكون الإحالة من المؤلِّف أو المحقِّق.

٤٨. **الأَرشيف**: مجموعة الوثائق القديمة التي تمّ جمعها وترتيبها للبحث التاريخي.

٤٩. **الأَرَضة**: حشرات صغيرة تحفر أنفاقا وثقوبا في المخطوطات لتأمين تغذيتها.

٥٠. **الاستجازة** (استدعاء الإجازة): كراسة تحتوي على طلب يلتمس فيه الراغب في الرواية الإجازة له ولغيره أيضا إذا أراد، من عالم معيّن أو مجموعة من علماء عصره، على أن يأتي عقب هذا الطلب نصوص العلماء وتوقيعاتهم بالإجازة.

٥١. **الاسترجاع**: عبارة: ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ [البقرة: **١٥٦**].

٥٢. **الاستكتاب** (الاستنساخ): طلب كتابة النسخة الخطية.

٥٣. **استكشاف النص**: سبر أعماق النص من خلال استحضار مستوياتِ قراءة النص، والوفاء بالتزاماتها، ومعرفة مكتبة النص وعلاقاته النصية، ومعرفة خوارج النص، وحسن الإفادة منها، والإحاطة بتقاليد النِّساخة، وتقاليد النُّسَخ.

٥٤. **الاستملاء**: الإسماع والترديد. والمستملي هو الذي يردِّد كلمات الشيخ للحاضرين في حلقة الجالسين بعيدا عن الشيخ.

٥٥. **الاستنساخ**: انظر: الاستكتاب.

٥٦. **استهلال الكلام**: يتمّ عادة بعد البسملة والدعاء بعبارة: "أما بعد"، كعرف سائد في أدب الكتاب.

٥٧. **أصـ**: أصلًا .

٥٨. **إصلاح النص**: معالجة النقص أو معالجة الزيادة أو معالجة التكرار، من خلال النسخ المخطوطة المعتمدة.

٥٩. **إضاءة النص**: خدمة النص المباشرة التي تشمل: التعريف بمواد المخطوط (اللغة، المصطلحات، الأعلام، الأماكن، البلدان، الوقائع، الكتب..)، والإحالات، وتخريج النصوص.

٦٠. **الإعجام**: تمييز الحروف المتشابهة بوضع نقط؛ لمنع العجمة أو اللَّبس.

٦١. **الإعلام**: هو إخبار الراوي للطالب أن هذا الحديث أو الكتاب هو روايته عن فلان، دون أن يجيزه به.

٦٢. **إقامة النص**: معالجة الخطأ (التصحيف والتحريف)، أو اللحن (فساد اللفظ أو الإعراب)، من خلال النسخ المخطوطة المعتمدة.

٦٣. **الإملاء**: أن يتكلّم العالم، والتلاميذ حوله يكتبون.

٦٤. **أنا**: أخبرنا.

٦٥. **أنبا**: أخبرنا.

٦٦. **انتقال النظر**: هو الانتقال من حرف في كلمة أو سطر إلى حرف مشابه في كلمة أخرى أو سطر. ويقع فيه النسّاخ أو المحقّقون.

٦٧. **إنشـ**: إنشاء الله.

٦٨. **اهـ**: انتهى.

٦٩. **أهـ**: انتهى.

٧٠. **الإهمال**: عدم نقط الحرف.

٧١. **الأوتوغراف**: النسخة التي نسخها المؤلف بيده.

٧٢. **أيضـ**: أيضًا.

٧٣. **ب**: الحرف الأول من بيان أو بدل، توضع في الحاشية فوق أو تحت كلمة هي بيان لكلمة في المتن؛ قراءتها غير متجهة بسبب طمس أو غيره، بمعنى ضع هذه بدل تلك غير متجهة القراءة، أو هذه بيان لتلك غير المتجهة القراءة.

٧٤. **باط**: باطل.

٧٥. **البَردي**: ورق مؤلَّف من ألياف نبات البردي، يُحاك ويُصقل بالضغط، ويصبح صحائف للكتابة.

٧٦. **البشر**: انظر: الكشط.

٧٧. **البطـ**: الباطل.

٧٨. **بطـ**: باطل، بطلان.

٧٩. **بلغ** (بلغت، بلغ العرض): إشارة إلى الموضع الذي تمّت إليه المقابلة على المخطوط.

٨٠. **بنية المخطوط**: ما يتألف من اجتماع ثلاثة مكونات رئيسة: الجسم أو الكيان المادي، والنص أو المحتوى المعرفي، وخوارج النص أو التاريخ التوثيقي والاجتماعي للمكوَّنَين السابقين.

٨١. **ة**: قرية.

٨٢. **التـ**: التأمل.

٨٣. **ت**: تحت.

٨٤. **ت**: سنن الترمذي.

٨٥. **التأريخ الإسلامي**: الذي يستعمل السنة الهجرية (السنة القمرية).

٨٦. **التأريخ الرومي** (السرياني، تأريخ ذي القرنين): يبتدئ من فاتح أكتوبر ٣١٢ ق.م.

٨٧. **التأريخ بأجزاء اليوم والليلة**: التأريخ بساعات اليوم أو الليل، من مثل: الشروق والشفق والغروب والصباح.

٨٨. **التأريخ بالباقي**: التأريخ بليالي الشهر مع استعمال فعل بقي، كأن تقول: لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر كذا.

٨٩. **التأريخ بالعشر من الشهر**: التأريخ بأعشار الشهر، كأن تقول: العشر الأولى (**١-١٠**)، العشر الوسطى (**١١-٢٠**)، العشر الأخيرة (**٢١-٣٠**).

٩٠. **التأريخ بالكسور**: هو صورة من صور تأريخ المخطوط ظهر عند العثمانيين في القرن العاشر الهجري، نسب إلى ابن كمال باشا، وهي طريقة تحتاج إلى جهد وإعمال فكر للوصول إليها.

٩١. **التأريخ بالماضي**: التأريخ بليالي الشهر مع استعمال فعل مضى أو خلا، كأن تقول: ليلتان خلتا من شهر كذا.

٩٢. **التاريخ**: علم الوقائع التي تتصل بالأحياء من الناس في (مجتمع) خلال توالي الأزمنة في الماضي.

٩٣. **تحرير الكتاب** (عند المحدثين): خلوصه، كأنه خلص من النسخ التي حُرِّر عليها، وصفا عن كدرها.

٩٤. **تحرير النص**: الوصول بالنص إلى صورته النهائية، ويشمل: معالجة النص، ولحاظ الفروق، وضبط النص.

٩٥. **التحريف**: وضع حرف مكان حرف آخر في الحروف القريبة الشبه، كجعل الدال راء، أو الخطأ في الحروف بالشكل.

٩٦. **التحشية**: وضع حاشية على شرح متن من المتون.

٩٧. **تحقيق النصوص** (تحقيق المخطوطات) (نقد النصوص عند المستشرقين): تعريف الكتاب: التحقيق علم تطبيقي نقدي ينتمي إلىٰ علم التاريخ، مشغلته النص اللغوي التاريخي المكتوب يعمل علىٰ توثيقه في ذاته؛ وفي نسبته، وعلىٰ ضبطه، وتقريبه، وخدمته، بالاعتماد علىٰ تجلياته التاريخية (النسخ) وذلك بغرض الوصول إلىٰ الصورة التاريخية الأولىٰ أو مقاربتها.

٩٨. **تحمُّل الحديث**: تلقي الحديث بطريقة من طرق التلقي. وهي ثماني: السماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة.

٩٩. **التحويق**: نوع من إبطال الكلام بوساطة وضع نصف دائرة في أول الكلام وأخرى في آخره.

١٠٠. **تخـ**: تخلو.

١٠١. **تخريج الساقط**: انظر: اللَّحق.

١٠٢. **تخريج النصوص**: عزو كل نصّ نقله المؤلف إلى مصدره الأصلي الذي أخذ منه، ويشار في الحاشية إلى ما فيه من زيادة أو نقص أو تصرّف.

١٠٣. **التذهيب**: طريقة فنية لكساء الأشكال والزخارف بطلاء ذهبي المنظر برّاق.

١٠٤. **الترقيم بالأوراق**: اقتصار الترقيم على وجه الأوراق.

١٠٥. **الترقيم بالصفحات**: ترقيم وجه الورقة وظهرها.

١٠٦. **الترقيم**: نظام تأخذ فيه أوراق المخطوط رقما متسلسلا، فينضبط ترتيبها، ويمتنع اضطرابها، وقد يكون للأوراق أو للكرّاسات.

١٠٧. **ترميز النسخة**: إعطاؤها رمزا يتناسب والمكتبة المودعة فيها، أو اسم الناسخ أو غير ذلك.

١٠٨. **ترميم النص**: هو تجميع ما تفرق من النص، أو إتمام النقص فيه، أو إصلاح الخلل، بالرجوع إلى مصادر أخرى، وليس إلى النسخ المخطوطة.

١٠٩. **التسـ**: التسلسل.

١١٠. **تسـ**: تسلسل.

١١١. **التسطير**: مجموع الخطوط المرسومة على الورقة لتحديد المساحة المكتوبة وتوجيه الكتابة.

١١٢. **التسفير**: التجليد بالاصطلاح المغربي.

١١٣. **التشجير**: تمييز النسخ التي تنتمي إلى عائلة واحدة (نقلت من أمّ واحدة)، فنحصل على نسخ مستقلّة عن بعضها منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية، أو نسخ فرعية مصدرها (النسخة الأمّ المأخوذة عن الأصل) موجود أو مفقود. وفي النتيجة نحصل على مجاميع مختلفة (عوائل مختلفة) ليست مأخوذة عن بعضها، وإنما أخذت من أمّات مختلفة.

١١٤. **التصـ**: التصور.

١١٥. **التصحيف**: تغيير لفظ الكلمة الناشئ عن تشابه حروفها من جهة التغيير بالنقط. كإبدال الزاي راء.

١١٦. **التصلية**: عبارة "صلى الله عليه وسلم".

١١٧. **التصويب**: الشطب على الخطأ وكتابة الصواب بعده.

١١٨. **التضبيب** (التمريض): ما أشكل على الناسخ، ولم يظهر له وجهه. وهو يعّبر عن أن اللفظ صحّ رواية، ولم يتبين معناه.

١١٩. **التضمين**: تأليف أثر بإدخال شواهد نصية من آثار أخرى.

١٢٠. **تع**: تعالى.

تعريف عبد السلام هارون: بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتىٰ يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة.. تصحيح العنوان، واسم المؤلِّف، ونسبة الكتاب إليه، والوصول بالمتن إلىٰ صورة أقرب ما تكون إلىٰ الصورة التي تركها المؤلِّف.

١٢١. **التعقيبة المعكوسة**: أن يثبت الناسخ في بداية الصفحة الكلمات الأخيرة من الصفحة السابقة.

١٢٢. **التعقيبة**: ما يُكتب في آخر كلّ صفحة مما هو مثبَت في أول الورقة المقابلة، وقد يكون المثبَت في التعقيبة حرفا أو كلمة أو أكثر، وربما كان رقما يقابله الرقم نفسه في الصفحة التالية.

١٢٣. **التعليق على النص**: هو ما يكتبه المحقِّق عالقًا بالنص مرتبطًا به من جهتين: جهة وثاقة صلته به، ومباشرته له من الناحية الموضوعية، وجهة مجاورته له في الحيز المكاني، فهما معًا في الصفحة نفسها غالبًا. ويشمل: إزالة الإبهام، والتوجيه، وربط أفكار المؤلف ببعضها، والتصويبات، والاستدراكات، والتنبيه على أوهام، والتعليقات العلمية التي لا يمكن تأجيلها للدراسة.

١٢٤. **التعليق**: خلط الحروف التي ينبغي تفريقها.

١٢٥. **التقميش**: الجمع من كل مكان. ويطلق على المخطوط الذي يجمع المعلومات من مصادر مختلفة.

١٢٦. **تقويم المخطوط** (السَّبْر): هو تقدير قيمته، بمعنى وزنه ومعرفة قدره من جهات مختلفة، تتصل بعنصر الأثر في المخطوط، وهو الذي يشغل الأثريين، فيلفتهم الكيان المادي: قِدَمه وصنعته وطريقة تركيبه، وعنصر النص الذي يُعنى به المتخصصون في مجالات العلم المختلفة، كما يُعنى به اللغويون، وعنصر الخوارج الذي يهتمّ به المحققون أو الفيلولوجيون، والمؤرخون.

١٢٧. **تقويم النص**: الذي يعني معالجة الزيادة أو النقص أو التكرار أو الخطأ أو اللحن في حال كون تلك المعالجة من اقتراح المحقّق، وليست من النسخ المخطوطة (كما في إصلاح النص وإقامته) أو من المصادر الخارجية (كما في ترميم النص).

١٢٨. **تقييد الختام**: انظر: حرد المتن.

١٢٩. **التقييد**: نوع من خوارج النص المكتوبة على المخطوط، والتي هي مقتنصة من مصدر، أو من خاطر ما، لِتلْحَقَ بالنص.

١٣٠. **التقييدات**: جمع تقييد.

١٣١. **التلفيق بين النسخ**: جمع ما تفرّق من النص في النسخ المخطوطة المتعدّدة للكتاب نفسه، التي لا يحمل واحد منها النصّ كاملا. أو كتابة الكتاب اعتمادا على عدّة نسخ.

١٣٢. **التمريض**: انظر: التضبيب.

١٣٣. **التملّك**: ما يكتب على المخطوط مشيرا إلى مالك النسخة. ويكون بطرق مختلفة، منها أن يكتب: لـ فلان، في مِلك فلان، سار إلى فلان، من كُتب فلان، في نوبة فلان، صاحبُه فلان، وما إلى ذلك.

١٣٤. **التمهيد** (المدخل): مادّة يكتبها المحقِّق ليست من صلب عمله في التحقيق ولا في الدراسة، ولكنها تمهِّد له ولها، ومكانها بعد المقدّمة.

١٣٥. **ته**: تأمله.

١٣٦. **التهميش**: التعليق في حواشي الكتاب.

١٣٧. **التوثيق الخارجي للمخطوط**: وهو الذي يشمل أنواع التوثيق الخارجة عما هو مرقوم على المخطوط. ويقسم إلى قسمين رئيسين: الأول: التوثيق من خلال دراسة العناصر المادية للمخطوط. والثاني: التوثيق من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع.

١٣٨. **التوثيق الداخلي للمخطوط**: وهو التوثيق الذي له علاقة ما بالمخطوط من حيث ما هو مرقوم عليه.

١٣٩. **توثيق المخطوط**: عبارة عن مجموعة من العمليات الإجرائية التي تهدف إلى حفظه من أن يتطرأ إليه تغيير أو تحريف متعمَّد أو غير متعمَّد من جهة، ومجموعة من المظاهر المختلفة التي توصلنا في النهاية إلى الثقة بالنصّ الذي بين أيدينا من جهة أخرى.

١٤٠. **توثيق النص**: آلية من آليات التحقيق، تتضمّن إجراءات علمية وعملية غرضها الضبط العام للنصّ.

١٤١. **ث**: علامة للمثلث، علامة للمثقَّل غيرِ المخفَّف.

١٤٢. **ثنا**: حدثنا.

١٤٣. **ج**: الوقف الجائز، جمع.

١٤٤. **ج**: جمع، جزء، مجلد، مجلدة، جمادى الأولى، جمادى الآخرة.

١٤٥. **جج**: جمع الجمع.

١٤٦. **ججج**: جمع جمع الجمع.

١٤٧. **جد**: جدول.

١٤٨. **الجزازة**: قطعة ورقية.

١٤٩. **جه**: سنن ابن ماجه.

١٥٠. **ح**: تحويل: تكتب عند الانتقال من إسنادٍ حديثي إلى آخر، بقصد الاختصار، حيث يذكر الجزء المشترك بين الإسنادين مرة واحدة.

١٥١. **ح**: حينئذ، حاشية.

١٥٢. **حـ ، ح**: رأس حاء صغيرة تكتب فوق الكلمة التي هي محلّ شكّ أو احتمال، مما أشكل على الناسخ ولم يتبين له وجهه، أو فوق الكلمة الصحيحة في نقلها ورسمها، ولكنها خطأ في ذاتها، أو مقفلة غير متجهة قراءتها، فإذا تحقّق الناسخ بعد ذلك من صحّتها زاد عليها صادًا فصارت صحّ، أو أكملها حاءً كاملةً، وهذه العلامة تسمّى علامة التمريض، أو علامة التضبيب، أو تسمى ضبّة، لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة، كضبة الباب يقفل بها، ومثلها، كما سيأتي (ض، ضـ)، أيضا: حاشية.

١٥٣. **حا**: علامة على نهاية اللحق.

١٥٤. **الحاشية**: جانب الكتاب وطرفه، وكان المؤلف أو الناسخ يترك لها فراغا على جانبي صفحة المخطوط ليتمكّن القارئ من التعليق والتحشية.

١٥٥. **حب**: صحيح ابن حبان.

١٥٦. **الحِبر**: المداد الذي يكتب به، وهو أشد سوادا من المداد، ويؤخذ من العفص والملح المعدني.

١٥٧. **حبس الكتب**: را وقف الكتب.

١٥٨. **حرد المتن** (قيد الفراغ): هو عبارة عن معلومات تتعلّق بالنسخة المخطوطة يكتبها الناسخ في نهاية نصّ المؤلف أو في نهاية مقطع نصي منه عندما يكون النصّ طويلا أو في أكثر من مجلد إذا تعدّدت مجلّدات الكتاب الواحد، فعند ذلك يمكن أن يحتوي المخطوط على أكثر من حرد للمتن.

١٥٩. **حركة المخطوط**: تداوله عبر الزمان والمكان في أيدي الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (مكتبات، مدارس، أسر..). وأسباب التداول: الهبة والوقف والبيع والشراء والاتجار والسطو.

١٦٠. **حساب الجمّل**: وهي عبارة عن طريقة لحساب الأرقام المعبَّر عنها بحروف، يعطي مجموعها التاريخ المطلوب إثباته.

١٦١. **الحسبلة**: عبارة: "حسبنا الله ونعم الوكيل".

١٦٢. **حشـ**: حاشية.

١٦٣. **حش**: حاشية.

١٦٤. **الحكّ**: انظر: الكشط.

١٦٥. **الحوقلة**: عبارة: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١٦٦. **الخـ**: إلى آخره .

١٦٧. **الخ**: إلى آخره.

١٦٨. **خ**: صحيح البخاري.

١٦٩. **خـ**: نسخة، خطأ، مؤخّر، مخفّف.

١٧٠. **خ**: نسخة، مخفّف.

١٧١. **الخاتمة**: تحتوي على ملخص النتائج، والتوصيات.

١٧٢. **ختم الوقف**: نوع من إثبات الوقف من طريق ختم صفحة العنوان وصفحات أخرى من المخطوط بخاتم يحمل اسم الواقف أو اسم المكان الموقوف عليه.

١٧٣. **الختم**: الطبع الذي يُنقش على الكتب .

١٧٤. **خوارج النص**: هي كل ما يُرقم على المخطوط؛ عدا النص الأصلي، مما نجده على الغلاف، وفي الحواشي، أو الهوامش، وفي الصفحة الأخيرة التي ينتهي فيها النص، حيث قيد الختام، أو حرد المتن، وربما في صفحات تالية.

١٧٥. **د**: بلد.

١٧٦. **د**: سنن أبي داود.

١٧٧. **الدراسة** التقديمية للنص: وهذه هي التي نحن بصددها في التحقيق، والتي نعدّها جزءًا من المفهوم الكلي للتحقيق كما نراه، لا يكتمل النص بدونها، وتتعلق بتوثيق النص وتجلياته والتقديم له ولمؤلفه.

١٧٨. **الدراسة الحرة للنص**: وهذه تخرج في طبيعتها عن الأولىٰ، ووظيفتها مختلفة عنها، فإذا كانت الأولىٰ محكومة أكثر بألفاظ النص وتهدف إلىٰ تحقيقه، فإن الأخرىٰ تنشغل أكثر بفكر النص، والكشف عن الجوانب الخفية فيه، ووضع تلك القضايا في سياقاتها التاريخية والمعرفية.

١٧٩. **دراسة النص**: هي الدراسة التي يقوم بها المحقِّق كجزء أساسي من تحقيقه للنص، وتشمل المفردات الآتية: النص في ذاته (الدراسة التوثيقية، ودراسة مادة النص بما في ذلك الدراستان العلمية والتاريخية)، والنص في تجلياته (النسخ المخطوطة، والنشرات السابقة، والدراسات السابقة حول النص)، وصاحب النص، والخاتمة (النتائج والتوصيات)، والتمهيد، والمقدمة.

١٨٠. **الدستور** (النمط الأعلى): الأصل الوحيد الذي تعود إليه آخر الأمر كلّ النسخ الخطية.

١٨١. **دستور المؤلف:** آخر إبرازة للمخطوط بخط المؤلِّف. وتمثّل ما ارتضاه المؤلف للكتاب لغة وتبويبا ونقصا وزيادة.

١٨٢. **ديباجة الكاتب**: أسلوبه.

١٨٣. **الديباجة**: فاتحة الكتاب.

١٨٤. **ذج**: ذو الحجة.

١٨٥. **ذ ق**: ذو القعدة.

١٨٦. **ذ**: ذيل.

١٨٧. **ر**: راجع.

١٨٨. **را**: راجع.

١٨٩. **رح**: رحمه الله.

١٩٠. **رض**: رضي الله عنه.

١٩١. **رضهم**: رضي الله عنهم.

١٩٢. **الرَّق**: الجلد الرقيق. وقيل هو رَقّ الغزال.

١٩٣. **الرُّنوك**: الشارات والشعارات المميّزة التي اتخذها السلاطين والأمراء منذ القرن السادس الهجري وحتى أوائل القرن التاسع الهجري على عمائرهم وأختامهم ودروعهم وملابسهم وأدواتهم للدلالة على ملكيتهم لها، كما تُنقش أيضا على عملات السلاطين كحقّ شرف وامتياز لهم، وربما على أعلامهم. وقد استخدم الأمراء هذه الرُّنوك للدلالة على وظائفهم، ثم أصبحت الرُّنوك تُتّخذ منذ القرن التاسع رمزا للفرق العسكرية .

١٩٤. **ره**: رحمه الله.

١٩٥. **رهم**: رحمهم الله.

١٩٦. **رهما**: رحمهما الله.

١٩٧. **ز إلى**: زائد من هنا إلى هنا.

١٩٨. **ز**: زائد.

١٩٩. **زائد من إلى**: زائد من هنا إلى هنا.

٢٠٠. **سبقة القلم**: زلّة القلم.

٢٠١. **سلمـ**: سلمه الله.

٢٠٢. **السماع**: أهم طرق تحمّل الرواية عن الشيخ، وهو أن يسمع الطالب من لفظ الشيخ.

٢٠٣. **الشـ**: الشارح، الشارع، الشرح.

٢٠٤. **ش**: الشارح، الشارع، الشرح، الشيخ، شهر شعبان، شهر شوال.

٢٠٥. **شجرة النسخ الخطية**: الشجرة التي تبيّن تمييز المخطوطات الأصول من الفروع؛ بالبحث عن الأدلّة التي تبين رجوع مجموعة من المخطوطات إلى أصل واحد.

٢٠٦. **الشَّق** (عند أهل المغرب): الضرب.

٢٠٧. **ص**: الأصل، شهر صفر، الصفحة، صلى الله عليه وسلم (غير مستحسن، وينبغي كتابتها كاملة)، الصواب، المصنف، اختصار صحَّ، بمعنى صار صحيحًا، توضع في نهاية اللحق في حاشية النسخة الخطية، النص.

٢٠٨. **صح**: تكتب في اللّحق بعد الكلمة التي تلي آخر الكلام في المتن علامة على اتصال الكلام. كذلك تُكتب فوق ما كان محلاً للشكّ عند مطالعته أو تطرّق إليه احتمالٌ، وكان قد صحّحه وضبطه في الكتاب.

٢٠٩. **صل**: نسخة الأصل.

٢١٠. **صلع**: صلى الله عليه وسلم (غير مستحسن، وينبغي كتابتها كاملة).

٢١١. **صلعم**: صلى الله عليه وسلم (غير مستحسن، وينبغي كتابتها كاملة).

٢١٢. **صلى**: الوقف الجائز، والوصل أولى منه.

٢١٣. **صناعة المخطوط**: انظر: الكيان المادي للمخطوط.

٢١٤. **الضـ**: الضرورة.

٢١٥. **ض**: رضي الله عنه، علامة على وجود بياض في النسخة.

٢١٦. **الضبط** (عند المحدثثين): إسماع الكلام كما يحقُّ سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره.

٢١٧. **ضبط النص**: القيام بشكل النص، وترقيمه، وتفقيره.

٢١٨. الضرب: إبطال ما يقع في الكتاب مما ليس منه، بأن يصل بالحروف المضروب عليها، ويخلط بها خطًّا ممتدًّا بيّنًا على إبطاله، ولا يطمسه. أو بأن يجعل الخطّ فوق الحروف منفصلاً عنها منعطفًا طرفاه على أول المُبْطَل وآخره (معقوف الجانبين). أو بأن يكتب فوق أوله لفظة (لا) أو لفظة (من)، وفوق آخره لفظة (إلى). أو بأن يكتب في أول الكلام المبطَل وفي آخره نصف دائرة، ومثاله هكذا: (......)، وقد يجعل أول كل سطر وآخره، وإن ضاق المحلّ جعله في أعلى كل جانبٍ هكذا: "...". أو بأن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفرًا، وهو دائرة صغيرة سُمّيت بذلك لإشعارها بخلوّ ما بينهما من الصحة، وترسم هكذا: ○......○، وإن ضاق المحلّ جعل ذلك في أعلى كل جانبٍ هكذا: °......°. أو بأن يوصل بين المبطل مكان الخطأ نقطًا متتاليةً هكذا: (......).

٢١٩. **ط** وفوقها هلال: بمعنى في نسخة أخرى.

٢٢٠. **الطـ**: الطهارة.

٢٢١. **ط**: توضع في المتن إشارة إلى وجود حاشية، علامة على وجود سقط.

٢٢٢. **ط**: سنن الدارقطني.

٢٢٣. **طالع الحرف**: قائم الحرف الصاعد إلى أعلى مثل الألف وقائم الطاء..

٢٢٤. **طالع الكتاب**: أوله.

٢٢٥. **الطرّة**: الفراغ المحيط بالنص الموجود على جوانب الصفحة.

٢٢٦. **الطمس**: تعمية الخط. يقال: طمسته، إذا عمّيتُ خطّه حتى لا يُقرأ.

٢٢٧. **الطيارة**: قصاصة من الورق تستخدم للإضافات والشروح والإدراج بين أوراق الجزء.

٢٢٨. **الظـ**: الظاهر

٢٢٩. **ظ**: الظاهر، الناظم.

٢٣٠. **الظفر المقلوب**: علامة إهمال الحرف.

٢٣١. **الظهرية**: الورقة الأولى من المخطوط، نسبة إلى ظهر الكتاب. قد تكون صفحة

العنوان، أو الورقة التي قبله وتحمل بعض التقييدات كقيود المطالعة والسماعات..

٢٣٢. **ع**: عليه السلام، موضع، ممنوع، ع١: ربيع الأول، ع٢: ربيع الآخر.

٢٣٣. **ع**: موضع.

٢٣٤. **عســ**: عليه االسلام.

٢٣٥. **عط**: عطف.

٢٣٦. **عف**: عطف.

٢٣٧. **علاج الزيادة**: (الكشط أو المحو أو الضرب): الطرق المتبعة إذا وقع في الكتاب زيادةٌ، أو كُتب فيه شيءٌ على غير وجهه فاحتيج إلى إبطاله.

٢٣٨. **العلاقات النصية**: ما يربط نصًّا بنصٍّ آخر باعتبار التآليف منظومةً متراكبة، أو عائلةً واحدة، فهي ارتباط الفرع بالأصل، واللاحق بالسابق، والناتج بالمحرّك، والتابع بالأساس، والنوع بالجنس، والجزء بالكل، والبعد بالقبل، والأخ بالأخ، والنظير بالنظير.

٢٣٩. **علم الاكتناه**: مصطلح وظّفه قاسم السامرائي ليشمل فنين: باليوغرافي (فك الخطوط القديمة)، وكوديكولوجي (علم المخطوطات).

٢٤٠. **علم المخطوطات**: العلم الذي يُعنى بدراسة ما سوى النص الأصلي من المخطوط. وبصيغة أخرى يمكن أن نقول بأن علم المخطوط يتناول العناصر التي تتغير بتغيير نسخة الكتاب المخطوط. ويتناول عنصرين: صناعة المخطوط، وخوارج النص.

٢٤١. **عم**: عليه السلام.

٢٤٢. **غ**: غلط.

٢٤٣. **الغاشية**: الورقة الأخيرة من المخطوط. وقد يدوّن فيها تقييد الختام، أو تكون بعده وتحمل بعض خوارج النص.

٢٤٤. **غلول الكتب**: احتكارها وحبسها حتى لا يُستفاد منها.

٢٤٥. **الغنــ**: الغنية.

٢٤٦. **ف**: فائدة.

٢٤٧. **فالظ**: فالظاهر.

٢٤٨. **فائدة**: لفظ يستعمل لاستطراد أو إشارة نافعة داخل المتن.

٢٤٩. **فتـ**: فتأمل.

٢٥٠. **فح**: فحينئذ.

٢٥١. **الفذلكة**: المختصر المفيد من كلّ شيء.

٢٥٢. **فلا نم**: فلا نسلّم.

٢٥٣. **فلا نمه**: فلا نسلّمه.

٢٥٤. **فلا يخ**: فلا يخلو.

٢٥٥. **فنم**: فنسلّم.

٢٥٦. **فهـ**: فهرس.

٢٥٧. **الفهارس اللفظية**: تشمل فهرسة الآيات، والأحاديث، والأعلام، والكتب، والأشعار.

٢٥٨. **الفهارس الموضوعية**: تشمل فهارس الآيات التي شرحها المؤلف، الأحاديث التي شرحها المؤلف، المسائل العقدية، المسائل الأصولية، المسائل الفقهية، المسائل النحوية..

٢٥٩. **الفهرس**: كلمة معرّبة، ويقابلها في العربية: الثَّبَتُ، أو الكشّاف، أو السرد، أو المحتوى، أو الجريدة، أو المفتاح، أو الدليل، أو الإقليد...

٢٦٠. **فواصل الآيات**: العلامات التي تفصل الآيات عن بعضها، وغالبا ما تكون على شكل دائرة.

٢٦١. **ق م**: قبل الميلاد.

٢٦٢. **ق م**: مقدّم مؤخر.

٢٦٣. **ق هـ**: قبل الهجرة.

٢٦٤. **ق**: ترمز لـ: قال. أو متفق عليه.

٢٦٥. **ق**: موثّق.

٢٦٦. **قا**: قابل، قارن.

٢٦٧. **قراءة الاستكشاف**: تشمل قراءة إقامة صداقة مع خطّ الناسخ، وصاحب النص: ثقافته، زمانه، مكانه، لغته، أسلوبه، فكره، منهجه، شيوخه وتلامذته، مصنفاته، وصداقة مع النص نفسه: مادته، عائلته.

٢٦٨. **قراءة الاستنطاق**: استصحابُ مقاصد النصّ، والوعيُ بمادته.

٢٦٩. **قراءة التقييد**: يصحبها تدوين الملاحظات حول كيفيات رسم الناسخ للأحرف، وتقييد كلّ المواضع التي استشكلت قراءتها، وتقييد ما يراه المحقّق في النص من السابق واللاحق، مما يمكن أن يوصل إلى تبين رسم لفظة ما، ويعين على قراءتها، وفهرسة المسائل المتكرّرة التي توضح بعضها البعض، وفهرسة الأساليب المتكرّرة التي تعين في حلّ مشاكل قراءة النص..

٢٧٠. **القراءة السابقة**: القراءة التي تكون قبل ابتداء النسخ، وهي ثلاثة أنواع: قراءةُ استكشاف، فقراءةُ استنطاق، فقراءةُ تقييد.

٢٧١. **القراءة اللاحقة**: وهي قراءة الدرس والنقد والتكشيف.

٢٧٢. **القراءة المرافقة**: هي القراءة التحقيقية، التي تشمل: قراءة النَّسخ، وقراءة التحرير والتقويم، وقراءة التوثيق، وقراءة التعليق.

٢٧٣. **القراءة**: إحدى طرق تحمُّل الحديث عن الشيخ، وتكون بقراءة الطالب وسماع الشيخ.

٢٧٤. **القرطاس**: ورق البردي والرَّق والكتاب والكاغد.

٢٧٥. **قصـ**: القصد.

٢٧٦. **قطـ**: قطعًا.

٢٧٧. **قطعـ**: قطعًا.

٢٧٨. **قع**: ذو القعدة.

٢٧٩. **قفْ، أو**: قفْ اعرفه، أو: قفْ على كذا: شاع كثيرًا جدًّا أن يكتب الناسخ في الحاشية، أو أحد الملاّك، أمثال هذه الألفاظ، وذلك في مواضع من الكتاب يراها جديرة بالتوقف عندها لأهميتها، أو لطافتها، أو غير ذلك.

٢٨٠. **القلم**: أداة الكتابة، والقلم الخط.

٢٨١. **قلى**: الوقف الجائز، وهو أولى من الوصل.

٢٨٢. **قيد الفراغ**: را حرد المتن.

٢٨٣. **قيد المطالعة**: إشارة إلى أن النسخة طالعها قارئ وانتقى من مادتها، أو نظر فيها مستفيدًا منها. ومن شأن قيود المطالعة إعلان قيمة النسخة.

٢٨٤. **كـ**: كذا في الأصل.

٢٨٥. **ك**: كُرَّاس أو كُرَّاسة، مستدرك، الكتاب.

٢٨٦. **الكاغد**: بفتح الغين وكسرها: هو القرطاس أو الورق، وكان يُعمل في غالب الأحيان من الكتّان أو القنّب.

٢٨٧. **الكتب الأمّهات**: الكتب التراثية عند القدماء. ونسميها اليوم مصادر التراث.

٢٨٨. **كذ**: كذا في الأصل، هكذا رأيته. يستعمل فيما وقع في النُّسَخ وهو خطأٌ.

٢٨٩. **كشّافات الكتاب**: وهي تلك التي نراها ونعهدها في أواخر الكتاب، من نحو: كشافات القرآن، والحديث، والأشعار، والأمثال والحكم، والأعلام، والبلدان، وما أشبهها. وهذه تختص بكتاب معين هو ذاك الكتاب الذي ذكرت هذه الكشافات في آخره.

٢٩٠. **كشّافات النص**: وهي كشاف هجائي للكلمات الرئيسة التي ترد في كتاب ما، أو في جميع كتب مؤلف بعينه، وربط هذه الكلمات بسياقاتها.

٢٩١. **الكشّافات الوراقية**: هذا النوع من التكشيف أعقد، ويقصد به تكشيف كتب فن ما، أو نوع ما، كالدوريات والصحف والنشرات، في تاريخ ما أو مكان ما.

٢٩٢. **الكشّافات**: قائمة منهجية تعطي معلومات كافية عن كل مادّة لإمكان الوصول إلى تلك المادة عن طريق رقم الصفحة الموجودة فيها، أو أي رموز أخرى توضِّح موقع المادّة في تسلسل ما، وذلك بأوضح عبارة وأخصر وقت.

٢٩٣. **الكشط** (البشر، الحك): سلخ الورق بسكّين وغيرها؛ لمعالجة الزيادة المراد إلغاؤها. وهي أسوأ طرق معالجة الزيادة.

٢٩٤. **كقه**: كقوله.

٢٩٥. **الكيان المادي للمخطوط**: هو الذي يجعل من المخطوط أثرًا. مفرداته الأساسية: الورق، والحبر، والتجليد، وربما الخط. ويجمعها في الدرس عنوان واحد: صناعة المخطوط.

٢٩٦. **ل**: بدل، أي ضع هذه التي في الحاشية بدل تلك التي في المتن غير المتجهة القراءة، ل: شهر شوال، الطول.

٢٩٧. **لا مج**: لا مجال.

٢٩٨. **لا مح**: لا محال.

٢٩٩. **لا محة**: لا محالة.

٣٠٠. **لا نم**: لا نسلّم.

٣٠١. **لا نمه**: لا نسلّمه.

٣٠٢. **لا يخ**: لا يخلو.

٣٠٣. **لا يق**: لا يقال.

٣٠٤. **لا**: لاحظ، الوقف الممنوع.

٣٠٥. **اللَّحق** (التخريج): ما سقط من أصل الكتاب فأُلحق بالحاشية أو بين السطور.

٣٠٦. **اللحن**: خطأ نحوي مفاده استعمال الكلمات في سياق يخالف القاعدة.

٣٠٧. **م خ**: مقدم مؤخر.

٣٠٨. **م م**: مقدم مؤخر.

٣٠٩. **مـ**: الوقف اللازم.

٣١٠. **م**: مؤخر، مؤلف، المتوفى، شهر محرم، معتمد، معروف، مفرد، مقدم، المقدمة، مكرر، ملحق، ممنوع، موضوع، صحيح مسلم.

٣١١. **مبيّضة المؤلف**: نسخة المؤلف التي صحَّحها ونقَّحها وهذَّبها وارتضاها وأذاعها في الناس.

٣١٢. **المتـ**: المتأمل

٣١٣. **مجـ**: مجلد.

٣١٤. **المحـ**: المحقق

٣١٥. **مح**: محال.

٣١٦. **المحو**: وهو إزالة الزائد الذي يقع في الكتاب مما ليس منه إما بإصبع أو بخرقة أو بغير ذلك، دون سلخ.

٣١٧. **المخـ**: المختلف.

٣١٨. **مخ**: مخطوط، مختلف.

٣١٩. **المخطوط الأصلي** (النسخة الأصيلة): المخطوط الذي خطَّه المؤلف بيده أو أشرف على نسخه وصحَّحه بنفسه .

٣٢٠. **المخطوط الألفي**: المخطوط الذي يقدر عمره بأكثر من ألف عام.

٣٢١. **المخطوط الخزائني**: المخطوط الأنيق المزخرف المنسوخ نِساخة جميلة، برسم خزانة ملك أو أمير أو وجيه.

٣٢٢. **المخطوط الدعيّ**: المخطوط الذي لم يقابَل على أصل من الأصول، أو لم يرتبط بسند.

٣٢٣. **المخطوط الشارح**: المخطوط الذي يشرح مخطوطا آخر أو يحمل تعليقات أو حواش عليه.

٣٢٤. **المخطوط العربي**: هو ما كتب بخط عربي، ولغة عربية، بغضّ النظر عن أصول كاتبه والمكان الذي كتب فيه. ويشمل كلّ ما كُتب بخط اليد ولو كان رسالة أو وثيقة أو صكًّا أو نقدا أو نقشا على حجر أو نسيج..

٣٢٥. **المخطوط الفريد**: المخطوط الذي لا توجد منه سوى نسخة واحدة في العالم.

٣٢٦. **المخطوط المبتور**: الذي تنقصه بعض الأوراق ويسمّى المبهم أيضا.

٣٢٧. **المخطوط المرحلي**: المخطوط الذي كُتب على مراحل.

٣٢٨. **المخطوط المطلق**: المخطوط الذي خلا من تاريخ.

٣٢٩. **المخطوط المطوي**: الذي فُقد، ولم يصل إلينا، إلا أنه وصلنا -أو وصلنا نصوص منه- في بطون كتب مخطوطة أخرى.

٣٣٠. **المخطوط المفكّك**: المهلهل أو الممزّق.

٣٣١. **المخطوط المنسوب**: المنقول والمقابَل والمصحّح على مخطوط مقابَل ومصحّح على آخر مثله وصولا إلى نسخة أصل موثوقة.

٣٣٢. **المخطوط المؤرَّخ**: المخطوط الذي يحمل تقييدُ ختامه تاريخَ نسخه.

٣٣٣. **المخطوط الموقَّع**: المخطوط الذي كُتب بخطّ أحد العلماء أو عليه خطّه لسبب ما.

٣٣٤. **المخطوط النادر**: المخطوط الذي لا يوجد منه سوى بضعة نسخ، أو يتميز بصور أو زخارف تميّزه من غيره من المخطوطات.

٣٣٥. **المخطوط الهجين**: المخطوط الذي تمّ نسخه على مواد كتابية مختلفة، كأن يُنسخ جزء منه على الرَّق وآخر على الورق.

٣٣٦. **المخطوط**: الكتاب الذي كُتب باليد، وهو مصطلح حديث ظهر مع ظهور الكتاب المطبوع مقابلا له. وبعضهم يقيِّد التعريف حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري أو التاسع عشر الميلادي.

٣٣٧. **المداد** (النِّقس): الذي يُكتب به، سُمّي بذلك لأنه يمدّ الكاتب.

٣٣٨. **مر**: مرّ سابقًا.

٣٣٩. **مسـ**: مسلّم.

٣٤٠. **المستكتِب**: را المستنسِخ.

٣٤١. **المستملي**: انظر: الاستملاء.

٣٤٢. **المستنسِخ** (المستكتب، الراعي): الشخص الذي يقوم بتكليف الناسخ بكتابة النسخة.

٣٤٣. **مستويات قراءة النصّ المخطوط**: تشمل القراءة سابقةً، والقراءة مرافقةً، والقراءة لاحقةً.

٣٤٤. **المسطرة**: لوح تلصق به خيوط على عدد السطور المطلوبة، وتتناسق فيما بينها حتى تكون متساوية الأبعاد، ثم يوضع فوقها الورق المعني، ويضغط عليه باليد حتى ترتسم فيه السطور الملصقة على المسطرة.

٣٤٥. **مسوَّدة المؤلف**: الشكل الأولي للكتاب المليء بالمحو والتشطيب والاضطراب وما إلى ذلك. أو النصّ في صورته التجريبية قبل تبييضه.

٣٤٦. **المشـ**: المشهور

٣٤٧. **مشـ**: مشهور.

٣٤٨. **المَشق**: سرعة الكتابة.

٣٤٩. **المصـ**: المصنف

٣٥٠. **مصـ**: مصدر، مصنف.

٣٥١. **مضـ**: شهر رمضان.

٣٥٢. **المطـ**: المطلق، المط: المطلوب.

٣٥٣. **مطـ**: مطلب، مطلوب، مطلقًا.

٣٥٤. **معـ**: معدوم.

٣٥٥. **المعارضة** (المقابَلة): عارضت بالكتاب الكتاب: جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر.

٣٥٦. **معالجة النصّ**: العمليات التي نجريها على النصّ لتصل به إلى أقرب ما يكون من الصحّة. وتشمل: إصلاح النص، وإقامة النص، وترميم النص، وتقويم النص.

٣٥٧. **المقـ**: المقصود.

٣٥٨. **مقـ**: مقصود.

٣٥٩. **المقابَلة** (المعارضة): قابل الكتاب بالكتاب: عارضه به ليرى وجه التماثل أو التخالف بينهما.

٣٦٠. **المقدمة**: وتحتوي على: السبب الداعي لاختيار النص، وأهميته، والظروف التي أحاطت بوقوع المحقِّق على النص، ومَن كان له فضلٌ في ذلك، والجهود التي بُذلت في تتبُّع النُّسَخ والعراقيل التي اعترضت ذلك، خطة العمل التي جرىٰ اعتمادها ومنهج البحث، وما وراءهما مما دعا إلىٰ توزيع مادة الدراسة في أبواب وفصول علىٰ وَفْق منطق ما.

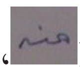
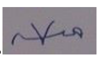
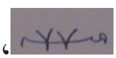
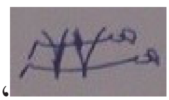
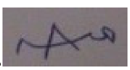
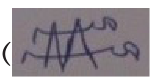
٣٦١. **مقصـ**: مقصود.

٣٦٢. **مم**: ممنوع، مم: ممكن

٣٦٣. **منازل النسخ**: القيمة العلمية التي تظهر للنسخ من خلال معايير تقويم النسخة.

٣٦٤. **المناولة**: إعطاء الشيخ الطالب شيئا من مروياته، مع إجازته له، صريحا أو كناية، بشرط تمكينه من النسخة.

٣٦٥. **المنمنمة**: التصويرة الدقيقة التي تزين بعض صفحات المخطوط.

٣٦٦. **منه** (، ، ، ، ، ، ، ): أي من كلام المصنف مما ليس من المتن.

٣٦٧. **المنهج التاريخي** (الإستردادي): المنهج الذي يرتكز على عملية استرداد واسترجاع للماضي اعتمادًا على المصادر والمراجع وغيرها من الآثار العلمية القديمة، وتنبثق ضرورة المنهج التاريخي من أهمية ارتباط الإنسان بتاريخه الطويل وتراكم معرفته. وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، حيث يساعد الباحث عند دراسته في التعرف على

ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية والمستقبلية.

٣٦٨. **المُهر**: الخاتم.

٣٦٩. **مؤشر المحتوى** (يسمى المدخل): وهو ما يدلّ على المحتوى أو المضمون باستخدام الكلمات أو الرموز، أي أن المدخل يمكن أن يكون لفظًا أو اسم علم، أو مَعلمًا جغرافيًّا أو تاريخيًّا.

٣٧٠. **مؤشر المكان** (يسمى الرابط): وهو يبين الموضع أو الموقع الذي توجد فيه المعلومة التي يبحث عنها المستفيد، وعادة ما تكون رقم الصفحة أو رقمَ مسلسلٍ معينٍ.

٣٧١. **ن خ**: نسخة أخرى.

٣٧٢. **ن**: انظر، بيان، نسخة، سنن النسائي.

٣٧٣. **نا**: الناسخ الأول للمخطوط، حدثنا.

٣٧٤. **الناسخ**: الشخص الذي كتب النسخة.

٣٧٥. **نب**: الناسخ الثاني للمخطوط.

٣٧٦. **نج**: الناسخ الثالث للمخطوط.

٣٧٧. **النِّساخة**: حرفة نسخ الكتب.

٣٧٨. **النَّسخ**: نقل النصّ من الأصل. قال الصولي: ينسخ الشيء: يجيء بمثله.

٣٧٩. **النسخة الأساس**: أقدم شكل للمخطوط بعد إخضاع نسخه المتعدّدة لتاريخ النصّ.

٣٨٠. **النسخة الأصلية**: را المخطوط الأصلي.

٣٨١. **النسخة الأم**: النسخة التي تولَّدت (نقلت) منها نسخة أو نسخ، سواء كانت نسخة المؤلف أو نسخة غيره.

٣٨٢. **النسخة الثانوية**: النسخ التي لا قيمة لها، أو ذات القيمة القليلة، ولا تُعتمد في المقابلة.

٣٨٣. **النسخة الشيخة**: تطلق على الأم أو على المعتمَدة.

٣٨٤. **النسخة العالية**: تطلق على النسخة ذات القيمة المتميّزة، فتشمل الدستور والأصل والأم والأساس والنسخ ذات الصلة بالمؤلف. فهي أشمل من الشيخة.

٣٨٥. **النسخة الفرع**: النسخة المنقولة عن نسخة أخرى (أصل أو أمّ).

٣٨٦. **النسخة المقابَلة**: المصحّحة على نسخة أخرى.

٣٨٧. **النسخة الملفّقة** (الممتزجة): النسخة المصنوعة من أكثر من نسخة.

٣٨٨. **النسخة المنصوبة**: المعتمدة في المقابَلة.

٣٨٩. **النسخة النموذج**: هي أقدم شاهد على الشكل المحفوظ لنصّ المؤلف. وهي في الحقيقة النسخة الأم. وإذا أدّى البحث إلى أشكال مختلفة من النصّ المحفوظ فهذا يدلّ على وجود نسخ أمّ عديدة (نماذج).

٣٩٠. **النسخة**: الكتاب المنسوخ، وكل ما يُنسخ من غيره من كتب. وتطلق على الإبرازة. وهي إحدى التجليات التاريخية للنص. والنَّسخة بالفتح: الطبعة.

٣٩١. **النصّ الموازي** (خوارج النص): كل ما رُقم على المخطوط مما سوى النص الأصلي، سواء كان من المؤلف أو غيره، وسواء اتصل بالنص أو الوعاء أو لم يتصل بأحدهما.

٣٩٢. **ه**: من ملحقات المصنف (انظر: منه)، انتهى، للسنة الهجرية ، هامش، عوض عن النقطة في نهاية الفقرة أو النص.

٣٩٣. **الهامش**: الفراغ الموجود في آخر الصفحة. ظهر هذا المصطلح بعد الطباعة.

٣٩٤. **هجـ**: للسنة الهجرية.

٣٩٥. **هف**: هذا خُلف.

٣٩٦. **و ح**: وحينئذ.

٣٩٧. **و هـ م**: وهو المطلوب.

٣٩٨. **الوثيقة**: كل شيء يمدّنا بالمعلومات، فيكون الكتاب المخطوط وثيقة بهذا المفهوم.

٣٩٩. **الوِجادة**: أخذ العلم من الكتب من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة.

٤٠٠. **الوِراقة**: عملية الاستنساخ والتصحيح والتسفير وسائر شؤون الكُتُبيَّة والدواوين.

٤٠١. **الوسم**: الرسم في الجلد.

٤٠٢. **الوشي**: التلوين والتحسين والتزيين.

٤٠٣. **الوظيفة الكوديكولوجية**: تطلق على التوثيق من خلال خوارج النص، والتوثيق من خلال دراسة العناصر المادية للمخطوط.

٤٠٤. **وعاء النص**: الجسم أو الكيان المادي للمخطوط.

٤٠٥. **وقف الكتب** (حبس الكتب): حبسها لمطالعتها والإفادة منها، ويكون على المساجد والمدارس والزوايا والبيمارستانات وغيرها.

٤٠٦. **ي فظ**: بتفاوت يسير في اللفظ.

٤٠٧. **ي**: الآية.

٤٠٨. **يخ**: يخلو.

٤٠٩. **يظ**: يظهر.

٤١٠. **يق**: يقال.

٤١١. **يقصـ**: يقصد.

فهرس المحتويات